

وَالْعَلَمُ إِلَهٌ وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ



الجواهر البهية

على

شرح العقائد النسفية

الجزء الثالث

تأليف

الشيخ العلامة شمس الدين الأفغاني الصواتي رحمه الله

أستاذ الحديث سابقاً بالجامعة الحسينية برامبر، موريت

المتوفى سنة ١٣٩٨هـ الموافق لسنة ١٩٧٨م

قام بتصحيح أخطائه المطبعية ومقابلته بالمخطوطة وصف حروفه من جديدة نخبة من أساتذة الجامعة

تحقيقاً

فضيلة الشيخ محمود شبير بن محمد سعيد الرانديري حفظه الله ورعاه

أستاذ الحديث ومدير الجامعة الحسينية برامبر، موريت فخرات الرند

قامت بالنشر

الجامعة الحسينية برامبر، موريت، فخرات

حقوق الطبع و الترجمة محفوظة للجامعة الحسينية

تفصيلات

- اسم الكتاب : الجواهر البهية على شرح العقائد النسفية
- تأليف : الشيخ العلامة شمس الدين الأفغاني الصواتي رحمه الله تعالى
رحمة واسعة .
- عدد الصفحات : الجزء الثالث :
- من الطباعة : ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦ م
- تحت إشراف : فضيلة الشيخ محمود شبير بن فضيلة الشيخ محمد سعيد
الرانديري حفظه الله ورعاه ، مدير وأستاذ الحديث بالجامعة
الحسينية راندير ، سورت ، غجرات .
- تنضيد الحروف : الجامعة الحسينية و مركز النشر 09727139553
- الناشر : الجامعة الحسينية براندير ، سورت ، غجرات .
- القيمة :

الإعانة المالية: من الحافظ حسين المايت لتوصيل الثواب إلى أبويه

Donation : For Isal - e - Sawab from Hafiz Husain Mayat to his late parents

يطلب من

TO: PRINCIPAL MAULANA SHABBIR SB.

C/O. JAMEAH HUSAINIYAH

MORABHAGAL, AT. PO. RANDER, DIST. SURAT, GUJRAT

PIN: 395005, GUJARAT, INDIA

PHONE: 0261-2763303 FAX: 0261.

..... وعذاب القبر للكافرين ولبعض عصاة المؤمنين ؛

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب الثاني في السمعيات

الحمد لله الواجب الوجود الذي أغرق العالم في بحار الإحسان والجلود ،
والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد واسطة عقد النبيين ومقدم
جيش المرسلين ، وعلى آله واصحابه الذين شادوا منار الدين ، وحموه
بالألسنة والبراهين .

أقول : لما فرغ من العقلية شرع في السمعيات ، ولما قامت النصوص
من الكتاب والسنة على ثبوت عذاب القبر للكفار ، ولبعض من مات ولم
يتب من عصاة المؤمنين ، وعلى تنعيم الطائعين وسؤال الملكين وهي أمور
ممكنة ، فيجب التصديق بها ، ولا داعي للتأويل ؛ فقال الإمام النسفي :

عذاب القبر حق

((وعذاب القبر)) : يعني العذاب قبل الحشر ولو في قعر البحر و
حواصل الطيور ، ويطون السباع - وإضافة العذاب إلى القبر بناء على كثرة
الوقوع ، لأن أكثر الناس يدفنون في القبور - ((للكافرين)) : يدوم عذابهم في
القبر أم لا يدوم ؟ اختلفوا فيه ، قال العلامة النسفي : إن الكافر يرفع عنه
العذاب ليلة الجمعة ويومها ، وجميع شهر رمضان ، وقال بعض الأفاضل :
والصحيح أن عذابهم غير منقطع إلى يوم القيامة ، كما نطق بالأحاديث ((و
لبعض عصاة المؤمنين)) هم الذين ماتوا قبل التوبة ، فإن القائب عن الذنب
كمن لا ذنب له ،

..... خص البعض لأن منهم من لا يريد الله تعالى تعذيبه فلا يعذب ؛ و تنعيم أهل الطاعة في القبر ، مما يعلمه الله ويريد : وهذا أولى مما وقع في عامة الكتب ؛ بناء على أن النصوص الواردة فيه أكثر وعلى أن عامة أهل القبور كفار وعصاة ؛

((خص البعض لأن منهم من لا يريد الله تعالى تعذيبه فلا يعذب)) :
 هذا دليل لقوله : و خص البعض قال الله سبحانه ﴿ يغفر من يشاء و يعذب من يشاء ﴾ ((و تنعيم أهل الطاعة في القبر)) : من الشهداء و غيرهم من العباد المقربين ، و مما ينبغي أن يعلم أن عذاب القبر و نعيمه اسم لعذاب البرزخ و نعيمه ، و هو ما بين الدنيا و الآخرة ، قال الله سبحانه ﴿ من و راءهم برزخ إلى يوم يبعثون ﴾ ((مما يعلمه الله ويريد)) : متعلق بالعذاب و التنعيم ، إشارة إلى أن هذا الاعتقاد الإجمالي كاف ، و أما البحث عن كيفيتهما ، فغير لازم لغموضه و دقته ((و هذا)) : يعني ذكر العذاب و التنعيم معا ((أولى مما وقع في عامة الكتب)) : و ذلك أن الأخبار كما و اردة في إثبات عذاب القبر كذلك و اردة في إثبات تنعيم الأنبياء و الأولياء ((بناء)) : تعليل للاقتصار ((على أن النصوص الواردة فيه)) : يعني في إثبات عذاب القبر ((أكثر)) : من النصوص الواردة من تنعيم أهل الطاعة في القبر ((و على أن عامة أهل القبور كفار و عصاة)) : تعليل ثان ﴿ قال الله سبحانه : و قليل من عبادي الشكور ﴾ و قال الله سبحانه : ﴿ و ان تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله ﴾ .

..... فالتعذيب بالذكر أجدر . و سوال منكرو نكير و
 مما ملكان

((فالتعذيب بالذكر أجدر)) : يعني ألبق من ذكر تنعيم أمل الطاعة . و
 اعلم قال الإمام النسفي :

السؤال في القبر والحكمة في السؤال والرد على المعتزلة

و الحكمة في السؤال : أن الله سبحانه قال في الابتداء : ﴿ أأست بريكم
 قالوا بلى شهدنا ﴾ فشهد الله عليهم ، فلما أخرجهم إلى الدنيا شهدوا
 بالتوحيد ، شهد عليهم الأنبياء و المؤمنون كذلك ، فإذا مات و دخل القبر
 سأله الملكان عن هذه الشهادة ، فشهد بها ، فسمع الملائكة تلك الشهادة ،
 فإذا جاء يوم القيامة جاء إبليس ويريد أن يأخذه ، ويقول : هذا من شيعتي
 و أتباعي لأنه سعى في المعاصي و الذنوب ، فيقول الله سبحانه : لا سلطان لك
 عليه ؛ لأنني سمعت منه التوحيد في الابتداء و الانتهاء ، و الأنبياء سمعوا منه
 ذلك في الوسط و الملائكة سمعوا في الانتهاء ، فكيف يكون من شيعتك ، و
 كيف يكون لك عليه سلطان ، إذمبوا به إلى الجنة ، فلذا قال المصنف ((و
 سوال منكرو نكير)) : و من اعتقاد أمل الحق : أن سوال منكرو نكير حق ، و
 التصديق به و اجب لورود الشرع به ، و قد تواترت الأحاديث بذلك ، في
 الحديث أخرجه الشيخان و غيرهما : أن رسول الله ﷺ قال : إن العبد إذا و
 ضع في قبره ، و تولى عنه أصحابه ، حتى أنه يسمع قرع نعالهم إذا انصرفوا ،
 أتاه ملكان ، فيقعدانه فيقولان له : ما كنت تقول في هذا الرجل (محمد ﷺ) ،
 فأما المؤمن فيقول : (إلى آخر الحديث) . و أورد الشارح قدس سره حديث
 أبي هريرة أخرجه الترمذي أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : إذا دفن الميت أتاه

ملكان أسودان أزرقان (وفي هذا الحديث) فيقولان : ما كنت تقول في هذا الرجل ، والأحاديث في هذا الباب كثيرة ، قد وردت مطولة ومختصرة من رواية غير واحد من الصحابة ، تبلغ حداً لا يستهار ، وإنكار الخبر المشهور بدعة وضلالة ، بل قال جلال الدين الدواني : وسوال ملكين أكثر من أن تُحصى ، بحيث يبلغ القدر المشترك منها حد التواتر وإن كان كل واحد منها خبر الأحاد ، واتفق عليه السلف الصالح قبل ظهور المخالفين ، أقول : وأنكر عامة المعتزلة وليس عندهم لإثبات إنكارهم شيء من السمعيات القاطعة ، بل شبهة عقلية وأمية متمسكون فيها بأذيال الفلاسفة ، يقولون بأن ذلك يقتضي إعادة الحياة إلى البدن لفهم الخطاب ، ورد هذا الاستدلال ، وذلك منتف بالمشاهدة ، قال مشائخنا : إنا نمنع اقتضاء ذلك عود الحياة الكاملة إلى جميع الدن ، وغايته ما يقتضي إعادة الحياة إلى الجزء الذي به فهم الخطاب ، ورد هذا الاستدلال والإنسان قبل موته لم يكن يفهم بجميع بدنه ، بل بجزء من باطن قلبه ، وإحياء جزء يفهم الخطاب ، ويجب ممكن مقدور عليه ، وأمور البرزخ لا تقاس بأمور الدنيا ، فتأمل . ((هما ملكان)) : شخصان من الملائكة ، وقال الحافظ الحلبي من عظماء الشافعية : والذي يشبه أن يكون ملائكة السوال جماعة كثيرة ، فسعى بعضهم منكراً وبعضهم نكيراً ، فبيعت إلى كل ميت اثنان منهم ، قال الفاضل اللاهوري : وقد عزاه الحافظ ابن حجر إلى بعض الفقهاء ، وقال بعض الأفاضل : منكر ونكير اسمان للملك الكافر ، وأما المؤمن فاسم ملكيه مبشّر وبشير ، وقال السيد الشريف في الرد عليه : لم أقف على أصل ما قاله ، وقال : والذي تقتضيه الأخبار والآثار استواء المؤمن والكافر في اسميهما وصفتيهما (والله اعلم) .

..... يدخلان القبر ، فيسئلان العبد عن ربه ، وعن دينه و
عن نبيه . قال السيد أبو شجاع : إن للصبيان سؤالا ،

((يدخلان القبر)) : عقب الدفن إذا رجع الناس عنه - ((فيسئلان العبد
عن ربه ، وعن دينه وعن نبيه)) : بأن يقول : من ربك وما دينك ومن نبيك ،
فيقول ربي الله سبحانه ، وديني الإسلام ، ونبي محمد ﷺ ، كذا في الحديث ؛
قال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر : لا يكون السؤال إلا للمؤمن أو منافق كان
منسوبا إلى دين الإسلام بظاهر الشهادة بخلاف الكافر ، فإنه لا يسأل ، و
خالفه القرطبي وابن قيم ، وقالوا : أحاديث السؤال فيها التصريح بأن الكافر
والمنافق يسألان ، قلت : وما قالاه ، ممنوع ، فإنه لم يجمع بينهما في شيء
من الأحاديث ، وإنما ورد في بعضها ذكر المنافق ، وفي بعضها بدله الكافرو
هو محمول على أن المراد به المنافق بدليل قوله في حديث أسماء : و أما
المنافق أو المرتاب ، ولم يذكر الكافر ، فافهم -

للصبيان سؤال وللأنبياء والقول الأصح فيه

((قال السيد أبو الشجاع)) أحد عظماء الحنفية - ((أن للصبيان
سؤالا)) : قال الإمام القرطبي : يكمل لهم العقل ، ويلهمون الجواب ، وهكذا
قال الإمام القونوي ، يقول : و أما الصبي إذا سئل يلقنه الملك ، فيقول له :
من ربك ، ثم يقول له : قل : الله ربي ثم يقول له : ما دينك ، ثم يقول له :
قل : ديني الإسلام ، ثم يقول له : و من نبيك : ثم يقول له : قل : نبي محمد
ﷺ ، وقال بعض الناس : يسئل الصبي الرضيع ، ولا يلقنه الملك ، بل يلهمه
الله سبحانه ، حتى يجيب عن كل ما يسئله عنه ، كما ألهم عيسى بن مريم
عليه السلام بالجواب في المهد ، حتى قال : إني عبد الله أتاني الكتاب و
جعلني نبيا وجعلني مباركا أينما كنت .

..... وكذا للأنبياء عليهم السلام عند البعض

((وكذا للأنبياء عليهم السلام عند البعض)) : والأصح ما ذكره الشيخ المحقق ابن الهمام في المسامرة : أن الأنبياء لا يستلون ولا أطفال المؤمنين ، و توقف الإمام أبو حنيفة في أطفال المشركين ، أما الأنبياء فلأنه قد ورد أنه لا سوال لبعض صلحاء الأمة ، قال الحافظ السيوطي : من لا يستل ، ثمانية ، و عد منها الشهداء ، و المرابط ، و الميت يوم الجمعة و ليلتها ، و إذا ثبت ذلك لبعض الأمة ، فالأنبياء مع علو مقامهم المقطوع لهم بسببه بالسعادة العظمى و مع عصمتهم أولى بذلك ، قال المحقق الدواني في وجه الاستدلال : إن الأنبياء لا يستلون ؛ لأن السؤال على ما ورد في الحديث عن ربه و عن دينه و عن نبيه ، و لا يعقل السؤال عن النبي عن نفس النبي ، و أما أطفال المؤمنين ، فلأنهم مومنون مغفورون غير مكلفين ، قال جلال الدين السيوطي : و هو الصواب ، و في " النبراس " و به أفق الحافظ ابن حجر ، و أما أطفال المشركين فقد اختلف في سوالهم : هل يدخلون الجنة أو النار ، فتردد فيهم أبو حنيفة و غيره ، و قد وردت فيهم أخبار متعارضة بحسب الظاهر ، فالطريق الذي ينبغي أن يسلك في حكمهم تفويض علم شأنهم إلى الله سبحانه ، لأن معرفة أحوالهم في الآخرة ليست من ضرورات الدين ، و ليس فيها دليل قطعي ؛ و قد حكى الإمام النووي في شرح مسلم ، فيهم ثلاثة مذاهب : الأول : إنهم من أهل الجنة ، قال النووي : و هو الأصح ، و الثاني : إنهم من أهل النار ، و الثالث : التوقف ، و قال محمد بن الحسن الشيباني : إن الله لا يعذب أحدا بلا ذنب ، و هو ميل إلى المذهب الأول ، و التفصيل في شروح الحديث ، فتأمل .

..... ثابت كل من هذه الأمور بالدلائل السمعية ، لأنها أمور ممكنة أخبر بها الصادق على ما نطقت به النصوص ، قال الله تعالى : ﴿ النار يعرضون عليها غدواً وعشيا ﴾ ، ﴿ و يوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب ﴾ و قال تعالى : ﴿ أغرقوا فأدخلوا نارا ﴾ و قال النبي عليه السلام : استنزموا عن البول فإن عامة عذاب القبر منه ،

براهين إثبات عذاب القبر من أهل الحق

((ثابت كل من هذه الأمور)) : يقول : كل من السؤال ومن عذاب القبر و نعمه حق ، لأنه قد دلت عليها الأدلة القطعية الشرعية ((بالدلائل السمعية)) : وهي الآيات والأحاديث ((لأنها أمور ممكنة)) : يقول : إنها أمور ممكنة في نفسها ، فيكون تلك الأشياء واقعة و ردت بها هذه الأخبار الصادقة ، فيجب التصديق بها ، و من المعلوم أن الأمور الممكنة التي أخبر بها الشارع ، يجب الإيمان بظاهرها ، و أما الأمور الممتنعة ، فالنصوص الواردة فيها مصروفة مؤولة عن ظاهرها عند المتأخرين ، فتدبر . ((على ما نطقت به النصوص)) : و قد بين الشارح نبذا منها فقال : ((قال الله تعالى : ﴿ النار يعرضون عليها غدواً وعشيا ﴾)) و معنى الغدو أول النهار ، و معنى العشي مو آخر النهار ، يقول : يعرضون على النار كل يوم غدوة و عشية إلى يوم القيامة ، فيقال : يا آل فرعون! هذه داركم و مقامكم ، و هذا يؤذن بأن العرض ليس بمعنى التعذيب و الإحراق بل هو بمعنى الإظهار و الإبراز : في حديث ابن مسعود : أرواحهم في أجواف طيور سود ، يرون منازلهم ، و إن الكلام على القلب كما في قولهم : عرضت الناقة على الحوض ، فإن أصله

عرضت الحوض على الناقة ، أسوقها إليه ، وإرادها عليه ، فكذا مهنا " النار " تعرض على أرواحهم بأن تساق الطيور التي أرواحهم في أجوافها إلى النار ، والآية تدل على إثبات عذاب القبر ، إذ ليس المراد بها أنهم يعرضون عليها في الدنيا ؛ لأن العرض المذكور فيها ما كان حاصلا في الدنيا ، فثبت أن هذا العرض إنما حصل بعد الموت وقبل القيامة ، قال السيد الشريف في " شرح المواقف " عَطَفَ في هذه الآية عذاب يوم القيامة على العذاب الذي هو عرض النار صباحا ومساء ، فيعلم أنه غيره ، ولا شبهة في كونه قبل الانتشار من القبور . ((و يوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب)) : من قرأ ﴿ ادْخُلُوا ﴾ معناه أدخلوا يا آل فرعون ! أشد العذاب ، فصار " الال " منصوبا بالنداء ، ومن قرأ ادْخُلُوا بالنصب ، معناه : يقال للخبرة : ادْخُلُوا آل فرعون أشد العذاب ، وصار الال منصوبا لوقوع الفعل عليه ، والمراد بأشد العذاب ما قاله البيضاوي : فإنه أشد بما كانوا فيه ، فلما كان أشد العذاب في الآخرة ، فيكون العذاب الشديد في الدنيا ، قال الشارح : ((وقال الله تعالى : ﴿ أَغْرِقُوا فَأَدْخِلُوا نارا ﴾)) : ووجه الاستدلال أن الغاء للتعقيب ، فيكون إدخالهم النار عقب الإغراق ، فيكون هذا الإدخال قبل الإدخال في جهنم الذي في القيامة ، إنما هو عذاب القبر ، قال الشارح : ((وقال النبي عليه السلام استترموا عن البول)) : وأصله طلب التزامة (و مو النظافة) و هذا بالتحرز عنه حتى الإمكان . ((فإن عامة عذاب القبر منه)) : قال الحافظ : و التمسك بعموم حديث أبي هريرة الذي صححه ابن خزيمة و غيره من الحفاظ مرفوعا : " استترموا عن البول فإن عامة عذاب القبر منه " أولى ، لأنه ظاهر في تناول جميع الأبواب ، فيجب اجتنابها بهذا الوعيد ، أقول : لو كان بول ما يوكل لحمه طامرا ، فما معنى التعذيب في القبر ، فتدبر .

..... و قال تعالى : ﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت ﴾ نزلت في عذاب القبر ، إذا قيل له من ربك وما دينك ومن نبيك ؟ . فيقول : ربي الله ، و ديني الإسلام و نبي محمد ﷺ ، و قال عليه السلام : إذا أقبر الميت أتاه ملكان أسودان أزرقان يقال لأحدهما : المنكر ، وللآخر : النكير ، الي آخر الحديث و قال عليه السلام : القبر روضة من رياض الجنة ، أو حفرة من حفر النيران

قال الشارح : ((و قال الله تعالى : ﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت ﴾)) يعني على القول الذي هو حق هو التصديق بالتوحيد و التصديق بالنبوة ، و غيرهما من القضايا الضرورية الاعتقادية ، ((نزلت في عذاب القبر)) : يعني نزلت في شأنه ، و هذا يعم الخلاص منه ، و الوقوع فيه . ((إذا قيل)) : بدل من عذاب القبر ، بدل اشتمال ((له)) : يعني للميت ((من ربك و ما دينك و من نبيك ، فيقول : ربي الله ، و ديني الإسلام و نبي محمد ﷺ)) : أخرجه البخاري و مسلم ، قال الشارح البارع : ((و قال عليه السلام : إذا أقبر الميت)) : يعني إذا وضع الميت ((أتاه ملكان أسودان أزرقان)) : و المراد زرقة العين ، و هذا اللون فيها روع و خوف - ((يقال لأحدهما : المنكر ، و للآخر : النكير)) : سُميا بهذا الاسم لأن الميت لم يعرفهما و لم ير صورة مثل صورتها ، قال الشارح البارع : ((و قال عليه السلام : القبر روضة من رياض الجنة ، أو حفرة من حفر النيران)) : أخرجه الترمذي عن أبي سعيد و الطبراني عن أبي هريرة ، ثم الحديث محمول على ظامره عند التحقيق ، قال بعض الأفاضل : و قد شومد الريحان و الياسمين في قبور الصالحين ، و النار في قبور غيرهم -

..... وبالجملة ! الأحاديث في هذا المعنى وفي كثير من أحوال الآخرة متواترة المعنى وإن لم يبلغ أحادها حد التواتر وأنكر عذاب القبر بعض المعتزلة والروافض ؛ لأن الميت جماد لا حياة له ولا إدراك فتعذيبه محال ؛ والجواب أنه يجوز أن يخلق الله تعالى في جميع الأجزاء أو في بعضها نوعا من الحيوة قدر ما يدرك ألم العذاب أو لذة التنعيم ، وهذا لا يستلزم إعادة الروح إلى بدنه . ولا أن يتحرك و يضطرب أو يرى أثر العذاب عليه ؛ حتى أن الغريق في الماء والمأكول في بطون الحيوانات ، والمصلوب في الهواء يعذب وإن لم نطلع عليه

((وبالجملة ! الأحاديث في هذا المعنى)) : من السؤال ومن عذاب القبر و تنعيمه ((وفي كثير من أحوال الآخرة)) : من البحث والحساب والكتاب والصراط والميزان والحوض والشفاعة وغيرها ((متواترة المعنى)) : يعني أفاد مجموعها بطريق الإجمال التواتر المعنوي ((وإن لم يبلغ أحادها حد التواتر)) : يعني وإن كانت جزئياتها وأفرادها من حيث ألفاظها لا تبلغ حد التواتر ((وأنكر عذاب القبر بعض المعتزلة والروافض)) : و اختلف الناس في عذاب القبر ، والمذاهب الشائعة ثلاثة : الأول : إن الميت حي في قبره ، فيعذب ، و هذا هو مذهب جمهور أهل السنة والجماعة ، وذلك فإن جواب الميت لمنكر ونكير يدل على إعادة الروح ؛ إذ الجواب فعل اختياري ، فلا يتصور بدون الاختيار ، والثاني : إنه جماد ، يعذب ، وهذا ما ذهب إليه صالحية من المعتزلة ، و طائفة من الكرامية ، زعموا أن التعذيب مشروط بالإدراك ، و الإدراك غير مشروط بالحياة ، وهو خلاف العقل ، هذا لا يقوله عاقل ، و

الثالث : انه جماد لا يعذب ، ولا يدرك العذاب ، وهذا مذهب جمهور المعتزلة و الروافض ، فأراد الشارح قدس سره أن يذكر المذهب الأخير مع إبطاله ، فقال : وأنكر إلى آخره .

براهين بعض القدرية والرافضة في إنكار عذاب القبر

((لأن الميت جماد لا حياة له ولا إدراك)) : هذا ما استدل به المنكرون من الحجة العقلية ((فتعذبه محال)) : فالنصوص الناطقة به مؤولة ((قدر ما يدرك ألم العذاب أو لذة التنعيم)) : يعني يجوز أن يخلق الله سبحانه في جميع أجزاء الميت أو بعض أجزائه نوعا من الحياة المباشرة الحاصلة قبل الموت ، وبه يدرك العذاب - ((وهذا لا يستلزم إعادة الروح إلى بدنه)) : وهذا جواب سؤال : وهو أن في خلق الله سبحانه نوعا من الحياة إعادة الروح ، وذلك يقتضي إعادة الحياة إلى البدن ، وذلك منتف بالمشاهدة ، و توضيح الجواب : إنا نمنع اقتضاء ذلك عود الحياة الكاملة إلى جميع البدن ، وغاية ما يقتضي إعادة الحياة إلى الجزء الذي به يدرك العذاب ، لأن خلق الحياة ضرورة لتحقيق معنى العذاب ، والضرورة تندفع بهذا القدر في كل من يعذب يدرك العذاب بجميع بدنه ، ولما يرد عليه : لو كان عذاب القبر بإحياء الميت ، وجب أن يتحرك ويضطرب في قبره ، وأن يرى أثر العذاب عليه : من الإحراق والضرب ، واللوازم كلها باطلة ، لأننا نشاهد الكافر وصاحب الذنوب الكبيرة ونراقبهما مدة ، ولا نشاهد هذه الأمور فيهما فأجاب عنه : ((ولا أن يتحرك و يضطرب أو يرى أثر العذاب عليه)) : وجه الدفع أن كونه حيا لا يوجب رؤية هذه الأمور فيه ، فإن هذه العين لا تصلح لمشاهدة هذه الأمور الملكوتية التي من جملتها الأحوال المتعلقة بالآخرة ، فيجوز أن يحي الميت ، و يشاهد هذه الأمور الملكوتية ، فينعم أو يعذب ولا نشاهد حياته ، وما يصل إليه من تلك الأمور ، قال : الحجة في الإحياء ، والأصح أن تصدق بأن الحية ، مثلا : موجودة تلدغ الميت ، ولكننا لا نشاهد ذلك ، فإن هذه العين

لاتصلح لمشاهدة تلك الأمور المملوكية ، وكل ما يتعلق بالآخرة ، فهو من عالم المملوكوت ، ألا ترى أن الصحابة كيف كانوا يؤمنون بتزول جبرئيل ، وما كانوا يشاهدونه ، ويؤمنون بأنه ﷺ يشاهده ، فإن كنت لاتؤمن بهذا ، فتصحيح الإيمان بالملائكة والوحي أمم عليك ، وإن أمنت به ، وجوزت أن يشاهد النبي ﷺ مالا تشاهده الأمة ، فكيف لايجوز هذا في الميت ، وإن تتذكر أمر النائم ، فإنه يرى في منامه حية تلدغ ، وهو يتألم بذلك ، حتى تراه في نومه يصبح ، ويعرق جبينه ، وقد يترعج عن مكانه ، كل ذلك يدرك من نفسه ، ويتأذى به ، كما يتأذى اليعقظان ، وهو يشاهده ، وأنت ترى ظاهره ساكنا ، ولا ترى حواله حية ، والعمة موجودة في حقه ، والعذاب حاصل له ، ولكنه في حقه غير مشاهد ، وبذلك ينقل عرق شبهة المنكرين بالكلية ، وقالوا : ومن الموتى ربما يأكله السبع أو يعرق في النار فيصير رمادا تذروه الرياح في المشارق والمغارب ، فكيف يعقل حياته وعذابه وسؤاله - و اجاب عنه بعض المحققين بأن هذا هوس ومجرد استبعاد بخلاف المعتاد وهو لاينفي الإمكان ، قال المحقق الدواني : وإنما الحق الذي انكشف لنا بطريق الاستبصار أن كل ذلك في حيز الإمكان ، وإن من ينكر بعض ذلك ، فهو نطيق حوصلته ، وجهله باتساع قدرة الله سبحانه ، وعجائب تدبيره ، فينكر من أفعال الله تعالى ما لم يأنس به ، ولم يالفه ، وذلك جهل وقصور ، فتأمل ، ولا تغفل - ((حتى أن الغريق في الماء والمأكول في بطون الحيوانات ، والمصلوب في الهواء يعذب وإن لم نطلع عليه)) :

هذا دليل على عدم الاستلزام ، يقول : إن الميت في بطون السباع وقصور الأبحار ، والمصلوب في الفضاء يعني ويسئل وينعم ويعذب ، ولا ينبغي أن ينكر ، لأن من أخض النار في الشجر الأخضر قادر على إخفاء العذاب والنعيم ، وجميع هذه الأمور ، فتدبر .

..... و من تأمل في عجائب ملكه و ملكوته و غرائب قدرته و جبروته لم يستبعد أمثال ذلك فضلا عن الاستحالة . و اعلم أنه لما كان أحوال القبر مما هو متوسط بين أمور الدنيا والآخرة أفردما بالذكر ثم اشتغل ببيان حقبة الحشر.....

((و من تأمل في عجائب ملكه)) و هو عبارة عن عالم المشاهدات ((و ملكوته)) : و هو عبارة عن المغيبات ((و غرائب قدرته و جبروته)) : الجبروت و العظمت بمعنى و احد ، و هو العظمة و في إصطلاح الكلام : عبارة عن الصفات كما أن اللاموت عبارة عن الذات ((لم يستبعد أمثال ذلك)) : إذ الحياة غير موقوفة بالبدن ، فلا يبعد خلق الحياة في الأجزاء المتفرقة في جميعها أو في بعضها : قال المحقق الدواني : و من تأمل في غرائب صنعه تعالى لم يستنكف عن قبول أمثال هذا ، فإن للنفس نشأة وهي في كل نشأة تشاهد صورا تقتضيها تلك النشأة ، فكما إنا نشاهد في المنام صورا لا نشاهد في اليقظة ، كذلك نشاهد في حال الانحلال عن البدن أمورا لم تكن نشاهد في الحياة ، فتفكر -

((و اعلم أنه لما كان أحوال القبر)) : يعني أحوال البرزخ ((مما هو متوسط بين أمور الدنيا والآخرة)) : وذلك لأنها نهاية الدنيا و بداية الآخرة ((أفردما بالذكر)) : على طريقته مباعدة من أحوال البعث : ((ثم اشتغل ببيان حقبة الحشر)) النشر : إحياء الخلق بعد موتهم ، و الحشر : سوقهم إلى موقف الحساب ، ثم إلى الجنة أو النار ؛ و هذا الحشر للأجساد عند أمل الحق ، لأن إحياء الله سبحانه الأبدان بعد موتها و تفرق أجزائها ، ممكن عقلا ، لأن أجزاء الميت قابلة للجمع على الوجه المخصوص ، و قابلة للحياة .

..... و تفاصيل ما يتعلق بأمور الآخرة و دليل الكل أنها أمور ممكنة أخبر بها الصادق و نطق بها الكتاب و السنة فتكون ثابتة و صرح بحقية كل منها تحقيقا و تأكيدا و اعتناء بشانه ، فقال :

((و تفاصيل ما يتعلق بأمور الآخرة)) : من أحوال الموقف و بيان أحوال الجنة و النار - ((و دليل الكل)) : يعني ما يتعلق بكيفيات القيامة و أحوالها ((أنها أمور ممكنة أخبر بها الصادق)) : و كل أمر ممكن في نفسه يخبر به الصادق الذي علم صدقه بأدلة قاطعة عقلية و سمعية ، فهو حق ، و هو واقع ، و قد أخبر الصادق عن هذا في مواضع كثيرة بعبارات لا تقبل التأويل ، فيكون القول بحشر الأجساد و إحيائها حقا ، و إلا لم يكن الصادق صادقا ، فتأمل ؛ ((و نطق بها الكتاب و السنة)) : حتى صار لكثرة تكراره في الكتاب و السنة و على السنة علماء الأمة مما علم بالضرورة من الدين ، و انعقد الإجماع على كفر من أنكره جوازاً أو قوعاً . ((فتكون ثابتة)) : و يكون التصديق بها واجبا ، و وقوعها حقا ، و إلا لم يكن الصادق صادقا مما علم أنفاً - ((و صرح بحقية كل منها)) : حيث قال : البعث حق ، و الوزن حق ، و الكتاب حق ، و الصراط حق ، و غير ما من القضايا الصادقة و العقائد الحقّة -

..... و البعث و هو أن يبعث الله تعالى الموتى من القبور ،
 بأن يجمع أجزائهم الأصلية و يعيد الأرواح إليها حق ، لقوله
 تعالى : ﴿ ثم انكم يوم القيمة تبعثون ﴾ و قوله تعالى ﴿ قل
 يحييها الذى انشأها اول مرة ﴾ الى غير ذلك من النصوص
 القاطعة الناطقة بحشر الاجساد

البعث حق

مقدمة البعث

أقول توطئة و تمهيدا : إن ما قالت الفلاسفة في إثبات المعاد الروحاني و
 اللذات و الألام العقليين ، و كونهما أعظم من الحسنيين ليس بمنكر ، فإن علماء
 الأمة الإسلامية أيضاً ذهبوا إلى ذلك ، بل إنما نفكر عليهم من جهة أنهم أنكروا
 المعاد الجسماني و اللذات ، و الألام الجسمانية في الدار الآخرة ، على ما دل عليه
 كتاب الله سبحانه ، و كلام رسوله ، في مواضع غير عديدة : بحيث لا يمكن
 تأويلها و صرفها عن الظاهر ، و ما قالوا : الأبدان البشرية تنعدم بصورها و
 أعراضها بالموت و زوال الحياة ، و لا يبقى إلا المواد العنصرية المتفرقة المختلطة
 بأجزاء العناصر ، و أنها لا تعاد أصلاً ، و ما دل عليه الشرائع من إثبات المعاد
 الجسماني ، و اللذات ، و الألام الجسمانية ، في الدار الآخرة ، أمثال ضربت على
 حد إفهام الخلق لبيان المعاد الروحاني ، و أحوال سعادة النفوس و شقاوتها بعد
 مفارقة الأبدان : لأن الأنبياء مبعوثون إلى كافة الخلق ، و أكثرهم قاصرون عن
 فهم المعاد الروحاني و اللذات العقلية ، كالأيات و الأحاديث المشعرة بالجهة و
 الجسمية ، فليس بثنء إذ لا يصح التأويل و الصرف عن الظاهر ، إلا إذا امتنع
 الحمل على الظاهر ، كما في الأيات و الأحاديث المشعرة بالجهة و الجسمية ، فإن

البرهان العقلي دال على امتناع الجهة والجسمية ، فيجب صرفها عن الظاهر ، و فيما نحن فيه لاقرينة عقليا للصرف عن الظاهر أصلا ورأسا ، بل أكثر الآيات و الأحاديث الواردة في ذلك يمتنع حملها على التشبيه و التمثيل ، كما يظهر لمن تتبع كتاب الله سبحانه و أحاديث رسوله ، وليعلم أن الشيخ الرئيس قد خالف جمهور الفلاسفة ، و اعترف بالحشر الجسماني ، حيث قال في " الشفاء " : يجب أن يعلم أن المعاد ، منه ما هو مقبول من الشرع ولا سبيل إلى إثباته إلا من طريق الشريعة ، و تصديق خبر النبوة ، وهذا الذي للبدن عند البعث ، و خيرات البدن و شروعه معلومة لا يحتاج إلى أن يعلم ، و قد بسطت الشريعة الحق التي أتانا بها سيدنا و مولانا محمد ﷺ حال السعادة و الشقاوة اللتين بحسب البدن ، و منه ما يدرك بالعقل و القياس البرهاني و قد صدقته النبوة ، و هو السعادة و الشقاوة اللتان للأنفس ، انتهى كلامه بحروفه - ((و هو أن يبعث الله تعالى الموتى من القبور)) : يعني أنه سبحانه يحيي الأبدان بعد موتها ، و يبعث الموتى من القبور ، و من أجواف الوحوش و من حواصل الطيور ((بأن يجمع أجزائهم الأصلية)) : و هي الأجزاء الحاصلة في أول الفطرة ، و نفي بأول الفطرة أول تعلق الروح بالبدن ، لاجتماع الأجزاء على الإطلاق ، يقول : إنه سبحانه يجمع أجزاء العبد بعد ما فرقها و ينشأها نشأة أخرى ، و يخلقه خلقا جديدا ، ((و يعيد الأرواح إليها)) بإعادة البدن المعلوم بعينه عند أكثر المتكلمين ، أو بأن يجمع الأجزاء المتفرقة كما كانت سابقا عند بعضهم ، و هم الذين ينكرون جواز إعادة المعلوم موافقة للفلاسفة ، و هم يدعون بدامة استحالتة ((حق)) : يجب الاعتقاد به ، و يكفر من أنكره ، يقول : إن المعاد الجسماني المتبادر عند إطلاق أهل الشرع حق بإجماع أهل الملل الثلاث ، و بشهادة نصوص القرآن و الأخبار المتواترة عن الأنبياء في المواضع المتعددة ، بحيث لا يقبل التأويل -

..... و أنكره الفلاسفة ، بناء على امتناع إعادة
المعدوم بعينه ، وهو مع أنه دليل لهم عليه يعتد به لغير
مضر بالمقصود : لأن مرادنا أن الله تعالى يجمع الأجزاء
الأصلية للإنسان ، ويعيد روحه إليه ، سواء سمي ذلك
إعادة المعدوم بعينه أو لم يسم -

إذكار الفلاسفة للمعاد الجسماني، والأقوال المعتمدة في هذه المسئلة

((و أنكر الفلاسفة)) : و هذا الإنكار هو أحد الأمور التي كفروا بها ، و
اعلم : أن الأقوال الممكنة المعتمدة في هذه المسئلة لا تزيد على أربعة ، و ذلك
لأن الحق إما أن يكون المعاد هو المعاد الجسماني فقط ، و هو قول أكثر
المتكلمين ، أو المعاد الروحاني فقط ، و هو قول أكثر الفلاسفة الإلهيين ، أو
كل واحد منها حق ، و هو قول أكثر المحققين ، أو الحق هو بطلانها معا ، و
هو قول القدماء من الفلاسفة الطبيعيين إذا النفس عندهم المزاج فقط ، فإذا
مات الإنسان فقد عدت النفس ، ثم إنهم أنكروا إعادة المعدوم ، فحينئذ
يلزم إنكار المعاد مطلقا ثم إن المعاد الجسماني مبني على ثلاث مقدمات :

بناء المعاد الجسماني على مقدمات ثلاثة

أحدها إثبات أن إعادة المعدوم جائزة ، و إثبات أن الأجزاء التي تفرقت
يمكن تأليفها بعينها ، و ثانيها : إنه سبحانه قادر على جميع الممكنات ، و
ثالثها : إنه سبحانه عالم بجميع المعلومات الكلية و الجزئية ، لأنه سبحانه
كلما ذكر في القرآن هذه المسئلة بقى تقريرها على هذه المقدمات الثلاث ، منها
قوله سبحانه : ﴿ أمن يبدء الخلق ثم يعيده ﴾ إشارة إلى مقدمتين : أحدهما

أن عوده ممكن في نفسه ، ثانيتهما : إنه سبحانه قادر على هذا الممكن ، ولو لم يكن كذلك ، لما كان الابتداء ممكناً ، وقوله سبحانه : ﴿ قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله ﴾ إشارة إلى المقدمة الثالثة ، وهي أنه سبحانه عالم بكل المعلومات ، وقوله سبحانه : ﴿ ضرب لنا مثلاً ونسى خلقه ﴾ إلى قوله ﴿ وهو بكل خلق عليم ﴾ فقوله : ﴿ انشأنا أول مرة ﴾ إشارة إلى الجواز الذاتي والقدرة ، وقوله : ﴿ وهو بكل خلق عليم ﴾ إشارة إلى كمال العلم ، وقوله سبحانه : ﴿ أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم ﴾ إشارة إلى الجواز الذاتي ، وإلى كمال القدرة ، ثم قال : ﴿ بلى وهو الخلاق العليم ﴾ إعادة لتلك المقدمة مع مقدمة العلم ﴿ وقوله سبحانه : ﴿ هو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه ، وله المثل الأعلى ﴾ إلى قوله : الحكيم ، فقوله : ﴿ يبدأ الخلق ثم يعيده ﴾ إشارة إلى الجواز الذاتي وكمال القدرة ، ثم قوله : ﴿ وهو العزيز ﴾ إشارة أيضاً إلى كمال القدرة ، وقوله : ﴿ الحكيم ﴾ إشارة إلى كمال العلم ، وإذا ثبت هذه المقدمات الثلاث ظهر أن المعاد الجسماني جائز عقلاً ، وواجب نقلاً .

امتناع إعادة المعدوم بعينه، شبهة عقلية للفلاسفة

((بناء على امتناع إعادة المعدوم بعينه)) : شبهة الفلاسفة أن حشر الأجساد موقوف على صحة إعادة المعدوم ، وهو ممنوع ، واستدلوا عليه بوجوه : منها : أن الحكم عليه بصحة العود يقتضي تعيينه في ذاته وتخصيصه في نفسه ، وهو بعد عدله نقي محض ليس له تخصص ولا لشخص ، فكان الحكم عليه باطلاً ، ومنها : لو أعيد تخلل العدم بين الشيء ونفسه ، إذ المفروض أن المعاد هو المبتدأ بعينه ، وتخلل العدم بين الشيء ونفسه محال ، ومنها : إنه لو جاز إعادة المعدوم بعينه لجاز إعادة وقته الأول ، وهذا دافع الامتياز بين المبتدأ والمعاد ، إذ يلزم أن يكون الشيء الواحد من حيثية و

احدة مبتدأ و معاداً ، و الامتياز بينهما ضرورى في نفس الأمر فافهم .
 ((قلنا)) : و الجواب عن جميع هذه الوجوه حرف واحد ، لأننا قد أثبتنا أن
 جميع ما سوى الله سبحانه جائز العدم ، و أن الحادث إذا عدم فإنه بعد
 العدم جائز الوجود ، و الله سبحانه قادر على جميع الجائزات ، فوجب
 القطع بأنه قادر على إعادته بعينه بعد العدم ، و أيضا لا يلزم إعادة المعدوم
 التى دل الدليل على استحالتها إذ البدن المعاد مغائر للبدن الأول بحسب
 التشخص ، و النصوص أيضا دالة على كون المعاد غير الأول بحسب
 التشخص ، فقولهم محض هذيان . ((و هو)) : يعني امتناع إعادة المعدوم
 ((مع أنه دليل لهم)) : للفلاسفة الملاحدة . ((عليه يعد به)) : بل كل
 برهانهم عليه مخدوش غير مضر بالمقصود ، بل الحق أن إعادة النفس إلى
 بدن مثل بدنها الذي كان لها في الدنيا بعد مفارقتها عنه يوم القيامة : كما
 نطقت به الشريعة الحقة ، أمر ممكن غير مستحيل ، فوجب التصديق بها
 لكونها من ضرورات الدين ، و إنكارها كفر بواح ، و لا بعد فيها أصلا ، بل
 الاستبعاد في تعلق النفس به في بدو الأمر أشد من الاستبعاد في عودها اليه ،
 و الاستبعاد أيضا في إيجاد الناس و تكوين أجسادهم دفعة واحدة ، كما
 يشاهد من تكون اصناف الحيوانات في الصيف دفعة ، فتدبر . ((لأن
 مرادنا)) : يعني بالبعث و المعاد ((أن الله تعالى يجمع الأجزاء الأصلية
 للإنسان ، و يعيد روحه)) : فأما الزائد الذى يتبدل باختلاف أحوال المسمن
 و الهزال ، فلا عبرة به : فإن أجزاء الغذاء تتوارد عليه و تنزل عنه ، لانا نعلم
 بالضرورة أن كل إنسان باق من أول العمر إلى آخره ، و أجزاء الغذاء تتوارد
 عليه و تزول ، و الواجب في إعادة تلك الأجزاء الأصلية لا جميع الأجزاء .
 ((سواء سمي ذلك إعادة المعدوم بعينه أو لم يسم)) : يعني أن هذا الجمع و
 الإعادة ليس من قبيل إعادة المعدوم .

اختلاف علماء الإسلام فقال قوم :

و اعلم : قد اختلف علماء الإسلام ، فقال قوم : إنه سبحانه يعدم الذوات ثم يعيدها ، و قال آخرون : لا يعدمها بل يفرق أجزاء السماوات و الأرض ، ثم يؤلفها كما كانت ، و احتج الأولون بأيات إحداها قوله سبحانه : ﴿ كل شيء مالهك (إلا وجهه) ﴾ فقوله : كل شيء لفظ عام يتناول الكل ، و الهلاك عبارة عن العدم بدليل قوله : ﴿ ان امرؤ ملك ﴾ يعني فني ولم يبق ، فلو تفرقت الأجزاء و ما عدمت و ما فنيت ، يصدق أن السماوات هلكت ، و لا يصدق أن تلك الذوات و تلك الأجزاء هلكت ، فلما قال : " كل شيء مالهك " علمنا أن الذوات تصير معدومة ، و أجاب عنه الآخرون ، فقالوا : الهلاك عبارة عن خروج الشيء عن كونه منتفعا ، و إذا تفرقت أجزاء السماوات و الأرض ، فقد خرجت عن كونها منتفعا بها ؛ و هذا القدر يكفي صدق قولنا : إنها هلكت ، و أجاب عنه الفخري بأن الأجزاء إذا تفرقت فقد خرجت السماء و الأرض عن كونهما منتفعا بهما ، إما أنه ما خرجت تلك الأجزاء عن كونها منتفعا بها ؛ لأنها صالحة لأن تتألف منها السماوات و الأرض ، و صالحة لاستدلل بها على الصانع القديم ، فثبت أن الأجزاء و الذوات لو بقيت ، لما صدق عليها أنها هلكت ، و بقوله سبحانه : ﴿ هو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده ﴾ و لفظ الخلق متناول لجميع المخلوقات ، فدللت هذه الآية على أنه سبحانه يعيد جميع مخلوقاته ، و الإعادة لا تعقل إلا بعد تقدم الأفناء ، فدل هذا على أنه سبحانه يعدم جميع مخلوقاته ، و بقوله سبحانه : ﴿ هو الأول و الآخر ﴾ ، معنى كونه أولاً هو أنه سبحانه كان موجودا في الأزل ، و ما كان معه غيره ، و معنى كونه آخرًا هو أنه سبحانه يبقى في الأبد ، و لا يكون معه غيره ، و هذا يقتضي أنه سبحانه يعدم جميع المخلوقات حتى يتحقق كونه آخرًا ، و قوله سبحانه : ﴿ كما بدأنا أول خلق نعيده ﴾ يقول : إن الإعادة على وفق

الإبتداء ، ولما كان الإبتداء عبارة عن خلق الذوات وخلق التأليف فيها ، و
جب أن تكون الإعادة لخلق الذوات وخلق التأليف فيها ، فهذه جملة الوجوه
دلت على أنه سبحانه يعدم الذوات .

وأما الذين قالوا : إنه سبحانه يفرق الأجزاء ولا يعدمها ، إنهم اختاروا
هذا القول ، لأن إعادة المعلوم عندهم مستحيلة ، قالوا : إنه سبحانه لو
أعدم الأجزاء و الذوات ، لكان الذي يوجد بعد ذلك مغائراً لتلك الأشياء
التي عدت أولاً ، وعلى هذا لا يكون الثواب و اصلاً إلى المطيع و العقاب إلى
العاصي ، وذلك باطل ، فلأجل هذه الشبهة قالوا : إنه سبحانه يفرق الأجزاء
ويزيل التأليف عنها ، فإذا أعاد التأليف إليها وخلق الحياة فيها ، كان هذا
الشخص هو عين ذلك الشخص كان موجوداً قبل ذلك ، فحينئذ يصل
الثواب إلى المطيع و العقاب إلى العاصي ، أو نقول : ولا يلزم منه كون المثاب و
المعاقب مغائراً لمن صدر عنه الطاعات و السيئات ، لأن العبرة في ذلك للنفس
الناطقة ، و الأجزاء الأصلية للبدن ، و أجاب عنه الفخر أن المشار إليه لكل
أحد بقوله : أنا ليس هو مجرد تلك الأجزاء و الذوات ، وذلك لأننا إذا قدرنا أن
هذه الأجزاء تفرقت ، و صارت تراباً من غير حياة و لا تأليف ، فإن كل أحد
يعلم أن ذلك القدر من التراب ليس عبارة عن زيد ، بل الإنسان المعين إنما
يكون موجوداً إذا تألفت تلك الأجزاء على وجه مخصوص ثم قام بها حياة ،
و علم ، و قدرة ، و عقل ، و فهم ، فثبت أن الشخص المعين عبارة عن تلك
الأجزاء الموصوفة بالصفات المخصوصة ، و كانت تلك الصفات أحد أجزاء
ماهية ذلك الشخص من حيث أنه ذلك الشخص ، و عند تفرق الأجزاء تبطل
تلك الصفات ، و إن امتنعت الإعادة على المعلوم امتنعت الإعادة على تلك
الصفات ، فيكون العائد صفات أخرى ، لا تلك الصفات باعتبارها كان ذلك
الشخص ذلك الشخص ، و على هذا لم يكن العائد ثانياً الذي كان موجوداً
أولاً فلم يكن زيد الثاني عين زيد الأول .

..... و بهذا يسقط ما قالوا : إنه لو أكل إنسان إنسانا بحيث صار جزءاً منه ، فتلك الأجزاء إما أن تعاد فيهما و هو محال ، أو في أحدهما ، فلا يكون الآخر معاداً بجميع أجزائه ، و ذلك لأن المعاد إنما هو الأجزاء الأصلية الباقية . من أول العمر إلى آخره ، و الأجزاء المأكولة فضلة في الأكل لا أصلية . فإن قيل هذا قول بالتناسخ ؛ لأن البدن الثاني ليس هو الأول ؛ لما ورد في الحديث من أهل الجنة جرد مرد ، و أن الجهنمي ضرسه مثل أحد - و من مهنا قال من قال ما من مذهب إلا و للتناسخ فيه قدم راسخ ؟

قالوا: تلك الأجزاء إما أن تعاد فيهما، شبهة عقلية للفلاسفة

((و بهذا يسقط)) : و بما ذكرنا أن البحث هو أن يجمع الله سبحانه أجزائهم الأصلية ، اندفع ((ما قالوا)) : يعني الفلاسفة الزنادقة في شبهة امتناع إعادة المعدوم بعينه ، و امتناع حشر الأجساد . و تقريره : ((إنه لو أكل إنسان إنساناً آخر و صار أجزاء المأكول أجزاء الأكل)) ، فلو فرض إعادة ذنك الإنسانين فلما أن تعود - ((تلك الأجزاء)) : يعني الأجزاء التي كانت للمأكول ثم صارت أجزاء للأكل ، لأن أجزاء الغذاء قد صارت أجزاء بدن المغتذى ((إما أن تعاد فيهما)) : يعني في الإنسانين و كلا البدنين ((و هو محال)) : لأنه قد علم و قد تقرر في موضعه أنه يستحيل أن يكون جزء واحد بعينه في أن واحد في شخصين متباينين ، ((أو في أحدهما ، فلا يكون الآخر معاداً بجميع أجزائه)) : يعني و إما أن تعود في أحد الإنسانين و أحد البدنين ، فأما أن يعود في المأكول فحينئذ ضاع بدن الأكل أو في الأكل فحينئذ ضاع بدن المأكول ، و أما ما كان

فلا يعود أحدهما معادا بتمامه بجميع الأجزاء ، بل ببعضها ، فلا يكون معادا بعينه ، ((و ذلك لأن المعاد إنما هو الأجزاء الأصلية الباقية)) : و حاصلة : إنا بينا أن الاعتبار إعادة الأجزاء و الأصلية لا إعادة الأجزاء الفاضلة أن لكل إنسان أجزاء أصلية لا يقع فيه التفاوت مدة حياته ، و أجزاء فاضلة و قد يقع التفاوت فيها ، فالمعاد من كل من الإنسانين أجزاء أصلية يكون بها الإنسان إنسانا ، فإن تلك الأجزاء هي الباقية ((من أول العمر إلى آخره ، و الأجزاء المأكولة فضلة في الأكل لا أصلية :)) لأن الأجزاء الأصلية لكل مكلف أجزاء فاضلة بالنسبة إلى غيره ، فإذا أعيد فلا يعاد في الأكل ، و يعاد في المأكول ، فعينئذ لا يلزم أن لا يكون أحدهما معادا بتمامه ، و من أنصف و ترك العناد علم أن هذه الأهوية وافية بدفع هذه الشبهات ، و بالله التوفيق .

فإن قيل : شبهة عقلية للفلاسفة

((فإن قيل)) : شبهة عقلية من الفلاسفة الملاحدة على المعاد الجسماني ، و تقريرها : إن أجزاء البدن المشخص كبذن زيد مثلاً إذا تفرق أجزائه و انتفى الاجتماع و الشكل المعينان ، لم يبق بدن زيد ، فإذا أعيد فإما أن يعاد ذلك الاجتماع و الشكل بعينهما ، أولا ، على الأول يلزم إعادة المعدوم ، و على الثاني لا يكون المعاد بعينه هو البدن الأول ، بل مثله ، و حينئذ يكون تناسخا ، و هذا الحديث يؤيد كون البدن الثاني غير الأول بحسب الشخص ، ((و من هنا)) : من أن يكون القول بالبعث قولاً بالتناسخ . ((قال من قال ما من مذهب إلا و للتناسخ فيه قدم راسخ)) : و إنما تختلف طرقهم في ذلك ، فأما تناسخية الهند فأشد اعتقاداً في ذلك ، و التناسخية منهم قالوا : بتناسخ الأرواح في الأجساد ، و الانتقال من شخص إلى شخص ، و ما يلقي من الراحة و التعب و

الدعة و النصب . قال الحافظ تقي الدين الحضير الدمشقي : وقفت على مصنف لطيف لابن تيمية ولم يتم وفي هذا الكتاب رمز إلى أنه من القائلين بتناسخ الأرواح ، هذا كلامه بلفظه . أقول : القول بتناسخ الأرواح كفر صراح ؛ لأنه عبارة عن اعتقاد أن أرواح من يموتون تتصل بغيرهم ، قد يتصل بكلب ، ثم يتصل بحمار ، ثم يتصل بثور ، وهكذا إلى غير نهاية ، وهذا يقتضى أن لا بعث وأن لاجزاء ، وهذا غير ما تنطق به الشرائع الإلهية كلها ، فهو مصادم للأنبياء وما جاء به الأنبياء ، وكيف لا يكون ما هذا حاله كفراً ، وهذا المذهب لادلل عليه من العقل والنقل ، ولقد كان التناسخ مقالة لفرقة في كل أمة ، تلقوا من المجوس المزدكية ، والهند البرهمية ، ومن الفلاسفة الدهرية ، و الصابية ، و مذهبهم : أن الله سبحانه قائم بكل مكان ، ناطق بكل لسان ، ظاهر بشخص من أشخاص البشر ، وذلك معنى الحلول ، وقد يكون الحلول بجزء ، وقد يكون بكل ، أما الحلول بجزء فهو كإشراق الشمس في كرة ، أو كإشراقها على البلور ، و أما الحلول بالكل فهو كظهور ملك بشخص ، أو كشیطان بحيوان ، وهذه كلها كفرات ، والغلاة من الرافضة على أصنافها كلهم متفقون على التناسخ والحلول ، فتأمل ولا تغفل .

..... قلنا : انما يلزم التناسخ لو لم يكن البدن الثاني مخلوقا من الأجزاء الأصلية للبدن الأول ، وإن سعى مثل ذلك تناسخا كان نزاعا في مجرد الاسم ، و لا دليل على استحالة إعادة الروح إلى مثل هذا البدن ، بل الأدلة قائمة على حقيقته ، سواء سعى تناسخا أم لا

((قلنا : انما يلزم التناسخ لو لم يكن البدن الثاني مخلوقا من الأجزاء الأصلية للبدن الأول)) : يقول إنما يلزم التناسخ لو لم يكن البدن المحشور مؤلفا من الأجزاء الأصلية للبدن الأول : لأن التناسخ تعلق النفس ببدن آخر لا يكون مخلوقا من أجزاء البدن الأول ، و أما تعلقه بالبدن المؤلف من الأجزاء الأصلية للبدن الأول بعينها ، فلا يكون تناسخا في شيء ، وكيف يكون مثله تناسخا مع أن البدن يتبدل يوما فيوما هيئة وتركيبا ؛ مع أنه لا يعد من التناسخ - قال المحقق الدواني : وكون الشكل و الاجتماع بالشخص غير الشكل الأول ، و الاجتماع السابق لا يقدم في المقصود : و هو حشر الأشخاص الإنسانية بعينها ، فإن زيدا مثلا شخص واحد محفوظ وحدته الشخصية من أول عمره إلى آخره بحسب العرف و الشرع ، و إن كان الشكل الثاني مخالفا للشكل الأول ، كما ورد في الحديث، ((وإن سعى مثل ذلك)) : يعني تعلق النفس من البدن الثاني الذي هو المخلوق من الأجزاء الأصلية للبدن الأول ((تناسخا كان نزاعا في مجرد الاسم)) : وحينئذ النزاع يكون لفظيا لا حقيقيا واقعا ، و النزاع في الالفاظ ليس من شأن هذه الحقائق الاعتقادية ، كما لا يخفى ((و لا دليل على استحالة إعادة الروح)) : لا من الدلائل العقلية ، و لا من الدلائل

النقلية . ((إلى مثل هذا البدن)) : وإذا كان كذلك ، فلا يستحيل إعادة الروح إليه ((بل الأدلة قائمة)) : من نصوص القرآن والأحاديث ((على حقيقته)) : حقيقة إعادة الروح ((سواء سعى تناسخاً أم لا)) : والحاصل : أن المعاد الجسماني عبارة عن عود النفس إلى بدن هو ذلك البدن بحسب الشرع والعرف ، ومثل ذلك التبدلات والمغايرات التي لا تقدر في الوحدة بحسب العرف والشرع ، لا تقدر في كون المحشور هو المبدأ ، فافهم ذلك ، واعلم أن المعاد الجسماني مما يجب الاعتقاد به و يكفر منكره . قال الفخر الرازي : إن الجمع بين إنكار المعاد الجسماني وبين الإقرار بأن القرآن حق ، متعذر ، تدبر به .

..... و الوزن حق لقوله تعالى : ﴿ و الوزن يومئذ الحق ﴾
و الميزان عبارة عما يعرف به مقادير الأعمال ، و العقل قاصر
عن ادراك كيفيته . و أنكره المعتزلة لأن الأعمال أعراض إن
أمكن اعاتتها لم يمكن وزنها ، ولأنها معلومة لله تعالى فوزنها
عبث . و الجواب أنه قد ورد في الحديث إن كتب الأعمال هي
التي توزن فلا إشكال . و على تقدير تسليم كون أفعال الله
معللة بالأغراض لعل في الوزن حكمة لانطاع عليها و عدم
اطلاعنا على الحكمة لا يوجب العبث

الميزان حق

((و الوزن)) : عرفه في " العمدة " بما عرفه الشارح ، و هو أن يعرف به
مقادير الأعمال خيرا كان أو شرا ، و العقل قاصر عن إدراك كيفيته بل نؤمن به و
نفوض كيفيته إلى الله سبحانه ، و هو ميزان حقيقي له كفتان و لسان ، ذهب
إليه جمع كثير من المفسرين ، و قد ورد في الحديث الصحيح تفسيره بذلك ،
عملا بالحقيقة لإمكانها ((حق)) : ثابت دلت عليه قواطع السمع ، و هو ممكن
أخبر به المعلوم ، فوجب التصديق به . لقوله تعالى ((و الوزن يومئذ الحق)) :
دليل أهل الحق ، و منه قوله سبحانه : ﴿ و نضع الموازين القسط ﴾ و منه قوله :
﴿ فهو في عيشة راضية ، و أما من خفت موازينه فأما هاهنا ﴾ .

حقيقة الميزان، والأجوبة عن شبهات القدرية

((و أنكره المعتزلة)) : قالوا : المطلوب منه العدل في الحكم و عدم الميل و
الظلم في القضاء ، شبهة المعتزلة : هي أن الأعمال أعراض ، و قد عدمت و
تلاشت، فلا يمكن إعاتتها ، لأن إعادة المعلوم ممنوع ، و على تقدير إعاتتها لا يمكن
وزنها ، لأنها ليست لها خفة و لا ثقل ، و على تقدير إمكانه مقاديرها معلومة عند

الله ، ((فوزنها عبث والجواب أنه قد ورد في الحديث إن كتب الأعمال هي توزن ، فلا إشكال)) : و حاصله : بأن الموزون صحائف الأعمال ، فإن الكرام الكاتبين يكتبون الأعمال في صحائف هي أجسام ، ووجهه أنه سبحانه يحدث في صحائف الأعمال ثقلا بحسب درجاتها عنده سبحانه ، وهو عبارة حجة الإسلام في عقائده ، وعبارة في " الاقتصاد " : فإذا وضعت في الميزان خلق الله تعالى في كفتها ميلا بقدر رتبة الطاعات ، و قيل : تجعل الحسنات أجساما نورانية ، و السيئات أجساما ظلمانية ، و اقتصر المحقق ابن الهمام و حجة الإسلام على الأول ؛ لأنه الذي دلت عليه الأحاديث مثل حديث البطاقة ، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال .

أفعال الله تعالى معللة بالأغراض بيان الاختلاف ومحاكمة صاحب العقبات

((و على تقدير تسليم كون أفعال الله معللة بالأغراض)) : يقول : إن أفعال الله سبحانه غير معللة بالأغراض ، فيصح له سبحانه أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، فلا يستل عما يفعل ، وهم يستلون - و اعلم ذهب الفلاسفة و أهل السنة و الجماعة إلى أن أفعال الله سبحانه غير معللة بالأغراض ؛ لأن الغرض هو الأمر الباعث للفاعل على الفعل ، وهو المحرك الأول للفاعل ، ولذلك قيل : إن العلة الغائية علة فاعلية لفاعلية الفاعل ، والله سبحانه أجل من أن يفعل عن شيء أو يستكمل بشيء فلا يكون فعله معللا بغرض ، وأيضا كل من يفعل لغرض ، فوجود ذلك الغرض بالنسبة إليه أولى من عدمه ، فلو كان لفعله سبحانه غرض لزم كونه مستكملا بغيره ، وهو ذلك الغرض ، وفي " العقائد العبودية " : راعى الحكمة فيما خلق وأمر ، وقال شارحه : وأودع فيهما المنافع ولكن لا شيء ، ومنها باعث له على الفعل وإن كانت معلولة له سبحانه كما أن من يغرس غرسا لأجل الثمرة يعلم ترتب المنافع الأخرى يغرس على ذلك الغرس كالاستغلال به و الانتفاع بأغصانه وغيرهما ؛ مع أن الباعث له على الغرس هو

الثمرة لاغير ، فجميع تلك الفوائد والمصالح بالنسبة إليه سبحانه بمنزلة ما سوى الثمرة بالسنة إلى الفارس : والآيات والأحاديث الموممة للأغراض مؤولة بتلك الحكم والمصالح . والمعتزلة أثبتوا لفعله سبحانه غرضاً ، وتمسكوا بأن الفعل الخالي عن الغرض عبث ، وهو نقص ، فلا يجوز على الله سبحانه ، ورد بان العبث هو الخالي عن المنفعة والمصلحة لا الخالي عن الغرض ، وأفعاله سبحانه مشتملة على حكم ومصالح لاتعد ولا تحصي كما لا يخفى - أقول : والحق التحقيق بالتحقيق ما قال صاحب " العبقات " قال : قد اشتهر فيما بينهم أن أفعال الله تعالى غير معللة بالأغراض ، فإن أريد بالغرض تحصيل الفاعل كمالاً لنفسه بإيجاد الفعل ، فهو حق إذا لأفعال الإلهية مرتبة على كماله تعالى ، فهو تعالى تام بالفعل والأفعال أثار تمامه وتوابع كماله ، وإن أريد به الغاية أي الذي يقصد بالغير ، فتلك كلمة حق أريد بها الباطل ﴿ أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلها لا ترجعون ﴾ وتعليل الأفعال بالغايات قد بلغ تواتره في الكتاب والسنة حدّاً لا يتأتى إنكاره إلا ممن سفه نفسه ، وحمل اللام على العاقبة تأويل ، فافهم . ((لعل في الوزن حكمة لاتطلع عليها)) : ولئن سلمنا أنها معللة بها ولعل في الوزن حكمة بعد أن يكون الأعمال معلومة له سبحانه ، حكمة لانعلما ، ولا يجب علينا بيان وجه الحكمة ، فإنه إذا لم يكن الحكمة والتزام رعايتها واجبا عليه سبحانه بحسب الواقع ، فكيف يكون وجهها واجبا علينا - ((وعدم اطلاعنا على الحكمة لا يوجب العبث)) : قال في " الاقتصاد " : أي بُعد في أن تكون الفائدة فيه أن يشاهد العبد مقدار أعماله ، ويعلم أنه مجزى بعمله بالعدل ، أو متجاوز عنه باللطف ، وقد لخص هذا في " العقيدة القدسية " بقوله : هي وإن كانت معلومة عنده سبحانه ، لكن الوزن ليظهر العدل في العقاب والفضل في الثواب ، وقال بعض المتأخرين : لا يبعد أن يكون من الحكمة في ذلك ، ظهور مراتب أرباب الكمال وقضائهم أرباب النقصان على رؤوس الأشهاد ، فاحفظ .

..... والكتاب المثبت فيه طاعات العباد و معاصيهم
يؤتى للمؤمنين بأيمانهم ، و الكفار بشمائلهم و وراء
ظهورهم حق : لقوله تعالى : ﴿ و نخرج له يوم القيمة
كتابا يلقيه منشورا ﴾ و قوله تعالى : ﴿ فاما من اوتى كتابه
بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا ﴾ و سكت عن ذكر
الحساب اكتفاءً بالكتاب و أنكرته المعتزلة زعما منهم أنه
عبث و الجواب منه مامر -

والكتاب حق

((و الكتاب)) : بأن إعطاء كتب الأعمال في أيدي العمال ((المثبت فيه)):
يعني المكتوب فيه ((طاعات العباد و معاصيهم)) : إن الله سبحانه و كل على
كل مكلف ملكين يحصيان أقواله و أفعاله ، يكتب أحدهما حسنة ، و الآخر
سيئة ، قال الله سبحانه : ﴿ و إذ يتلقى المتلقيان عن اليمين و عن الشمال
قعيد ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ﴾ ((يؤتى المؤمنين بإيمانهم ، و
الكفار بشمائلهم و وراء ظهورهم حق)) : قال إمام الدين و الدنيا أبوحنيفة في
" كتاب الوصية " : و قراءة الكتب حق لقوله سبحانه : ﴿ اقرا كتابك ﴾ يقول:
و من اعتقاد أهل الحق بأن إعطاء كتب الأعمال للقراءة في أيدي العمال حق،
و هي كتب الحفظ أيام حياتهم إلى حين مماتهم ، و فيه يقول سبحانه : ﴿ أم
يحسبون أنا لا نسمع سرهم و نجوامهم ، يعني ما يخفونه من الغير و ما يتكلمون
به فيما بينهم ((منشورا)) : مفتوحا و مكشوف ، و قوله سبحانه : ﴿ وراء
ظهوره ﴾ يعني بشماله من وراء ظهره ، و قوله سبحانه : ﴿ فسوف يدعو
ثبورا ﴾ يعني ملاكا ، يقول : ياثبورا ، و ذلك أنه كان في الدنيا مسرورا باتباع

مواه و بدنياه ، ((وسكت عن ذكر الحساب)) : يعني لم يقل الإمام النسفي :
والحساب حق ، مع أنه من اعتقاد أهل الحق اكتفاءً بالكتاب : لأن قراءة
الكتاب من جملة الحساب أو من مقدماته .

انكار القدرية بقولهم الناقصة كفربواح

((وأنكر المعتزلة)) : بقولهم الناقصة مع وجود الأدلة القاطعة . ((زعما
منهم أنه عبث)) : فأى فائدة في هذا ، إن محاسبة أعمال العباد إنما يكون
بمعرفة كميتها ، و كميتها معلومة له سبحانه من شمول علمه بجميع
المعلومات ، و بجميع أفعالهم ، و سائر أحوالهم . ((والجواب منه مامر)) :
يعني لا نطلب لفعل الله سبحانه فائدة ، لأن أفعال الله سبحانه غير معللة ،
فإنه لا يسئل عما يفعل ، و هم يسئلون . و لقد ذكرنا ما فيه من الفائدة ،
لعل في الحساب حكمة لا نطلع عليها ، و قد سبق أنفاً : و عدم اطلاعنا
لا يوجب العبث ، قال المحقق الدواني : الحكمة في الحساب مع أنه تعالى عالم
بتفاصيل أعمال العباد ، أن تظهر فضائل المتقين و مناقبهم ، و فضائح
العصاة و مثابهم على أهل العرصات بتدبير .

..... و السؤال حق لقوله عليه السلام : إن الله يدني المؤمن فيضع عليه كنفه ويستره ، فيقول : أتعرف ذنب كذا أتعرف ذنب كذا ؟ فيقول نعم أي رب ؛ حتى إذا قرره بذنوبه و رأى في نفسه أنه قد ملك قال : سترتها عليك في الدنيا و أنا أغفرها لك اليوم فيعطي كتاب حسناته . و أما الكفار و المنافقون . فينادى بهم على رؤوس الخلائق هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ﴿ ألا لعنة الله على الظالمين ﴾ . و الحوض حق لقوله تعالى : ﴿ إنا اعطيناك الكوثر ﴾ ، و لقوله عليه السلام : حوضي مسيرة شهر . و زواياه سواء ماءه أبيض من اللبن و ريحه أطيب من المسك و كيزانه أكثر من نجوم السماء ، من يشرب منها فلا يظمأ أبدا ؛ و الأحاديث فيه كثيرة و الصراط حق و هو جسر ممدود على متن جهنم أدق من الشعر و أحد من السيف يعبره أهل الجنة و تزل به أقدام أهل النار . و أنكره أكثر المعتزلة ، أنه لا يمكن العبور عليه و إن أمكن فهو تعذيب للمؤمنين . و الجواب أن الله تعالى قادر على أن يمكن من العبور عليه ، و يسهله على المؤمنين ، حتى أن منهم من يجوزه كالبرق الخاطف و منهم كالريح الهابة و منهم كالجواد المسرع إلى غير ذلك مما ورد في الحديث .

و السؤال حق في الموقف بالأدلة القطعية

((و السؤال)) و هذا السؤال في الموقف عند الحساب ، يقول و من اعتقاد أهل الحق أن سؤال الله سبحانه عن العباد عن أعمالهم في الموقف ، ((حق)) : مطابق للواقع ، و الإيمان به واجب ، قال الله سبحانه : ﴿ و

لنستلن الذين أرسل إليهم ﴿ و قال : ﴿ وقفومهم أنهم مسئولون ﴾ و نحوما من الآيات البينات ((لقوله عليه السلام إن الله يدني المؤمن)) : يقربه من جنبه الأقدس لا يعرف حقيقته ، أو يقربه قربة كرامة لا قرب مسافة : لأن الله سبحانه مقدس عنه ، ((فيضع عليه كنفه)) : يعني جانبه ((ويستره)) : عن الخلاق ، حتى إذا قرره بذنوبه جعله مقرا بأن أظهر له ذنوبه وأجاء إلى الإقرار بها ((ورأى في نفسه)) : يعني ظن المؤمن في ذاته ((أنه قد هلك)) : حيث يعذبه الله سبحانه بما أظهر من ذنوبه ((قال سترتها عليك في الدنيا و أنا أغفرها لك اليوم)) : لأن الذنوب لا يغفرها يومئذ إلا الله سبحانه ((فيعطي كتاب حسنة)) : يعني صحيفة أعماله الحسنة ، ((وأما الكفار والمنافقون فينادي بهم)) : و المنادي هو الملائكة ((على رؤوس الخلاق هؤلاء الذين كذبوا على ربهم)) : افتروا على ربهم الأديان الباطلة ونسبوا إلى الله سبحانه ((ألا لعنة الله على الظالمين ﴾)) لأن كل من عصى الله سبحانه فهو ظالم على نفسه ، وهذا السؤال في الموقف عند الحساب ، وأما قوله سبحانه ﴿ لا يسئل عن ذنبه إنس ولا جان ﴾ فذلك حين يخرجون من قبورهم ، ويحشرون إلى الموقف .

والحوض حق بالآيات والأحاديث النبوية

((و الحوض)) : و من اعتقاد أهل الحق أن الحوض حق ، و هو حوض يكون في القيامة في الموقف ، لقوله تعالى : ﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾ و كلام الشارح - روح الله روحه - مبني على أن الحوض هو الكوثر ، و فسرهُ الجمهور بحوضه أو نهره ، و في حديث المعراج تصريح بذلك ، و لاتنافي بينهما ، لأن نهره في الجنة و حوضه في موقف القيامة ، في الحديث : أعطاني الكوثر : نهر من الجنة ، يسيل في حوضي ، ذكره القاضي في " الشفاء " ، و في الحديث :

يجري في الحوض ميزان يُمَدُّ انه من الجنة ، أخرجه مسلم .

و في الكوثر قول ثالث مال إليه ابن عطية وغيره ، وهو أن الكوثر الخير البالغ ، أوتيته ﷺ من العلم والعمل ، و سائر ما أوتيته من خصال الشرف ((حق)) : مطابق للواقع ثابت بالأدلة القاطعة ، أخبر به الصادق ، فوجب قبوله والاعتقاد به ، يرده الأخيار ويزاد عنه الأشرار ، قال الإمام القرطبي : إن من خالف جماعة المسلمين يطردون عن الحوض ، و الله سبحانه أعلم و علمه أتم . ((و لقوله عليه الصلاة والسلام حوضي مسيرة شهر)) : يعني ذومسافة شهر ، إن الأحاديث قد اختلفت في تقدير الحوض و يجمع بينها بأنه ليس القصد تقدير تحديد ، إنما القصد الإعلام بسعة الحوض جدا ، فلا تخالف في الواقع ، و بالله التوفيق ((و زواياه)) : جمع زاوية يعني أطرافه ((سواء)) : مساوية ((ماءه أبيض من اللبن)) : يعني اشتد بياضا منه ((و ريعه أطيب من المسك و كيزانه أكثر من نجوم السماء ، من يشرب منها فلا يظلم أبدا)) : رواه البخاري و مسلم ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص . ((و الأحاديث فيه)) : يعني في الحوض ((كثيرة)) : التي يبلغ مجموعها التواتر المعنوي بل قد صرح القاضي بتواترها .

والصراط حق بالكتاب والسنة والرد على القاضي

عبد الجبار والجبائي وأبو هاشم

((و الصراط)) و من اعتقاد أهل الحق أن الصراط و هو طريق يوضع بين ظهرا نى جهنم ، فينجو من شاء الله و يهلك من شاء الله ((حق)) : للنصوص الشائعة في الكتاب و السنة : فالتصديق به واجب - ((و هو جسر ممدود على متن جهنم أدق من الشعر و أحد من السيف)) : أما أنه جسر ممدود على متن جهنم ، ففي البخاري و مسلم من حديث أبي سعيد الخدري :

ثم يضرب الجسر على جهنم ، و فيهما من حديث أبي هريرة : و يضرب الصراط بين ظهرائي جهنم ، و أما أنه أدق من الشعر و أحد من السيف ، ففي مسلم عن أبي سعيد الخدري : بلغني أنه أدق من الشعر و أحد من السيف ، و مثله لا يقال من قبل الرأي ، فله حكم المرفوع - ((يعبره أهل الجنة و تزل به أقدام أهل النار)) : يجوز عليه جميع الخلائق من المؤمنين و الكافرين ، و هو و رود النار لكل أحد المذكور في قوله سبحانه : ﴿ و إن منكم إلا و اردما ﴾ ثم قال : ﴿ ثم ينهى الذين اتقوا ﴾ أى فلا يسقطون فيها ، ﴿ و نذر الظالمين فيها جثيا ﴾ أى يسقطون .

((و أنكره أكثر المعتزلة)) : منهم القاضي عبد الجبار ، و الجبائي ، و ابنه أبو باشم في أحد الروايتين عنهما ، و يحملون الآية على طريق جهنم ، متمسكين بقوله سبحانه : ﴿ فامدوهم إلى صراط الجحيم ﴾ أى عرفوهم طريقها يسلكوها ((لأنه لا يمكن العبور عليه)) : و يستدلون أنه لا يمكن العبور على مثل ذلك لدقته و حدته فلا يجاده عبث . ((و إن أمكن فهو تعذيب للمؤمنين)) : ففيه تعذيب الأنبياء و الصالحاء ، و لأعذاب عليهم يوم القيامة ، و إن العبور عليه مشقة شديدة و مصيبة عظيمة كما لا يخفى ، قوله : ((و الجواب أن الله تعالى قادر إلى آخره)) : يقول : كما أن الله سبحانه قادر على أن أيسر الطير في الهواء قادر على أن يسير الإنسان على الصراط ، و في الحديث أخرجه البخاري و مسلم عن أنس : أ ليس الذي أمشاه على رجله قادراً على أن يمشيه على وجهه ، و إن العبور عليه أمر ممكن بحسب الذات ، غاية أنه محال عادي . ((ويسهله على المؤمنين)) : يعني أن الأنبياء و الأتقياء و يجوزون عليه من غير تعب و نصب على حسب حسناتهم و رفع درجاتهم ، و بالله التوفيق .

..... والجنة حق و النار حق ، لان الآيات و الاحاديث الواردة في اثباتهما أشهر من أن تخفى وأكثر من أن تحصى ؛ تمسك المنكرون بأن الجنة موصوفة بأن عرضها كعرض السماوات والأرض ، وهذا في عالم العناصر محال وفي عالم الأفلاك أو في عالم آخر خارج عنه ، مستلزم لجواز الخرق و الالتيام و هو باطل . قلنا هذا مبني على أصلكم الفاسد ، و قد تكلمنا عليه في موضعه -

والجنة حق و النار حق و الرد على الفلاسفة الدهرية

((و الجنة حق و النار حق)) و القائلون بوجود الجنة و بوجود النار ، المسلمون ، و خالفهم الفلاسفة ، و حملوا الآيات و الأحاديث الواردة في شأنهما على غير ظاهرهما ؛ مع أن أعدل الأمور إمرارها على ظاهرهما ؛ ((لأن الآيات و الأحاديث الواردة في اثباتهما أشهر من أن تخفى و أكثر من أن تحصى)) : يقول : إن حجة أهل الحق في ذلك ، الآيات و الأحاديث المتواترة ، فالإنكار عن وجودها مستحيل و لم يرد النص الصريح في تعيين مكانهما ، و الأكثرون على أن الجنة فوق السماوات السبع و تحت العرش تثبتا بقوله سبحانه : ﴿ عند سدرة المنتهى عندما جنة المأوى ﴾ و تمسكا بقوله عليه السلام : سقف الجنة عرش الرحمن ، و ان النار تحت الأرضين السبع ، قال الشارح في " الشرح المقاصد " : و الحق تفويض علمه إليه سبحانه ، و قال في " التهذيب " : و الحق التوقف ، قال بعض الأفاضل : و عدم البحث عنه و عن كل ما لم يرد به الشرع فيه مذهب أئمة المجتهدين و الفقهاء في الدين .

((تمسك المنكرون)) : و هم الفلاسفة و تمسكوا من السمع ، بأن الجنة موصوفة بأن عرضها كعرض السماوات و الأرض : قال الله سبحانه : ﴿ و

جنة عرضها السموات والأرض ((وهذا في عالم العناصر محال)) ولا جائز أن تكون في حيز العناصر ، لأنها في داخل السماوات ، فلا يمكن أن تسع جنة عرضها بهذا الشكل ، فكيف توجد الجنة فيها . والجواب عن هذا الهذيان بأن وصف الجنة بأن عرضها مثل عرض السماوات والأرض ، ليس للتحديد بل هو في التحقيق كناية عن سعة الجنة وبساطتها تشبيها بأوسع ما علمه الناس بالمشاهدة تقريبا للأزمان ، وقال المحقق الدواني : قلت : إذا كانت الجنة فوق السماوات السبع وتحت العرش كما هو ظاهر الحديث ، يكون عرضها كعرض السماوات والأرض من غير الشكل ، وفي عالم الأفلاك أو في عالم آخر خارج عنه ، يعني عن عالم الأفلاك . ((مستلزم لجواز الخرق)) : وتمسكوا من العقل ، فلا جائز أن تكون في حيز الأفلاك ، لأنه يلزم أن لا يصل أهل الجنة إليها إلا بعد خرقها فيستلزم خرق بعض الأفلاك إن كانت الجنة في الأفلاك ، أو يستلزم خرق جميع الأفلاك إن كانت الجنة خارجة عن الأفلاك ، وأيضا لا جائز أن توجد في عالم آخر لاستحالة وجوده ، لأنه يستلزم الخلاء بينهما لأنه كريا كهذا العالم ضرورة احتياجه إلى محدد الجهات مثله ، والشكلان كريان لا يلتقيان إلا في نقطة واحدة ، وماعدا نقطة الالتقاء يكون الخلاء بينهما ، فلا بد من شغله بشيء لامتناع وجود الخلاء ، وإذا بطل وجود الجنة وثبوتها بطل وجود النار وثبوتها ، قال السيد الشريف في " شرح المواقف " هذا دليل من ينكرو وجودهما مطلقا لا لمن ينكرو وجودهما في الحال ، تفكر . ((قلنا هذا مبني على أصلكم الفاسد وقد تكلمنا عليه في موضعه)) : يقول : تمنع تلك المقدمات اللق بني عليها القول بعدم وجود الجنة والنار من استحالة الخرق واستحالة الخلاء وغيرهما ، وقال المحقق الدواني : والجواب امتناع الخلاء : وعلى تقدير التسليم يمكن أن تكون الفرجة مملوئة بجسم آخر ، ثم إن القول بوجود الجنة وخلقها دون النار ، لم يذهب إليه أحد فثبوتها ثبوتها .

..... وهما مخلوقتان أي الجنة و النار الآن موجودتان ،
 تكرير و تأكيد . و زعم أكثر المعتزلة إنهما إنما تخلقان يوم
 الجزاء . ولنا قصة آدم و حواء و إسكانهما الجنة ، و الآيات
 الظاهرة في إعدادهما مثل : أعدت للمتقين و أعدت
 للكافرين . إذ لا ضرورة في العدول عن الظاهر . فإن عورض
 بمثل قوله تعالى : ﴿ تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون
 علواً في الأرض و لا فساداً ﴾ . قلنا : يحتمل الحال و
 الاستمرار ، و لو سلم فقصة آدم عليه السلام تبقى سالمة
 عن المعارضة ، قالوا : لو كانتا موجودتين ، الآن لما جازملاك
 أكل الجنة لقوله تعالى : ﴿ اكلها دائم ﴾ لكن اللازم باطل
 لقوله تعالى : ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ فكذا الملزوم .
 قلنا : لاخفاء في أنه لا يمكن دوام أكل الجنة بعينه ، و إنما
 المراد بالدوام أنه إذا فني منه شيء جيء ببذله ، و هذا لا ينافي
 الهلاك لحظة ، على أن الهلاك لا يستلزم الفناء ، بل يكفى
 الخروج عن الانتفاع به . و لو سلم فيجوز أن يكون المراد أن
 كل ممكن فهو هالك في حد ذاته ، بمعنى أن الوجود الإمكانى
 بالنظر إلى الوجود الواجب بمنزلة العدم

مخلوقتان موجودتان الآن والرد على عباد

وأبى هاشم والقاضي عبد الجبار

((وهما أي الجنة و النار مخلوقتان الآن)) : و عليه جمهور المسلمين ، و
 منهم المعتزلة كأبي علي الجبائي و أبي الحسين البصري و بشر بن معتمر

((موجودتان)): قال قنص سره : ((تكرير و تأكيد)) : يعني لفظ المصنف " موجودتان " تكرير و تأكيد للفظ المصنف " مخلوقتان " : لأن كونهما مخلوقتين يستلزم كونهما موجودتين ، و زعم أكثر المعتزلة : و منهم عباد و أبوماشم و القاضي عبد الجبار و آخرون في " المواقف " و " شرحه " ، و أما المنكرون فتمسك عباد في استحالة كونهما مخلوقتين في وقتنا ، هذا بدليل العقل بما استدلل به الفلاسفة ، و أبوماشم بدليل السمع ((إنهما تخلقان يوم الجزاء)) : بأن أفعال الله سبحانه لا تخلو عن حكم و مصالح ، فالحكمة في خلق الجنة و النار المجازاة بالثواب و العقاب ، و ذلك غير و اقع قبل القيامة إجماعاً من المسلمين ، فلا فائدة في خلقتهم في وقتنا فيكون ممتنعاً ، و الجواب أنه لا يجب عليه رعاية الحكمة و المصلحة عندنا ، و لأن سلمنا فلانسلم انحصار الفائدة في المجازاة ، و لأن سلمنا فلانسلم إن غير و اقع قبل يوم القيامة ، إذ قد ورد في الحديث أنه يفتح للمؤمن في قبره باب إلى الجنة و للكافر باب إلى النار ، و إن المؤمن يصل إليه من روح الجنة ، و الكافر يصل إليه المكروه من النار ، ((و لنا)) : يعني و لنا أولاً ((قصة آدم و حواء و إسكانهما)) : و كذا إخراجهما من الجنة فهذه القصة صريحة في ذلك ، و إن زعمت المعتزلة بأن المراد بالجنة في قصة آدم عليه السلام بستان من بساتين الدنيا ، فهذا يشبه التلاعب ، و هذا شغب فاسد ، و منشأه قلة الحياء و قلة الديانة : إذ المتبادر المفهوم من لفظ الجنة في إطلاق الشرع الجنة الموعودة ، و عليه و فاق السلف ، و هذا يقطع خرافات المعتزلة و لنا ثانياً ((و الآيات الظاهرة في إعدادهما مثل أعدت للمتقين و أعدت للكافرين)) : و إذا كانتا معدتين في وقتنا كانتا واقعتين و إلا يلزم الكذب و هو ممنوع مطلقاً ، و لأهل السنة قوله سبحانه : ﴿ عند مدبرة المنتهى عندها جنة المأوى ﴾ و هي ليس إلا

دارالثواب بإجماع الأمة ، فصيح أنها في السماء وأنها مخلوقة في وقتنا ، وإذا كانت الجنة مخلوقة كانت النار مخلوقة لعدم القائل بالفصل . ((إذ لا ضرورة في العدول عن الظاهر)) : جواب عن شبهة المعتزلة ، وحاصلها : أنه قد يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على حقيقة الوعد والوعيد ، فلا يتم تقريبكم ، فأجاب عنه بقوله : إذ لا ضرورة يعني لا ضرورة في التأويل و العدول عن الظاهر من غير داعية و قرينة ، ((فإن عورض)) : من الآيات الواردة بلفظ الماضي ((بمثل قوله تعالى : ﴿ تلك الدار الآخرة نجعلها ﴾)) أي نخلقها ، يعني إن عورض لفظ بلفظ المستقبل الدال على أنها غير مخلوقة ، ((قلنا : يحتمل الحال والاستمرار)) : يعني إن هذه الآية يحتمل أن تكون للاستقبال ، و يحتمل أن تكون للحال ، فيجب حمل المضارع فيها على الحال حتى تتفق مع تلك النصوص الصريحة في وجودها في وقتنا ، فتدبر . واما ثانيا : ((ولو سلم قصبة آدم عليه السلام تبقى سالمة عن المعارضة)) : يعني أن هذه الآية لو عارضت مثل قوله سبحانه : ﴿ أعدت للمتقين ، أعدت للكافرين ﴾ لبقيت قصة آدم وغيرها سالمة عن المعارضة ، والمعارضة أقامت الدليل على نقض ما ادعاه الخصم ، وقال بعض الأفاضل : و الصواب في الجواب إنا نمنع أن تكون " جَعَلَ " تامة بمعنى خلق ؛ بل هي ناقصة ، و مفعولها الأول الضمير و مفعولها الثاني الجار و المجرور ، و إن المراد منه الإعطاء و إعطاء دار الآخرة لا يكون إلا في القيامة ، ويكون المعنى الإخبار بأن الله سبحانه يصيرها لهم يوم القيامة ، فيكون الذي لم يوجد في وقتنا هو جعلها لهم لا هي نفسها ، فتفكر . ((قالوا)) : أبو هاشم و عباد و القاضي عبد الجبار و أتباعهم . ((لو كانتا موجودتين)) للزم دوام أكلها وعدم جواز فنائه و ملاكه ((لقوله سبحانه : ﴿ اكلها دائم ﴾ : لكن اللازم ذلك باطل ؛))

لأنه يعارض قوله سبحانه : ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ وأجاب عن هذه الشبهة بثلاثة أوجه ، وأشار إلى الوجه الأول بقوله : ((قلنا : لاخفاء في أنه لايمكن دوام أكل الجنة بعينه ، وإنما المراد بالدوام أنه إذا غني منه شيء جيء ببديله ، وهذا لاينافي الهلاك لحظة)) : وحاصله : أن المراد بدوام أكلها تجدد أفرادها وعدم انقطاع نوعها ، فيكون الدوام للنوع على الحقيقة ، وإن فنيت الأشخاص ، فيكون الدوام النوعي للشخصي ، وأشار إلى الوجه الثاني بقوله : ((على أن الهلاك لايستلزم الفناء ، بل يكفي الخروج عن الانتفاع به)) : وحاصله : أن الهلاك لايستلزم الفناء ؛ بل يكفي في هلاك الشيء خروجه عن الانتفاع به ، فدوام الأكل لايمنع من طرئ الهلاك عليه بمعنى سلب الانتفاع به ، وأشار إلى الوجه الثالث بقوله : ((ولو سلم فيجوز أن يكون المراد أن كل ممكن فهو هالك في حد ذاته)) : وحاصله ما بينه الشارح ((بمعنى أن الوجود الإمكانى بالنظر إلى الوجود الواجبى بمنزلة العدم ؛)) لأن الممكن هالك الذات وباطل الحقيقة ، وليس المعنى أنه يعدم بالفعل ، وهذا لاينافي الدوام أيضا .

..... باقيتان لاتفنيان و لايفنى أهلها أي دائمتان لايطرء عليهما عدم مستمر ، لقوله تعالى في حق الفريقين خالدين فيهما أبدا . و أما ما قيل من أنهما تهلكان و لو لحظة تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ فلاينافي البقاء بهذا المعنى ، لأنك قد عرفت أنه لا دلالة في الآية على الفناء . ذمبت الجهمية إلى أنهما تفنيان و يفنى أهلها ، و هو قول مخالف للكتاب و السنة و الإجماع ، ليس عليه شبهة فضلا عن حجة

باقيتان لاتفنيان ولا يفنى أهلها: والرد

على أحمد بن تيمية وجهم بن صفوان

((باقيتان لاتفنيان ولا يفنى أهلها)) : يعني لا فناء لهما ، و لا لأهلها أبدا عند أهل السنة و الجماعة ، خلافا للجهمية ، وقال الشارح في تشريحه : ((أي دائمتان لايطرء عليهما عدم مستمر)) : يعني لا ذاتاً و لا زماناً يعتد به ((لقول الله تعالى في حق الفريقين)) : يعني أهل الجنة و أهل النار ((خالدين فيهما أبدا)) : يعني في الجنة أو في النار ، و الخلود فيهما لايتحقق إلا بخلودهما . ولما كان مهنا مظنة سوال ، و هو : أن قول المصنف : " باقيتان لاتفنيان " ينافي ما قيل : إن الجنة و النار تهلكان و لو لحظة . فأجاب عنه بقوله : ((و أما ما قيل)) : القائل أهل السنة و الجماعة ((من أنهما تهلكان)) : بعد فناء الدنيا قبل قيام الساعة ((تحقيقاً لقوله : كل شيء هالك إلا وجهه)) : علة لقوله : " تهلكان " ((فلاينافي البقاء بهذا المعنى)) : إشارة إلى قوله : " يطرء عليهما عدم مستمر " يقول : نعم ، يجوز أن تفنيا و لو لحظة تصديقاً لقوله سبحانه : كل شيء هالك إلا وجهه ، و تغلغل لحظة الفناء بين الوجود لاينافي ما ثبت في النصوص : من أنهما دائمتان ، فذلك شيء لايعتد

به . ((على أنك قد عرفت)) : إيماء إلى قوله : إن الهلاك لا يستلزم الفناء ((أنه لا دلالة في الآية)) وهو قوله سبحانه : ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ ((على الفناء)) : بل يجوز أن يراد بالهلاك عدم الاعتبار بالوجود والإمكان ، فتأمل و لا تغفل . و ذمبت الجهمية : أقول : وكذا قائد الحشوية أبو العباس أحمد ابن تيمية ، يعني ولم يخالف الجمهور في ذلك إلا الجهمية ذهبوا ((إلى أنهما تفتيان ويفنى أهلها)) : قالوا : تفتيان مع أهلها ، والجهمية أصحاب جهنم ابن صفوان ، وهو من الجبرية الخالصة ، قال البحر الزخار الشهرستاني صاحب " الملل والنحل " : ظهرت بدعته بـ " ترمذ " ، وقتله سالم بن أحوز المازني بـ " مرو " في آخر ملك بني أمية ، ووافق المعتزلة في نفي الصفات القديمة الأزلية ، وزاد عليهم بأشياء منها : قوله : إن حركات أهل الخالدين تنقطع ، والجنة والنار تفتيان بعد دخول أهلها فيهما ، وتلذذ أهل الجنة بنعيمها ، وتألم أهل النار بجحيمها ، وحمل قوله سبحانه : خالدين فيها ، على المبالغة والتأكيد دون الحقيقة والتخليد ، واستشهد على الانقطاع من السمع بقوله سبحانه : ﴿ خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك ﴾ فالآية اشتملت على شرطية واستثناء ، والخلود والتأبيد لا شرط فيه ولا استثناء ، واستشهد على ذلك من العقل بأنهما لو لم تفتيا مع أهلها لزم المشاركة مع ذات الله سبحانه في البقاء ، وهذا باطل - والجواب عن الاستشهاد بالسمع أن المستثنى مدة توقفهم للحساب ، أو بهم في الدنيا ، وغيرهما من الوجومات التي ذكرها المفسرون - والجواب عن الاستشهاد بالعقل بأن بقائهما مع أهلها لا يوجب المشاركة لأن الله سبحانه لذاته واجب البقاء ، وهذه الأشياء جائزة البقاء ، ولأن بقائه سبحانه لذاته ، بقائهما ببقاء الله سبحانه فأين أحدهما من الآخر ، فاندفع شغب هذا الزنديق ، و أما أحمد ابن تيمية ، فقال زبدة المتقدمين وعمدة المتأخرين تقي الدين الحصني : إنه لما انتقد عليه زعمه أن النار تفتي وأن الله تعالى يفنيها ، وأنه جعل لها أمداً تنتهي إليه وتفتي ، ويزول عذابها ، وهو مطالب : أين قالها

الله عز وجل وأين قالها رسول الله ﷺ ؟ وصح منه ، وأتى بأمر إقناعية
يعني ترويجا على العوران والعُميان ، صادم بها النصوص الصريحة في دوام
العذاب عليهم ، فمن ذلك قوله تعالى في حق الفريقين : ﴿ خالدين فيها أبداً ﴾ و
قوله سبحانه في حق أهل النار : ﴿ خالدين فيها لا يبدلون عنها جواً ﴾ وقوله :
﴿ فذوقوا فلن نزيدكم إلا عذاباً ﴾ وقوله : ﴿ كلما خبت زدناهم سعيراً ﴾ وقوله :
﴿ إن عذابها كان غراماً ﴾ أي مقيماً ملازماً ، فكل عذاب يفارق صاحبه فليس
بغرام ، وقوله : ﴿ كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها ليذوقوا العذاب ﴾
وقوله : ﴿ كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها وذكوا عذاب الحريق ﴾ ، و
الآيات القرآنية فيها كثيرة جداً - وأما السنة فطافحة بذلك ، ولأن العذاب يدوم
بدوام سببه بلا شك ، ولا ريب ، وهو قصد الكفر وبقاء العزم عليه ، ولا شك
أنهم لو عاشوا أبد الأبد لاستمروا على كفرهم ، ومن هذا قال الله جل شأنه :
﴿ انهم كانوا لا يرجون حساباً ﴾ وقد تقرر في موضعه أن دوام المعلول بدوام
العلة ، ومن هنا قال الله جل شأنه ﴿ لاثنين فيها أحقاباً ﴾ فادعاء فناء
النار من جهنم بن صفوان ، نزغة يهودية ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وقالوا :
لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة ﴾ أي قدراً مقبوراً ، ثم يذهب عنا العذاب ،
أقول : وليس وراء ذلك زيف وكفر - نعوذ بالله من الخذلان - وأجاب عنه
الشارح بقوله : ((وهو قول)) : يعني قول جهنم وابن تيمية ((مخالف للكتاب
والسنة والإجماع)) : يقول أهل الحق : يستبدلون بظواهر الكتاب والسنة و
الإجماع المتعقد قبل ظهور المخالفين الزنادقة والملاحدة على أن الكفار كلهم
مخلدون في النار ، وعلى أن المؤمنين كلهم مخلدون في الجنة ؛ بعد أن تعذب
عصاتهم بقدر المعصية ، أو يعفى عنهم ، في الحديث : يخرج من في قلبه
مثقال ذرة من الإيمان وفي رواية : مثقال ذرة من خير . ((وليس عليه شبهة)) :
يعني ليس لهم على دعواهم حجة ظنية ((فضلاً عن حجة)) : عن حجة
قطعية يقينية وبالله التوفيق ومنه الوصول إلى التحقيق . أقول :

..... والكبيرة قد اختلف الروايات فيها فروى ابن عمر أنها تسعة : الشرك بالله وقتل النفس بغير حق وقذف المحصنة والزنا و الفرار عن الزحف و السحر و أكل مال اليتيم و عقوق الوالدين المسلمين و الالحاد في الحرم ، و زاد ابوهريرة : أكل الربوا ، و زاد علي : السرقة و شرب الخمر ؛ و قيل : كل ما كان مفسدته مثل مفسدة شيء مما ذكر أو أكثر منه ، و قيل : كل ما توعده عليه الشارع بخصوصه ، و قيل : كل معصية أصر عليها العبد فهي كبيرة و كل ما استغفر عنها فهي صغيرة ؛ و قال صاحب الكفاية : و الحق أنهما اسمان إضافيان لا يعرفان بذاتيهما ، فكل معصية أضيفت إلى ما فوقها فهي صغيرة و إن أضيفت إلى ما دونها فهي كبيرة . و الكبيرة المطلقة هي الكفر ، إذ لا ذنب أكبر منه ، و بالجملة المراد مهنا أن الكبيرة التي هي غير الكفر ، لا تخرج عبد المؤمن من الإيمان ، لبقاء التصديق الذي هو حقيقة الإيمان ؛ خلافا للمعتزلة حيث زعموا أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن و لا كافر ، هذا هو المنزلة بين المنزلتين . بناء على أن الاعمال عندهم جزء من حقيقة الإيمان ، و لا تدخله أي العبد المؤمن في الكفر خلافا للخوارج فإنهم ذهبوا إلى أن مرتكب الكبيرة ، بل الصغيرة أيضا كافر ، و أنه لا واسطة بين الإيمان و الكفر -

الكلام في الثواب والعقاب تعريف الكبيرة

واختلاف الروايات فيها

((و الكبيرة قد اختلف الروايات فيها)) : يعني من حيث الحقيقة و من حيث العدد ، فحصر بعضهم الكبيرة في أفراد مخصوصة على خلاف في الحصر بينهم ،

فمنها : ما في رواية ابن عمرؓ ، ومنها : ما في رواية أبي هريرةؓ ، ومنها : ما في رواية عليؓ، ثم اختلف العلماء في تعريف الكبيرة والصغيرة ، فقال : ((وقيل : كل ما كان مفسدته مثل مفسدة شيء لما ذكر أو أكثر منه ، وقيل : كل ما توعد عليه الشارع بخصوصه)) : يعني في الكتاب والسنة ، ((وقيل : كل معصية أضيفت إلى ما فوقها ، فهي صغيرة وإن أضيفت إلى ما دونها فهي كبيرة)) : وقال الشيخ الروياني من أصحاب الشافعيؒ : الكبائر هذه الأمور : قتل النفس بغير الحق ، و الزنا ، و اللواط ، و شرب الخمر ، و السرقة ، و أخذ المال غصبًا ، و القذف ، و شرب كل مسكر يلحق بشرب الخمر ، و شهادة الزور ، و أكل الربا ، و الإفطار في نهار رمضان بلا عذر ، اليمين الفاجرة ، و قطع الرحم ، و عقوق الوالدين ، و الفرار يوم الزحف ، و أكل مال اليتيم ، و الخيانة في الكيل و الوزن ، و تقديم الصلاة على وقتها وتأخيرها عن وقتها بلا عذر ، و ضرب المسلم بغير الحق ، و الكذب على النبي ﷺ عمدًا ، و سب الصحابة ، و كتمان الشهادة بلا عذر ، و أخذ الرشوة ، و السعاية عند السلطان ، و منع الزكاة ، و ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة ، و نسيان القرآن بعد تعلمه ، و إحراق الحيوان بالنار ، و امتناع المرأة عن زوجها بلا سبب ، و اليأس من رحمة الله ، و الأمن من مكر الله ، و إهانة أهل العلم و حملة القرآن ، و الظهار ، و أكل لحم الخنزير ، و في وجه تأخير صلاة واحدة إلى أن تخرج من وقتها ، ليس بكبيرة ، وإنما ترد الشهادة به لو اعتاده ، ((والكبيرة المطلقة)) : يعني الكاملة وهي غير متنامية العذاب بالخلود ((هي الكفر)) : وهي أم الكبائر ((إذ لا ذنب أكبر منه)) : وإن كان بين اصناف الكفر وأنواعه درجات .

والكبيرة لا تخرج العبد المؤمن من الإيمان

وقول القدرية هذيان

((وبالجمله المراد مهنا أن الكبيرة التي هي غير الكفر لا تخرج عبد المؤمن من الإيمان لبقاء التصديق الذي هو حقيقة الإيمان)) : و ذلك لأن الإيمان هو التصديق بالقلب ، و أما القول باللسان و العمل على الأركان ففروعه ، فمن صدق بالقلب و أقر بوحدة الله سبحانه و اعترف بالرمسل تصديقًا لهم فيما

جاؤا به من عند الله سبحانه بالقلب ، صح إيمانه : حتى لو مات في الحال كان مؤمنا ناجيا ، ولا يخرج من الإيمان إلا بانكار شيء من ذلك ، ((خلافا للمعتزلة)) : قالوا : إن السيئات يذهب الحسنات ، حتى ذهب الجمهور منهم إلى أن الكبيرة الواحدة تحبط جميع الطاعات للتناقى بين الاستحقاقين . والجواب عنه : هذا خلاف الحكمة و الرحمة ، فإنه لا يليق بالحكيم إبطال طاعات جميع الحياة بتناول لقمة من الربا ، أو جذعة من الخمر . ((حيث زعموا أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر)) : يعني أن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن لانتفاء الطاعات ، وهي عند المعتزلة شرط لصحة الإيمان ، ولا كافر لبقاء حقيقة الإيمان . ((وهذا هو المعتزلة بين المثلتين)) : بين الكفر والإيمان ، أقول : هم من أبغض خلق الله إليه وإخراج أهل الحق من الإيمان محض هذيان . ((ولا يدخل العبد المؤمن في الكفر)) : لأن حقيقة الإيمان ومأميته باقية . ((خلافا للخوارج)) : قوم خرجوا على أمير المؤمنين عليّ في حرب صفين ، وكل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا ، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين ، أو كان بعدهم على التابعين ، والأئمة في كل زمان ((فإنهم ذهبوا إلى أن مرتكب الكبيرة بل الصغيرة)) : بل الذنوب عندهم كبائر كلها ((أيضا كافر)) : لانتفاء جزء المأمية ، وهو الطاعة ((وأنه لا واسطة بين الإيمان والكفر)) : فيلزم عندهم من انتفاء الإيمان ثبوت الكفر ، أما على مذهب المعتزلة : من اثبات الواسطة ، فلا يلزم عندهم من انتفاء الإيمان ثبوت الكفر ، وإن وافقوا الخوارج في اعتبار الطاعات ، فإنهم يخالفونهم من وجهين :

أحدهما أن المعتزلة يقسمون الذنوب إلى كبائر وصغائر ، وارتكاب الكبيرة عندهم فسق ، و الفاسق عندهم ليس بمؤمن ولا كافر ، و ثانيهما : أن الطاعات عند الخوارج جزء ، فرضا كانت أو نفلا ، وعند المعتزلة شرط لصحة الإيمان ، ثم اختلفوا قال العلاف وعبد الجبار : الشرط الطاعات فرضا كانت أو نفلا ، وقال الجبائي وأبو ماشم : الشرط الطاعات المكتوبة من الأفعال ، أو المتروك دون المندوبة .

..... ولنا وجوه : الأول : ما سيحيء من أن حقيقة الإيمان هو التصديق القلبي ، فلا يخرج المؤمن عن الاتصاف به إلا بما ينافيه ، ومجرد الإقدام على الكبيرة لغلبة شهوة أو حمية أو أنفة أو كسل ، خصوصا إذا اقترن به خوف العقاب ورجاء العفو ، والعزم على التوبة لا ينافيه ، نعم ! إذا كان بطريق الاستحلال . والإستخفاف كان كفراً ، لكونه علامة للتكذيب ، ولا نزاع في أن من المعاصي ما جعله الشارع اشارة للتكذيب ، وعلم كونه بالأدلة الشرعية كسجود الصنم ولقاء المصحف في القاذورات والتلفظ بكلمات الكفر ونحو ذلك مما ثبت بالأدلة أنه كفر . وبهذا ينحل ما يقال : إن الإيمان إذا كان عبارة عن التصديق والإقرار ينهي أن لا يصير المؤمن المقر المصدق كافراً بشيء من أفعال الكفر والفاظه ما لم يتحقق منه التكذيب أو الشك . الثاني : الآيات والأحاديث الناطقة باطلاق المؤمن على العاصي ، كقوله تعالى : ﴿ يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى ﴾ وقوله تعالى : ﴿ يا ايها الذين آمنوا توبوا الى الله توبة نصوحا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلا ﴾ الآية ، وهي كثيرة . الثالث : إجماع الأمة من عصر النبي ﷺ إلى يومنا هذا بالصلاة على من مات من أهل القبلة من غير توبة ، والدعاء والاستغفار لهم مع العلم بارتكابهم الكبائر بعد الاتفاق على أن ذلك لا يجوز لغير المؤمن

والكبيرة لا تخرج العبد المؤمن من الإيمان

وقول القدريه هذيان

((ولنا)) : يعني حججتنا على أن صاحب الكبيرة مؤمن ((وجوه)) : يعني

و جوه ثلثة : ((الأول ما سيجيء من أن حقيقة الإيمان هو التصديق القلبي فلا يخرج المؤمن عن الاتصاف به إلا بما ينافيه)) : وما ينافي التصديق هو الكفر ، فمن وجد منه التصديق بالقلب و الإقرار باللسان اتصف بكونه مؤمناً ، فما لم يتبدل التصديق بالتكذيب و الإقرار بالإنكار ، لا يوصف بكونه كافراً. ((و مجرد الإقدام على الكبيرة)) : مبتدأ و الخبر ينافيه ((لغلبة شهوة أو حمية أو أنفة أو كسل ، خصوصاً إذا اقترن به خوف العقاب و رجاء العفو و العزم على التوبة)) و هو عبارة عن الرجوع ، فعند المعتزلة علة موجبة للمغفرة ، و عند أهل السنة سبب محض للمغفرة ((لا ينافيه)) : لا ينافي الاتصاف بالإيمان ، لأن هذه الأشياء كلها علامات التصديق . ((نعم ا)) لما كان مهناً مظنة سؤال ، و هو أن يقال : أليس الإقدام على الكبيرة كفراً أصلاً ، فأجاب عنه بقوله : نعم ا ((إذا كان بطريق الاستحلال)) فارتكابه باستحلاله كفر ؛ لأنه مساومة و معارضة مع الشرع ، و أمانة لتكذيبه ((و الإستخفاف)) و كذا بالإستخفاف ؛ لأن من صدق بالشرع تعثره لا محالة هيبة و عظمة في قلبه بحيث لا يسعه استحقارة ؛ فالاستخفاف أمانة عدم التصديق ، فهو أمانة وجود التكذيب ((كان كفراً ، لكونه علامة للتكذيب)) : يعني تكذيب الشارع و الشرع . ((و لا نزاع في أن من المعاصي ما جعله الشارع أمانة للتكذيب ، و علم كونه)) كذلك ((بالأدلة الشرعية كسجود الصنم و إلقاء المصحف في القاذورات و التلفظ بكلمات الكفر و نحو ذلك)) : مثل إستخفاف الكعبة و إستخفاف الأسماء الإلهية و إستخفاف الأحكام الشرعية و إستخفاف النبي و قتله ؛ إذا وجد ذلك دللنا على أن التصديق الذي هو الإيمان ، مفقود من قلبه ، فإن الشارع اعتبر في اثبات الكفر وجود علامة التكذيب فقط ، لأنها لا تكون إلا مطابقة لما في نفس الأمر ، إذ لا يعقل غرض في فعلها اختياراً غير الكفر ، فلا يتصور مخالفة حكم الظاهر الباطن بخلاف علامة التصديق ، فإنها قد تطابق الباطن ، و قد لا ؛ لأنه قد يتعلق بفعلها غرض غير التصديق ، و على هذا كان الناس على عهد النبوة و الأئمة بعده ، على ثلاثة أصناف : مظهر التصديق و مسرّ ، مثل ما أظهره فهو مؤمن عند الله و عند رسوله و عند الناس ، و مظهر للتكذيب و مسرّ مثل ما أظهره فهو كافر عند الله و عند رسوله و عند الناس ، و مظهر التصديق و مسرّ التكذيب فهو

منافق فاعتمد هذا ، فافهم . و بهذا إشارة إلى قوله : و لا نزاع في أن من المعاصي ، إلى آخره ((ينحل ما يقال : إن الإيمان إذا كان عبارة عن التصديق و الإقرار ينفي أن لا يصير المؤمن المقر المصدق كافرا بشيء من أفعال الكفر و ألفاظه)) : لبقاء حقيقة التصديق لكن الشارع حكم بكفر ((ما لم يتحقق منه التكذيب أو الشك)) : ثم اختلفوا هل هو كافر في الأحكام الدنيوية أو هو كافر عند الله أيضا ، و الأول هو قوله الجمهور المذكور في " المواقف " و شرحه الشريفي ، و الثاني هو قول المصنف في مؤلفاته ، فافهم . ((الثاني)) : الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة - ((الآيات و الأحاديث)) : و الأحاديث فيه متنوعة مرفوعة و موقوفة ، و المرفوعة أنواع : قولية و فعلية ، و القولية أصناف : منها أحاديث الشفاعة المتواترة ، و منها أحاديث إخراج المؤمنين من النار ((الناطقة باطلاق المؤمن على العاصي)) : في الآيات الثلاثة المذكورة في الشرح ، و حاصل الوجه الثاني : أن يقال : إن الكبيرة لو كانت تخرج المؤمن من الإيمان ، و تدخله في الكفر ، فما أطلق الله سبحانه في آياته و رسوله في أحاديثه اسم المؤمن على صاحب الكبيرة ، فتأمل . ((الثالث)) : الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة ((إجماع الأمة)) : يعني اتفاق الأمة ، يقال : أجمع القوم على كذا ، اتفقوا ، و في الاصطلاح يطلق على اتفاق المجتهدين و ما هو حجة في حقنا ، إن كان من الله سبحانه فهو الكتاب ، و إلا فإن كان من الرسول فهو السنة ، و إن كان من غيره فإن كان آراء المجتهدين فهو الإجماع ، أو رأي بعضهم فهو القياس ، و مخالفة الإجماع حرام ، و هو مقرر في موضعه ((من عصر النبي ﷺ إلى يومنا هذا بالصلاة)) : يعني صلوة الجنازة على من مات من أهل القبلة : يعني من يعتقد الكعبة قبلة للصلاة ، قال القاري : إن المراد بأهل القبلة الذين اتفقوا على ما هو من ضروريات الدين ، ((من غير توبة ، و الدعاء و الاستغفار لهم مع العلم بارتكابهم الكبائر بعد الاتفاق على أن ذلك)) : يعني من الدعاء و الصلاة و الاستغفار ((لا يجوز لغير المؤمن)) : و حاصل الوجه الثالث : إن صاحب الكبيرة لو لم يكن مؤمنا لما اتفقت الأمة بالصلاة و الدعاء و الاستغفار على من مات من أهل القبلة من غير تفرقة بين المطيع و العاصي .

..... و احتجت المعتزلة بوجهين : الأول : إن الأمة بعد اتفاقهم على أن مرتكب الكبيرة فاسق اختلفوا في أنه مؤمن و هو مذهب أهل السنة و الجماعة ، أو كافر و هو قول الخوارج ، أو منافق و هو قول الحسن البصري ، فأخذنا بالمتفق عليه ، وتركنا المختلف فيه ، و قلنا : هو فاسق ليس بمؤمن ولا كافر ولا منافق . و الجواب أن هذا إحداث للقول المخالف لما أجمع عليه السلف من عدم المنزلة بين المنزلتين فيكون باطلا . الثاني : أنه ليس بمؤمن لقوله تعالى : ﴿ أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا ﴾ ، جعل المؤمن مقابلا للفاسق ، وقوله عليه السلام : لا يزني الزاني وهو مؤمن ، وقوله عليه السلام : لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا كافر ، لما تواترت أن الأمة ، كانوا لا يقتلونه و لا يجرون عليه أحكام المرتدين و يدفنونه في مقابر المسلمين . و الجواب أن المراد بالفاسق في الآية هو الكافر ، فإن الكفر من أعظم الفسوق ، و الحديث وارد على سبيل التغليظ و المبالغة في الزجر عن المعاصي ، بدليل الآيات والأحاديث الدالة على أن الفاسق مؤمن ، حتى قال عليه السلام لأبي ذرٍّ لما بالغ في السؤال : وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذرٍّ ،

و احتجت القدرية على اثبات المنزلة بين المنزلتين بوجهين

((و احتجت المعتزلة)) : على أن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر

((بوجهين الأول : إن الأمة بعد اتفاقهم على أن مرتكب الكبيرة فاسق)) :

يعني خارج عن طاعة الله سبحانه بارتكاب معصية كبيرة ، قال الله سبحانه : ﴿ ففسق عن أمر ربه ﴾ أي خرج ((اختلفوا في أنه مؤمن وهو مذهب أهل السنة والجماعة ، أو كافر ومقول الخوارج أو منافق)) : و النفاق نوعان : نفاق في التصديق ، ونفاق في العمل ، وهذا الاصطلاح مأخوذ من الشرع ، والثاني وهو مذهب إمام الأئمة ، كيف !! وهو من أوعية العلوم ، فكيف يخفى عليه النصوص الناطقة على دعواه ، ((وهو قول الحسن البصري)) : هو أحد عظماء التابعين وأساطين المحققين ، ((فأخذنا بالمتفق عليه ، وتركنا المختلف فيه وقلنا : هو فاسق)) : هو أول كلمة اختلف فيها وأصل بن عطاء رأس المعتزلة مع شيخه الحسن ، و اعتزل عن مجلسه ، وتبعه على ذلك الهذيان سائر المعتزلة ، و وضعوا صاحب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين ، فقالوا : إنه لا مؤمن ولا كافر ، بل فاسق ، و أئمة المسلمين لا يثبتون له منزلة بين المؤمن والكافر ، بل يقولون : إنه مؤمن ((ليس بمؤمن ولا كافر ولا منافق)) : وبالجمله هذه حجة اخترعها وأصل بن عطاء ، وهذه حجة وامية وأضحوكة ، لم يذهب إليها ذهن الزاهن ، فلو أخذوا بها ذهب عنهم الدين ، و داموا في عذاب مهين : فإن نبوة عيسى عليه السلام مثلا متفق عليها بيننا وبين النصاري ، و نبوة محمد ﷺ مختلف فيها ، فلو قالت النصاري : أخذنا بالمتفق عليها وتركنا المختلف فيه ، ماتقول لهم المعتزلة ، وله نظائر لاتحصى في الإلهيات والنبوات ((والجواب)) : عن الوجه الأول ((أن هذا إحداث للقول المخالف لما أجمع عليه السلف)) : يعني إن هذه بدعة شنيعة ليس أخذنا بالمتفق عليه ، بل غفلة و حماقة و خرق للإجماع ((فيكون باطلا)) : عند أهل الحق من السلف والخلف ، فإن قيل : في

الجواب بحث ، فإن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ، بل منافق عند الحسن البصري ، فقد أثبت المنزلة بين المنزلتين مع أنه من أهل الإجماع ، فلم يثبت الإجماع على ذلك ، قلنا : إن الإجماع بالنظر إلى الكفر المطلق و الإيمان ، إذ لا منزلة بينهما إجماعاً ، و النفاق الذي أثبتته الحسن كفر مضمحل داخل في الكفر المطلق الذي هو أعم من المضمحل والمجامر ، فلا تثبت المنزلة بين المنزلتين عنده أيضاً كما هو عند السلف ، فلا يلزم منه مخالفة الإجماع . ((الثاني)) : الوجه الثاني للمعتزلة أنه أي صاحب الكبيرة ((ليس بمؤمن لقوله تعالى : ﴿ أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً ﴾ جعل المؤمن مقابلاً للفاسق)) : و المقابلة تدل على المباشرة ، ((وقوله عليه السلام : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)) ، أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة ، وجه الاستدلال بهذا الحديث : وهو أن قوله : وهو مؤمن وقع حالاً من قوله : " لا يزني الزاني " يعني لا يزني الزاني حال كونه مؤمناً ، ((و قوله عليه السلام : لا إيمان لمن لا أمانة له)) ، أخرجه البيهقي في الشعب من حديث السنن مرفوعاً ، وجه الاستدلال بهذا الحديث أنه عليه السلام سلب الإيمان ممن لا يحفظ الأمانة ، وعدم حفظ الأمانة من الكبائر ((و لا كافر)) : معطوف على قوله : ليس بمؤمن ((لما تواترت أن الأمة ، كانوا لا يقتلونه)) : أي صاحب الكبيرة ((ولا يجرون عليه أحكام المرتدين)) : يعني يقيمون عليه الحدود ، ولا يقتلونه بالارتداد ((ويدفنونه في مقابر المسلمين)) : فثبت المنزلة بين المنزلتين . ((والجواب)) : عن الوجه الثاني ((أن المراد بالفاسق في الآية هو الكافر ، فإن الكفر من أعظم الفسوق)) : و المطلق يرجع إلى الفرد الكامل بتعميم الفاسق ، و المراد منه الكافر بقرينة ما بعده من قوله تعالى : ﴿ ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به

تكذبون ﴿ و من قوله تعالى : ﴿ وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها ﴾ ((و الحديث و ارد على سبيل التغليظ و المبالغة في الزجر عن المعاصي)) : على أن هذه الأفعال ليست من شأن المؤمن ، كأنها تنافي الإيمان ، و لاتجامعه ، فإن قيل : إنه يلزم الكذب في إخبار الشارع ، قلنا : حملها أمل السنة على الإيمان الكامل ، و حذف هذا القيد تغليظاً و مبالغة لتزليل نفيه في صورة نفي المطلق ، و هو اعتبار لطيف ، و لا يبعد أن يجاب ، هو من قبيل و جود الشيء بمنزلة عدمه ، فهو أيضاً مبالغة ، و اعتبار من لطائف البلاغة و لما كان مهنا مظنة سوال : و هو أن يقال : ثم قال الشارح : إن المراد بالفاسق هو الكافر ، و هو عام يتناول الكافر و غيره ، و إن الحديث و ارد على سبيل التغليظ و المبالغة : مع أنه يتناول ذلك و غيره ، و ذكر العام و إرادة الخاص لا يجوز : لأن العام لا يدل على الخاص من غير قرينة ، فأجاب عنه الشارح بقوله : ((بدليل الآيات و الأحاديث الدالة على أن الفاسق مؤمن ، حتى قال عليه السلام لأبي ذرٍّ لما بالغ في السؤال)) : و هو جندب بن جندادة من بني غفار ، كان من أجلة الصحابة و عظمائهم ، و في الحديث في مناقبه : ما أظلت الخضراء و لا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذرٍّ ((و إن زلي و إن سرق)) : رواه الشيخان من حديث أبي ذرٍّ ، و رواه الترمذي و صححه و هو مقول القول ((على رغم أنف أبي ذرٍّ)) بفتح العين ، ماخوذ من الرغام ، و هو التراب ، يقال : أرغم الله أنفه أى الصقه بالرغام ، فمعناه على ذل من أبي ذرٍّ ، فوقوعه مخالفا لما يريد ، و إنما قاله له لاستبعاده العفو عن صاحب الكبيرة ، قاله النووي ، أقول : لما فرغ من أدلة المعتزلة و أجوبتهم ، شرع في أدلة الخوارج و أجوبتهم ، فقال :

..... واحتجت الخواج بالنصوص الظاهرة أن الفاسق
كافر ، كقوله تعالى : ﴿ و من لم يحكم بما أنزل الله
فأولئك هم الكفرون ﴾ ،

واحتجت الخارجية على أن صاحب الكبيرة كافر بالنصوص الظاهرة

((و احتجت الخواج)) : على أن صاحب الكبيرة كافر ((بالنصوص
الظاهرة)) : في أن الفاسق كافر ، هذه مقدمة أولى ، والمقدمة الثانية قوله الآتي:
و في أن العذاب مختص بالكافر ، إيماء إلى أن المدعى يثبت بمجموع هاتين
المقدمتين بعد ظهورهما من النصوص ، منها : كقوله تعالى : ﴿ و من لم يحكم بما
أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ وجه الاستدلال أن عدم الحكم عبارة عن
عدم العمل ، و الجواب عنه بوجوه : أحدها : أن المراد بعدم الحكم عدم
التصديق لا عدم العمل ، وثانيها : أن المراد عدم الحكم على سبيل الاستهانة ،
وثالثها : أن الآية في اليهود ، وما أنزل الله من التورات بقربة السياق ، ولم
يحكموا بما في التورات من تصديق نبوة محمد ﷺ ، وأنكروا رجم الزاني وهو
مكتوب عندهم في التورات . و منها : ﴿ و من كفر بعد ذلك فأولئك هم
الفاسقون ﴾ ، و وجه الاستدلال : أن صيغة الفصل تفيد حصر المسند على
المسند إليه ، فيكون المعنى : أنه فاسق ما خلا الكافر ، أى كل فاسق كافر ، و
الجواب عنه بوجوه : الوجه الأول : أن المقصودهم الكاملون في الفسوق ، و
لا ريب فيه أن الكافر هم الكاملون في الفسوق ، و الوجه الثاني : أن المطلوب
كفران النعمة ، ولذا قال بعض العلام : أول من كفر بهذه النعمة قتلته عثمان ،
و الوجه الثالث : أن الحصر ادعائي للمبالغة لا حقيقيا ، وإلا لم يكن الكافر قبل
الإيمان فاسقا ، فيكون الفسق منحصر في المرتد ، وهو خلاف الإجماع . و منها :
قوله تعالى : ((﴿ أن العذاب على من كذب وتولى ﴾)) و وجه الاستدلال أن
تعريف المسند إليه يفيد حصره في المسند ، فالمعنى ، أن المعذب هو المكذب ، و

المكذب كافر ، و الجواب عنه : أن الحصر ادعائي للمبالغة بدليل أن المصدق الشارب مثلاً مستحق العذاب ، وليس بمكذب لله سبحانه ورسوله ، و أما قول الخوارج : إن الفاسق مكذب ، لأنه لو اعتقد الوعيد صدقاً لم يذنب ، فليس بشيء ؛ لأن المذنب لا يجد من نفسه تكذيباً ؛ بل يصدق ويرجو عفوّه ، ويريد التوبة ، وقد يجاب : إن المطلوب الخلود - ومنها : ((قوله تعالى : ﴿ لا يصلها إلا الأشقى الذي كذب وتولى ﴾)) : ووجه الاستدلال : أن الآية نطقت بأنه لا يدخل النار إلا المكذب ، و المكذب كافر - و الجواب عنه أن الحصر ادعائي للمبالغة ، و المعنى كأن النار تخلق إلا للأشقى المكذب ، و يدل عليه ما ذكره المفسرون من المراد بالأشقى : أبو جهل أو أمية بن خلف ، و لا يبعد أن يقال : إن المقصود عذاب الخلود - منها : ((قوله تعالى : ﴿ إن الخزي اليوم و السوء على الكافرين ﴾)) ، إلى غير ذلك)) : و وجه الاستدلال : أن الآية حصرت الخزي و العذاب في الكفار ، و الجواب عنه : أن المراد بالخزي العذاب الدائم و الكامل ، فلا وجه لهم - ((و الجواب أنها)) : يعني هذه النصوص ((متروكة الظاهر)) : لما ذكرنا من تأويلاتها ((للنصوص القاطعة)) : علة للترك ((على أن مرتكب الكبيرة ليس بكافر)) : بل مؤمن عند أهل الحق أهل السنة و الجماعة ((و الإجماع منعقد على ذلك على ما مر)) : من أن النصوص و إجماع الأمة من عهد النبوة إلى يومنا هذا ، على الجنابة و الاستغفار للفاسق ((و الخوارج خارج عما انعقد عليه الإجماع فلا اعتداد بهم)) : وفيه دفع دخل ، و هو أنه كيف ينعقد الإجماع مع مخالفة الخوارج ، فالجواب أن المراد بالإجماع إجماع الصحابة ، و هم قبلهم ، و لو سلم فالمعتبر إجماع أهل الملل و العقيد ، و الخوارج الشنيعة ليس منهم ؛ بل من المبتدعة الخبيثة الملعونة لا يعاب بهم ، و إن الخوارج مثيرة الفرق المبتدعة من الأمة المحمدية و من اليهود و النصاري ، بل و إنهم خرجوا من الإسلام و لم يتعلقوا منه بشيء ، كما خرج السهم من الرمية لسرعته و قوة راميّه ؛ بحيث لم يتعلق من الرمية بشيء - وبالله التوفيق -

..... و الله تعالى لا يغفر أن يشرك به بإجماع المسلمين ، لكنهم اختلفوا في أنه هل يجوز عقلاً أم لا ؛ فذهب بعضهم إلى أنه يجوز عقلاً ، و إنما علم عدمه بدليل السمع ؛ و بعضهم إلى أنه يمتنع عقلاً ، لأن قضية الحكمة التفرقة بين المسيء و المحسن - و الكفر نهائية في الجنائية لا يتحمل الإباحة و رفع الحرمة أصلاً ؛ فلا يتحمل العفو و رفع الغرامة ؛ و أيضاً الكافر يعتقده حقاً ، و لا يطلب له عفواً و مغفرة ، فلم يكن العفو عنه حكمة ؛ و أيضاً هو اعتقاد الأبد فيوجب جزاء الأبد - و هذا بخلاف سائر الذنوب -

باب في أن العفو عن الكفر هل يجوز عقلاً أم لا

العفو عن الكفر هل يجوز عقلاً أم لا و بيان الاختلاف فيه

((و الله تعالى لا يغفر أن يشرك به)) : ينص القرآن الكريم و هذا لأن الشرك مضم لحق الربوبية و تنقيص لعظمة الإلهية و سوء الظن برب العالمين ، قال الله سبحانه : ﴿ و يعذب المنافقين و المنافقات و المشركين و المشركات الظالمين بالله ظن السوء ﴾ فلم يجمع على أحد من الوعيد و العقوبة ما أجمع على أهل الشرك ، فإنهم ظنوا بربهم ظن السوء ؛ حتى أشركوا بربه ، فإن المشرك إما أن يظن أن الله سبحانه يحتاج إلى من يدبر أمر العالم معه من وزير أو ظهير ، و هذا أعظم التنقيص لمن هو غني عن كل ما سواه بذاته ، و كل ما سواه فقير إليه بذاته ، و إما أن يظن أن الله

سبحانه إنما تتم قدرته بقدرته الشريك ، وإما أن يظن بأنه لا يعلم حتى يعلمه الواسطة ، أو لا يفعل ما يريد العبد ؛ حتى يشفع عنده الواسطة ؛ كما يشفع المخلوق عند المخلوق ، أولاً يكفى عبده وحده ، أو لا يجيب دعاء عباده ؛ حتى يسألوا الواسطة أن ترفع تلك الحاجات إليه ؛ كما هو حال ملوك الدنيا ، و هذا أصل شرك الخلق ؛ فالمتنقصون عند الله سبحانه ورسوله وأوليائه هم أهل الشرك ؛ ولهذا أخبر سبحانه عن المشركين أنهم ما قدروه حق قدره في ثلاثة مواضع من كتابه ، وكيف يقدره حق قدره من جعل له نداً وضداً ، و يخافه و يرجوه و يذل و يخضع له ، قال الله سبحانه : ﴿ و من الناس من يتخذ من دون الله انداداً يحبونهم كحب الله ﴾ و من المعلوم أنهم ما سووهم به في الذات والصفات والأفعال ولا قالوا : إن الهتهم خلقت السماوات والأرض ، وإنها حي وتميت ، وإنها سوووا به في محبتهم لها وتعظيمهم لها و عبادتهم لها ، و من أسباب عبادة الأصنام الغلو في المخلوق ، وإعطائه فوق منزلته ؛ حتى جعل فيه حظ من الإلهية ، و شبهوه بالله سبحانه ؛ و هذا التشبيه الواقع في الأمم الذي أبطله الله سبحانه وبعث رسوله وأنزل كتبه بإنكاره و الرد عليه ، و هذا أبغض الأشياء إلى الله سبحانه ، و أشد ما مقتا لديه ، رتب عليه من عقوبات الدنيا والآخرة ما لم يرتب على ذنب سواه ، و أخبره أنه لا يغفره ، و أخبره أنه لظلم عظيم ، و قال في كتابه : ﴿ إن الشرك لظلم عظيم ﴾ ((بإجماع المسلمين)) : من أهل السنة وغيرهم ، و المراد بالشرك مطلق الكفر على ما ثبت في عرف الشرع ، و منشأ كثرة المشركين في العرب بالنسبة إلى أهل الكتاب ، و المراد بالمسلمين هم الصحابة و من تبعهم قبل ظهور الاختلافات الاعتقادية . ((لكنهم اختلفوا في أنه هل يجوز عقلاً أم لا)) : و إنما اختلف في أنه هل يجوز غفرانه عقلاً أو لا يجوز العقل .

قال الشيخ الأشعري: العفو عن الكفر يجوز عقلاً

وقال أبو منصور لا يجوز

((فذهب بعضهم إلى أنه يجوز عقلاً)) : ذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري وأشياعه ، وجمهور المعتزلة من البصريين إلى أن العفو عن الكفر يجوز عقلاً ، كما في " التفسير الكبير " للإمام الفخر ، و " كشف الكشاف " ، و " المسيرة " للإمام ابن الهمام ، وكذا عندهم تغليد المؤمن في النار وتخليد الكفار في الجنة يجوز عقلاً ، قاله الكفاية - وإنما علم عدمه بدليل السمع ، يعني لم يعلم نفيه إلا بدليل السمع . ((وبعضهم إلى أنه يمتنع عقلاً)) : وذهب الإمام قائد الطائفة الحنفية أبو منصور الماتريدي وأتباعه إلى أن العفو عن الكفر لا يجوز عقلاً ، وإن لم تخبر بعدمه النصوص : كما في " التأويلات " للشيخ علم الهدى أبي منصور الماتريدي و " العمدة " للإمام النسفي وشرحه ، واستدل مشايخ الأشاعرة بقوله سبحانه : ﴿ إِنْ تَعَذَّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ : حيث ردّد بين تعذيب الكفار وبين غفرانهم لهم - والدليل السمع لا يساعد الترييد ، فاقضى ذلك حمله على العفو عن الكفر عقلاً ، وقال الفخر في " التفسير الكبير " في قوله سبحانه : ﴿ إِنْ أَلَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾ فتقول : إن غفرانه جائز عندنا - الأشاعرة - و عند جمهور المعتزلة من البصريين ، قالوا : إن العقاب حق الله سبحانه على الذنب ، وليس في إسقاطه على الله سبحانه مضرة ، فوجب أن يكون حسناً ، لكن دل الدليل السمع في شرعنا أنه لا يقع .

أدلة الماتريدية على أن ليس في الحكمة العفو عن مثله

واستدل مشايخ الحنفية بأن حكمة الله سبحانه توجب العقاب على من اعتقد الكفر ، وأن ليس في الحكمة عفو عن مثله ، والحكمة وضع الأمور

مواضعها على ما ينبغي لها ، و أشار الشارح إلى برامينهم - البرهان الأول -
 ((لأن قضية الحكمة التفرقة بين المميء و المحسن)) : قال في " الكفاية " :
 قال : أصحابنا : لا يجوز من الله سبحانه أن يعفو عن الكافرين و يخلدكم في
 الجنة ، و لا أن يخلد المؤمنين في النار ، لأن الحكمة تقتضي التفرقة بين
 المميء و المحسن ، و ما يكون على خلاف قضية الحكمة يكون سفها ، و أنه
 يستحيل من الله سبحانه ، و دلالة ذلك أن الله سبحانه رد على من حكم
 بالتسوية بين المسلم و المجرم بقوله : ﴿ أفجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم
 كيف تحكمون ﴾ ، و بقوله : ﴿ أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم
 كالذين آمنوا و عملوا الصالحات سواء محياهم و مماتهم ساء ما يحكمون ﴾ ،
 ثم لا تفرقة بين مؤلأ و بين مؤلأ في الدنيا ، فلا بد من التفرقة في الآخرة ،
 فإنه إذا عفا عن الكافرين يلزم أن يدخلوا الجنة خالدين فيها مساوين
 للمؤمنين ، فلا توجد التفرقة التي هي مقتضى الحكمة ، و لأن تغليد المؤمنين
 في النار و تغليد الكافرين في الجنة يكون ظلماً ، و أنه يستحيل من جناب
 قدسه - فإن الظلم وضع الشيء في غير محله - و الإساءة في حق المحسن ، و
 الإنعام في حق المميء وضع الشيء في غير موضعه ، فيكون ظلماً مستحيلاً ،
 و مثل هذا يعد سفهاً ، فلا يجوز نسبة ذلك إلى جناب قدسه عقلاً ، و قول
 الأشعري أنه تصرف في ملكه ، قلنا : التصرف في الملك إنما يجوز من الحكيم
 إذا كان على وجه الحكمة ، فأما التصرف على خلاف قضية الحكمة يكون
 سفهاً ، و أنه لا يجوز - والبرهان الثاني - أشار إليه بقوله : ((و الكفر نهاية في
 الجناية لا يتحمل الإباحة و رفع الحرمة أصلاً فلا يتحمل العفو و رفع الغرامة)) :
 و الفرق لأصحابنا بين الكفر و سائر الذنوب في جواز العفو و المغفرة ، أن
 الكفر نهاية في الجناية إذ لا جناية فوقه ، و أنه لما لا يتحمل الإباحة و رفع
 الحرمة في العقل ، فكذا لا يجوز العفو عنه و رفع العقوبة في الشرع - والبرهان

الثالث - أشار إليه بقوله : ((وأيضًا الكافر يعتقده حقا ، ولا يطلب له عفوًا و
 مغفرة ، فلم يكن العفو عنه حكمة)) : ولأن الكافر يعتقد الكفر حسنًا وحقًا
 وصوابًا ، ولا يطلب له عفوًا ومغفرة ؛ بل يطلب على ذلك أجرًا وثوابًا ، فلم
 يكن العفو عنه حكمة ؛ لأن الحكمة وضع الأمور مواضعها على ما ينبغي لها ،
 والعفو عن الكفر ليس في موضعه ، ولأن سائر الذنوب تجتمع مع الإيمان
 الذي هو أفضل الحسنات ، فلو وجب الخلود في النار لتعطل جزاء ما هو
 أفضل الحسنات ، فإنه خلاف قضية الحكمة ، فأما الكفر فلا يجتمع مع
 الإيمان - ولا يتحقق معه حسنة ؛ لأن شرط الحسنات هو الإيمان - والإيمان
 الرابع - أشار إليه بقوله : ((وأيضًا هو اعتقاد الأبد فهووجب جزاء الأبد)) : و
 لأن الكفر اعتقاد للأبد ، ويعتقد حقبة مذمومة أبدًا ، فإن من ارتكب ذلك
 كان من زعمه أن لا يرجع عنه أبدًا فهووجب جزاء الأبد ، فلهعذب أبدًا بملاحظة
 أبدية معتقده ، فافهم . ((وهذا بخلاف سائر الذنوب)) : فإنها موقنة من
 جهة التوبة في زعمه واعتقاده ، حاصلة بواسطة غلبة الشهوة ، وفي عقيدة
 من ارتكبها أن يتوب عنها ، فلاجرم أن تكون عقوبتها موقنة على قدر الجناية،
 وهو لما كان يخاف العقوبة على ذلك ، فهو يطلب العفو والمغفرة بجهانه - و
 إن لم يصرح بلسانه - فلو عفا الله عنه وغفرله كان حكمة ؛ بخلاف الكفر،
 فإن الكافر لما اعتقده حسنًا وصوابًا لا يخاف من ذلك ، ولا يطلب العفو و
 المغفرة لذلك ، فلا يكون العفو عنه حكمة .

..... و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء من الصغائر و
الكبائر مع التوبة أو بدونها - خلافاً للمعتزلة ، و في تقرير
الحكم ملاحظة للآية الدالة على ثبوته - و الآيات و
الأحاديث في هذا المعنى كثيرة ؛

ويغفر ما دون الكفر والشرك مع التوبة وبدونها

وقول المعتزلة حماقة

((و يغفر ما دون ذلك)) : يعني ما خلا الكفر والشرك ((لمن يشاء من
الصغائر والكبائر مع التوبة أو بدونها)) : و التوبة أن يرجع من القبائح ويعزم
على أن لا يعود ، و إن العزم على عدم العود وقت التوبة ، كاف ، و هي و
اجبة لقوله سبحانه : ﴿ و توبوا إلى الله جميعاً ﴾ و لقوله : ﴿ يا أيها الذين
آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحاً ﴾ و هي مقبولة عند الله لطفًا لا وجوبًا عند
كل معصية ذكرها أو نسيها .

قول الشيخ المدقق في الفتوحات :

فإن التوبة من الفرائض حال التكليف

قال الشيخ المدقق في " الفتوحات المكية " فإن التوبة من الفرائض
الواجبة حال التكليف ، فإن أخرها إلى الاحتضار لم تقبل ، ولهذا لم يقبل
إيمان فرعون - هذا كلامه بحروفه - قال صاحب " اليواقيت والجواهر " في
مبحث وجوب التوبة على كل عاص^(١) قلت - فكذب - و الله - و افترى من
قال : إن الشيخ محيي الدين يقول بقبول إيمان فرعون ، و قال الشيخ المدقق
في " الفتوحات " : و اعلم أنه لا يموت أحد من أهل التكليف إلا مؤمناً عن

(١) في آخر مبحث الحادي والخمسون في بيان الإيمان والإسلام من اليواقيت (ص ١٠٠)

عيان وتحقق لا مربة فيه لا شك ، لكن من العلم بالله والإيمان به خاصة ، وما بقي إلا هل ينفعه ذلك الإيمان أم لا ، وفي القرآن العزيز ﴿ فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ﴾ قال : وقد حكى الله تعالى عن فرعون أنه قال : ﴿ أمنت أنه لا إله إلا الذي أمنت به بنو إسرائيل ، وأنا من المسلمين ﴾ فلم ينفعه هذا الإيمان - انتهى كلامه الشريف - قال صاحب اليواقيت^(١) : قلت : فكذب - والله - وافتري من نسب إلى الشيخ محيي الدين أنه يقول بقبول إيمان فرعون ، وهذا نصه بكذب القائل ، فتأمل ولا تغفل . ((خلافاً للمعتزلة)) : فإنهم زعموا أنه لا يعفو الكبيرة من غير توبة ، وقالوا : إن السيئات يذهبن الحسنات ؛ حتى يقول جمهورهم : إن الكبيرة الواحدة تحبط جميع الطاعات . أقول : وهذه حماقة وغفلة ، زدّ عليهم بقوله سبحانه : ﴿ إن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً ﴾ وبقوله : ﴿ إني لأضيع عمل عامل منكم ﴾ ، وبأنه لا يليق من الرؤوف الرحيم ، ولا يستحسن من الحكيم الكريم أن يبطل طاعات تمام الحياة بلقمة من الربا أو جرعة من الشراب ، ((وفي تقرير الحكم ملاحظة للآية الدالة على ثبوته)) : على ثبوت العفو ، يقول : وتقرير المصنف هذا الحكم : وهو عدم غفران الشرك ، وتجوز غفران بقية الذنوب بهذه العبارة المقتبسة ، وإطلاق الآية يقتضي جواز غفران الذنوب مطلقاً ، ولذا قال : مع التوبة أو بدونها . ((والآية والأحاديث في هذا المعنى)) : يعني عدم مغفرة الشرك وكبيرة غير التائب ((كثيرة)) : أما الآية فنحو قوله سبحانه : ﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعاً ﴾ وقوله : ﴿ غافر الذنب وقابل التوب ﴾ وقوله : ﴿ إن ربك لن ذو مغفرة للناس على ظلمهم ﴾ فهذه الآيات عامة شاملة للصغائر والكبائر مع التوبة وبدونها . وأما الأحاديث فغير محصاة أصنافها ، فضلاً عن أفراد الأصناف ، فمنها أحاديث الكفارات ، ومنها أحاديث الشفاعة ، تضافرت بها زبر الصالح ، فتدبر .

..... و المعتزلة يخصصونها بالصغائر و الكبائر المقرونة بالتوبة - و تمسكوا بوجهين : الأول : الآيات و الاحاديث الواردة في وعيد العصاة - و الجواب : أنها على تقدير عمومها إنما تدل على الوقوع دون الوجوب ، و قد كثرت النصوص في العفو - فيخصص المذنب المغفور عن عمومات الوعيد - و زعم بعضهم أن الخلف في الوعيد كرم ، فيجوز من الله تعالى ؛ و المحققون على خلافه ، كيف ! و هو تبديل للقول و قد قال الله تعالى : ﴿ ما يبدل القول لدي ﴾ - الثاني : أن المذنب إذا علم أنه لا يعاقب على ذنبه كان ذلك تقريراً له على الذنب و إغرائاً للغير عليه ، و هذا ينافي حكمة إرسال الرسل - و الجواب عنه : أن مجرد جواز العفو لا يوجب ظن عدم العقاب فضلاً عن العلم ، كيف ! ! و العمومات الواردة في الوعيد المقرونة بغاية من التهديد ترجح جانب الوقوع بالنسبة إلى كل واحد ، و كفى به زاجراً ،

((و المعتزلة يخصصونها)) : يعني المغفرة ((بالصغائر)) : لمن اجتنب الكبائر ، ((و الكبائر المقرونة بالتوبة)) : يعني إن الله سبحانه يغفر عندهم الصغائر و الكبائر المقرونة بالتوبة دون الكبائر الغير المقرونة بالتوبة ، و سيأتي تفصيله .

أدلة المعتزلة في ذلك بوجهين

((و تمسكوا بوجهين)) : و استند المعتزلة في ذلك على دليلين ((الأول)) :

الوجه الأول : الآيات والأحاديث في وعيد العصاة - لاسيما المودنة بالخلود - نحو قوله سبحانه : ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا﴾ وقوله : ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مَعْتَمِدًا فجزاؤه جهنم خالدا فيها﴾ وقوله : ﴿إِنَّ الْفَجَارِ لَفِي جَحِيمٍ﴾ ووجه الإستلال أنه سبحانه أوعد بالعقاب على الكبائر وأخبر به ، فلو لم يعاقب على الكبيرة ، لزم الخلف في وعيده والكذب في خبره ، وأنه ممنوع في جنابه سبحانه - ((والجواب)) : عن الوجه الأول بوجوه ثلاثة : والوجه الأول على سبيل المنع ، والثاني والثالث على سبيل التسليم ؛ وحاصله أن لا نسلم أولاً عموم هذه الآيات والأحاديث ؛ بل المطلوب منها بعض العصاة وهم الكفار وبعض فساق المؤمنين وإن سلمنا ((أنها على تقدير عمومها إنما تدل على الوقوع)) : يعني وقوع العذاب ((دون الوجوب)) : أي وجوب العذاب ، وحاصله : أن هذه النصوص غاية ما يوخد منها أن الله سبحانه يعذب المؤمنين ، ولا يستفاد منها أن ذلك واقع بل واجب ؛ حتى لا يجوز العفو والمغفرة عن السيئات الوارد فيها الوعيد ، وأشار إلى الوجه الثالث بقوله : ((وقد كثرت النصوص في العفو)) : إنه لو سلمنا عموم نصوص الوعيد ، فنقول : هي من قبيل العام الذي خص منه البعض ، وقرينة التخصيص نصوص العفو ؛ وحاصله أن هناك نصوصاً مثبتة للعفو ، فيجب الجمع بينها وبين نصوص الوعيد ، ((فيخصص المذنب المغفور عن عمومات الوعيد)) : يقول : يفرز المذنب المغفور عن عمومات الوعيد ، بأن يقال : إنه داخل في عمومات الوعد من الآيات الدالة على جواز كونه مغفورا ؛ مثل قوله سبحانه : ﴿وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ وقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ وقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَنُومِغْفِرَةَ لِلنَّاسِ﴾ حيث وعد بالعفو عن كل ما سوى الكفر ، وإذا كان المذنب المعفو عنه خارجاً عن عمومات الوعيد وداخلاً في عمومات الوعد ، فلا يلزم من عدم عقابه

خلف في شيء من عمومات الوعيد ؛ ولا يحتاج حينئذٍ إلى أن يقال : إن
الخلف في الوعيد لا يعد نقصًا وكنبًا - والوجه الرابع -

الخلف في الوعيد يجوز أم لا

((وزعم بعضهم)) : من مشائخ الأشاعرة ومن يعذو حذومهم في الجواب
عن تمسك المعتزلة ((أن الخلف في الوعيد كرم فيجوز من الله تعالى)) :
قالوا : إن الله سبحانه يجوز أن يخلف الوعيد وإن كان لا يجوز أن يخلف
الوعد ، قال يحيى بن معاذ : الوعد والوعيد حق ، فالوعد حق العباد على الله
سبحانه ، إذ ضمن لهم أنهم إذا فعلوا كذا أن يعطيهم كذا ، - ومن أولى
بالوفاء من الله سبحانه - والوعيد حقه على العباد ، إذ قال : لا تفعلوا كذا
فإني أعذبكم ، ففعلوا فإن شاء عفا ، وإن شاء أخذ ، لأنه حقه ، وأولا مما
يرينا العفو والكرم ؛ لأنه عفو غفور ، فتدبر - ((والمحققون)) : من مشائخ
الحنفية والمعتزلة ((على خلافه)) : إشارة إلى ضعف هذا الجواب كيف !
يعني وكيف يصح الخلف أو كيف لا يكون المحققون على خلافه ((وهو)) :
يعني الخلف ((تبديل القول)) : وهذا يلزم جواز الكذب ، وهو قبيح في حقه
سبحانه ، ((وقد قال الله سبحانه : ﴿ ما يبدل القول لدي ﴾)) هذا ما
يقوله الحق سبحانه يوم القيامة للكفار ، اختلفوا في أن الخلف في الوعيد هل
يجوز في حقه أم لا يجوز ، ذهب مشائخ الحنفية ومشائخ المعتزلة إلى أنه
يمنع تخلف الوعيد ؛ كما يمنع تخلف الوعد وهذا اختيار الشارح من
عظماء الأشاعرة ، وذهب المشائخ من الأشاعرة إلى أن الخلف في الوعيد
جائز ؛ لأن العقاب عدل أوعد به العاصي ، وله سبحانه أن يعفو عنه ؛ لأن
الخلف في الوعيد لا يعد نقصًا ، احتج مشائخ الحنفية ومن تابعهم بأن
الخلف في الوعيد تبديل للقول ، وقد قال الله سبحانه : ﴿ لا يبدل القول
لدي ﴾ بظلام للبعيد ، وبأنه يلزم جواز الكذب على الله سبحانه في وعيده ، و

قد قام الإجماع على تقديم خبره عنه ، واحتج مشائخ الأشاعرة بعموم الآيات الواردة في العفو عن المعاصي ماعدا الشرك : مثل قوله سبحانه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ ، وبأن الوعد حق العباد إذ ضمن لهم إذا فعلوا ذلك أن يعطيهم كذا ، والوعد حقه على العباد ، فإن شاء عفاه ، وإن شاء أخذ ، ذكرنا شذرا من هذا البحث ، فانظر في المبسوطات من هذا الفن ((الثاني)) : الوجه الثاني ((أن المذنب إذا علم أنه لا يعاقب على ذنبه كان ذلك)) : يعني عدم العقاب ((تقريراً له)) : إثباتاً للعبد ((على الذنب وإغرائاً للغير عليه)) : بعثاً للغير المذنب على الذنب ، ((وهذا ينافي بحكمة إرسال الرسل)) : لأن الحكمة الدعوة إلى الطاعة والمنع عن المأصبي ، وحاصله : أن المذنب إذا علم أنه لا يعاقب على ذنبه اندفع في الذنوب وانهمك في الملذات ، كان ذلك إغراء له ، ويتقدس الله سبحانه عنه - ((والجواب عنه أن مجرد جواز العفو لا يوجب ظن عدم العقاب)) : الظن هو علم جانب الراجح ((فضلاً عن العلم)) : اليقين الاعتقاد الجازم المطابق للواقع ((كيف !)) يعني كيف يوجب الظن ((والعمومات)) يعني النصوص العامة ((الواردة في الوعيد المقرونة بغاية من التهديد ترجح جانب الوقوع)) : يعني وقوع العقاب ، فيكون عدم وقوع العذاب مرجوحاً ((بالنسبة إلى كل واحد)) : يعني من العصاة ، وحاصله : إنا لم نقل إلا بأنه يجوز عن المذنبين ، وكيف يسمع إنسان تلك النصوص الواردة في الوعيد ، وهي في شكل من التهديد يترجح معه وقوع العقاب على العفو ، ولا يحجم عن المعاصي ((وكفى به زاجراً)) : لأن مجرد احتمال العقوبة يصبح زاجراً للعاقل عن ارتكاب الباطل ، فكيف بالآيات القاطعة ، وأحاديث الوعيد الشائعة بوقوع العذاب لامحالة .

..... و يجوز العقاب على الصغيرة سواء اجتنب مرتكبها الكبيرة أم لا ، لدخولها تحت قوله تعالى : ﴿ و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ و لقوله تعالى : ﴿ لا يغادر صغيرة و لا كبيرة إلا احصاها ﴾ ، والإحصاء إنما يكون للسؤال والمجازاة ؛ إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث . و ذهب بعض المعتزلة إلى أنه إذا اجتنب الكبائر لم يجز تعذيبه ، لا بمعنى أنه يمتنع عقلا بل بمعنى أنه لا يجوز أن يقع ، لقيام الأدلة السمعية ، على أنه لا يقع كقوله تعالى : ﴿ ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ﴾ . وأجيب بأن الكبيرة المطلقة هي الكفر لأنه الكامل ، و جمع الاسم بالنظر إلى أنواع الكفر ، وأن كان الكل ملة واحدة . في الحكم أو إلى أفراد القائمة بأفراد المخاطبين على ما تمهد من قاعدة أن مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الأحاد بالأحاد ، كقولنا : ركب القوم دوابهم و لبسوا ثيابهم - و العفو عن الكبيرة ، هذا مذكور فيما سبق إلا أنه أعاده ليعلم أن ترك المؤاخذه على الذنب يطلق عليه لفظ العفو كما يطلق عليه لفظ المغفرة ، و ليتعلق به قوله : إذا لم تكن عن استحلال ، والاستحلال كفر ؛ لما فيه التكذيب المنافي للتصديق - و بهذا يؤل النصوص الدالة على تخليد العصاة في النار أو على سلب الإيمان عنهم -

ويجوز العقاب على الصغيرة وقول القدرية باطل

((و يجوز العقاب على الصغيرة)) : عقلا و سمعا ، و قد يعذب من هو أقل

ذنوباً ((سواء اجتنب مرتكبها الكبيرة أم لا)) : لأنه سبحانه مختار يجوز له يغفر وأن يعاقب ، و انعقد الإجماع على أن مجازاة العصاة بالثواب بعد الخروج من النار ، و أما الصغائر والكبائر المقرونة بالتوبة فالجميع متفق على أنها مغفورة ، فلم يبق إلا الصغائر التي لم يتب العبد منها ، فالجماعة على أنه يجوز العقاب عليها و العفو عنها ؛ سواء اجتنب صاحبها الكبيرة أو لا ؛ لأنه سبحانه مختار ، فافهم ((لدخولها تحت قوله تعالى)) : وقد استدل لنا بقوله سبحانه : ((﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ، و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾)) : إذ يدل على أن العاصي إذا لم يغفر ذنبه يعاقب عليه ، ولم يفرق بين صغير الذنوب وكبيرها ، فهجوز مواخذته بما دون الشرك ؛ ((ولقوله تعالى)) : واستدل لنا أيضاً بقوله سبحانه : ((﴿ لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا احصاها ﴾)) ولا معنى للإحصاء إلا المجازاة و العقاب ، ((و الإحصاء إنما يكون للسؤال و المجازاة)) : ويدل عليه خوف العاصي من إحصاء صغائره و كبائره ، ((إلى غير ذلك من الآيات و الأحاديث)) : الدالة على جواز العقاب على الصغيرة - ((و ذهب بعض المعتزلة إلى أنه إذا اجتنب الكبائر لم يجز تعذيبه)) : عليها ((لا بمعنى أنه يمتنع عقلاً)) ولا سمعاً ((بل بمعنى أنه لا يجوز أن يقع)) : فهو امتناع وقوعي لا ذاتي ولا و اقي ((لقيام الأدلة السمعية على أنه لا يقع كقوله تعالى : إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم)) : يعني صغائركم بقربة المراقبة ((و أجيب بأن الكبيرة المطلقة هي الكفر لأنه الكامل)) : ومن المعلوم في موضعه أن المطلق يرجع إلى الكامل عند عدم القرينة الصارفة عنه - ((و جمع الاسم)) : اسم الكبائر دفع ما يتوهم أنه لا نسلم أن المراد من الكبائر هي الكفر ؛ لأنه لو كان المراد به الكفر ، لما جمع الاسم ؛ لأن الكفر فرد من الكبائر ، فأجاب عنه بقوله : ((بالنظر إلى أنواع الكفر)) : يعني بالنظر إلى تعدد أنواعه من اليهودية و العيسوية و الدمرية وغيرها من اصناف الكفر ، ((وأن كان الكل ملة واحدة)) : يعني في نظر الشرع ((في الحكم)) : يعني في الكفر من حيث أنه كفر ((أو إلى أفراد القائمة بأفراد المخاطبين)) : أو باعتبار أشخاصه القائمة به ، فإن العرض قد يكون بتعدد موضعه ، فكفر قائم بأبي جهل و كفر قائم بأبي لهب ، و كفر

قائم بالغاندي الهندي^(١) ((على ما تمهد من القاعدة)) أي ثبت من قانون العربية ((أن مقابلة الجمع)) : و هو تجتنبوا ((بالجمع)) : و هي الكبائر ((تقتضي انقسام الأحاد بالأحاد كقولنا : ركب القوم دوابهم)) : يعني ركب كل فرد من أفراد القوم دابته ((و لبسوا ثيابهم)) : يعني لبس كل فرد من أفراد القوم ثوبه ، فمعنى الآية أن تجتنبوا أنواع الكفر ، وأن يجتنب كل فرد منكم كفره نكفر عنكم سيئاتكم ، فافهم .

البحث في العفو عن أصحاب الكبائر والشفاعة لهم

أقول : ولما كان من جملة أصول أمل السنة والجماعة أن العفو عن الكبيرة بلا توبة جائز ، فلذا قال الامام النسفي : ((والعفو عن الكبيرة)) : وكذا العفو عن الصغيرة جائز ، والمراد بالعفو ترك عقوبة المجرم والستر عليه بعدم المواخذة لقوله سبحانه : ﴿ و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ ، وليس المراد بعد التوبة : لأن الكفر بعد التوبة أيضاً كذلك ، فيلزم تساوي ما نفي عنه الغفران ، وما ثبت له ، ((هذا مذكور فيما سبق)) : حيث قال : ﴿ و يغفر ما دون ذلك ﴾ ((إلا أنه أعاده)) : لوجهين أحدهما ((ليعلم أن ترك المواخذة على الذنب يطلق عليه لفظ العفو كما يطلق عليه لفظ المغفرة)) : فعلى هذا مفهومهما واحد ، وقيل : عفوما إذما بها قال الله سبحانه : ﴿ إن الحسنات يذهبن السيئات ﴾ ، والمغفرة تبدلها قال الله سبحانه : ﴿ يبدل الله سيئاتهم حسنات ﴾ و ثانيهما ((يتعلق به)) أي بالعفو ((قوله إذا لم تكن عن الاستحلال)) : وهو عد الشيء حلالاً ، ((أو يطلب كون الشيء حلالاً)) أي اعتقاد حلها سواء كانت صغيرة أو كبيرة ، و فيه بعض التفصيل في كتب الفقه ((لما فيه التكنيب المناق للصدق)) : يعني اعتقاد القلب وقبوله ، ((وبهذا)) : يعني باستحلال المعصية ((ياؤل النصوص الدالة على تخليد العصاة في النار)) : نحو قوله سبحانه ﴿ و من يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها ﴾ وقوله و من عص الله ورسوله و يتعد حدوده يدخله نارا خالداً فيها ﴿ ((أو على سلب الإيمان عنهم)) : نحو قوله

سبحانه : ﴿ وما هم بمؤمنين ﴾ وبالله التوفيق -

..... والشفاعة ثابتة للرسول والأخيار في حق أهل الكبائر بالمستفيض من الأخبار ، خلافا للمعتزلة - وهذا مبني على ما سبق من جواز العفو والمغفرة بدون الشفاعة ، فبالشفاعة أولى - و عندهم لما لم يجز لم تجز - ولنا قوله تعالى : ﴿ و استغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فما تنفعهم شفاعة الشافعين ﴾ ، فإن أسلوب هذا الكلام يدل على ثبوت الشفاعة في الجملة ؛ وإلا لما كان لنفي نفعها عن الكافرين عند القصد إلى تقبيح حالهم و تحقيق بأسهم معنى ، لأن مثل هذا المقام يقتضي أن يوسموا بما يخصهم لا بما يعمهم وغيرهم ؛ وليس المراد تعليق الحكم بالكافر يدل على نفيه عما عداه ، حتى يرد عليه أنه إنما يقوم حجة على من يقول بمفهوم المخالفة - وقوله عليه السلام شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي ، وهو مشهور ؛ بل الأحاديث في باب الشفاعة متواترة المعنى -

الشفاعة حق

أقول : لما اختلف الناس في الشفاعة ، فانكرها قوم - وهم المعتزلة و الخوارج - وكل من تبع ، بأن لا يخرج أحد من النار بعد دخوله فيها ، وذهب

أهل السنة والجماعة والكرامية إلى القول بالشفاعة ، فقال المصنف :

الشفاعة ثابتة للرسول والأخيار وقول القدرية

والخارجية باطل

((و الشفاعة ثابتة)) : يعني الشفاعة المقبولة لدفع العذاب و رفع الدرجات ((حق للرسول)) : لمن أذن له من الأنبياء ((والأخيار)) : لمن أذن له من المؤمنين بعضهم لبعض لقوله سبحانه : ﴿ يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضي له قولاً ﴾ و قوله : ﴿ من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ﴾ و قوله : ﴿ ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له ﴾ ، فنص الله سبحانه على أن الشفاعة يوم القيامة تنفع عند سبحانه لمن أذن له فيها و رضي قوله ، ولا أحد من الناس أولى بذلك من محمد ﷺ ، لأنه أفضل ولد آدم ، فقد صحت الشفاعة بنص القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه ، فتأمل ((في حق أهل الكبائر بالمستفيض من الأخيار)) : و أصبح المستفيض ما يرويه أكثر من ثلاثة بشرط أن لا يظهر فيه حد التواتر ؛ لكن الظاهر منها أنه بمعنى المشهور . ((خلافا للمعتزلة)) : و خلافا للخارجية ، فإن عند هم لم تجز الشفاعة لصاحب الكبيرة ((وهذا)) : يعني هذا الخلاف بيننا وبينهم ((مبني على ما سبق من جواز العفو والمغفرة بدون الشفاعة ، فبالشفاعة أولى)) : يعني بعد أن أثبتنا جواز العفو عن الذنوب بدون الشفاعة لا تكون لشخص شبهة في جحد الشفاعة ؛ لأنها ليست إلا طلب العفو عن المعاصي . ((وعندهم لما لم يجز لم تجز)) : و المعتزلة لما لم يجز عندهم العفو عن الكبائر بدون التوبة ، أنكروا الشفاعة بمعنى طلب العفو ؛ لأنها في الكبائر غير مقبولة ، لأن في الشفاعة سؤالاً من الله سبحانه أن يجعل عدوه وليه ، وأهل النار أهل الجنة ، وأنه ليس بمستحسن ، ولأن في إثبات الشفاعة لأصحاب الكبائر تحريض الناس على الذنوب ، و أنه

لا يجوز . و الجواب عن قولهم في سؤال أن اجعل عدوك ولها ، قلنا : غير مستقيم ، بينتم هذا على أصولكم الفاسدة : أن المؤمن بارتكاب الكبيرة يخرج عن الإيمان ، فيصير عدو الله سبحانه ؛ فأما على أصلنا ، فالمؤمن لا يصير عدو الله بارتكاب الكبائر ، نص على هذا إمام الأئمة أبو حنيفة ولا يصير أهل النار مطلقا ؛ بل فيه سؤال أن يعامل عبده بفضله وكرمه . و الجواب عن قولهم : تحريض للناس على الذنوب ، قلنا : ليس كذلك ، فإننا لانحكم بوجوب الشفاعة ليأمن العبد العذاب ، و يتكل على الشفاعة و يتجرء على الذنوب ؛ بل نقول بجوازها و تصورهما في حق كل فرد من أصحاب الكبائر ؛ ليرجوا نيل الشفاعة ، و لا يئس من العفو والمغفرة ، وفيما ذكرتم من امتناع الشفاعة واستحالة العفو وتخليد أصحاب الكبائر تعريض للناس على اليأس والقنوط من رحمة الله سبحانه ، و أنه كفر ، قال الله سبحانه : ﴿ إنه لا يئس من روح الله إلا القوم الكافرون ﴾ .

أدلة أهل الحق على دعواهم

((ولنا قوله تعالى : و استغفر لذنبك وللمؤمنين و المؤمنات)) : فإنه سبحانه أمر النبي ﷺ بالاستغفار لذنوب المؤمنين ، و صاحب الكبيرة مؤمن فيستغفر له امتثالا لأمره سبحانه و صيانتا لعصمة النبي عن مخالفة أمره ، و إذا استغفر النبي لصاحب الكبيرة قبل توبته يقبل الله شفاعته تحصيلا لمَرْضَاتِهِ لقوله سبحانه : ﴿ و لسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ ، فثبت أن شفاعته نبينا مقبولة لصاحب الكبيرة قبل التوبة ، ((و قوله تعالى)) : ولنا قوله سبحانه للكفرة ((فما تنفعهم شفاعة الشافعين)) : فإنه يدل على أن هناك شفعاء يشفعون لهم ، فلا تنفعهم شفاعتهم ، ((فإن أسلوب هذا الكلام)) : طريقه و سياقه و مقتضاه ((يدل على ثبوت الشفاعة في الجملة)) : يعني تنفع الشفاعة للمؤمنين ، ((و إلا لما كان لنفي نفعها عن الكافرين عند

القصـد إلى تقبيح حالهم و تحقيق بأسهم معني)) : يعني لو لم تنفع الشفاعة للمؤمنين ، لم يكن لتخصيص الكافرين بالذكر فائدة ((لأن مثل هذا المقام)) : يعني مقام تقبيح حالهم ((يقتضي أن يوسموا بما يخصهم)) : يعني بين علائهم الخاصة لا العامة ، فمفهوم المخالفة ثبت من سياق الكلام ، وقرب من مفهوميته إلى المنطوقية ((لا بما يعهم وغيرهم)) : بعلامة يشملهم وغيرهم ، فثبت بهذا الطريق صحة الشفاعة للمؤمنين ، أما الشفاعة لدفع العذاب أو لزيادة الثواب ، فالأية عنه مطلق . ((وليس المراد تعليق الحكم)) : وهو عدم نفع الشفاعة ((بالكافرين بدل على نفيه)) : عما عداه دفع دخل : إن الاستدلال بهذه الآية قول بمفهوم المخالفة ؛ لأن الآية ناطقة بنفي الشفاعة عن الكافرين ، وأنتم تستدلون بها على ثبوت الشفاعة للمؤمنين ، فدفعه بقوله : وليس المراد ((حتى يرد عليه أنه إنما يقوم حجة على من يقول بمفهوم المخالفة)) : يعني لم نستدل بمفهوم المخالفة ؛ بل بأسلوب الكلام و مقتضاه ، و مفهوم المخالفة حكم يثبت للمسكوت عنه مخالفا لما ثبت للمذكور ، وقوله عليه السلام ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمي)) : فإنه يدل على أن شفاعة النبي ﷺ حاصلة لأهل الكبائر ؛ سواء كان قبل التوبة أو بعدها ، ((وهو مشهور)) : مما اشتهر واستفاض فيما بين الأمة ؛ حتى قرب من حد التواتر ، وهذا نص في " اللباب " . ((بل الأحاديث في باب الشفاعة متواترة المعنى)) : وهي غير محصورة أنواعها واصنافها فضلاً عن أفرادها ، و من جملتها أحاديث إخراج الموحنين من النار بشفاعة علي كثرتها وتواترها ، فالحق أن كل نوع من أحاديث الشفاعة متواتر فضلاً عن مجموعها ، قال الحافظ القاسم بن قطلوبغا الحنفي في " شرح المسيرة " : قد روي عن النبي ﷺ في " الصحيح " و " الحسان " أخبار بالفاظ مختلفة ؛ بحيث لو جمعت أحادها لبلغت حد التواتر في إثبات الشفاعة ، فلا أقل من الاشتهار ، وإنكار ما اشتهر من الأخبار بدعة وضلالة . - وبالله التوفيق . -

..... واحتجت المعتزلة بمثل قوله تعالى : ﴿ و اتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع ﴾ - و الجواب بعد تسليم دلالتها على العموم في الأشخاص و الأزمان و الأحوال أنه يجب تخصيصها بالكفار جمعا بين الأدلة - و لما كان أصل العفو و الشفاعة ثابتا بالأدلة القطعية من الكتاب و السنة و الإجماع ، قالت المعتزلة بالعفو عن الصغائر مطلقا ، و عن الكبائر بعد التوبة ، و بالشفاعة لزيادة الثواب ، و كلامها فاسد ؛ أما الأول فلأن التائب و مرتكب الصغيرة المجتنب عن الكبيرة لا يستحقان العذاب فلا معنى للعفو ؛ و أما الثاني فلأن النصوص دالة على الشفاعة بمعنى طلب العفو من الجنابة - و أمل الكبائر من المؤمنين لا يخلدون في النار و إن ماتوا من غير توبة ، لقوله تعالى : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ﴾ و نفس الإيمان عمل خير لا يمكن : أن يرى جزائه قبل دخول النار ثم يدخل النار ، لأنه باطل بالإجماع ، فتعين الخروج من النار - و لقوله تعالى : ﴿ وعد الله المؤمنين و المؤمنات جنات ﴾ و قوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا و عملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس ﴾ ، إلى غير ذلك من النصوص : الدالة على كون المؤمن من أهل الجنة ، مع ما سبق من الأدلة القاطعة الدالة على أن العبد لا يخرج بالمعصية عن الإيمان ، و أيضا

الخلود في النار من اعظم العقوبات وقد جعل جزاء للكفر الذي هو اعظم الجنايات ، فلو جوزى به غير الكافر لكانت زيادة على قدر الجناية ، فلا يكون عدلاً -

لما فرغ من أدلة أمل السنة والجماعة شرع في أدلة المعتزلة فقال : ((و احتجت المعتزلة)) : على أن شفاعه النبي ﷺ لا أثر لها في إسقاط العذاب بآيات - منها : قوله سبحانه : ﴿ و اتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا و لا تقبل منها شفاعه ﴾ : دلت الآية على أنه لا تجزي نفس عن نفس شيئا على سبيل العموم ، فإن النكرة في سياق النفي تفيد العموم ، و تأثير الشفاعه في إسقاط العذاب منافي لمقتضى الآية - ومنها : ((قوله تعالى : ﴿ ما للظالمين من حميم و لا شفيع يطاع ﴾)) : نفى الله سبحانه الشفيع للظالمين على سبيل العموم ، و العصاة ظالمون فلا يكون لهم شفيع أصلاً ، فلا تثبت الشفاعه في حق العصاة - ومنها - قوله سبحانه : ﴿ ما للظالمين من أنصار ﴾ و الشفيع من الأنصار ، فلا يكون للظالمين شفيع ، و العصاة ظالمون فلا يكون لهم - و الجواب من هذين أن الظالم المطلق المذكور في القرآن هو الكافر ، فلا دليل لهم أصلاً و رأساً - ((و الجواب بعد تسليم دلالتها على العموم في الأشخاص و الأزمان و الأحوال أنه يجب تخصيصها بالكفار جميعاً بين الأدلة)) : يقول : و أجيب عن هذه الآيات بأنها غير عامة في الأعيان و لا في الأزمان و لا في الأحوال ، فلا تتناول محل النزاع ، و لو سلم أنها عامة في الأعيان و الأزمان و الأحوال ؛ حتى تكون متناولة محل النزاع ، فهي مخصصة بما ذكرنا من الآيات الدالة على ثبوت الشفاعه في حق العصاة ، فتؤول الآيات بتخصيصها بالكفار جميعاً بين الأدلة ، و حملهم الشفاعه الواردة فيها على طلب زيادة الثواب ورفع الدرجات ، بطلانه ظاهر ؛ لأن الشفاعه الواردة في تلك النصوص لا تحتمل إلا أن تكون بمعنى طلب العفو و المغفرة ، فصيح يقيئاً أن الشفاعه التي أبطلها الله سبحانه هي

غير الشفاعة التي اثبتتها ، فالشفاعة التي أبطل سبحانه هي الشفاعة للكفار الذين هم مخلدون في النار ، لا يخفف عنهم من عذابها ، ولا يقضى عليهم فيموتوا ، فقد صح يقيناً أن الشفاعة التي أوجب سبحانه لمن أذن له واتخذ عنده عهداً ورضي قوله ، فإنما لعصاة المؤمنين -

انواع الشفاعة وأصنافها

قال الحافظ الجلال السيوطي وغيره من الحفاظ : وله ﷺ يوم القيامة ثمان شفاعات : أولها وأعظمها : شفاعته في تعجيل حساب الخلائق وإراحتهم من طول ذلك الموقف ، وهي مختصة به - ثابته : في إدخال قوم الجنة بغير حساب ، قال النووي : وهي مختصة به ، وتردد في ذلك الشيخ الحافظ تقي الدين بن دقيق العيد والشيخ الحافظ تقي الدين السبكي الكبير ، وقالوا : لم يرد في ذلك شيء - وثالثتها : في من استحق دخول النار أن لا يدخلها ، وتردد النووي في كون هذه مختصة به ، قال السبكي الكبير : لأنه لم يرد في ذلك نص لا بنفسه ولا بإثباته - رابعها : إخراج من أدخل النار من الموحدين : حتى يبقى فيها أحد منهم وتخلو طبقتهم ، وهذه الشفاعة يشاركه فيها الأنبياء والملائكة والمؤمنون ، وقد حكى القاضي عياض في ذلك تفصيلاً في " الشفاء " - خامستها : في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها ، وجوز الإمام النووي اختصاص هذه به - سادستها : في جماعة من صلحاء أمته ؛ ليعتبرهم في تقصيرهم في الطاعات ، ذكره القزويني في " العروة الوثقى " سابعها : فيمن خلد من الكفار في النار أن يخفف عنهم العذاب في أوقات مخصوصة جمعاً بين هذا وبين قوله سبحانه : ﴿ لا يفترونهم ﴾ ، وورد ذلك في البخاري والمسلم في حق أبي طالب ، وكما ذكر ابن دحية في حق أبي لهب من أنه يخفف عنه العذاب في كل يوم اثنين لسروره بولادته الشريفة وإعتاقه ثوبية حين بشرته به ، وشفاعته عامة في جميع الإنس والجان ؛ إلا أن شفاعته في الكفار لتعجيل فصل القضاء ،

فيخفف عنهم أموال يوم القيامة ، وللمؤمنين بالعفو ورفع الدرجات ، قال الله سبحانه : ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾ وشفاعته مقبولة قال الله سبحانه ﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ وورد في الحديث أن الله سبحانه يقول له : اشفع تشفع وصل تعطه ، ومولا يرضى إلا بإخراج من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان من النار، قال المحقق الدواني : وهذا هو الشفاعة الكبرى التي خص بعض العلماء المقام المحمود به -

قالت المعتزلة بالعفو عن الصفائر مطلقا وعن الكبائر بعد التوبة وبالشفاعة لزيادة الثواب وكلاهما باطل

((ولما كان أصل العفو والشفاعة ثابتا بالأدلة القطعية من الكتاب والسنة والإجماع قالت المعتزلة)) : جواب لما ، يعني لم يستطيعوا إنكار العفو والشفاعة من أصلهما فأنكروهما في البعض واثبتوهما في البعض ((بالعفو عن الصفائر مطلقا)) : عندهم لا يعاقب عليها فالشفاعة عديمة الفائدة في الصفائر للعفو عنها بدونها ، - صاحبها يموت قبل التوبة أو بعدها - ((وعن الكبائر بعد التوبة)) : لم يجز عندهم العفو عن الكبائر قبل التوبة ((وبالشفاعة لزيادة الثواب)) : لا للعفو عن العقاب ، وحاصله عند المعتزلة : لما لم يجز العفو عن الكبائر بدون التوبة لم تجز الشفاعة له - وأما الصفائر فمعتفون عنها عندهم قبل التوبة وبعدها ، فالشفاعة عندهم لرفع الدرجات فرد عليهم الشارح بقوله : ((وكلاما)) : قولهم بالعفو والشفاعة ((فاسد أما الأول فلأن التائب ومرتكب الصغيرة المجتنب عن الكبيرة لا يستحقان العذاب عندهم فلا معنى للعفو عندهم)) : لأن العفو هو الصفح عن مستحق العذاب ((وأما الثاني فلأن النصوص دالة على الشفاعة بمعنى طلب العفو عن الجنائية)) : لا على ما ذهبوا إليه من طلب زيادة الثواب ورفع الدرجات ، فحملها على زيادة الثواب ورفع الدرجات يخالف النصوص - واعلم - اتفق

أهل السنة والجماعة على أن الثواب على الطاعة فضل من الله سبحانه ، و العقاب على المعصية عدل منه ، وعمل الطاعة دليل على حصول الثواب ، و فعل المعصية علامة العقاب ، و لا يكون الثواب على الطاعة و لا العقاب على المعصية واجبا على الله سبحانه ، لما علمت أنه لا يجب على الله شيء - و كل ميسر لما خلق - ، ثم قالوا : إن وعيد المؤمن العاصي ينقطع - فقال :

أهل الكبائر لا يخلدون في النار وإن ماتوا من غير توبة، وأدلة أهل السنة

((وأهل الكبائر من المؤمنين لا يخلدون في النار وإن ماتوا من غير توبة)) : بل يخرج أخرا إلى الجنة تفضلا لا وجوبا ، يعني وصاحب الكبيرة إذا خرج من الدنيا من غير توبة يكون حكمه إلى الله سبحانه إما أن يغفر له برحمته وإما أن يشفع فيه النبي ﷺ : إذ قال : شفاعتي لأهل الكبائر من امتي ، وإما أن يعذبه بمقدار جرمه ثم يدخله الجنة برحمته ، ولا يجوز أن يخلد في النار مع الكفار لما ورد به السمع من إخراج من كان في قلبه ذرة من الإيمان ، ولوتاب ، لأقول بأنه يجب على الله قبول توبته بحكم العقل : إذ هو الموجب فلا يجب عليه شيء ، بل ورد السمع بقبول توبة التائبين وإجابة دعوة المضطهدين ، وهو المالك في خلقه يفعل ويحكم ما يريد ، فلو أدخل الخلاق بأجمعهم الجنة لم يكن حيفا ولو أدخلهم النار لم يكن جورا : إذ الظلم هو التصرف فيما لا يملكه المتصرف ، أو وضع الشيء في غير موضعه ، وهو المالك المطلق فلا يتصور منه ظلم ، ولا ينسب إليه جور ، ((لقوله تعالى)) : يعني والدليل على عدم خلودهم في النار من السمع ، قوله تعالى : ((فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره)) : والمؤمن العاصي قد عمل مثقال ذرة خيرا ، وكيف لا : ((ونفس الإيمان عمل خير)) : إن الإيمان بقطع النظر عن فعل الطاعات عمل خير ؛ بل أعظم الخيرات ، ولا يليق بكرمه أن لا يجازي عليه ، فيجب أن يرى ثوابه بمقتضى الآية ((لا يمكن : أن يرى جزائه قبل دخول النار)) : لأن مجازاة العصاة بالثواب بعد الخروج من النار ((ثم يدخل

النار لأنه باطل بالإجماع)) : ورؤيته قبل دخول النار باطلة بالإجماع ، إذ لا ثواب قبل العقاب بالاتفاق - ((فتعين الخروج من النار)) : فلا يكون مخلدا فيها ، فانقطع وعيده - ((ولقوله تعالى : ﴿ وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات ﴾ ، و قوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس ﴾)) : وموطئة من أعلى طبقات الجنة ، عن عبادة بن صامت قال : قال رسول الله ﷺ : في الجنة مائة درجة ، ما بين كل درجتين كما بين السماء والارض ، و الفردوس أعلاها درجة - رواه الترمذي - ((إلى غير ذلك من النصوص)) : من قوله سبحانه : ﴿ إنا لانضيق أجر من أحسن عملاً ﴾ وقوله : ﴿ إن الله لا يظلم مثقال ذرة ﴾ وأيضا : الدليل على عدم خلودهم في النار من العقل ((الخلود في النار من اعظم العقوبات وقد جعل)) : يعني الخلود في النار ((جزاء للكفر الذي هو اعظم الجنايات ، فلو جوزى به غير الكافر لكانت زيادة على قدر الجناية ، فلا يكون عدلا)) : هذا إلزام عليهم ، وإلا لا يتصور معنى الظلم وعدم العدل في حقه ، فانه يفعل في ملكه كيف يشاء ، ((فانه لا يستل عما يفعل)) : واعلم ! اتفقت المعتزلة والخارجية أنه يجب عليه سبحانه عقاب الكافر وصاحب الكبيرة؛ لأن العفو تسوية بين المطيع والعاصي : وهي تنافي العدل ، ولأن شهوة الفسوق مركبة فينا ، فلو لم تكن بحيث تقطع بالعقاب لكان ذلك إغراء منه سبحانه على ارتكاب الفسوق ، ولأنه أخبر بأن الكافر والفاسق يدخلان النار في مواضع شتى ، والخلف في خبره محال - والجواب عن الأول : أنه وإن لم يعذب العاصي لكنه لا يثيبه إثابة المطيع ، فلا تسوية - وعن الثاني : أن تغليب طرق العقاب بالتهديد والتوعيد كاف في الأحكام ، وأيضا لو كان العفو قبل التوبة يقتضي الإغراء على الفسق لكان العفو بعد التوبة يقتضي الإغراء أيضا بعين ما ذكرتم ، فالإلزام مشترك ، فما يكون جوابكم عنه يكون جوابنا عنه - وعن الثالث أنه لا يدل عليه شيء منها على وجوب العقاب : بل أنها تدل على وقوع العقاب ، وهذا ليس متنازع فيه ، ثم المعتزلة والخارجية بعد إثبات " وجوب عقاب صاحب الكبيرة " قالوا : وعيد صاحب الكبيرة لا ينقطع كما أن وعيد الكافر لا ينقطع ، فقال :

..... و ذهبت المعتزلة إلى أن من أدخل النار فهو خالد فيها ،
 لأنه إما كافر أو صاحب كبيرة مات بلا توبة ؛ إذ المعصوم و
 التائب و صاحب الصغيرة إذا اجتنب الكبائر ليسوا من اهل
 النار على ما سبق من أصولهم ؛ و الكافر مخلد بالإجماع و كذا
 صاحب الكبيرة مات بلا توبة بوجهين : الأول أنه يستحق
 العذاب و هو مضرة خالصة دائمة فينافي استحقاق الثواب
 الذي هو منفعة خالصة دائمة - و الجواب منع قيد الدوام بل
 منع الاستحقاق بالمعنى الذي قصدوه ، و هو الاستيجاب و إنما
 الثواب فضل منه ، و العذاب عدل ؛ فإن شاء عفا و إن شاء
 عذبه مدة ثم يدخله الجنة : الثاني : النصوص الدالة على
 الخلود كقوله تعالى : ﴿ و من يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم
 خالداً فيها ﴾ و قوله تعالى : ﴿ و من يعص الله ورسوله ويتعد
 حدوده يدخله ناراً خالداً فيها ﴾ و قوله تعالى : ﴿ و من كسب
 سيئاً و أحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها
 خالدون ﴾ - و الجواب إن قاتل المؤمن لكونه مؤمناً لا يكون إلا
 كافراً ، و كذا من تعدى جميع الحدود ، و كذا من أحاطت به
 خطيئته و شملته من كل جانب ؛ و لو سلم فالخلود قد
 يستعمل في المكث الطويل كقولهم : سجن مخلد ، و لو سلم
 فمعارض بالنصوص الدالة على عدم الخلود ، كما مر -

قالت المعتزلة والخارجية صاحب الكبيرة مخلد في النار

((و ذهبت المعتزلة)) : وكذا الخارجية ((إلى أن من أدخل في النار فهو خالد فيها)) : بأنه لا يجوز العقو عن خطيئته أصلاً ، و تعلقوا في ذلك بأهذاب النصوص الناطقة بتخليد صاحبها في النار ((لأنه إما كافر أو صاحب كبيرة مات بلا توبة إذ المعصوم)) : الذي لا يصدر عنه ذنب و عصيان . ((و التائب)) : عن الكبيرة ((و صاحب الصغيرة إذا اجتنب الكبائر)) : المعصوم و التائب و صاحب الصغيرة ((ليسوا من أهل النار على ما سبق من أصولهم)) : المعتزلة و الخارجية. ((و الكافر مخلد بالإجماع)) : باتفاق جميع المسلمين ((و كذا صاحب الكبيرة مات بلا توبة)) : مخلد عندهم و أما عندنا فليس مخلداً ((بوجهين : الأول)) : من العقل ((أنه يستحق العذاب و هو مضرة خالصة دائمة فينافي استحقاق الثواب الذي هو منفعة خالصة دائمة)) . حاصله : أن الفاسق يستحق العقاب بفسقه ، و استحقاق العقاب بفسقه يسقط ما استحقه الفاسق من الثواب قبل ارتكاب الفسق : لما بين العقاب و الثواب من التنافر ، لأن العقاب هو المضرة الدائمة و الثواب هو المنفعة الدائمة ، فيمتنع الجمع بين استحقاقيهما . ((و الجواب منع قيد الدوام)) : إنا لانسلم منافاة الاستحقاقين ، و إنما يلزم المنافاة لو كان كل من الثواب و العقاب مقيداً بالدوام ، و هو ممنوع ، فإن الثواب هو المنفعة الأجلية ، و العقاب هو المضرة الأجلية أعم من أن يكون دائماً أولاً . ((بل منع الاستحقاق)) : إنا لانسلم أنه يستحق الثواب و العقاب ، و إنما يلزم ذلك إن لو كانت الطاعة سبباً لاستحقاق الثواب و المعصية سبباً لاستحقاق العقاب ، و هو ممنوع . ((بل بالمعنى الذي قصدوه و هو الاستهجاب)) : يعني وجوب الثواب و العقاب على الله سبحانه ، و ((إنما الثواب فضل منه ، و العذاب عذل)) : و لا يجب شيء منهما عليه سبحانه أنه لا يسئل عما يفعل ، و أنه فعال لما يريد ، و أنه يتصرف في ملكه

كيف يش ((فإن شاء عفا)) : بفضله ورحمته وكرمه ((وإن شاء عذبه)) : بمقتضى عدله ، ((ثم يدخله الجنة)) : وهو سبحانه في جميع ذلك مختار ﴿ يفعل الله ما يشاء ويختار ﴾ وأنه على كل شيء قدير ، فافهم . ((الثاني)) : الوجه الثاني من السمع ((النصوص الدالة على الخلود)) : الآيات المشتملة على لفظ الخلود في وعيد أصحاب الكبائر ، ((كقوله تعالى : ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ومن يعص الله ورسوله و يتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ومن كسب سيئة و أحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾)) : وجه الاستدلال : لأن " من " في الآيات الثلاث للعموم متناول كل من كسب سيئة ، وكل من يعص الله وكل من يقتل ، وصاحب الكبيرة ، وإن كان مؤمناً فقد كسب سيئة و عصى الله سبحانه ، وقتل مؤمناً متعمداً فوجب دخول الكافر وصاحب الكبيرة في النار - ((والجواب)) : عن الآية الأولى ((إن قاتل المؤمن لكونه مؤمناً لا يكون إلا كافراً)) : يعني إن القاتل قصد قتله لأجل أن المقتول مؤمن ، ومن قتل بهذا القصد والإرادة يكون كافراً ، ((وكذا)) : الجواب عن الآية الثانية ((من تعدى جميع الحدود)) : صريح ونص في أنه كافر؛ لأنه تعدى من حدود الإيمان و لوازمها ، تفكر ((وكذا)) الجواب عن الآية الثالثة ((من أحاطت به خطيئته و شملته من كل جانب)) : أن الخطيئة ظاهره وباطنه ، وهو لا يتصور إلا بعدم الإيمان والإنعان ، فلا يكون إلا كافراً ، فالآيات الثلاثة تنطبق على الكفار - ((ولو سلم)) : أن الآيات الثلاثة في حق عصاة المؤمنين ، ((فالخلود قد يستعمل في المكث الطويل)) : واستعماله بهذا المعنى كثير ((كقولهم سجن مغلد)) : يقال في المحاورات العربية حبس مغلد ووقف مغلد وخلد الله ملكه : كالقيد يطلق على الدوام وعلى زيادة المدة الماضية ((ولو سلم)) : أن الخلود بمعنى الدوام

((فمعارض)) : ما ذكرتم من الآيات الثلاث ((بالنصوص الدالة على عدم الخلود)) : عدم خلود عصاة المؤمنين ، كما مر من النصوص السابقة من قوله سبحانه : ﴿ وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات ﴾ وقوله : ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ وقوله : ﴿ كل جزاء الإحسان إلا الإحسان ﴾ وغيرها من النصوص لا تحصى كما لا يخفى قال الحافظ ابن تيمية : مما ينبغي أن يعرف أن القول الذي لم يوافق الخوارج والمعتزلة عليه أحد من أهل السنة ، هو القول بتخليد أهل الكبائر في النار ، فإن هذا القول من البدع المشهورة ، وقد اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين على أنه لا يخلد في النار أحد ممن في قلبه مثقال ذرة من إيمان ، واتفقوا أيضًا على أن نبينا ﷺ يشفع فيمن يأذن الله له بالشفاعة فيه من أهل الكبائر من أمته ، ومن بدع الخوارج تكفيرهم للمسلم بالذنوب ، وسلب المعتزلة له اسم الإيمان ، فهو عندهم ليس بمسلم وكافر ، كما تقدم - وكل هذه بدعة قبيحة مخالفة للصحابة والتابعين والأئمة السلف ، وبالله التوفيق -

..... والإيمان في اللغة التصديق أي اذعان حكم المخبر وقبوله وجعله صادقاً إفعال من الأمن كأن حقيقته أمن به أمنه التكذيب والمخالفة ويعدى باللام كما في قوله تعالى حكاية عن إخوة يوسف عليه السلام ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ﴾ أي بمصدق ، وبالباء كما في قوله عليه السلام : الإيمان أن تؤمن بالله ، الحديث ، أي تصديق . وليست حقيقة التصديق أن تقع في القلب نسبة الصديق إلى الخبر أو المخبر من غير إذعان وقبول ، بل هو إذعان وقبول ذلك بحيث يقع عليه اسم التسليم على ما صرح به الإمام الغزالي ، وبالجملة المعنى الذي يعبر عنه بالفارسية بكرويدن هو معنى التصديق المقابل للتصور : حيث يقال في أوائل علم الميزان : العلم إما تصور وإما تصديق ، صرح بذلك رئيسهم ابن سينا ، فلو حصل حصل هذا المعنى لبعض الكفار كان إطلاق اسم الكافر عليه من جهة أن عليه شيئاً من أمارات التكذيب والإنكار ، كما إذا فرضنا أن أحداً صدق بجميع ما جاء به النبي ﷺ وأقربه و عمل و مع ذلك شد الزنار بالاختيار أو سجد للصنم بالاختيار نجعله كافراً ،

((و الإيمان)) : أقول : النظر فيه في موضعين : النظر الأول في مفهوم الإيمان لغة و شرعاً ، و النظر الثاني في حكمه في أنه يقبل الزيادة و النقصان أم لا . أما مفهومه لغة فقال الإمام النسفي : ((و الإيمان في اللغة التصديق)) : قال الشارح : - قدس سره - ((أي إذعان حكم المخبر و قبوله و جعله)) أي الحكم و المخبر ((صادقاً)) : يعني الاعتقاد بكونه صادقاً ، فهذه مفهومات ثلاثة جمعها بعنايته لزيادة التوضيح و أحدها كافٍ في الواقع . ((إفعال من الأمن كأن حقيقته)) - أمن به - ((أمنه التكذيب و المخالفة)) : يعني أن همزة أمن للتعدية أو الصيرورة ، فعلى الأول كأن المصدق جعل الغير أمناً من تكذيبه ، و على الثاني كأن المصدق صار ذا أمنٍ من أن يكون مكذوباً ؛ لأن من أمنه التكذيب فقد صدقه ، و من كان ذا أمنٍ فهو في وثوق و طمأنينة . ((و يعدى باللام)) : أما تعديته باللام فكما في قوله جل شأنه : فأمن له لوط ((كما في قوله تعالى : ﴿ و ما أنت بمؤمن لنا ﴾ أي مصدق)) : فباعتبار تضمنه من الإذعان و القبول . ((و بالباء)) : و أما تعديته بالباء فكما في قوله تعالى : أمن الرسول بما أنزل إليه ((كما في قوله عليه السلام : الإيمان أن تؤمن بالله ، الحديث)) : أي تصديق ، فباعتبار تضمنه من الإقرار و الاعتراف و الحكم الواحد يقع تعلقه بمتعلقات متعددة باعتبارات مختلفة ، مثل : أمنت بالله - أي بأنه واحد - متصف بكل كمال متزه عن كل وصف لا كمال فيه ، و أمنت بالرسول ، بأنه مبعوث من الله صادق فيما أخبر به ، و أمنت بالملائكة ، بأنهم عباد الله المكرمون المعصومون ، و أمنت بكتب الله ، بأنها منزلة من عند الله ، و كل ما تضمنته حق و صدق . ((وليست حقيقة التصديق أن تقع في القلب نسبة الصديق إلى الخبر و المخبر)) : يعني بأن تقع في القلب معرفة صديق الخبر و المخبر - ((من غير إذعان و قبول)) : و هو منذهب جهم رأس الطائفة المعروفة

بالجهمية ، يقول : إن الإيمان هو المعرفة و مجرد العلم ، و هذا ليس من الإيمان في شيء : لأن الإيمان هو التصديق و المعرفة المجردة غير التصديق ، فإن فرعون و قومه كانوا عارفين نبوة موسى و هارون، و لم يكونوا مؤمنين لعدم التصديق و الاعتقاد ، قال سبحانه : ﴿ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدِينَ ﴾ و قوله : ﴿ أَلَمْ نَرْبِكُمْ فِينَا وَلِيدًا ﴾ ، و نحن لانعرف أحاد الانبياء و الملائكة بأعيانهم ، و نصدق بوجودهم ، فتبنت المغايرة بين المعرفة و التصديق ، و سنهطل مذهبهم عليهم . ((بل هو إذعان و قبول ذلك)) : لوقوع نسبة الصديق إلى الخبر أو المخبر في القلب - ((بحيث يقع عليه اسم التسليم)) : استسلام الباطن و الانقياد بقبول الأوامر و النواهي ((على ما صرح به الإمام)) : العجة في " الإحياء " . و بالجملة الإيمان و التصديق هو ((المعنى الذي يعبر عنه بالفارسية بكرويدن)) : و هو الانقياد بلا إنكار و بلا عناد ((و هو)) : يعني المعنى الذي يعبر عنه بكرويدن و باوركردن - ((معنى التصديق المقابل للتصور : حيث يقال)) : دليل لقوله المقابل ((في أوائل علم الميزان)) : في فوائح كتب المنطق ((العلم إما تصور و إما التصديق)) : اختلفوا في أن التصديق اللغوي هو التصديق المنطقي أم غيره ، اختار الشارح في مصنفاته أن التصديق المنطقي بعينه التصديق اللغوي ، ولذا فسرهم رئيسهم في الكتب الفارسية - بكرويدن - ، و في العربية بما يخالف التكذيب و الإنكار ، و هذا بعينه المعنى اللغوي ، و اختار صدر الشريعة و جماعة أن المنطقي أعم من اللغوي ، و فيه منازعات و أبحاث طويلة ((صرح بذلك)) : بأن ما يعبر عنه بكرويدن هو التصديق ((رئيسهم ابن سينا)) : و لما كانت طريقة الشيخ أدق عند الجماعة و نظره في الحقائق و المعارف أغوص استدلل بقوله : ((فلو حصل هذا المعنى)) : يعني الإذعان و القبول ((لبعض الكفار كان إطلاق اسم الكافر عليه)) : يعني على هذا البعض

((من جهة أن عليه شيئاً من امارات التكذيب والإنكار كما إذا فرضنا أن أحداً صدق بجميع ما جاء به النبي ﷺ وأقربه وعمل)) يعني صار جامعاً لأركان الإيمان بإجماع أهل القبلة . ((ومع ذلك شد الزنار بالاختيار أو سجد للصنم بالاختيار نجعله كافراً)) : إذ لا يعقل غرض في فعلها اختياراً غير الكفر ، فلا يتصور مخالفة حكم الظاهر الباطن ، بخلاف علامة التصديق ؛ فإنها قد تطابق الباطن وقد لا ، لأنه قد يتعلق بفعلها غرض غير التصديق ، قال الحافظ القاسم بن قطلوبغا الحنفى راداً على الشارح : إن الناس كانوا على عهد رسول الله ﷺ ثلاثة أصناف : مؤمن السريرة ومؤمن العلانية ، كافر السريرة وكافر العلانية ، ومؤمن العلانية وكافر السريرة ، فاعتمد إذن ما في " شرح العقائد " ، فلو حصل هذا المعنى لبعض الكفار أن وجود علامة التكذيب لا يجمع التصديق في نظر الشارع ، ومن البدع فرض فرقة رابعة ، وهي كافرة عند رسول الله ﷺ وعند المؤمنين ، ومؤمنة عند الله سبحانه ، على أن هذا الفرض عبث في مقتضى العقل ومستحيل في نظر الشرع ، قلت : ومنشأ غيظ الحافظ أن لفظ الجعل والإطلاق في عبارته إيماء أنه كافر في أحكام الدنيا لا عند الله ، فلا يخلد في النار ، لكن الشارح البارع رجع عن هذا ونص في " شرح المقاصد " بأن التصديق المقارن بعلامات التكذيب كالمعدم ، فلا يكون مؤمناً عند الله سبحانه ، فاندفع غيظ الحافظ ، فافهم .

..... لما أن النبي ﷺ جعل ذلك علامة التكذيب والإنكار -
و تحقيق هذا المقام على ما ذكرت يسهل لك الطريق الى حل
كثير من الاشكالات الموردة في مسألة الايمان - و إذا عرفت
حقيقة معنى التصديق فاعلم أن الإيمان في الشرع هو
التصديق بما جاء به النبي ﷺ من عند الله ، أي تصديق
النبي بالقلب في جميع ما علم بالضرورة مجيئه به ، من عند
الله تعالى إجمالاً فإنه كافٍ في الخروج عن عهدة الإيمان ، و
لا تنحط درجته عن الإيمان التفصيلي ، فالمشرك المصدق
بوجود الصانع و صفاته لا يكون مؤمناً إلا بحسب اللغة دون
الشرع ، لإخلاله بالتوحيد ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿ و
ما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾ -

((لما أن النبي ﷺ جعل ذلك علامة التكذيب والإنكار)) : فمن أين لنا أنه
مصدق ، فإن الشارح اعتبر في إثبات الكفر وجود علامة التكذيب فقط ؛ لأنها
لا تكون إلا مطابقة لما في نفس الأمر ، فتدبر . ((و إذا عرفت حقيقة معنى
التصديق)) : أقول : لما فرغ عن مفهوم الإيمان اللغوي - هو الإذعان و
القبول - شرع في مفهوم الإيمان الشرعي ، فقال : ((فاعلم أن الإيمان في
الشرع هو التصديق بما جاء به النبي ﷺ من عند الله)) : قال الشارح قدم
سره : ((أي تصديق النبي بالقلب)) : يعني قبول القلب وإذعانه ((في جميع
ما علم بالضرورة مجيئه به)) : إنه من دين محمد ﷺ بحيث تعلمه العامة

من غير افتصار إلى نظرو استدلال ، مثل الوجدانية ، والنبوة ، والبعث ، و
الجزاء ، وجوب الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، وحرمة الخمر ، و
الزنا ، ونحوها ، وقوله : " في جميع إشارة إلى أنه لا يتصور الإيمان الشرعي
بتسليم بعض ما جاء به دون بعض ، كما نبه عليه في قوله : ﴿ أفؤمنون
ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ﴾ وقوله : ﴿ ويقولون نؤمن ببعض ونكفر
ببعض ﴾ نعم ! يتفاوت بحسب الإجمال والتفصيل ((من عند الله تعالى
إجمالاً)) : بمعنى أنه يعتد مجمله أن ما جاء به أو علم مجمله به ، حق ثابت
مطابق للواقع ، ((فإنه كافٍ)) : يعني يكفي الإجمال فيما يلاحظ إجمالاً : مثل
الملائكة والرسول والكتب ، ويشترط التفصيل فيما يلاحظ تفصيلاً : مثل
جبرئيل وميكائيل وموسى وعيسى والتوراة والإنجيل : حتى أن من لم يصدق
بواحد معين منها ، كافر ((في الخروج عن عهدة الإيمان)) : يعني جاء من حق
الإيمان ، وهذه العبارة من قبيل قول العرب : " خرج من حقه " جاء من حقه و
أداه ((ولا تنحط درجته عن الإيمان التفصيلي)) : يعني في الاتصاف بأصل
الإيمان إذ لا شك أن الإيمان التفصيلي أعلى وأرفع في الواقع ((فالمشرك المصدق
بوجود الصانع وصفاته لا يكون مؤمناً إلا بحسب اللغة دون الشرع لإخلاله
بالتوحيد)) : تفرع على صدر التعريف ، فإن هذا المشرك لم يصدق نبينا ﷺ
في شيء إن كان لم يؤمن ببعثه ، أو لم يصدق في جميع ما جاء به إن كان
صدقه فيما عد التوحيد ، فلم يقم به الإيمان الشرعي ((وإليه الإشارة بقوله
تعالى : وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون)) : في الإقرار بأن الله سبحانه
خلقه وخلق السماوات والأرض ، إلا وهو مشرك : حيث ثبت شريكاً آخر في
العبادة ، تقول عبدة الأصنام : الله ربنا وحده ، والأصنام شركائه في استحقاق
العبادة ، وليس المطلوب بقوله : وما يؤمن أكثرهم ، " حقيقة الإيمان " ولكن
المقصود أن أكثرهم مع إظهار الإيمان بألسنتهم مشركون -

..... و الإقرار به : أي باللسان إلا أن التصديق ركن لا يحتمل السقوط أصلاً ، و الإقرار قد يحتمله كما في حالة الإكراه - فإن قيل : قد لا يبقى التصديق كما في حالة النوم والغفلة - قلنا : التصديق باق في القلب ، والذهول إنما هو عن حصوله -

((و الإقرار به : أي باللسان)) : يعني أن الإيمان تصديق بالقلب و اللسان ، و يعبر عنه بأنه تصديق بالجنان و إقرار باللسان . لما كان الإيمان هو التصديق ، و التصديق - كما يكون بالقلب بمعنى إدعائه و قبوله لما انكشف له - يكون باللسان بأن يقر بالوحدانية والربوبية ، و حقيقة الرسالة و النبوة ، فيكون كل من التصديق القلبي و التصديق اللساني ركناً في مفهوم الإيمان ، فلا يثبت الإيمان إلا بهما . ((إلا أن التصديق ركن لا يحتمل السقوط أصلاً)) : في الاختيار والإجبار ، ((و الإقرار قد يحتمله كما في حالة الإكراه)) : يعني أن الإقرار وإن كان ركناً من الإيمان ؛ لكنه ليس بأصلي له كالتصديق بل هو ركن زائد ، ولهذا يسقط حالة الإكراه والعجز ، وقال فخر الإسلام : إن كونه ركناً زائداً مذهب الفقهاء ، و كونه شرطاً لإجراء الأحكام مذهب المتكلمين ، و إن جعل الإقرار بالشهادتين ركناً من الإيمان هو الاحتياط بالنسبة إلى جعله شرطاً خارجاً عن حقيقة الإيمان ، والنصوص دالة عليه ، و بأن الله سبحانه ذم المتمكن المعاند أكثر من ذم الجاهل المقصر ، وذكر

هؤلاء القائلون بكون الإقرار ركناً من النصوص ما تعلقت به الكرامية الملاحدة من قوله عليه السلام : أمرت أنا أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فقد عصم مني نفسه وماله إلا بحقه وحسابه على الله ، أخرجه البخاري و مسلم ، وقوله سبحانه : ﴿ من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره ﴾ جعل المتكلم كافراً مع أن قلبه مطمئن بالإيمان ولكن عفى عنه ، وإذا كان كافراً باعتبار اللسان يكون مؤمناً باعتباره : لاتحاد مورد الإيمان والكفر ، و صرح في الآية بإثبات الإيمان للقلب والكفر أيضاً بقوله : ﴿ وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾ ولكن من شرح بالكفر صدراً ، وهو محل اتفاق بين الفريقين ، فوجب كون الإيمان بهما ، وهو الاحتياط .

والإيمان ليس هو التصديق باللسان فقط

وليس الإيمان التصديق باللسان ، وهو قول الكرامية ، يقولون : إن الإيمان هو التصديق باللسان فقط ، فإن طابق التصديق القلب ، فهو مؤمن ناج وإلا فهو مؤمن مغلد في النار ، وتمسكوا بعين هذا الحديث والآية المذكورة آنفاً ، ويجاب من طرف جمهور المشاعرة عن الحديث بأن معناه أن قول : لا إله إلا الله ، شرط لإجراء أحكام الإسلام ؛ حيث رتب فيه على القول الكف عن الدم والمال لا النجاة في الآخرة الذي هو محل النزاع ، وعن الآية أنها دالة على أنه لا أثر للسان في النجاة في الآخرة ؛ كما يشهد له قوله سبحانه : ﴿ إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ﴾ ؛ حيث وصفهم بأقبح أنواع الكفر مع تصديقهم بلسان ، ويبطل قولهم أيضاً بأن الله جعل محل الإيمان القلب لا اللسان بقوله : ﴿ ولما يدخل الإيمان في قلوبكم ﴾ وقوله : ﴿ كتب في قلوبهم الإيمان ﴾ ، وبأن قولهم : يستلزم إثبات إيمان من نفى الله

سبحانه إيمانه مثل ما قال في حق المنافقين : ﴿ و من الناس من يقول آمنا بالله و باليوم الآخر و ما هم بمؤمنين ﴾ و إثبات كفر من شهد الله سبحانه بإيمانه : كما في حق من أكره على إجراء كلمة الكفر ﴿ إلا من أكره و قلبه مطمئن بالإيمان ﴾ .

الإيمان مخلوق أم غير مخلوق و بيان الاختلاف فيه

((فإن قيل)) : نقض على قوله : لا يحتمل السقوط ، و منشأه أن الإيمان مخلوق ، قد لا يبقى ((التصديق كما في حالة النوم و الغفلة)) : فكيف يصح قوله : لا يحتمل السقوط أصلاً - ((قلنا : التصديق باق في القلب)) : فإن الإيمان غير مخلوق ، اختلفوا في التصديق القائم بالقلب الذي هو جزء مفهوم الإيمان على قول ، أو تمامه على قول آخر ، أو هو من باب العلوم و المعارف و مخلوق ، أو من باب الكلام النفسي غير مخلوق . ذهب مشائخ الحنفية إلى أن الإيمان غير مخلوق ، و ذهب المشائخ من الأشاعرة إلى أن الإيمان مخلوق ، احتج مشائخ الحنفية بأن الإيمان لا يحصل إلا بالتوفيق و الهداية ، و ذلك كله من الله سبحانه ، و مرجعه إلى التكوين ، و هو غير مخلوق ، و احتج مشائخ الأشاعرة بأن الإيمان لا يحصل إلا بالعزم و القصد و القبول ، و ذلك كله من العبد ، فهو مخلوق ، إذ العبد مخلوق بكل صفاته و الجواب أن الإيمان و إن كان حصوله بالقصد و القبول إلا أنه لا يتم إلا بالتوفيق و الهداية ، و ذلك من الله سبحانه ، و متى اجتمع صفة الحق مع صفة الخلق لا يعبأ بصفة الخلق : بل صفة الخلق في جنب صفة الحق سبحانه لا تعد . ((و الذمول إنما هو عن حصوله)) : بناء على أنه قد يكون الشيء حاصلاً ، و لا يتوجه إلى حصوله ، يقول الفلاسفة : الشعور بالشيء

لايستلزم الشعور بذلك الشعور ، فالشعور حاصل لكنه غير مشعور به .

..... و لو سلم فالشارع جعل المحقق الذي لم يطرء عليه ما يضاده في حكم الباقي ، حتى كان المؤمن اسما لمن أمن في الحال أو في الماضي ، ولم يطرء عليه ما هو علامة التكذيب - هذا الذي ذكره من أن الإيمان هو التصديق و الإقرار مذهب بعض العلماء ، و هو اختيار الإمام شمس الأئمة وفخر الإسلام -

((ولو سلم)) : المنافات بين النوم والغفلة والتصديق ، والتصديق لايبقى في النائم والغافل . ((فالشارع جعل المحقق)) : الموجود الغير المقدر و هو التصديق النفسي ((الذي لم يطرء عليه ما يضاده)) : من الجحود والإنكار ((في حكم الباقي)) : ونظائره عامة الأحكام الشرعية ، فإن الشرع اعتبر المتوضي متوضيا بعد انقطاع أفعال الوضوء إلى زمان عروض الحدث ؛ بناء على بقاء أثره الاعتباري ، و هو الطهارة الحكمية ، و مكذا البيع والشراء وغيرهما ؛ مع انها غير باقية إلا عند القصد والتحقيق بالتدقيق ، يقتضي بسطا ليس هذا موضعه ، حتى كان المؤمن اسما لمن أمن يعني صدق ((في الحال أو في الماضي ، ولم يطرء عليه)) : على الإيمان ((ما هو علامة التكذيب)) مثل سجود الصنم واستخفاف الكعبة وغيرهما ، ((هذا الذي ذكره)) : ذكره المصنف : ((من أن الإيمان هو

التصديق والإقرار مذهب بعض العلماء ((: بعض المحققين من الأشاعرة
 ((وهو اختيار الامام شمس الأئمة وفخر الإسلام)) : وهو منقول عن أبي
 حنيفة أو مشهور عن أصحابه .

..... و ذهب جمهور المحققين إلى أنه هو التصديق
 بالقلب ، و إنما الإقرار شرط لإجراء الأحكام في الدنيا ، لما
 أن التصديق بالقلب أمر باطن لا بد له من علامة ،

((و ذهب جمهور المحققين)) : جمهور مشايخ الأشاعرة ، قال الحافظ
 القاسم بن قطلوبغا الحنفي : قلت : هذا مروي عن أبي حنيفة ، وهو اختيار
 الشيخ أبي منصور والحسن بن الفضل والمحققين من أصحابنا ، هذا
 كلامه . ((إلى أنه هو التصديق بالقلب)) : فمن صدق الرسول فيما جاء به ،
 فهو مؤمن فيما بينه وبين الله سبحانه . ((و إنما الإقرار شرط لإجراء
 الأحكام في الدنيا لما أن التصديق بالقلب أمر باطن لا بد له من علامة)) :
 قالوا : إن الإقرار شرط لإجراء الأحكام ، لا جزء من حقيقة الإيمان ، ودلالة
 أن الإقرار ليس بإيمان أن الله سبحانه نفى الإيمان عما قال من المنافقين -
 أمنا - كما قال : ﴿الذين قالوا : أمنا بأفواهم ولم تؤمن قلوبهم﴾ وقال :
 ﴿قالت الأعراب أمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان
 في قلوبكم﴾ و من حيث المعقول أنه لا وجود للشيء إلا بوجود ركنه ، و
 الإنسان مؤمن على التحقيق من حين آمن بالله سبحانه إلى أن مات ؛ بل إلى
 الأبد ، و إنما يكون مؤمنا بوجود الإيمان وقيامه به حقيقة ، و لا وجود
 للإقرار في كل لحظة ، فدل أنه مؤمن لما معه من التصديق القائم بقلبه
 الدائم بتجدد أمثاله ، ولكن الله سبحانه أوجب الإقرار ليكون شرطا لإجراء

أحكام الدنيا ، إذ لا وقوف للعباد على ما في القلب ، فلا بد لهم من دليل ظاهر ، والله سبحانه مطلع على ما في الضمائر ، فتجري أحكام الآخرة على التصديق بدون الإقرار ، فافهم .

..... فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله ، وان لم يكن مؤمنا في احكام الدنيا ، ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمنافق فبالعكس ، وهذا اختيار الشيخ أبي منصور ، والنصوص معاضدة لذلك ، قال الله تعالى : ﴿ أولئك كتب في قلوبهم الايمان ﴾ وقال الله تعالى ﴿ وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾ وقال الله تعالى : ﴿ ولما يدخل الايمان في قلوبكم ﴾ وقال النبي ﷺ : اللهم ثبت قلبي على دينك وقال عليه السلام لأسامة حين قتل من قال لا اله الا الله : ملا شقت قلبه فان قلت : نعم ! الإيمان هو التصديق ؛ لكن أهل اللغة لا يعرفون منه إلا التصديق باللسان ، والنبي ﷺ وأصحابه كانوا يقنعون من المؤمن بكلمة الشهادة ، ويحكمون بإيمانه من غير استفسار عما في قلبه

((فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه)) : فهو كافر عندنا ، وعند الله مؤمن من أهل الجنة . ((ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمنافق فبالعكس)) : فهو مؤمن عندنا ، وعند الله هو من أهل النار ، إن هذا في حكم الآخرة من الكفار ، وإنه مغلّد في النار . ((وهذا اختيار الشيخ أبي منصور)) : قال الشيخ حافظ الدين النسفي : هو المروى عن أبي حنيفة ، وإليه ذهب الأشعري في أصح الروايتين ، وهو قول أبي منصور الماتريدي ،

انتهى كلامه . ((والنصوص معاضدة)) : يعني مقوية .

((لذلك)) : و وجه ذلك أن الإيمان عند تعارف أرباب اللسان هو التصديق فحسب . ((قال الله تعالى)) : واستدل هؤلاء المحققون على هذه الآيات الثلاث في الكتاب ، و بقوله سبحانه خبراً عن إخوة يوسف عليه السلام : ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ﴾ أي بمصدق ، و خبراً عن قول فرعون : ﴿ أمنتكم له قبل أن أذن لكم ﴾ أي صدقتم له ، فعلى هذا الإيمان بالله و رسوله هو تصديق الله سبحانه فيما أخبر على لسان رسوله ، و تصديق رسوله فيما بلغ عن الله سبحانه ، وأنه عمل القلب ، و لا تعلق له باللسان و الأركان ؛ إلا أن التصديق لما كان أمراً باطناً لا يوقف عليه ، لا يمكن بناء أحكام الشرع عليه ، فجعل الشرع العبارة عما في القلب بالإقرار أمانة على التصديق ، و شرطاً لإجراء الأحكام ، فافهم . ((و قال النبي ﷺ اللهم ثبت قلبي على دينك)) : يعني تصديقك و اعتقادك و إيمانك ، و الحديث أخرجه أحمد من حديث أم سلمة بسند حسن مرفوعاً ، ((و قال عليه السلام لأسامة : ملا شقت قلبي)) : لتفتش عما فيه من الاعتقاد ، أقال ما قاله خوفاً أم لا ، و هو كناية عن استحالة الوقوف عليه ، لأنه يشقه لا يدري ما فيه ، و الذم فيه ظاهر لما فيه من التوابع على ما لا يليق به ، و الحديث أخرجه الشيخان من حديث أسامة بن زيد بن حارثة ، و قصته مشهورة ، تأمل . فإن قلت : معارضة الأول من جانب الكرامية مع أهل السنة ((نعم ! الإيمان هو التصديق ؛ لكن أهل اللغة لا يعرفون منه إلا التصديق باللسان)) : دون التصديق بالقلب ، فالمفهوم من اللغة أن الإيمان عبارة عن التصديق باللسان ، و هو الإقرار دون التصديق بالقلب ، و الإقرار أعم من أن يكون الإقرار ركناً أو شرطاً ، و هو المفهوم من المنصين السابقين ، فعلم من معرفة أهل اللغة أن الإيمان هو التصديق باللسان فقط ، ((و النبي ﷺ و أصحابه)) :

معارضة ثانية - ((كانوا يقتنعون من المؤمن بكلمة الشهادة ، ويحكمون بإيمانه من غير استفسار عما في قلبه)) : حق يظهر أن المعتمد عندهم ما في قلبه ، و هذا نائب عنه و ترجمانه ، فعلم من قناعة النبي ﷺ وأصحابه أن الإيمان هو التصديق باللسان .

.....قلت لاختفاء في أن الاعتبار في التصديق عمل القلب حتى لو فرضنا عدم وضع لفظ التصديق لمعنى أو وضعه لمعنى غير التصديق القلبي لم يحكم أحد من أهل اللغة ، و العرف بأن المتلفظ بكلمة " صدقت " مصدق للنبي ﷺ و مؤمن به ، و لهذا صح نفي الإيمان عن بعض المقرين باللسان قال الله تعالى : ﴿ ومن الناس من يقول آمنا بالله و باليوم الآخر ، و ما هم بمؤمنين ﴾ و قال الله تعالى : ﴿ و قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا و لكن قولوا أسلمنا ﴾ ، و أما المقر باللسان وحده ، فلا نزاع في أنه يسمى مؤمناً لغةً . و تجري عليه أحكام الإيمان ظاهراً ، و إنما النزاع في كونه مؤمناً بينه و بين الله تعالى ،

((قلت)) : هذا جواب عن المعارضة الأولى ، ((لاختفاء في أن الاعتبار)) : يعني ((في التصديق)) ، في تعارف أهل اللغة و تعارف أهل الشرع - ((عمل القلب)) : يعني أن التصديق عبارة عن فعل القلب ، لا عن فعل اللسان ((حتى لو فرضنا)) : لعل الغرض من هذه العناية تأييد المذهب المنتصور ، و إلا فالرد بالفرض لا يتوجه عليهم . ((عدم وضع لفظ التصديق لمعنى)) : و هذا بأن يكون مهملأ لا موضوعاً ((أو وضعه لمعنى غير التصديق القلبي)) : و هو

القبول والإذعان والاعتقاد ((لم يحكم أحد من أهل اللغة والعرف بأن المتلفظ بكلمة صدقت)) : بناء الخطاب مخاطباً للنبي ﷺ - مصدق للنبي ﷺ و مؤمن به يعني : وجد فيه لفظ التصديق : مع أنه ليس بمؤمن ، ومنشأه أن التصديق هو فعل القلب ، والانتساب إلى اللسان بيانه وترجمانه . ((و لهذا)) : تائيد للجواب الأول يعني ولأجل أن التصديق باللسان لا يكفي في الإيمان ((صرح نفي الإيمان عن بعض المقرين باللسان)) : الذين يصدقون باللسان ولا يصدقون بالقلب ، وهم المنافقون ، ((قال الله تعالى : ﴿ ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر ، وما هم بمؤمنين ﴾)) وهذا نص في أنه سبحانه أبطل إيمان المنافقين ، وقال : ﴿ والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾)) وقالت الأعراب : آمنا)) : باللسان دون القلب ((قل لم تؤمنوا)) : إذ الإيمان تصديق مع ثقة وطمأنينة قلب ، ولم يحصل لكم ((و لكن قولوا : أسلمنا)) : فإن الإسلام انقياد دخول في السلم ، وترك المحاربة وإظهار الشهادتين ، ((وأما المقر باللسان وحده ، فلا نزاع في أنه يسئ مؤمناً لغة)) : دفع دخل ، فعلى هذا يلزم أن لا يكون المقر باللسان وحده مؤمناً : مع أنه يسئ مؤمناً ، فلا يكون ذلك الجواب كافياً ، فأجاب عنه بقوله : وأما المقر باللسان وحده ((ويجري عليه أحكام الإيمان ظاهراً)) : الذي يتعلق بالآية ، والولاية من المسلمين ، لأن قلبه لا يطلع عليه ، وعلينا أن نطن به أنه ما قاله بلسانه إلا وهو منطوع عليه في قلبه ((وإنما النزاع)) : بين أهل السنة والكرامية ((في كونه مؤمناً فيما بينه وبين الله)) : قال الكرامية : إنه مؤمن بناء على أن الإيمان هو التصديق باللسان وهو حاصل ، وقال أهل السنة : إنه ليس بمؤمن فيما بينه وبين الله سبحانه : لكن الكرامية مطبقون على تخليد هذا المؤمن في النار ، وأنه محشور مع الكفار : لأنهم وإن قالوا : إن

حقيقة الإيمان هي التصديق باللسان ، فإن شرط كونه منجيا في الآخرة
عندهم مطابقة الاعتقاد القلب له ، و أمل السنة يوافقهم على إجراء أحكام
الإيمان عليه في الدنيا ، فيرجع الخلاف إلى الإطلاق اللفظي ، فتفكر .

..... و النبي عليه الصلاة و السلام و من بعده كما
كانوا يحكمون بإيمان من تكلم بكلمة الشهادة ، كانوا
يحكمون بكفر المنافق فدل على أنه لا يكفي في الإيمان
فعل اللسان ، و أيضًا الإجماع منعقد على أن إيمان من
صدق بقلبه و قصد الإقرار باللسان و منع منه مانع من
خرس و نحوه ، فظهر أن ليست حقيقة الإيمان مجرد
كلمتي الشهادة على ما زعمت الكرامية - ولما كان مذهب
جمهور المحدثين و المتكلمين و الفقهاء أن الإيمان
تصديق بالجنان و الإقرار باللسان و عمل بالاركان ،
أشار إلى نفي ذلك بقوله : فأما الأعمال أي الطاعات فهي
تتزايد في نفسها و الإيمان لايزيد و لاينقص ، فهنا
مقامان ، الأول : أن الأعمال غير داخلية في الإيمان ، لما
مر من أن حقيقة الإيمان هو التصديق ، و لأنه قد ورد
في الكتاب و السنة عطف الأعمال على الإيمان كقوله
تعالى : ﴿ إِن الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ، مع
القطع أن العطف يقتضى المغايرة ، و عدم دخول
المعطوف في المعطوف عليه ،

((و النبي عليه الصلاة و السلام و من بعده)) : جواب عن المعارضة الثانية ((كما كانوا يحكمون بإيمان من تكلم بكلمة الشهادة كانوا يحكمون بكفر المنافق)) : قال الله سبحانه : ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تنقم على قبوره إنهم كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ((فدل على أنه لا يكفي في الإيمان فعل اللسان)) : بل لابد من فعل القلب ، وهو الإذعان و القبول ، فعلم منه أن تعارف أهل اللغة التصديق باللسان ، و حكم النبي ﷺ وأصحابه باعتبار دلالة على تصديق القلب . ((وأيضاً الإجماع منعقد)) : حجة أخرى لدفع الكرامية ((على أن إيمان من صدق بقلبه وقصد الإقرار باللسان و منع منه)) : من الإقرار باللسان ((مانع من خرس)) : وهو عبارة عن عدم القدرة على التلفظ من الخلقة - و إما لأفة في آلات التلفظ ((ونحوه)) : مثل : عروض إغماء أو جبر على عدم الإقرار ، ولو كان الإيمان هو التصديق باللسان فلم يكن هذا المصدق مؤمناً . ((فظهر)) : يعني مما ذكرنا ((أن ليست حقيقة الإيمان مجرد كلمة الشهادة على ما زعمت الكرامية)) : قالوا : إن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط ، دون التصديق بالقلب ، ودون سائر الأعمال ، و فرقوا بين تسمية المؤمن مؤمناً ، فيما يرجع إلى أحكام الظاهر و التكليف ، و فيما يرجع إلى أحكام الآخرة و الجزاء ، فالمنافق عندهم مؤمن في الدنيا حقيقة مستحق للعقاب الأبدي في الآخرة ، وقد أبطالنا مذمبهم بالنصوص القاطعة و البراهين العقلية الساطعة ، فلانعيدهما ثانياً وثالثاً - والحمد لله رب العالمين .

الإيمان لا يزيد ولا ينقص فهنا مقامان

((ولما كان مذهب جمهور المحدثين و المتكلمين)) ما خلا جمهور الأشاعرة ((و الفقهاء)) : ما خلا مشايخ الحنفية ، أن الإيمان تصديق بالجنان و الإقرار

باللسان و عمل بالأركان ، فمأميته على هذا مؤلفة من أمور ثلاثة ، ((أشار)) :
الإمام النسفي ((إلى نفي ذلك بقوله : فأما الأعمال أي الطاعات)) : والحسنات
((فهي تتزايد في نفسها والإيمان لا يزيد ولا ينقص ، فهنا مقامان)) : المشهور
فتح الميم والأحسن ضمها - أي محل إقامة الدليل - ((الأول أن الأعمال غير
داخلة في الإيمان)) ، واستدل هؤلاء المحققون على أن الأعمال خارجة عن
حقيقة الإيمان بوجوه : أحدها : ((لما مر من أن حقيقة الإيمان هو
التصديق)) : يعني أن الخطاب الذي توجه علينا بلفظ آمنوا بالله ، إنما
هو بلسان العرب ، و لم تكن العرب تعرف من لفظ الإيمان فيه إلا
التصديق ، والنقل عن التصديق لم يثبت فيه ، ولو كان الأعمال داخلة
فيه ، فلزم أن لا يكون حقيقة الإيمان عبارة عما ذكره المصنف ، واختاره و
أثبتته بالأدلة القاطعة : وثانيها : ((قد ورد في الكتاب والسنة عطف
الأعمال على الإيمان)) : يعني أن الله سبحانه فرق بين الإيمان وبين الأعمال
في كثير من الآيات ((كقوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾))
و قوله تعالى : الذين يؤمنون بالغيب و يقيمون الصلوة و مما رزقناهم
ينفقون ، و قوله تعالى : ﴿ إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله و اليوم
الأخر و أقام الصلوة ﴾ و قوله تعالى : ﴿ يؤمنون بالله و رسوله ، و يجامدون في
سبيل الله ﴾ ، إلى غير ذلك من الآيات الواضحات ، وكذا فرق النبي ﷺ بين
الإيمان وبين الأعمال في الحديث حين سئل عن أفضل الأعمال قال : إيمان
بالله لا شك فيه ، و جهاد لا غلول فيه ، و حج مبرور . و في حديث ابن
مسعود : قلت : أي الأعمال أفضل ، قال : الإيمان بالله و رسوله ، قلت : ثم
أي قال : الصلاة لميقاتها ، قلت ثم أي قال : بر الوالدين . ((مع القطع أن
العطف يقتضي المغايرة ، و عدم دخول المعطوف في المعطوف عليه)) : فهذه

كلها تدل على خروج الأعمال من الإيمان ، إذ لو دخل فيه يلزم من عطفه عليه التكرار من غير فائدة - وثالثها -

..... وورد أيضا جعل الإيمان شرطا لصحة الأعمال ، كما في قوله تعالى : ﴿ و من يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى و هو مؤمن ﴾ مع القطع بأن المشروط لا يدخل في الشرط لامتناع اشتراط الشيء لنفسه ، وورد أيضا إثبات الإيمان لمن ترك بعض الأعمال كما في قوله تعالى : ﴿ و إن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾ على ما مر مع القطع بأنه لا تحقق للشيء بدون ركنه ، ولا يخفى أن هذه الوجوه إنما تقوم حجة على من يجعل الطاعات ركنا من حقيقة الإيمان ، بحيث أن تاركها لا يكون مؤمنا كما هو رأى المعتزلة ، لا على من ذهب إلى أنها ركن من الإيمان الكامل ، بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الإيمان كما هو مذهب الشافعي . و قد سبقت تمسكات المعتزلة بأجوبتها فيما سبق -

((وورد أيضا جعل الإيمان شرطا لصحة الأعمال)) : إنه سبحانه جعل الإيمان شرطا لصحة العمل ، ((كما في قوله تعالى : ﴿ و من يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى و هو مؤمن ﴾)) : وقوله سبحانه : ﴿ و أصلحوا ذات بينكم و أطيعوا الله و رسوله إن كنتم مؤمنين ﴾)) مع القطع بأن المشروط لا يدخل في الشرط لامتناع اشتراط الشيء لنفسه)) : لأن الشرط لو كان داخلا في المشروط لزم أن يكون الشيء شرطا لنفسه : لأن شرط الكل شرط لكل جزء من أجزائه ، والأظهر والأخصر أن يقال : و شرط الشيء يكون

خارجا عن مامية . و رابعها : ((و ورد أيضا إثبات الإيمان لمن ترك بعض الأعمال)) : الصالحات يعني أنه سبحانه قارن الإيمان بضد العمل الصالح . ((كما في قوله تعالى : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾)) : ووجه دلالة على المطلوب أنه لا يجوز مقارنة الشيء بضد جزئه . تدبر . ((على ما مر مع القطع بأنه لا تحقق للشيء بدون ركنه)) : يعني لو كان الأعمال جزء من الإيمان لما جاز إثبات الإيمان على ترك بعض الأعمال : لأن الكل لا يوجد بدون الجزء ، وهو ظاهر . و خامسها : إن الله سبحانه جعل محل الإيمان القلب وقال : ﴿ إلا من أكره و قلبه مطمئن بالإيمان ﴾ وقال : ﴿ ولما يدخل الإيمان في قلوبكم ﴾ وقال : ﴿ كتب في قلوبهم الإيمان ﴾ و من المعلوم أن القلب محل الاعتقاد لا محل العمل - وبالله التوفيق - .

على مجموع الثلاثة - يعني التصديق و القول و العمل - و قال العلامة جلال الدين رادا على الشارح : قوله : بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الإيمان هذا في غاية الصعوبة ، لأنه إذا كان اسما للمجموع ، فعند فوات بعض يفوت ذلك المجموع ، إذ المجموع ينتفي بانتفاء جزئه ، و أجاب عن هذا الرد العافظ ابن تيمية فإنه يسلم له أن الهيئة الاجتماعية لم تبقى مجتمعة كما كانت ، لكن لا يلزم من زوال بعضها زوال سائر الأجزاء يعني كبعد الإنسان إذا ذهب من إصبع أو يد أو رجل ونحوه ، لم يخرج عن كونه إنسانا بالاتفاق ، و إنما يقال له : إنسان ناقص ، و الشافعي مع الصحابة و التابعين و سائر السلف يقولون : إن الذنب يقدح في كمال الإيمان ، و لهذا نفى الشارع الإيمان عن هؤلاء - يعني الزاني و السارق و شارب الخمر - فذلك المجموع الذي هو الإيمان لم يبق مجموعا مع الذنوب ، لكن يقولون : بقي بعضه ، ثم شيخنا و أستاذنا فريد الدهر و حيد العصر الشيخ شبير أحمد العثماني قال في المحاكمة : فعلم أن النزاع بين القائلين بجزئية الأعمال و بين منكرها : من

أهل السنة و الجماعة، قريب من النزاع اللفظي ، فأراد هؤلاء كمال الإيمان ، وقالوا بجزئية العمل للإيمان الكامل الذي به يحصل الدخول الأول في الجنة أو الإيمان الأكمل الذي يحصل به المؤمن درجة السابقين المقربين ، و هؤلاء ارادوا نفس الإيمان الموقوف عليه النجاة من التغلبد الدائم بمعنى " لولاه لامتنعت " و أنكروا الجزئية - و أما النزاع بين أهل السنة و الجماعة و بين طوائف المعتزلة و الخوارج و المرجئة ، فهو حقيقي لا محيص عنه ؛ إلا بإبطال آرائهم الفاسدة الشنيعة ، و قد أبطلها علمائنا المتكلمون - و لله الحمد - فمنهم من توجه لرد المرجئة ، فاهتم ببيان جزئية الأعمال ، و منهم اشتد عناية برد المعتزلة و الخوارج ، فبالغ في نفي الجزئية ، و كلامهما بحمد الله على رشد و خير ، هذا كلامه بحروفه . ((و قد سبقتمت تمسكات المعتزلة)) : و الخوارج ((بأجوبتها فيما سبق)) : و المعتزلة و الخارجية على أن الإيمان هو التصديق و العمل . ثم اختلفوا في أن أي الأعمال تعتبر ركنا من الإيمان ، فالخوارج على أنها معتبرة مطلقاً - واجبها و مندوبها - و أكثر المعتزلة على أنها الواجبات فقط ، و الفريقان متفقان على أن من ترك العمل ليس بمؤمن ، و قد اختلفوا في كفره ، فالمعتزلة على أنه ليس بكافر أيضاً ، و عند الخوارج تارك العمل الواجب - و هو العاصي - كافر ، سواء في ذلك صاحب الصغيرة و الكبيرة ، فاحفظ هذا .

ولنا في الاحتجاج عليهم تلك النصوص المتقدمة القاطعة في أن الإيمان هو التصديق القلبي فقط ، و ارتكاب الذنب لغلبة الشهوة ، لاسيما مع خوف العقاب لا يقتل ذلك التصديق من قلب المنتب ، و نحن لاننازعهم في عدم إيمانه إذا ارتكبه مستحلاً له أو مستخفاً بأحكام الشريعة ، و لكن هذا ليس لتركه العمل ؛ بل لاستحلاله أو استخفافه أو غيرهما ؛ لما جعله الشارع أمانة على تكذيب القلب .

و احتج المعتزلة بدليلين : الأول أن الأمة قد اتفقت على أن المذنب فاسق ، ثم اختلفت بعد ذلك في إيمانه أو كفره أو نفاقه ، فحسما للنزاع يؤخذ بالمتفق عليه في حقه ، و هو الفسق ، و يترك المختلف فيه ، و يكون ليس بمؤمن و لا كافر و لا منافق .

و الجواب أن كونه ليس بمؤمن و لا كافر لا يقول واحد ممن يذهب إلى أنه مؤمن أو كافر أو منافق ، فلا يكون فيه حسم للنزاع ، بل تكثير له ، ثم إن فضلا عن هذا يخالف ما اجتمعت عليه الأمة من أنه لا منزلة بين المنزلتين . و الدليل الثاني للمعتزلة هو النصوص التي جعل فيها الفسق مقابلا للإيمان ، فيكون العاصي بمقتضاها ليس بمؤمن ، و قد كان يجب بمقتضاها أيضا أن يقال : إنه كافر ، ولكنه لما تواتر أن الأمة كانوا لا يقتلون ، و لا يعاملونه معاملة المرتد ، و جب المصير إلى أنه ليس بمؤمن و لا كافر جمعا بين الأمرين . و الجواب أن المراد بالفسق المقابل للإيمان في تلك النصوص ، الكفر ، فإنه من أعظم الفسوق ، و نفي الإيمان عن المذنب فيها للمبالغة في زجره عن ارتكاب الذنوب ، و إلا فهناك أيضا نصوص ناطقة بإيمان الفاسق ، و لا تقبل التأويل مثل هذا ، فتأمل .

و تمسك الخوارج فيما وافقوا عليه المعتزلة بما تمسك هؤلاء به سابقا ، و استندوا في تكفيرهم عصاة المؤمنين بظواهر النصوص الواردة بنفي الإيمان عنهم ، و قد علمت أمرها ، و بقوله سبحانه : ﴿ لا يصلاها إلا الأشقى الذي كذب و تولى ﴾ و غيره مما يفيد انحصار العذاب في المنكر المكذب - و قد تتفق على أن الفاسق معذب ، فوجب أن يكون من هذا القبيل ، و إلا بطل الحصر . و الجواب : إن ذلك للتفريق من ارتكاب المعاصي و لإيراد به ظامره - و بالله التوفيق .

.....المقام الثاني أن حقيقة الايمان لاتزيد ولاتنقص ، لما مر من أنه التصديق القلبي الذي بلغ حد الجزم والإذعان

((المقام الثاني أن حقيقة الإيمان لاتزيد ولاتنقص)) : ذهب مشائخ الحنفية و معهم إمام الحرمين من أساطين الأشاعرة إلى أن الإيمان لايزيد ولاينقص ، و اختاره أكثر المحققين ، و ذهب مشائخ الأشاعرة و معهم الإمام الشافعي و المعتزلة و الخوارج إلى أن الإيمان يزيد و ينقص ، و الخلاف مبني على أخذ الطاعات في مفهوم الإيمان وعدمه ، و الأخذ على وجه الركنية كما تقدم نقله عن المعتزلة و الخوارج ، أو على وجه التكميل كما هو مذهب المحدثين ، و ذلك عند المعتزلة و الخوارج لاحتياج إلى بيان ، فالإيمان عندهم عبارة عن الأعمال ، و هي متفاوتة قطعاً ، و تقبل الزيادة و النقصان ؛ إلا أنه ربما يقول القائل : إن الأعمال عندهم جزء من الإيمان ، فإذا انعدم واحد منها يندعم الإيمان من أصله ، لا أنه يكون هناك إيمان ناقص ، فلايصح لهم أن يقولوا : يتفاوت زيادة و نقصاً . و الجواب أن عندهم من الأعمال ما لاينعدم الإيمان بانعدامها كالتوافل ، و أيضاً فالأعمال التي هي ركن في الإيمان تتفاوت قوة و ضعفا بوقوعها على وجه الأكمل و الأقل . و أما مشائخ الأشاعرة و من معهم فلما اتفقوا مع الجمهور على أن الإيمان هو التصديق البالغ حد اليقين كان قولهم بأنه يقبل التفاوت مع ذلك ظامراً المنافاة له و أن التصديق لايقبل التفاوت إلا إذا دخله الاحتمال فلايكون بالغاً حد اليقين ، و

لكن الأشاعرة يدفعون هذا بما سيأتي ، و يحتجون بأنه كيف يكون إيمان
أحد الأمة مساويا لإيمان النبي ﷺ ، و بأنه لا شك أن إبراهيم الخليل كان
مؤمنًا لما سأل الله سبحانه : ﴿ كيف تحي الموتى ، فقال : أو لم تؤمن ، قال :
بلى ، ولكن ليطمئن قلبي ﴾ ولكنه كان يطلب الزيادة ، و بأنه كيف لا يتفاوت
في ذلك و نصوص الكتاب و السنة شاهدة به ، قال سبحانه : ﴿ وإذا تليت
عليهم آياته زادتهم إيمانًا ﴾ ، و قال ﷺ : إن الإيمان يزيد حتى يدخل صاحبه
الجنة - الحديث - و لفظ الإيمان في مذهب النصيين لا يحتمل معنى غير التصديق ،
و دعوى أن التفاوت في الإيمان لا يجمع اليقين ، باطلة ؛ لأن الإيمان على مراتب
كثيرة تبتدى بأخفى النظريات و تنتهى بأجلى البديهيات ، و التفاوت يتحقق بتلك
المراتب ، و كل إيمان فيها يقين لا احتمال فيه ، و الجمهور اعترفوا بأن هناك
نصوصًا تدل على قبول الزيادة و النقصان ، ولكنهم يحملون فيها الزيادة على
أنها أتت من أمور خارجة عن نفس التصديق : كالدوام و زيادة الأزمان ، و
كالإجمال و التفصيل ، فإن الإيمان التفصيلي أكمل من الإجمالي ، و سيأتي هذه
الوجوه في الكتاب .

الاختلاف في إيمان المقلد

((لما مر من أنه التصديق القلبي الذي يبلغ حد الجزم والإذعان)) و لو تقليدا ،
كما ذهب إليه جميع الفقهاء وكثير من العلماء ، و منع الأشعري والمعتزلة وكثير
من المتكلمين صحة إيمان المقلد ، اختلفوا في أن إيمان المقلد هل يصح أم لا ،
ذهب جمهور مشائخ الحنفية إلى أن من اعتقد أركان الدين تقليدا يصح إيمانه ،
والتقليد - مثلاً - أن يسمع الناس يقولون : إن للخلق ربا خلقهم ، و خلق كل
شيء ، و يستحق العبادة عليهم وحده لا شريك له ، فيجزم بذلك لجزمه بصحة
إدراك هؤلاء ، وتحسينا لظنه بهم : و تكبيرا لشأنهم عن الخطاء ، فإذا حصل
عن ذلك ، فقد قام بالواجب من الإيمان ، إذ لم يبق سوى الاستدلال ، و

مقصود الاستدلال هو حصول ذلك الجزم ، فإذا حصل ما هو المقصود منه تم قيامه بالواجب ، وذهب جمهور مشائخ الأشاعرة ، منهم رأس الطائفة الشيخ الأشعري ، والقاضي أبوبكر الباقلاني ، والأستاذ أبو إسحاق الأسفرائني ، وإمام الحرمين ، والمعتزلة ، إلى عدم الاكتفاء بالتقليد في العقائد الدينية ، واستدل مشائخ الحنفية بأن النبي ﷺ و الصحابة و التابعين قبلوا إيمان الأعراب الخالين عن النظر والاستدلال ، ولم يشتغلوا بتعليم الدلائل ، فلو كانت شرطاً في صحة الإيمان لما تركوا . قال علم الهندي أبو منصور الماتريدي : أجمع أصحابنا على أن العوام مؤمنون عارفون بالله سبحانه ، وأنهم حشو الجنة ، لا أخبار والإجماع فيه ، لكن منهم من قال : لا بد من نظر عقلي في العقائد ، وقد حصل لهم من المعرفة القدر الكافي ، فإن فطرتهم جبلت على توحيد الصانع وقدمه و حدوث الموجودات ، وأنه سبحانه مبدع الكائنات ، وإن عجزوا عن التعبير عنه على اصطلاح المتكلمين ، والعلم بالعبارة علم زائد لا يلزم ، فافهم . واستدل مشائخ الأشاعرة بأن التصديق لا يوجد بدون العلم والمعرفة بناءً على أن العلم ذاتي للتصديق أو شرط له ، ولا علم للمقلد حتى يحصل التصديق ، ولو لم يحصل لاحصل الإيمان . والجواب أن التصديق بدون العلم محال إلا أنه اكتفى فيه بحصول العلم بوجه ما ، وإن لم يوجد كماله ، بدليل قبول النبي ﷺ و أصحابه إيمان الأعراب ، فالصديق من حيث أنه مصدق قد حصل له العلم بوجه ما ، وإنكار هذا إنكار للبداهة . أقول : والأولى والأفضل في هذا المقام تقرير الكفاية ، وهو أن هذا الخلاف في أن إيمان المقلد صحيح أم لا ، يتحقق في حق من نشأ على شامق الجبل ، ولم يخالط الناس ولا بلغه الدعوة ، ولم يتفكر ولم يتأمل في ملكوت السموات والأرض ، فأخبره إنسان بما يفترض عليه اعتقاده ، فصدقه فيما أخبر من غير تأمل وتفكر . فأما من نشأ فيما بين المسلمين : من أهل القرى والأمصار ، وكان ذو النهى والأبصار ، ويتفكر في ملكوت السموات والأرض أثناء الليل وأطراف النهار ، ويسبح الله سبحانه عند

كل ربح عاصف و برق خاطف و رعد بامر و نور زامر ، فذلك منه ، نوع الاستدلال - وهو خارج عن حد التقليد - ، والبسط في المبسوطات ، فافهم .

..... وهذا لا يتصور فيه زيادة و نقصان حتى أن من حصل له حقيقة التصديق فسواء أتى بالطاعات أو ارتكب المعاصي ، فتصديقه باق على حاله لا تغير فيه أصلاً - و الآيات الدالة على زيادة الإيمان ، محمولة على ما ذكره أبو حنيفة : إنهم كانوا آمنوا في الجملة ، ثم يأتي فرض بعد فرض ، و كانوا يؤمنون بكل فرض خاص - وحاصله : أنه كان يزيد بزيادة ما يجب به الإيمان ، وهذا لا يتصور في غير عصر النبي ﷺ ، و فيه نظر لأن الاطلاع على تفاصيل الفرائض ممكن في غير عصر النبي ﷺ ، و الإيمان واجب إجمالاً فيما علم إجمالاً وتفصيلاً فيما علم تفصيلاً ، ولا خفاء في أن التفصيل أزيد بل أكمل.....

((وهذا لا يتصور فيه الزيادة والنقصان الخ)) : يعني لانسلم أن مامية اليقين من المشكك ، وإن اليقين يتفاوت بمقومات المامية - يعني بأجزائها - بل بغيرها من الأمور الخارجة عنها العارضة لها ، فالإيمان لا يتفاوت في حقيقته و ذاته ، بل جلاؤه وإشراقه على تحمل الآيات الواردة في زيادة الإيمان . ((والآيات الدالة على زيادة الإيمان ، محمولة على ما ذكره أبو حنيفة)) : دفع دخل ، وهو أن قال قائل : وإن دل دليكم على أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، ولكن عندنا ما يدل على خلافه ، وهو الآيات الدالة على زيادة الإيمان ، قال الله سبحانه :

﴿فزادتهم إيماناً﴾ ، وقوله : ﴿ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم﴾ ، فأجاب عنه بقوله :
والآيات الدالة ، وهو المشهور عن إمام الأئمة أبو حنيفة - إن الزيادة بحسب زيادة ما
يؤمن به - ((إنهم)) : يعني الصحابة ((كانوا آمنوا في الجملة)) : إيماناً إجمالياً
بتصديق في جميع ما جاء به مجملًا ، ((ثم يأتي فرض بعد فرض)) : إذ كانت
الشريعة لم تتم ، وكانت الأحكام تقل شيئاً فشيئاً ، ((وكانوا يؤمنون بكل فرض
خاص)) : ويؤيده ما في "الكشاف" عن ابن عباس : أول ما جاء هو التوحيد ، ثم
الصلوة والزكاة ، ثم الحج ، ثم الجهاد - فزادوا إيماناً مع إيمانهم . ((وحاصله)) :
يعني حاصل ما ذكره إمام الدين والدنيا أبو حنيفة . ((أنه كان يزيد بزيادة ما يجب به
الإيمان)) : وهو ما يؤمن به من الفرائض . ((وهذا)) : يعني زيادة ما يؤمن به ((لا
يتصور في غير عصر النبي ﷺ)) : لأن الدين قد تم ، وانقطع الوحي ، قال سبحانه : ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ ((وفيه)) : يعني فيما ذكره الإمام أن الإيمان لا يزيد إلا
بزيادة ما يؤمن به ، وإذا لا يتصور في غير عصر النبي ﷺ ((نظر لأن الاطلاع على
تفاصيل الفرائض)) : تدريجاً و شيئاً فشيئاً ((ممكناً في غير عصر النبي ﷺ)) : ولا
يختص ذلك على عهد النبوة . ((و الإيمان واجب إجمالاً فيما علم إجمالاً و
تفصيلاً فيما علم تفصيلاً ، ولا خفاء في أن التفصيل أزيد بل أكمل)) : حاصله :
لا نسلم أن زيادة الإيمان لا تكون إلا بزيادة ما يؤمن به ، لم لا يجوز أن يكون
زيادته بحسب كونه إجمالياً وتفصيلاً ، إذ لا خفاء في أن الإجمال منحط درجة
عن التفصيل في الكمال وإن كان لا ينحط في الاتصاف بأصل الإيمان ، وأجاب
عنه بعض الأفاضل : والظاهر أن مطلوب الإمام زيادة الإيمان بزيادة ما يؤمن به
في الواقع في أول الأمر ، وإذا لا محالة لا يتصور في غير عهد النبوة لانقطاع الوحي ،
و إتمام الدين ، وأما زيادة الإيمان التفصيلي مو بحسب إطلاعه على تفصيل
الوحي و بينهما بون بعيد على أن المفصل عين المجل ، والفرق اعتباري ، فلا
زيادة ولا كمال ، ولو كان كذلك لكان الإيمان ناقصاً ، فلم يكن إيماناً : لأن

نقصان حقيقة الشيء يستلزم تغييره وتبدله ،

..... وما ذكر من أن الإجمال لا ينحط عن درجته فإنما هو في الاتصاف بأصل الإيمان - وقيل إن الثبات و الدوام زيادة عليه في كل ساعة - وحاصله أنه يزيد بزيادة الأزمان . لما أنه عرض لا يبقى إلا بتجدد الأمثال ، وفيه نظر ؛ لأن حصول المثل بعد انعدام الشيء لا يكون من الزيادة في شيء ، كما في سواد الجسم مثلاً وقيل المراد زيادة ثمرته وإشراق نوره و ضيائه في القلب ، فإنه يزيد بالأعمال و ينقص بالمعاصي ، و من ذهب إلى أن الأعمال جزء من الإيمان فقبوله الزيادة و النقصان ظامراً ، ولهذا قيل : إن هذه المسئلة فرع مسئلة كون الطاعات جزءاً من الإيمان : وقال بعض المحققين : لا نسلم أن حقيقة التصديق لا تقبل الزيادة و النقصان ، بل تتفاوت قوة و ضعفاً ، للقطع بأن تصديق أحاد الأمة ليس كتصديق النبي ﷺ :

((وما ذكر)) يعني سابقاً ((من أن الإجمال لا ينحط عن درجته فإنما هو في الاتصاف بأصل الإيمان)) : و المساواة في أصل الإيمان لا يمنع التفاوت في الكمال ، وهذا من المشرح في غاية الشناعة : لأن إثبات الأصل والفرع في نفس الإيمان و

حقيقته و ذاته لم يقل به أحد من الناس . ((وقيل)) : جواب ثان عن الآيات الدالة على زيادة الإيمان ، والمجيب إمام الحرمين . ((إن الثبات و الدوام)) : على الإيمان . ((زيادة عليه في كل ساعة . وحاصله : أنه يزيد بزيادة الأزمان ، لما أنه عرض لا يبقى إلا بتجدد الأمثال ، وفيه نظر : لأن حصول المثل بعد انعدام الشيء لا يكون من الزيادة في شيء)) : وحاصله : أن الإيمان عرض لا يبقى إلا بتتابع الأمثال في الوجود ، ولا يعقل كون المثل الموجود زيادة في المثل المعدوم . ((كما في سواد الجسم)) : فإن بقائه إنما هو بتجدد الأمثال مع أنه لا يشتد السواد ساعة فساعة . ((وقيل)) : الجواب الثالث عن الآيات الدالة على زيادة الإيمان ((المراد زيادة ثمرته وإشراق نوره و ضيائه في القلب)) : يعني يجوز أن يراد بالزيادة في بعض الآيات والأحاديث الزيادة في نور الإيمان ، فإنه ما من عمل إلا وله نور المشار إليه بقوله سبحانه : ﴿ فهو على نور من ربه ﴾ ، وقوله : ﴿ أو من كان ميتا فأحييناه و جمعنا له نورا يمشي به في الناس ﴾ ، فذلك النور يقبل الزيادة و النقصان في الدارين ، وفي الأثر أن علامة حصول هذا النور التجافي عن دار الغرور ، والإنابة إلى دار الخلود . ((فإنه يزيد بالأعمال وينقص بالمعاصي)) : و العمل يؤثر في زيادته كما يؤثر سقي الماء في نماء الأشجار ، وذلك بتأثير الطاعات في القلب ، وهذا لا يدركه إلا من راقب أحوال نفسه في أوقات المواظبة على العبادة و التجرد لها بحضور القلب . ((ومن ذهب إلى أن الأعمال جزء من الإيمان فقبوله الزيادة و النقصان ظاهرا ، ولهذا قيل : إن هذه المسئلة)) : قبول الزيادة و النقصان و عدم قبوله ((فرع مسئلة كون الطاعات جزءاً من الإيمان)) : و لهذا قال الإمام الفخر : إن هذا الخلاف فرع تفسير الإيمان ، فإن قلنا : هو التصديق فلا يتفاوت ، و إن قلنا : هو الأعمال فمتفاوت ، ثم قال في وجه التوفيق بين القولين : إن ما يدل على أن الإيمان لا يتفاوت مصروف إلى

أصله، و ما يدل على أنه يتفاوت مصروف إلى الكامل منه ، و قال شارح "الحاجبية" : الإيمان قد يطلق على ما هو الأساس في النجاة ، و على الكامل المنجي بلا خلاف . ((و قال بعض المحققين)) : القائل القاضي عضد صاحب "المواقف" من أفاضل الأشاعرة: ((لا نسلم أن حقيقة التصديق لا تقبل الزيادة والنقصان بل تتفاوت قوة وضعفاً)) يعني كونه يزيد و ينقص قوة و ضعفا إجمالاً و تفصيلاً و تعداداً بحسب تعدد المؤمن به ، هو قول بعض المحققين من الأشاعرة ، و ارتضاه النووي^(١) ، و قال في "المواقف" : إنه الحق كذا في شرح "الإحياء" ، و حاصله : أن العلم و التصديق يكون بعضه أقوى من بعض ، و أثبت و أبعد من الشك و الريب ، و هذا أمر يشهده كل واحد من نفسه ، كما أن الحس الظاهر بالشيء الواحد : مثل رؤية الناس الهلال - وإن اشتركوا فيها - فبعضهم رؤيته أتم من بعض ، فكذلك معرفة القلب و تصديقه - يتفاضل - أعظم من ذلك من وجوه متعددة . ((للقطع بأن تصديق أحاد الأمة ليس كتصديق النبي ﷺ)) : قال النووي : إن نفس التصديق يزيد بكثرة النظر و تظاهر الأدلة ، و لهذا يكون إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم ؛ بحيث لا تغيرهم الشبهة ولا يتزلزل إيمانهم بمعارض ، و لا يشك عاقل في أن تصديق الصديق لا يساويه تصديق كل واحد .

و الجواب عنه : لا نسلم أن هذه الزيادة بمقومات مامية الإيمان ، بل بغيرها من الأمور الخارجة عنها ، العارضة لها ، كالإلف لتكرار الحضور ، و نقل عن الحنفية و موافقيهم أن الإيمان يتفاوت بإشراق نوره و زيادة ثمراته ، فإن كان زيادة إشراق نوره هو زيادة القوة و الشدة فيه ، فلا خلاف في المعنى بين القائلين بقبول الزيادة و النقصان والنافين لذلك ، إذ يرجع النزاع إلى أن الشدة و القوة التي اتفقنا على ثبوت التفاوت بها ، هل هي داخلية في مقومات

حقيقة التصديق أو خارجه عنها - يعني يرجع إلى أن ما به التفاوت مقوم
لأمية أو خارجه عنها ، وهذا نزاع غير معتد به .

(١) في شرح مسلم

..... ولهذا قال إبراهيم عليه السلام : ولكن ليطمئن
قلبي . بقي مهنا : بحث آخرومو أن بعض القدرية ذهب إلى
أن الإيمان هو المعرفة ، وأطبق علمائنا على فساد ه ؛ لأن
أهل الكتاب كانوا يعرفون نبوة محمد ﷺ كما كانوا يعرفون
أبنائهم ، مع القطع بكفرهم لعدم التصديق ، ولأن من
الكفار من كان يعرف الحق يقينا ، وإنما كان ينكر عنادا و
استكبارا ، قال الله تعالى : وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم
ظلما و علوا ، فلا بد من بيان الفرق بين معرفة الأحكام و
استيقانها ، و بين التصديق بها و اعتقادها ليصح كون
الثاني إيمانا دون الاول

((ولهذا)) : يعني ولأجل زيادة التصديق . ((قال إبراهيم عليه السلام :
ولكن ليطمئن قلبي)) : فإنه يدل على قبول التصديق للزيادة ، والجواب عنه
بأن قول إبراهيم الخليل يؤول بأنه أريد به زيادة الإطمئنان ولو بأمور خارجه
عن الحقيقة ، وبأنه طلب القطع بالإحياء بوجه آخر - هو الهداية - و حاصله :
شوقه بعد قطعه إلى مشاهدة هذا العجب مثل شوق رؤيته كشمير و جنانه
البالغة و أنهاره بعد القطع به تواتراً - وبالله التوفيق -

قال جهنم بن صفوان: الإيمان هو المعرفة فقط، وهو قول باطل

((بقي هنا)) : يعني في بحث الإيمان ، ((بحث آخر و هو أن بعض القدرة)) : قوم يقولون : لا قدر ، وإن أفعال الصادرة من العباد بالاختيار يكون بالقدرة الحادثة - يعني قدرة العبد - و لا تأثير فيها للقدرة القديمة الأزلية - قدرة الله سبحانه - ((ذهب إلى أن الإيمان هو المعرفة)) : يعني وحدهما من غير اعتبار قبول و إذعان ، مو مذنب الجهمية يقولون : من أتى بالمعرفة ، ثم جحد بلسانه ، لم يكفر بجحده ، لأن العلم والمعرفة لا تزول بالجحد فهو مؤمن ، وقالوا : إن الإيمان لا يتبعض : أي لا ينقسم إلى عقد و قول و عمل ، و لا يتفاضل أهله فيه ، فإيمان الأنبياء و إيمان الأمة على خط واحد سواء بسواء ، إذ المعارف تتفاضل ، و في زعمهم أنهم إذا كان العلم في قلوبهم ، فهم مؤمنون كامل الإيمان : حتى قالوا : إن إيمانهم كإيمان النبيين و الصديقين . ((و أطبق علمائنا على فساد)) : بأن الإيمان هو التصديق دون المعرفة فقط ، فإن ضد التصديق هو التكتيب ، و ضد المعرفة هو النكرة و الجهالة ، و ليس كل من جهل شيئاً كذب به ، و لا من عرف شيئاً صدق به ، و الدليل على تحقيق التصديق بدون المعرفة أنا نؤمن بالأنبياء و الملائكة ، و لا نعرفهم بأعيانهم ، و كذا نؤمن بجميع أحوال القيامة : نحو الحساب ، و الكتاب ، و حاصله : و الميزان ، و الصراط ، و كيفية هذه الأحوال و أوصاف الميزان و الصراط ، و لا يقدخ ذلك في صحة التصديق . قال الحافظ : الذي غلطوا فيه ظنهم أن كل من حكم الشارع بأنه كافر ، مخلص في النار ، فإنما ذاك ، لأنه لم يكن في قلبه شيء من العلم و التصديق ، و هذا أمر خالفوا فيه الحس و العقل و الشرع ، و ما أجمع عليه طوائف بني آدم . ((لأن أهل الكتاب كانوا يعرفون نبوة محمد ﷺ كما كانوا يعرفون آبائهم)) : يعني و أهل الكتاب

من اليهود والنصارى يعرفون نبوة محمد ﷺ ، ولا يؤمنون به ، كما نطق به القرآن العزيز ، قوله : ﴿ الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ﴾ ، وقوله : ﴿ وإن فريقا منهم ليكتمون الحق ، وهم يعلمون ﴾ ، وقوله : ﴿ ولما جاءهم ما عرفوا كفروا به ﴾ ، فثبتت المغايرة بين المعرفة والإيمان . ((مع القطع بكفرهم لعدم التصديق)) : فعلم أن الإيمان هو التصديق دون المعرفة فحسب ، ((ولأن من الكفار من كان يعرف الحق يقينا ، وإنما كان ينكر عنادا واستكبارا ، قال الله تعالى : ﴿ وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا ﴾)) ، واتفق جماهير النظار ، فإن الإنسان قد يعرف الحق مع غيره ؛ ومع ذلك يجحد ذلك لحسده إياه ، أو لطلب علوه عليه ، أو لهُوى النفس ، ويحملة ذلك الهوى والهوس على أن يتعدى عليه ، ويرده ما يقول بكل طريق ، وهو في قلبه يعلم أن الحق معه ، و عامة من كذب الرسل علموا أن الحق معهم ، وأنهم صادقون ؛ لكن الحسد وإرادة العلو والحكومة ، وحبهم لما هم عليه ، وإلفهم لما ارتكبوا ، أو حُبب لهم التكذيب والمعادات لهم ، وجميع من كذب الرسل لم يأت بحجة صحيحة تقدر في صدقهم ، وإنما يعتمدون على مخالفة أمواتهم ، قال الإمام في " شرح التأويلات " في قوله سبحانه : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر ﴾ : إنه سبحانه ذكر المؤمنين وفسر الإيمان في آخر هذه السورة ، وهو قوله : ﴿ آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله ﴾ ، أخبر سبحانه أن المؤمن من وجد له الإيمان بهذه الأشياء وإن رسله حق ، والله حق ، وملائكته حق ، وأن لا نفرق بين أحد من الرسل ، لما لم يوجد التصديق بهذه الجملة لا يكون إيماننا بالله سبحانه ، ولم يوجد ذلك في حق اليهود والنصارى : لأنهم فرقوا بين

الرسول بقولهم : تؤمن ببعض و تكفر ببعض ، و فرقوا أيضا بين الكتب ؛ حيث آمنوا ببعض ، و كفروا ببعض ، فلا يكون منهم الإيمان بالله سبحانه على التحقيق ، وإن وجد من حيث الصورة ، فتدبر .

..... و المذكور في كلام بعض المشائخ أن التصديق عبارة عن ربط القلب على ما علم من أخبار المخير ، و هو أمر كسبي يثبت باختيار المصدق ، و لذا يثاب عليه ، و يجعل رأس العبادات بخلاف المعرفة ؛ فإنها ربما تحصل بلا كسب ، كمن وقع بصره على جسم فحصل له معرفة أنه جدار أو حجر ، و هذا ما ذكره بعض المحققين : من أن التصديق هو أن تلنسب باختيارك الصدق إلى المخبر؛ حتى لو وقع ذلك في القلب من غير اختيار لم يكن تصديقا و إن كان معرفة . و هذا مشكل : لأن التصديق من أقسام العلم و هو من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية، لأننا إذا تصورنا النسبة بين شيئين ، و شككنا في أنها بالإثبات أو النفي ثم أقيم البرهان على ثبوتها ، فالذي يحصل لنا

((و المذكور في كلام بعض المشائخ)) : إشارة إلى وجه الفرق بين المعرفة و التصديق ((أن التصديق عبارة عن ربط القلب على ما علم من أخبار المخير ، و هو أمر كسبي يثبت باختيار المصدق)) : و به يظهر أن الإذعان المعبر به مهنا عن التصديق فما هو من مقولة الكيف و لا من مقولة الانفعال ، كما يؤيده التعبير عنه بالقبول و التسليم : بل يراد به فعل ، و هو الانتساب الاختياري القلبي ناش عن الانقياد والاستسلام . ((ولهذا)) : يعني لأجل أنه كسبي ((يثاب عليه)) : ولو

لم يكن فعلاً أو كان فعلاً غير اختياري ، لم يحصل الثواب عليه ، ((ويجعل رأس العبادات)) مع القطع بأن العبادات مكسوبة ، وإلا لم يحكم به الشارع ((بخلاف المعرفة)) : إنها علم وكيف ، لا فعل فضلاً عن أن يكون اختيارياً ((فإنها ربما تحصل بلا كسب)) : فحينئذ يكون المعرفة أعم من التصديق : لأنه قد يكون بالاختيار وغيره ، والتصديق لا يكون إلا بالاختيار والكسب . ((وهذا)) : يعني ما ذكر من وجه الفرق ((ما ذكره بعض المحققين)) : الصدر العلامة صاحب التوضيح ((من أن التصديق هو أن تنسب باختيارك الصديق إلى المخبر؛ حتى لو وقع ذلك)) : يعني نسبة الصديق إلى المخبر ((في القلب من غير اختيار لم يكن تصديقاً)) : بل يحتاج إلى تحصيله مرة أخرى بالكسب ، قال الشارح في " شرح المقاصد " : إنه قد يكون بمباشرة أسبابه بالاختيار : كالقاء الذهن ، وصرف النظر وتوجيه الحواس ، وما أشبه وقد يكون بدونه ، والمأثور به من الأول ، وتفصيله ما وقع في " التلويح " من أنه ذكر الصدر العلامة أن التصديق أمر اختياري ، هو نسبة الصديق إلى المخبر اختياراً ، حتى لو وقع في القلب صديق المخبر ضرورة من غير أن ينسبه إليه اختياراً لم يكن ذلك تصديقاً .

التصديق المعتبر في الإيمان هو التصديق المنطقي أم غيره

وبيان الاختلاف فيه

((وإن كان معرفة)) : اعلم أنه اختلف في أن التصديق المعتبر في الإيمان أنه التصديق الذي قسم العلم إليه وإلى التصور ، أم غيره - يعني أن التصديق الشرعي هو بعينه التصديق المنطقي ، أم غيره - اختار صدر الشريعة أن التصديق الشرعي ليس هو التصديق المنطقي : بل التصديق المعتبر في الإيمان هو الاستيقان بوجود الصانع ، وقبول نبوة محمد ﷺ ، وإلزام نفسه على متابعتها في جميع ما أخبر به ، وليس هو التصديق المعتبر في الميزان ، نص على ذلك السيد في حاشيته على " التلويح " ، واختار الشارح العلامة في مصنفاته ، يجب أن يعلم أن معنى التصديق الذي يقال له بالفارسية : كرويدن ، وهو المراد بالتصديق في علم الميزان على ما صرح به ابن سينا ، وحاصله : أنه اذعان وقبول بوقوع النسبة أولاً وقوعها ، وتسميته تسليماً زيادة توضيح للمقصود ، وجعله مغايراً للتصديق المنطقي وهم . ((وهذا مشكل)) : رد من

الشارح ((لأن التصديق من اقسام العلم)) إما تصور أو تصديق . ((و هو من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية)) : فلا يصح الأمر بالإيمان . ((لأننا إذا تصورنا النسبة)) هذا بيان أن التصديق من الكيفيات النفسانية . ((بين شيئين)) : كالعالم والحدوث مثلا ((وشككنا في أنها بالإثبات أو النفي ثم أقيم البرهان على ثبوتها)) : أو على نفيها . ((فالذي يحصل لنا)) : من حال تلك النسبة بعد إقامة البرهان ، إنما هو الكيفية التي

..... هو الإذعان و القبول لتلك النسبة ، و هو معنى التصديق و الحكم و الإثبات و الإيقاع . نعم ! تحصيل تلك الكيفية يكون بالاختيار في مباشرة الأسباب و صرف النظر إليها و رفع الموانع و نحو ذلك . و بهذا الاعتبار يقع التكليف بالإيمان ، كان هذا هو المراد بكونه كسبيا اختياريا ، و لا يكفي في حصول التصديق المعرفة ، لأنها قد تكون بدون ذلك . نعم ! يلزم أن تكون المعرفة اليقينية المكتسبة بالاختيار تصديقا ، و لا بأس بذلك ، لأنه حينئذ

((هو الإذعان و القبول)) : وهذا ليس من الأفعال الاختيارية ((لتلك النسبة ، و هو معنى التصديق و الحكم و الإثبات و الإيقاع)) : و النفي و الإنزاع . ((نعم ! تحصيل تلك الكيفية)) : الإذعان و القبول ((يكون بالاختيار)) : و إن لم يكن الكيفية نفسها بالاختيار ((في مباشرة الأسباب)) : و هو أخذ المبادئ من مظانها بعد التوجه إلى صور محزونة ، ثم ترتيب المبادئ على وجه تفضي إلى علم النتيجة)) و صرف النظر إليها)) : جعل القوة العاقلة مصروفة إلى تحصيلها ((و رفع الموانع)) : من الشرك و غيره ، و حاصله : أن في هذا المقام شيئين : أحدهما نفس تلك الكيفية ، و ثانيهما حصول تلك الكيفية ، و الثاني فعل بلا ريب ، و الأول ليس بفعل ، و

التصديق هو الأول دون الثاني . ((وبهذا الاعتبار)) : باعتبار أن أسبابه اختيارية ، لا باعتبار نفسه ؛ لأنه غير اختياري ((يقع التكليف بالإيمان)) : يعني أن التكليف بالإيمان إنما هو لكون أسبابه اختيارية ، ((و كان هذا هو المراد بكونه)) يعني التصديق ((كسبها اختياريا)) : المراد به كون أسبابه اختياريا . ((ولا يكفي في حصول التصديق المعرفة)) : يعني لا تكفي المعرفة في الإيمان ، ((لأنها قد تكون بدون ذلك)) لأن المعرفة قد تكون بدون الاختيار ومباشرة الأسباب . ثم مهنا اختلاف آخر قريب منه ، و هو أن الإيمان مخلوق أم لا ، ذهب مشائخ الحنفية إلى أن الإيمان غير مخلوق ، و ذهب المشائخ من الأشاعرة إلى أن الإيمان مخلوق ، احتج مشائخ الحنفية بأن الإيمان لا يحصل إلا بالتعريف والتوفيق والهداية ، وذلك كله من الله سبحانه ، و مرجعه إلى التكوين ، و هو غير مخلوق ، و احتج مشائخ الأشاعرة بأن الإيمان لا يحصل إلا بالعزم والقبول والقصد ، وذلك كله من العبد ، فهو مخلوق ، إذ العبد مخلوق بكل صفاته ، و قد نص أبو حنيفة في "الوصية" على خلق الإيمان ، و قال : العبد مع جميع أعماله وإقراره و معرفته مخلوق . و الجواب أن الإيمان - وإن كان حصوله بالعزم والقصد والقبول - لا يتم إلا بالتعريف والتوفيق والهداية ، وذلك من الله جل شأنه . و متى اجتمع صفة الحق مع صفة الخلق لا يعبا بصفة الخلق ، بل صفة الخلق في جنب صفة الحق لا تعد ، و وقعت هذه المسئلة بفرغانة ، فأتى بمحضر عنها إلى البخاري ، فاتفقوا على أنه غير مخلوق ، و القائل بخلقه كافر ، و أخرج صاحب الجامع الإمام البخاري من بخاري بسببه . ((نعم ! يلزم أن تكون المعرفة اليقينية المكتسبة بالاختيار تصديقا)) : يعني معتبرا في الإيمان المطلوب تحصيله بالاختيار ، و هو في نفسه - وإن لم يكن من الأفعال فهو بأسباب وجوده المكسوبة - يقال له الاختياري ، وهذا القدر كاف في طلب تحصيله ، و لا يلزمه كونه فعلا اختياريا بنفسه في باب التكليف . ((و لا بأس

بذلك)) : أن تكون المعرفة المذكورة تصديقا . ((لأنه حيثئذ)) : حين كونها
حاصلة بالاختيار.....

..... يحصل المعنى الذي يعبر عنه بالفارسية
بـكرویدن ، و ليس الإيمان و التصديق سوى ذلك ، و
حصوله للكفار المعاندين ممنوع ، و على تقدير الحصول ،
فتكفيرهم يكون بإنكارهم باللسان و إصرارهم على العناد و
الاستكبار ، و ما هو من علامات التكذيب والإنكار . و الإيمان
و الإسلام واحد ، لأن الإسلام هو الخضوع والانقياد بمعنى
قبول الأحكام والإذعان بها ، وذلك حقيقة التصديق على
ما مر ، و يؤيده قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ
الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ، و
بالجملة لا يصح في الشرع أن يحكم على أحد بأنه مؤمن ، و
ليس بمسلم أو مسلم و ليس بمؤمن و لانعني بوحدهما
سوى ذلك ، و ظاهر كلام المشائخ أنهم

((يحصل المعنى الذي يعبر عنه بالفارسية بـكرویدن ، و ليس الإيمان و
التصديق سوى ذلك)) : يعني المعنى الذي يعبر عنه بالفارسية بـكرویدن ، ((و
حصوله)) : يعني حصول المعرفة اليقينية المكتسبة ((للكفار المعاندين
ممنوع)) : يعني لانسلم أولاً أن ذلك التصديق حاصل للكفار المذكورين . ((و

على تقدير الحصول)) : ولو سلم حصول ذلك التصديق المذكور للكفار المعاندين . ((فتكفيرهم يكون بإنكارهم باللسان وإصرارهم على العناد والاستكبار وما هو من علامات التكذيب والإنكار)) : يعني أن حصول التصديق بالقلب لا يكفي في حصول الإيمان الشرعي ؛ بل لابد من تحقق شروطه من الإقرار وعدم التلبس بما هو من أمارات الكفر - وبالله التوفيق ، ومنه الوصول إلى التحقيق -

والإيمان والإسلام واحد، وبيان الاختلاف والرد على الحشوية

((والإيمان والإسلام واحد)) : وقد اتفق أهل الحق مشايخ الأشاعرة ، و مشايخ الحنفية على أنه لا إيمان بلا إسلام وعكسه ، يعني اتفقوا على تلازم الإيمان والإسلام بأنه لا يعتبر شرعا إيمان بلا إسلام ، ولا إسلام بلا إيمان : كالظهر مع البطن . وخالفهما الحشوية وأصحاب الظواهر ، ((لأن الإسلام هو الخضوع والانقياد بمعنى قبول الأحكام والإذعان بها ، وذلك حقيقة التصديق على ما مر)) : واستدل أهل الحق بأن الإسلام لما كان عبارة عن الانقياد والخضوع ، فلذلك لا يتصور بدون تصديق الله سبحانه في ألوميته و ربوبيته . والإيمان لما كان عبارة عن تصديق الله سبحانه فيما أخبر به على لسان رسوله ، فإنما يتحقق ذلك بقبول أوامره ونواياه ، فلم يتصور أن يكون الإنسان مؤمنا بالله ، ولا يكون مسلما ، ((ويؤيده قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا مِنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾)) : دل - أولا - على أن المخرجين هم المؤمنون ، - وثانيا - على أن من كان فيها وأخرج ، هم المسلمون ، وهذا صريح في اتحادهما ، وقد أخبر الله تعالى في كثير من الآيات بما يدل على اتحاد الإيمان والإسلام : منها قوله خيرا عن قوم موسى هم بقوله : ﴿ يَأْقُومُ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾ ، ومنها قوله : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أَمْتَدُوا ﴾ ، ومنها قوله : ﴿ فَإِنْ أَسْلَمُوا ﴾

فقد امتدوا ﴿ إلى غير ذلك من الآيات التي تدل على اتحادهما : لأنهما لو كان
غيرين يتصور وجود أحدهما بدون الآخر .)) و بالجملة لا يصح في الشرع أن
يحكم على أحد بأنه مؤمن ، وليس بمسلم)) ، أو مسلم وليس بمؤمن : يعني
لا يعتبر شرعا إيمان بلا إسلام أو إسلام بلا إيمان ، ((ولا يعني بوحدتهما سوى
ذلك)) : ما خلا التلازم بينهما ، ولما يرد أن قولهم باتحاد الإيمان والإسلام
قول بترادفها ، فدفعه بقوله :

..... و ظاهر كلام المشائخ أنهم أرادوا عدم تغايرهما بمعنى
أنه لا ينفك أحدهما عن الآخر لا الاتحاد بحسب المفهوم ، كما
ذكر في الكفاية من أن الإيمان هو تصديق الله فيما أخبر من أوامره
و نواهيه ، والإسلام هو الانقياد و الخضوع لأوامره ، و إذا لا
يتحقق إلا بقبول الأمر والنهي ، فالإيمان لا ينفك عن الإسلام
حكما فلا يتفائران ، و من أثبت التغاير يقال له : ما حكم من آمن
ولم يسلم أو أسلم ولم يؤمن ؟ فإن أثبت لأحدهما حكما ليس
بثابت للأخر فيها و لا فظهر بطلان قوله . فإن قيل : قوله تعالى :
﴿ قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا و لكن قولوا أسلمنا ﴾
صريح في تحقق الإسلام بدون الإيمان . قلنا : المراد أن الإسلام
المعتبر في الشرع لا يوجد بدون الإيمان ، و هو في الآية بمعنى
الانقياد الظاهر من غير انقياد الباطن ، بمنزلة التلفظ بكلمة
الشهادة من غير تصديق في باب الإيمان

((و ظاهر كلام المشائخ أنهم أرادوا عدم تغايرهما بمعنى أنه لا ينفك
أحدهما عن الآخر)) وجه الدفع : أنهم أرادوا باتحاد نفي المغايرة بحيث لا يوجد
أحدهما بدون الآخر ، وهذا معنى التلازم . ((لا الاتحاد بحسب المفهوم)) : ولم

يريدوا باتحادهما ترادفهما و لا اتحادهما ذاتا . ((كما ذكر في الكفاية)) : و الغرض منه تأييد لقوله : ((من أن الإيمان هو تصديق الله فيما أخبر من أوامره و نواهيته ، و الإسلام هو الانقياد و الخضوع لأوامره ، و ذا)) : يعني الخضوع و الانقياد . ((لا يتحقق إلا بقبول الأمر و النهي)) ، يعني التصديق بحقيقتهما ، ((فالإيمان لا ينفك من الإسلام حكما)) : لأن الإسلام يعني الخضوع و الانقياد الذي هو بمعنى قبول الأحكام الشرعية : من الأوامر و النواهي ، والإذعان و الاعتقاد بها ، هو الإيمان ((فلا يتغايران)) : لأن التغاير فرع الانفكاك ، ((و من أثبت التغاير)) : من الحشوية و أصحاب الظواهر . ((يقال له)) : فنقول له ، ((ما حكم من آمن و لم يسلم أو أسلم و لم يؤمن)) : في الدنيا و الآخرة . ((فإن أثبت لأحدهما حكما ليس بثابت للآخر فيها و لا فظهر بطلان قوله)) : لأنه ليس يوجد حكم كذلك ، و لأن الناس كانوا على عهد النبوة على ثلاث فرق : مؤمن ، و كافر ، و منافق ، و ليس فيهم رابع ، فالمسلم من أي الفرق ، كان لا يصلح أن يقال : من الكافرين ، فإن قال : كان مؤمنا ، ترك مذمبه ، و إن قال : من المنافقين ، فيكون الإسلام هو النفاق عنده ، فينبغي أن لا يقبل غير النفاق . لقوله : ﴿ و من يتبع غير الإسلام ديننا فلن يقبل منه ﴾ ، و أيضا يجب أن يكون مرضيا لقوله : و رضيت لكم الإسلام ديناً - و بالله التوفيق - ((فإن قيل : قوله تعالى)) واستدل الحشوية و أصحاب الظواهر بقوله : ﴿ قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا و لكن قولوا أسلمنا ﴾ فقد أثبت لهم فيه الإسلام و نفى عنهم الإيمان ، و أيضا استدل على ذلك بما ورد من عطف الإسلام على الإيمان في مثل قوله : ﴿ فما زادهم إلا إيمانا و تسليما ﴾ و العطف يقتضي الاختلاف و المغايرة ، و استدل أيضا بقول النبي ﷺ - أجاب في سؤال الإيمان بغير ما أجاب في سؤال الإسلام ((صريح في تحقق الإسلام بدون الإيمان)) : فدل أن الإسلام غير الإيمان .

الإيمان مخلوق أم لا و الاختلاف فيه

ثم صيغة الماضي " آمنا " دالة على أنه حادث ، فهو مخلوق ، اختلفوا في أن

الإيمان مخلوق أو غير مخلوق ، ذهب مشايخ الحنفية إلى أن الإيمان غير مخلوق ، وذهب المشايخ من الأشاعرة إلى أن الإيمان مخلوق ، واحتج مشايخ الحنفية بأن الإيمان لا يحصل إلا بالتعريف والتوفيق والهداية ، وذلك كله من الله سبحانه ، ومرجعه إلى التكوين وهو غير مخلوق وغير حادث ، " في شرح التعديل " : حيث قال : إن هذا في غاية الدقة ، وذلك أن الإيمان هو التصديق ، يعني الحكم بالصدق ، وهو إيقاع نسبة الصدق إلى النبي وهو غير مخلوق غير محدث ، صرح بذلك في " التوضيح " ، واحتج مشايخ الأشاعرة بأن الإيمان لا يحصل إلا بالعزم والقصد والقبول ، وذلك كله من العبد ، فهو مخلوق ومحدث ، إذ العبد مخلوق ومحدث بكل صفاته . والجواب : إن الإيمان وإن كان حصوله بالقصد والقبول إلا أنه لا يتم إلا بالتعريف والتوفيق والهداية ، وذلك من الله سبحانه ، ومتى اجتمع صفة الحق مع صفة الخلق لا يعبا بصفة الخلق ، بل صفة الخلق في جنب صفته لا تعد ، وقعت هذه المسئلة بفرغانة ، فأتى بمحضر عنها إلى بخارى ، فاتفقوا على أنه غير مخلوق ، والقائل بخلقه كافر ، وأخرج صاحب الجامع الإمام البخاري من بخارى بسببه ، والصواب ما قال الشيخ في " الهواقيت " : " الإيمان من حيث هو هداية من الله سبحانه غير مخلوق ؛ لأن الهداية صفة من صفاته سبحانه ، وصفات الله سبحانه قديمة أزلية ، وأما من حيث هو إقرار من العبد وإذعان ، فهو مخلوق ؛ لأنه معدود حينئذ من أعمال العبد . ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ ، فافهم . ((قلنا : المراد أن الإسلام المعتبر في الشرع لا يوجد بدون الإيمان وهو في الآية بمعنى الانقياد الظاهر من غير انقياد الباطن بمنزلة التلفظ بكلمة الشهادة من غير تصديق في باب الإيمان)) : يعني أن الإسلام قد يطلق لغة على الانقياد الظاهري ، وهو غير الإيمان قطعا ، وليس بحثنا وخلقنا فيه ، وإنما هو في الإسلام بمعنى الخضوع والإذعان وقبول الأحكام ، وهو لا يوجد بدون الإيمان أصلاً . والجواب عما تعلقوا به : أن الله سبحانه لم يخبر عن إسلامهم ولكن أمرهم أن يقولوا : أسلمنا ، يعني استسلمنا في الظاهر مع أن الإنكار بقلوبنا ، فيكون المراد إظهار الإسلام من أنفسهم بدون حقيقة

الإسلام : إذ لو كان المراد من الآية حقيقة الإسلام لكان ما أتوا به مرضياً مقبولاً عند الله سبحانه بما تلونا من الآيات - و بالإجماع - ليس كذلك ، و أما حديث جبرئيل فقلنا : ذكر في بعض الروايات أنه سأله عن شرائع الإسلام فأجاب بما أجاب ، أخرجه محمد بن الحسن من طريق أبي حنيفة عن علقمة عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر أن جبرئيل سأله عن شرائع الإسلام ، فتكون هذه الرواية تفسيراً للرواية المطلقة ، و الدليل عليه أن المناقذين كانوا يأتون بجميع ما أخبر النبي ﷺ في جواب ، و لم يستحقوا بجميع ما وعد به المسلمون ، فعلم أنه أريد بذلك شرائع الإسلام ، فتدبر .

..... فإن قيل : قوله عليه السلام : أن تشهد أن لا إله إلا الله و أن محمد رسول و تقيم الصلوة و تؤتي الزكاة و تصوم رمضان و تحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً ، دليل على أن الإسلام هو الأعمال لا التصديق القلبي . قلنا : المراد أن ثمرات الإسلام و علاماته ذلك كما قال ﷺ لقوم وفدوا عليه : قدرون ما الإيمان بالله وحده ، فقالوا : الله و رسوله أعلم ، قال عليه السلام : شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله و إقام الصلوة و إيتاء الزكاة و صيام رمضان ، و أن تعطوا من المغنم الخمس و كما قال ﷺ : الإيمان بضع و سبعون شعباً أعلاماً قول لا إله إلا الله و أدناماً إمطة الأذى عن الطريق

((فإن قيل قوله عليه السلام)) : و أيضاً استدل الحشوية و أصحاب الظواهر بالحديث القائل : الإسلام ((أن تشهد أن لا إله إلا الله - إلى آخره -)) أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر : حيث دل أن الإسلام هو الأعمال لا التصديق القلبي ، فيخيران . ((قلنا : المراد أن ثمرات الإسلام و علاماته

ذلك)) : يعني أن مراد النبي بذلك بيان ما يتحقق به الإسلام ، وشرح علاماته الدالة عليه من النطق بالشهادتين ، وإقام الصلاة وغيرهما ، ولو اقتضى ذلك أن الإسلام عبارة عن الأعمال دون التصديق لاقتضى مثله أن الإيمان عبارة عنها أيضا دون التصديق ، فقد ورد في الحديث أيضا : الإيمان شهادة أن لا إله إلا الله - إلى آخره - أخرجه الشيخان من حديث ابن عباس . ((كما قال ﷺ : لقوم وفدوا عليه)) : وهؤلاء الوفد كانوا وفد عبد القيس ، والوفد بالفتح جمع للوفد ، وهي جماعة مرسلة من قبل رؤوس القوم إلى أمير أو شريف - ((وكما قال ﷺ : الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله)) : وفي الحديث إطلاق الإيمان على ثمراته ، لم يرد به الحصر في العدد ، أو يراد حصرها في أنواعها ، والحديث رواه الشيخان من حديث أبي هريرة . ((وأدناها إمطة الأذى)) : يعني إزالة الموزي : مثل الشوك والدجاسة وغيرهما . والحق التحقيق بالتحقيق أن الشرع قد ورد باستعمالهما على سبيل الترادف ، وورد على سبيل الاختلاف ، وورد على سبيل التداخل - أما الترادف ففي قوله سبحانه : ﴿ فَأَخْرَجْنَا مِنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ، ولم يكن بالاتفاق إلا بيت واحد ، وفي قوله سبحانه : ﴿ يَا قَوْمِ ! إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾ ، وأما الاختلاف ففي قوله : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ : آمَنَّا ، قُلْ : لَمْ تَوَدُّوا وَلَكِنْ قُولُوا : أَسْلَمْنَا ، وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ ، فنفى الإيمان عن قلوبهم هو التصديق والطمأنينة واستحكام التصديق ورسوخه ، وأثبت الإسلام - يعني الاستسلام ظاهرا باللسان والجوارح - وأما التداخل ففيما روي أيضا : أنه سئل فقيل : أي الأعمال أفضل ، فقال ﷺ : إيمان بالله - هذا في الصحيح ، وقيل : أي الإسلام أفضل فقال ﷺ : الإيمان - ، أخرجه أحمد والطبراني من حديث عمرو بن عبسة ، قال الحافظ العراقي إسناده صحيح لكنه منقطع ، وهذا دليل على الاختلاف والتداخل ، وهو أوفق الاستعمالات في اللغة : لأن

الإيمان عمل من الأعمال وهو أفضلها ، والإسلام هو إما بالقلب وإما باللسان وإما بالجوارح ، وأفضلها الذي بالقلب ، وهو التصديق الذي يسمى إيماناً ، والاستعمال لهما على سبيل الاختلاف وعلى سبيل التداخل وعلى سبيل الترادف كله غير خارج عن طريق التجوز في اللغة - وبالله التوفيق -

..... وإذا وجد من العبد التصديق والإقرار صح له أن يقول : أنا مؤمن حقاً لتحقيق الإيمان عنه ، ولا ينبغي أن يقول : أنا مؤمن بإنشاء الله تعالى . لأنه إن كان للشك فهو كفر لامحالة وإن كان للتأديب ، وإحالة الأمور إلى مشيئة الله تعالى

البحث في الاستثناء ، الاختلاف العظيم في مسألة الاستثناء.

((وإذا وجد من العبد التصديق والإقرار صح له أن يقول : أنا مؤمن حقاً لتحقيق الإيمان عنه ، ولا ينبغي أن يقول : أنا مؤمن بإنشاء الله تعالى)) : اختلفوا في الاستثناء في الإيمان ، فمنعه الأكثرون ، منهم : أبو حنيفة وأصحابه يقولون : لا يصح أن يقال : أنا مؤمن بإنشاء الله ، قال النووي : وهذا هو المختار ، وقول أهل التحقيق ، وأجازه كثير ، منهم : الشافعي وأصحابه يقولون : يجوز أن يقال أنا مؤمن بإنشاء الله ، وذهب الأوزاعي وغيره إلى جواز الأمرين ، واحتج مشايخ الحنفية من السمع بقوله سبحانه : ﴿ قالوا آمنا برب

العلمين رب موسى و هارون ﴿ ولم يستثنوا ، و بقوله : ﴿ أولئك هم المؤمنون حقا ﴾ ولم يستثن : فحيث أتى بالجملة الاسمية و ضمير الفعل معرفا للخبر مؤكدا بالمصدر ، دل دلالة بيّنة على أن الإيمان قائم بهم ، و من العقل لما اتصف الذات حقيقة بالإيمان كان العبد مؤمنا على القطع ، و كان في علم الله سبحانه أيضاً مؤمناً ؛ لأن الله سبحانه يعلم كل شيء كما هو في الحال ، و إن كان يعلم أنه يتغير عن تلك الحالة ، و لا يصح أن يقول المتحرك : أنا متحرك إنشاء الله ، فكذا هذا .

و أيضاً لما كان ظاهر التركيب أمرين : الإخبار بقيام الإيمان به في الحال ، و إن الاستثناء يناقض الإخبار بقيام الإيمان به في الحال ، كان تركه أبعد عن التهمة بعدم الجزم بالإيمان في الحال الذي هو كفر ، فكان تركه واجبا لذلك ، و أيضاً من علم قصده بأنه إنما استثنى تبركا خوفاً من سوء الخاتمة ، فربما تعتاد النفس التردد في الإيمان في الحال لكثرة إشعارها بترددها في ثبوت الإيمان و استمراره ، و هذه مفسدة عظيمة إذ قد تجرّ إلى وجود التردد إلى آخر الحياة للاعتياد به خصوصاً ، و الشيطان مجرد نفسه في هلاك ابن آدم ، لا شغل له سواه ، فيجب حينئذ تركه ، فتأمل و لا تغفل . و احتج مشايخ الأشاعرة بطريق السمع : إن الله سبحانه ذكر في هذه الآية الكريمة أن الرجل لا يكون مؤمناً إلا إذا كان موصوفاً بالصفات الخمسة ، وهي الخوف من الله ، و الإخلاص في دين الله ، و التوكل على الله ، و الإتيان بالصلاة و الزكاة لوجه الله ، و ذكر في أول الآية ما يدل على الحصر ، و هو قوله سبحانه : إنما المؤمنون الذين هم كذا و كذا ، و كلمة إنما تفيد الحصر ، كما دلت هذه الآية على هذا المعنى ، ثم إن الإنسان لا يمكنه القطع على نفسه بهذه الصفات الخمس ، لاجرم كان الأولى أن يقول إنشاء الله ، و أيضاً ذكر هذه الكلمة لاينافي حصول الجزم و القطع ، ألا ترى أن الله سبحانه قال : ﴿ لتدخلن

المسجد الحرام إنشاء الله آمين) و هو سبحانه منزّه عن الشك و الرب ،
فثبت أنه سبحانه إنما ذكر ذلك تعليما منه لعباده هذا المعنى ، فكذا هنا . و
أيضا إن أصحاب الموافات يقولون : شرط كونه مؤمنا في الحال حصول
الموافات على الإيمان ، و هذا الشرط لا يحصل إلا عند الموت ، فيكون
مجهولا ، و الموقوف على المجهول مجهول ، فلهذا السبب حسن أن يقول :
أنا مؤمن بإنشاء الله ، قال الحافظ ابن تيمية : و مذنب أصحاب الحديث
كأبن مسعود و أصحابه و الثوري و ابن عيينة ، و أكثر علماء الكوفة و يحي ابن
سعيد القطان فيما يرويه عن علماء البصرة ، و الإمام أحمد بن حنبل و غيره
من أئمة السنة ، كانوا يستثنون في الإيمان ، و هذا متواتر عنهم لكن ليس في
هؤلاء من قال : إنما استثنى لأجل الموافات : بل صرح هؤلاء الأئمة بأن
الاستثناء إنما هو : لأن الإيمان يتضمن فعل جميع الواجبات ، فلا يشهدون
لأنفسهم بذلك ، كما لا يشهدون لها بالبر و التقوى ، فإن ذلك مما لا يعلمونه ،
و هو تزكية لأنفسهم بلا علم . و أما الموافات فلا علمت أحدا من السلف علل
بها الاستثناء ، نعم ! كثير من المتأخرين يعللون بها من أصحاب الحديث من
أصحاب الإمام أحمد ، و الشافعي ، و مالك و غيرهم ، و أكثر الناس يقولون :
بل هو إذا كان كافرا فهو عدو الله ، ثم إذا آمن و اتقى صار وليا لله ، فما أخذ
سلف الأئمة في الاستثناء أن الإيمان المطلق فعل جميع المأمورات ، و ترك
جميع المحظورات ، فإذا قال الرجل : أنا مؤمن بهذا الاعتبار فقد شهد لنفسه
بأنه من الأبرار المتقين القائمين بفعل جميع ما أمروا به و ترك كل ما نهوا
عنه ، فيكون من أولياء الله ، و هذا تزكية الإنسان لنفسه . و شهادته لها لما
لا يعلم ، و لو كانت هذه الشهادة صحيحة لساغ أن يشهد لنفسه بالجنة إن
مات على هذا الحال ، و لا أحد يسوغ له بذلك ، فهذا مأخذ عامة السلف
الذين كانوا يستثنون - و إن جوزوا ترك الاستثناء - فلكل من المجوزين

والمانعين وجهة ، مو موليها ، و ربهم أعلم بمن مو أهدى سبيلا ، هذا كله عنايته في المنهاج ، فافهم . ((لأنه إن كان للشك فهو كفر لا محالة)) : لأنه شك في الإيمان ، قال الكمالان الشيخ ابن الهمام و صاحبه المحقق ابن أبي شريف : لا خلاف بين القائلين بدخول الاستثناء و المانعين في أنه لا يقال : أنا مؤمن انشا ، الله ، للشك في ثبوت الإيمان حال التكلم بالاستثناء المذكور ، و إلا كان الإيمان منفيًا لأن الشك في ثبوته في الحال كفر، بل ثبوته في الحال مجزوم به دون شك ؛ غير أن بقاءه إلى الوفاة عليه هو المسعى بإيمان الموافاة الذي يوافي العبد عليه متصفا به آخر حياته ، غير معلوم له . ولما كان ذلك هو المعتبر في النجاة - كما هو الملحوظ عند المتكلم في ربطه بالمشيئة ، و هو أمر مستقبل - فالاستثناء فيه اتباعا لقوله تعالى : ﴿ و لا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله ﴾ ، فلا وجه لوجوب تركه ، قال الحافظ القاسم ابن قطلوبغا ، والشيخ الإمام سعد الدين التفتازاني : إن كان للشك فهو كفر لا محالة ، لكن لم يعرج المحققون على هذا ، وقالوا : الأولى الترك ، أقول : و هو - كما ترى - لم يتفرد بهذه الكلمة ، بل الشيخ المحقق ابن الهمام والشيخ المحقق ابن أبي شريف قالا : الشك في ثبوته في الحال كفر ، فافهم . ((وإن كان للتأديب)) : يعني لرعاية الأدب مع الله سبحانه ، و استدلل الشارح في شرح المقاصد لجوازه للتأديب لا للشك بقوله سبحانه : ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله ﴾ و لا شك لله سبحانه ((و إحالة الأمور إلى مشيئة الله تعالى)) : فالأولى ذكر هذه الكلمة الدالة على تفويض الأمر إلى الله سبحانه ، حتى يحصل ببركة هذه الكلمة دوام الإيمان .

..... أو للشك في العاقبة و المال لا في الآن و الحال أو
 للتبرك بذكر الله ، أو للتبرء عن تزكية نفسه ، و الإعجاب
 بحاله فالأولى تركه ؛ لما أنه يومم بالشك ، و لهذا قال :
 لا ينبغي دون أن يقول : لا يجوز ، لأنه إذا لم يكن للشك ،
 فلامعنى لنفي الجواز ، كيف !

((أو للشك في العاقبة و المال)) : و المراد صرف هذا الاستثناء إلى الخاتمة و
 العاقبة ، فإن الرجل و إن كان مؤمنا في الحال إلا أن بتقدير أن لا يتفق ذلك
 الإيمان في العاقبة ، كان وجوده كعدمه ، و لم تحصل فائدة أصلا ، فكان
 المقصود من ذكر هذا الاستثناء هذا المعنى . ((لا في الآن و الحال)) : يعني لا شك في
 الآن و الحال . ((أو للتبرك بذكر الله)) : مع قطع النظر عن معنى الشرط كما في
 قوله سبحانه : ﴿ و لا تقولن الآية ﴾ ((أو للتبرء عن تزكية نفسه)) : يعني ظن
 نفسه تزكية نفسه عن العيب ، وإليه إيماء في قوله سبحانه : ﴿ ألم تر إلى الذين
 يزكون أنفسهم بل الله يزكي من يشاء ﴾ ، و في قوله : ﴿ فلا تزكوا أنفسكم ﴾
 ((وإعجاب بحاله)) : هو إعلاء النفس و إنشيط بعلوها ، و أن يرى الرجل نفسه

شريفة وخيرا من غيره ، و حاصله : أن قوله كون المؤمن من أشرف صفاته وأعظم نعوته وأحواله ، فإذا قال : أنا مؤمن ، فكأنه مدح نفسه بأعظم المدائح ، فوجب أن يقول : إنشاء الله ، فيصير هذا استثناء بحصول الإنكار في القلب و زوال العجب . ((فالأولى تركه)) : جزاء لقوله : وإن كان للتأديب ، ((لما أنه يومم بالشك)) : يعني إن قران الاستثناء يومم التردد فتركه أبعد عن التومم ، ((و لهذا)) : يعني لأجل هذه الوجوه الخمسة للجواز ((قال : لا ينبغي)) : المودن بكراهية التنزيه . ((دون أن يقول)) : لا يجوز المودن بالحرمة . ((لأنه إذا لم يكن للشك ، فلا معنى لنفي الجواز ، كيف !)) : يعني كيف يكون للنفي معنى .

..... و قد ذهب إليه كثير من السلف حتى الصحابة و التابعين وليس هذا مثل قولك : أنا شاب إنشاء الله تعالى ، لأن الشباب ليس من أفعاله المكتسبة ولا مما يتصور البقاء عليه في العاقبة و المال ولا مما يحصل به تزكية النفس والإعجاب . بل مثل قولك : أنا زاهد متقي إن شاء الله تعالى ، و ذهب بعض المحققين إلى أن الحاصل للعبد هو حقيقة التصديق الذي به يخرج عن الكفر : لكن التصديق في نفسه قابل للشدة والضعف و حصول التصديق الكامل المنجي المشار إليه بقوله : أولئك هم المؤمنون حقا ، لهم درجات عند ربهم و مغفرة و رزق كريم ، إنما هو في مشيئة الله تعالى

((و قد ذهب إليه يعني إلى نفي الجواز . كثير من السلف حتى الصحابة و التابعين)) : قال الحافظ تقي الدين السبكي الكبير : إن القول بدخول الاستثناء هو قول أكثر السلف من الصحابة ، و التابعين ، و من بعدهم ، و الشافعية ، و المالكية .

والحنابلة ، ومن المتكلمين الأشعرية والكلابية ، قال : وموقول سفهان الثوري ، و قال البيهقي : و أما الاستثناء في الإيمان فقد كان يستثنى جماعة من الصحابة و التابعين ، وإنما رجع استثناءهم إلى كمال الإيمان وإلى بقائهم على الإيمان ، فكانوا لا يشكون في وجوده الحالي - فإن تغير حال المؤمن في الإيمان لم يمنع كونه مؤمنا في الحال قبل التغير - قلت : هذا وجه حسن في التوفيق وبالله التوفيق - ومما احتج به صاحب الكفاية على المنع في الاستثناء مطلقا : أن قوله : أنا مؤمن بإنشاء الله مثل قول الشاب : أنا شاب بإنشاء الله ، ولا شك أن الثاني كلام مهمل أو كذب ، فكذا الأول ، فردّ الشارح خطأه ، وأجاب عنه بقوله : ((وليس هذا مثل قولك : أنا شاب بإنشاء الله تعالى)) : و فرق بين القولين بوجوده ثلاثة : أحدهما ((لأن الشاب ليس من أفعاله المكتسبة)) - وثانيها - ((ولا مما يتصور البقاء عليه في العاقبة والمآل)) - و ثالثها - ((ولا مما يحصل به تزكية النفس والإعجاب)) : وحاصله منع المساواة ، لأن في الإيمان أمور ثلاثة مصححة للاستثناء غير موجودة في الشاب : أحدها أن الشاب ليس من الأفعال الاختيارية الإرادية ، فلا يتصور في استثنائه تأديب ، لأن التأديب مهنا ترك دعوى القدرة والكسب مع وجودهما بخلاف الإيمان : فإنه من الأفعال الاختيارية الفصدية ، فيجوز فيه التأديب . وثانيها : إن الشاب لا يتصور دوامه وبقاؤه على ما جرى به العادة الإلهية ، فلما لم يكن من الأشياء التي لا تشك في بقائها ودوامها ، لم يحسن فيه الاستثناء على سبيل إبهام العاقبة بخلاف الإيمان ؛ لأن العاقبة فيه مبهمة غير معلومة ، ثالثها : إن الشاب ليس من الأفعال الصالحة ، فلا يتصور فيه الافتخار ، فلا يصح فيه الاستثناء الدافع - للافتخار بخلاف الإيمان ؛ فإنه رأس الأفعال الصالحة : ((بل)) الاستثناء في الإيمان ((مثل قولك : أنا زاهد متقي إن شاء الله تعالى)) ، فإن الزهد والتقوى من الأفعال الاختيارية ، فيتصور فيهما من الأمور المذكورة ، فافهم . ((وذهب بعض المحققين)) : إمام الحرمين في توجيهه جواز الاستثناء . ((إلى أن الحاصل للعبد مو حقيقة التصديق الذي به يخرج عن الكفر ؛ لكن التصديق في نفسه قابل للشدة والضعف)) : فهذا التوجيه إنما يتم على

قول من يقول : إن الإيمان يزيد و ينقص ، و قد مر البحث فيه . ((و حصول التصديق الكامل المنعني المشار إليه بقوله : أولئك هم المؤمنون حقا ، لهم درجات عند ربهم و مغفرة و رزق كريم . إنما هو في مشيئة الله تعالى)) . فمعنى الاستثناء حينئذ : أنا مؤمن كامل ناج إنشاء الله سبحانه ، فالتردد الناشئ من التعليق متعلق بكماله ، و يؤيده ما روى أن الحسن سألته رجل ، فقال : أ مؤمن أنت ؟ فقال : الإيمان إيمانان ، فإن كنت تسأل عن الإيمان بالله و ملائكته و رسله و اليوم الآخر ، فأنا مؤمن ، و إن كنت تسألني عن قوله تعالى : ﴿ إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم ﴾ فوالله لا أدري أنا منهم أم لا .

..... ولما نقل عن بعض الأشاعرة أنه يصح أن يقال : أنا مؤمن بإنشاء الله تعالى بناءً على أن العبرة في الإيمان و الكفر و السعادة و الشقاوة بالخاتمة ، حتى أن المؤمن السعيد من مات على الإيمان و إن كان طول عمره على الكفر و العصيان ، و الكافر الشقي من مات على الكفر - نعوذ بالله - و إن كان طول عمره على التصديق و الطاعة على ما أشير إليه بقوله سبحانه في حق إبليس : ﴿ وكان من الكافرين ﴾ و بقوله عليه الصلوة و السلام . السعيد من سعد في بطن أمه ، و الشقي من شقي في بطن أمه :

((ولما نقل عن بعض الأشاعرة)) : رأس الطائفة و إمام الفن الشيخ أبو الحسن . ((أنه يصح أن يقال : أنا مؤمن بإنشاء الله تعالى)) : لا بالنظر إلى الإيمان الحاصل في الحال ، بل ((بناءً على أن العبرة في الإيمان و الكفر

و السعادة و الشقاوة بالخاتمة)) في الحديث : إنما الأعمال بالخواتيم ، أخرج البخاري من حديث سهل بن سعد مرفوعا ، و في آخر : إنما الأعمال بخواتيمها ، رواه ابن حبان في صحيحه من حديث معاوية ، و الأخبار في هذا الباب غير محصورة ، ((حتى أن المؤمن السعيد من مات على الإيمان و إن كان طول عمره على الكفر و العصيان ، و الكافر الشقي من مات على الكفر - نعوذ بالله - و إن كان طول عمره على التصديق و الطاعة على ما أشير إليه)) : و تفصيله : إن السعيد من علم الله في الأزل موته على الإيمان - و إن تقدم منه كفر - و الشقي من علم الله موته على الكفر - و إن تقدم منه الإسلام .

السعادة و الشقاوة تتبدلان أم لا و بيان الاختلاف فيه

و اختلف فيه أن السعادة و الشقاوة هل تتبدلان أم لا ، ذهب مشايخ الحنفية إلى أن السعيد قد يشقى ، و الشقي قد يسعد ، و ذهب مشايخ الأشاعرة إلى أن السعيد لا يشقى و الشقي لا يسعد . احتج مشايخ الحنفية بقوله سبحانه : ﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ حيث دل على غفران ما قد سلف قبل الإسلام بالإسلام ، فلو لم يكن الشقي سعيداً لفانت فائدة الغفران ، و احتج مشايخ الأشاعرة ((بقوله سبحانه في حق إبليس)) : ﴿ و كان من الكافرين ﴾ فلفظ الماضي يدل على أن شقاوته مقدمة على عدم سجوده مع أنه كان مجتهدا في العبادات و الطاعة حتى عد من الملائكة تغلبا ، و كان الصحابة مؤمنين حين عبدوا الصنم ، و سحرة فرعون كانوا مؤمنين في حال حلفهم بعزة فرعون ، و قصة بلعام ، و قصة برصيصا ، و قصة معاجة آدم و موسى معروفة

مشهورة ، فعلى هذا لا يتصور في السعيد أن يشقى ولا في الشقي أن يسعد ، ((و بقوله عليه السلام)) : يعني على ما يشير إليه بقوله عليه الصلوة والسلام . ((السعيد من سعد في بطن أمه ، والشقي من شقي في بطن أمه)) : والمعنى أن من سعد في بطن أمه لا يضره الكفر الظاهر ؛ لأن عاقبته تكون بالإيمان لتعلق علم الله بإيمانه ، ومن شقي في بطن أمه لا ينفعه الإيمان الظاهر لتعلق علم الله بكفره . والحديث أخرجه البزار بسند صحيح جيد عن أبي هريرة ، وفيه آثار أخر منها : خلق الله يحيى بن زكريا في بطن أمه مؤمنا ، وخلق فرعون في بطن أمه كافرا ، أخرجه ابن عدي والطبراني مرفوعا ، والأحاديث لاتعصى في الباب .

..... أشار إلى إبطال ذلك بقوله عليه السلام ، و السعيد قد يشقى ، بأن يرتد بعد الإيمان - نعوذ بالله من ذلك - و الشقي قد يسعد بأن يؤمن بعد الكفر والتغير يكون على السعادة والشقاوة ، دون الإسعاد والإشقاء ، وهما من صفات الله تعالى : لما أن الإسعاد تكوين السعادة ، والإشقاء تكوين الشقاوة ، ولا تغير على الله وعلى صفاته ، لما مر من أن القديم لا يكون محلا للحوادث ، والحق أنه لا خلاف في المعنى ، لأنه إن أريد بالإيمان والسعادة مجرد حصول المعنى فهو حاصل في الحال و إن أريد ما يترتب عليه النجاة و الثمرات فهو في مشيئة الله تعالى لا قطع بحصوله في الحال ، فمن قطع بالحصول أراد الأول ، ومن فوض إلى المشيئة ، أراد الثاني -

((أشار)) : جواب " لما " ((إلى إبطال ذلك بقوله عليه السلام)) : المنقول عن بعض الأشاعرة ((والسعيد قد يشقى : بأن يرتد بعد الإيمان - نعوذ بالله من ذلك - والشقي قد يسعد : بأن يؤمن بعد الكفر)) - يعني أن السعيد هو المسلم ، والشقي هو الكافر ، فعلى هذا يتصور أن السعيد قد يشقى بأن يرتد بعد الإيمان ، وأن الشقي قد يسعد بأن يؤمن بعد الكفر ؛ ((والتغير يكون على السعادة والشقاوة)) : بأن يمحو الله سبحانه السعادة والشقاوة ويثبت ما يشاء ، فالله قادر مختار يفعل ما يشاء متى شاء ؛ حتى أن فاروقاً يطوف بالبيت ويهكي ، ويقول : اللهم ! إن كنت كتبتني في أهل السعادة فأثبتني فيها ، وإن كنت كتبتني على الشقاوة فامحني وأثبتني على السعادة ، فإن السعادة والإسلام إذا عرض على الكفر يطله ويرفع أحكامه ، وإن الشقاوة والكفر إذا عرض على الإسلام يطله ويرفع أحكامه ، فكانا من صفات الخلق ، و صفاته تتبدل و تتغير ، فيتبدلان و يتغيران ، وقالت الأشاعرة : لا يتبدل ذلك ، وعن هذا قالوا : إن سحرة فرعون كانوا مؤمنين في حال حلفهم بعزة فرعون ، وقد تقدم مذهبهم على التحقيق ، ودليلاً قوله سبحانه : ﴿ يمحو الله ما يشاء ويثبت ، وعنده أم الكتاب ﴾ والمعنى : يمحو المعاصي عند التوبة ، ويثبت التوبة ، وذلك أن المكتوب في اللوح المحفوظ صفة العبد سعادةً وشقاوةً ، والعبد يجوز عليه التبدل من حال إلى حال ، فكذا صفته . ((دون الإسعاد والإشقاء وهما من صفات الله تعالى : لما أن الإسعاد تكوين السعادة ، والإشقاء تكوين الشقاوة)) ، وقد علمت أن التكوين صفة حقيقية أزلية لا تتبدل . ((ولا تغير على الله وعلى صفاته لما مر من أن القديم لا يكون محلاً للحوادث)) : وكل ما يقبل التبدل فهو حادث ؛ لأن ما ثبت قدمه امتنع عدمه .

محاكمة الشارح ومحاكمة الإمام النووي وقول علامة الزبيدي من أصحابنا

((و الحق)) : حاصله : المحاكمة و إرجاعه إلى الخلاف اللفظي في إرادة المعنى من مذهب اللفظيين . ((أنه لا خلاف في المعنى)) بين الأشاعرة و الحنفية . ((لأنه إن أريد بالإيمان و السعادة مجرد حصول المعنى)) : يعني من الإيمان و السعادة ((فهو حاصل في الحال)) ، فلا يصح التردد فيه بالاتفاق ، فلا يناسب و لا يلغى أن يقال : أنا مؤمن إن شاء الله ((و إن أريد ما يترتب عليه النجاة و الثمرات)) : و هو الإيمان الكامل المنهي و مو إيمان العاقبة ، ((فهو في مشيئة الله تعالى لا قطع بحصوله في الحال)) : يصبح فيه ذلك بالاتفاق أن يقال : أنا مؤمن إن شاء الله سبحانه ، ((فمن قطع بالحصول)) : بقوله : أنا مؤمن حقاً ، ((أراد الأول)) يعني مجرد الحصول . ((و من فوض إلى المشيئة)) : بقوله : أنا مؤمن إن شاء الله تعالى . ((أراد الثاني)) : ما يترتب عليه النجاة ، و قال النووي في المحاكمة : و الكل صحيح باعتبارات مختلفة ، فمن أطلق نظر إلى الحال ، و أحكام الإيمان جارية عليه في الحال ، و من قال : إن شاء الله ، فقالوا فيه : إما للتبرك و إما لاعتبار العاقبة ، و ما قدر الله تعالى ، فلا يدرى أ ثبت على الإيمان أم يصرفه عنه ، و القول بالتخير حسن صحيح نظراً إلى مأخذ القولين الأولين و رفعاً لحقيقة الخلاف ، قال العلامة الزبيدي الحنفي و الأئمة المتقدمين من أصحابنا : لم يبلغنا عنهم ذلك ، و أما إمامنا الأعظم . و إن كان قد نقل عنه الإنكار في هذه الكلمة - فلم ينقل عنه مثل ما قاله هؤلاء المتأخرون من أصحابه ، و لأن مسلمنا قولهم من التكفير و التفضيل ، فكيف يفعلون في عبدالله بن مسعود و إبراهيم النخعي و علقمة ، و هؤلاء أصول المذهب ، و قد ذهبوا إلى ما ذهب إليه غيرهم من السلف ؛ فالأولى كف اللسان

عن الكلام في ذلك إلا عند الضرورة ؛ مع كمال مراعاة الأدب و الاحترام
للمشائخ القائلين بهذه الكلمة ، و عدم نسبتهم إلى شيء من الضلال و
الابتداع ؛ فضلا عن الكفر ، فهذا الخلاف لفظي أو معنوي لا يترتب عليه كفر
ولا بدعة ، نعوذ بالله من ذلك وبالله التوفيق ، ومنه الوصول إلى التحقيق .

..... و في إرسال الرسل - جمع رسول على فعول من
الرسالة - و هي سفارة العبد بين الله تعالى و بين ذوي
الألباب من خليقته ،

بسم الله الرحمن الرحيم

الرسالات والنبوات، احتياج الانسان إلى الأنبياء.

أقول طوطنة و تمهداً : لما كان نوع الإنسان محتاجا إلى الاجتماع على
نظام ، و ذلك الاجتماع لن يتحقق إلا بحدود و أحكام ، يقف كل منهم عند
حده المقدر له لا يتعداه ، و جب أن يكون بين الناس شرع يفرضه شارع يبين
فيه أحكام الله سبحانه و حدوده في المعاملات ، فيرتفع به الاختلاف والفرقة ،
و يحصل به الاجتماع والألفة ، و هذا الاحتياج لما كان لازما لنوع الإنسان
ضرورة يجب أن يكون المحتاج إليه قائما ضرورة ؛ بحيث يكون نسبته إليهم

نسبة الغني والفقير والملك والرعية ، فإن الناس لو كانوا كلهم ملوكا لم يكن ملك أصلا كما لو كانوا كلهم رعايا لم يكن رعية ، ثم لا يبقى ذلك الشخص ببقاء الزمان ، و عمره لا يساوى عمر العالم ، فينوب منابه علماء أمته ، و يرث علمه أمناء شريعته ، فيبقى سنته و منهاجه و يضيئ على البرية مدى الدهر سراجـه ، و العلم بالتوارث ، و ليست النبوة بالتوارث ، و الشريعة تركة الأنبياء ، و العلماء ورثة الأنبياء ، فقال الإمام الأجل النسفي :

((وفي إرسال الرسل)) لما فرغ من الكلام على الإلهيات أخذ يتكلم على الرسائل لأنها متعلقا التصديق القلي الذي هو الإيمان و قدم الإلهيات ، لأنها أصل الرسائل ، و قال : الرسل بصيغة الجمع دون ذكر عدد ؛ لأنه لو ذكر عددا لربما أفضى لإثبات الرسالة لمن ليست له ، أو نفيها ممن هي له ، و ما ورد من أن عدد الأنبياء مائة ألف و أربعة و عشرون ألفا ، و عدد الرسل ثلث مائة و ثلاثة عشر أو أربعة عشر ، فهو حديث متكلم فيه ، و الحق أن كلا من الأنبياء و الرسل لا يعلم عدته إلا الله سبحانه ، قال الله سبحانه ﴿ منهم من قصصنا عليك و منهم من لم نقصص عليك ﴾ فافهم . ((و هي سفارة العبد)) : التوسط على طريق إيصال الخير من الله سبحانه إلى العبد ، يقول : الرسول هو إنسان متميز بين سائر الناس بآيات تدل على أنها من عند ربه يدعوهم إلى التوحيد ، و يمنعهم من الشرك ، و يسن لهم الشرائع و الأحكام ، و يحثهم على مكارم الاخلاق ، و ينهاهم عن التباغض و التحاسد ، و يرغبهم في الآخرة و ثوابها ، و يضرب لهم للسعادة و الشقاوة أمثالا تمكن إليها نفوسهم .

قوله: وبين ذوي الألباب من خليقته

والرد على أحمد بن حابط اللعين

((بين الله تعالى و بين ذوي الألباب)) : يعنى ذوي العقول . ((من

خليقته)) : يعني مخلوقاته ، وإنما خصهم لأنه سبحانه لا يبعث الرسول إلى المجانين والحيوانات ، وفيه إشارة إلى الرد على أحمد بن حابط ، وكان من أمل البصرة من تلاميذ النظام يظهر الاعتزال ، وما نراه إلا كافرا لا مؤمنا ، و كان أحمد بن حابط - لعنه الله - يقول : إن الله سبحانه نبأ أنبياء من كل نوع من أنواع الحيوان ، حتى البق و البراغيث والقمل والكلاب والقرود ، و حجته في ذلك قول الله سبحانه : ﴿ وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ﴾ وقوله : ﴿ وإن من أمة إلا خلا فيها نذير ﴾ أقول : لا حجة لهم فيه ، وذلك لأن الله سبحانه يقول : ﴿ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ ، وإنما يخاطب الله سبحانه بالحجة من يعقلها ، وقال الله سبحانه : ﴿ يا أولى الألباب ﴾ وقد علمنا بضرورة الحس أن الله سبحانه إنما خص بالنطق الذي هو التصرف في العلوم و معرفة الأشياء على ما هي عليه والتصرف في الصناعات على اختلافها ، الإنسان خاصة و أضفنا إليهم بالخير الصادق والبراهين الضرورية ، الجن والملائكة ، فعلمنا بضرورة العقل أن الله سبحانه لا يخاطب بالشرائع إلا من يعقلها ، و يعرف المراد بها ، فصبح أن البهائم غير مخاطبة بالشرائع ؛ لأن البهائم لا يمكنها أن تبلغ إلى الحركات الفكرية ، حتى تميز الحق من الباطن ، ولا أن تبلغ إلى الحركات القولية ، حتى تميز الصدق من الكذب ، ولا أن تبلغ إلى الحركات الفعلية حتى تميز الخير من الشر ، فبطل قول أحمد ابن حابط العين ، و صبح أن معنى قول الله سبحانه : ﴿ أمم أمثالكم ﴾ أنواع أمثالكم ، إذ كل نوع يسمى أمة ، وإن معنى قوله سبحانه : ﴿ وإن من أمة إلا خلا فيها نذير ﴾ إنما عنى الأمم من الناس - وهم القبائل والطوائف - و من الجن لصحة وجوب العبادة عليهم ، قال الله سبحانه : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾ ، فافهم .

..... ليزيح بها عليهم فيما قصرت عنه عقولهم من
مصالح الدنيا والآخرة ، وقد عرفت معنى الرسول والنبي
في صدر الكتاب

النبوة موهبة لا مكتسبة، والرد على الحكماء والفساد

أحمد خان أشيع الرد

((ليزيح بها)) : ليدفع الله سبحانه بتوسط هذه السفارة وقد عرفت
سابقاً أنهم هم الواسطة بين الله سبحانه وبين خلقه ((عليهم فيما قصرت
عنه عقولهم)) : يعني أسقامهم الروحانية الواردة على قلوبهم وجوارحهم ،
ذهب أهل السنة والجماعة إلى أن النبوة موهبة من الله سبحانه ونعمة منه
على عبده ، وهو قول الله سبحانه : ﴿ لئن اصطفاه من عباده ﴾ - أرسلناك ،
و بعثناك ، و بلغ عنا - و لا يشرط من الفضائل المكسوبة من الرياضات
والمجاهدات في الخلوات والانقطاعات ، و لا استعداد مادته لصفاء جومرما و

ذكاء فطرتها ؛ بل يختص برحمته من يشاء ﴿ و الله يعلم حيث يجعل رسالته ﴾ ، فالرسول في الشريعة من اصطفاه الله سبحانه و اختاره ليبلغ حكمه إلى خلقه و ينزهم بطشه ، و الفلاسفة يثبتون النبوة على وجه مخالف لطريق أهل الحق ، فإنهم يرون أن النبوة لازمة في حفظ نظام العالم المؤدي إلى صلاح النوع الإنساني على العموم ؛ لكونها سببا للخير العام المستحيل تركه في الحكمة والعناية الإلهية ، و شرطوا أن النبي من كان مختصا بخواص ثلاث : أحدهما : أن يكون مطلقا على الغيب لصفاء جواهر نفسه و شدة اتصاله بالمبادئ العالية من غير سابقة كسب و تعليم و تعلم ، يعني أن ينال العلم بلا تعلم ، و يسميها القوة القدسية ، و هي القوة الحدسية ، و ثانيها : كونه بحيث - يطعمه الهيولى العنصرية القابلة للصور المفارقة إلى بدل ، يعني أن يكون له قوة يتصرف بها في هيولى العالم بإحداث أمور غريبة ، و ثالثها : أن يشاهد الملائكة على صور متخيلة ، و يسمع كلام الله بالوحي . و قد أورد على هذا بأنهم إن أرادوا بالاطلاع الاطلاع على جميع الغائبات فهو ليس بشرط في كون الشخص نبيا بالاتفاق ، وإن أرادوا به الاطلاع على بعضها فلا يكون خاصة للنبي إذ ما من أحد إلا يجوز أن يطلع على بعض الغائبات من دون سابقة تعليم و تعلم ، و أيضاً النفوس البشرية كلها متحدة بالنوع ، فلا تتخلف حقيقتها بالصفاء و الكدر ، فما جاز لبعض جاز أن يكون لبعض آخر ، فلا يكون الاطلاع خاصة للنبي ، و أيضاً ما جعلوه خاصة ثانية لا تكون مختصة بالنبي ؛ فإنهم معترفون أيضاً بأن مادة العناصر مطيعة لغير الأنبياء ، و أيضاً ما جعلوه خاصة ثالثة غير متحققة ؛ لأنهم منكرون للملائكة و لا يثبتون غير الجواهر المجردة العالية ، و هي غير مرئية

عندهم . و بالجملة : إن هذه الصفات الثلاث التي جعلوها خاصة الأنبياء توجد لعموم الناس . و الحق أن هؤلاء الطبيعيون الدهريون لا يقولون بحدود و أحكام و شريعة و إسلام ، قالوا : إن الشرائع و أصحابها أمور مصلحة عامة ، و الحدود و الأحكام و الحلال و الحرام أمور واقعية ، و الشرائع لها رجال لهم حكم علمية ، و ربما يؤيدون من عند واهب الصور يائبات أحكام و وضع حلال و حرام مصلحة للعباد و عمارة للبلاد ، و ما يخبرون عنه من الأمور الكامنة في الحال من أحوال عالم الرحانيين : من الملائكة و العرش و الكرسي و اللوح و القلم ، فإنما هي أمور معقولة لهم ، قد عبروا عنها بصور خيالية جسمانية ، و كذلك ما يخبرون به من أحوال المعاد من الجنة و النار ، ثم قصور و أنهار و طيور و ثمار في الجنة ، فترغيبات للعوام بما تميل إليه طباعهم ، و سلاسل و أغلال و خزي و نكال في النار ، فترغيبات للعوام مما يترجر عنه طباعهم ، و إلا ففي العالم العلوي لا يتصور أشكال جسمانية و صور جرمانية ، ولهذا كان من أصلهم الفاسد أن النبوة مكتسبة ، و ينكرون صدور البعثة عن الباري سبحانه بالاختيار ، و هذه عقيدة قائد الطائفة النجيرية السار السيد أحمد خان الدهلوي أنكر النبوة الشريعة التي هي موصبة إلهية ختمت لسيدنا محمد ﷺ ، و زعم أنها تحصل بالكسب ، و بدل صفاتها و غير أماراتها ، و سوى بين النبي و بين كل من قام مصلحا في ملة من الملل - أيما كان - و هذا كفر مجرد و جنون لا جنون فوقه " و التجربة " و هي فرقة حدثت في زماننا هذا ، ينكرون نعماء الجنة و كيفيات العذاب الواردة في القرآن ، و الأحاديث ، و ينكرون وجود الملائكة و وجود جبرئيل و الجن و خوارق العادات من الكرامات و المعجزات ، و يتمسكون بالتأويلات الفاسدة التي لا يساعد العقل و النقل ، و إنما ذلك بتقليد ملاحدة اليورف ، و إمامهم في ذلك السيد أحمد خان الدهلوي - نعوذ بالله من الخذلان - فيما

قصرت عنهم عقولهم ((من مصالحي الدنيا)) : مثل قواعد العدل والإنصاف والجور والاعتساف . ((والآخرة)) : مثل ثواب الأبد والدوام ، لأنهم يعرفون خواص الأشياء وحقائقها ومنافعها ومضارها ، ووجوه المصالح وحدودها وأقسامها ، ونحن لانعرفها ، وكما أن نوع الإنسان ملك الحيوان بالتسخير ، فالأنبياء ملوك الناس بالتدبير ، فتدبر .

والفرق بين النبي والرسول والرد على بعض الأشياء

((وقد عرفت معنى الرسول والنبي في صدر الكتاب)) : والفرق بين النبي والرسول أن الرسول من بعثه الله سبحانه إلى قوم وأنزل عليه كتاباً أو لم ينزل ؛ لكن أمره بحكم لم يكن ذلك الحكم في دين الرسول الذي كان قبله ، والنبي الذي لم ينزل عليه كتاباً ولم يأمره بحكم جديد ، بل أمره أن يدعو الناس إلى دين الرسول الذي كان قبله ، وهذا أصبح ، وأما ما قال بعض الأشياء في الفرق أن ما وجب للرسول يجب للأنبياء إلا التبليغ ، فإنه خاص بالرسول ، وحينئذ فالصدق والأمانة واجبان لكل من الأنبياء والرسول ، وأما تبليغ الأحكام المتعبد بها فإنه خاص بالرسول ، إذ النبي لا يبلغ شيئاً من الشرائع ، نعم ! يجب عليه أن يخبر بأنه نبي لأجل أن يحترم ويعظم فليس بشيء ، فالحاصل : أن الرسول أخص من النبي - لأن كل رسول نبي وليس كل نبي رسولا .

شرح تعريف الشيخ السنوسي المحقق العارف

قال الشيخ العلامة في شرح الصغرى لأم البراهين : إن الرسول هو إنسان بعثه الله تعالى للخلق ليبلغهم ما أوحى إليه ، وقد يخص بمن له كتاب أو شريعة أو نسخ لبعض أحكام الشريعة السابقة . قال الدسوقي قوله : هو إنسان ، إن لفظ إنسان يطلق على الذكر والأنثى على المعتمد ، وحينئذ

فالتعريف يفيد أن الأنثى تكون رسولا ، و الحق أنها لا تكون رسولا ، و أن الرسالة مشروطة بالذكر . فإما أن يقال : إنه تعريف بالأعم المقصود منه تميز الرسول عن غيره و ذلك حاصل ، و إن كان التعريف أعم من المعرف أو أنه مآش على القول بأن لفظ إنسان خاص بالذكر والأنثى ، يقال : فيها إنسانية ، و سيأتي التفصيل في هذا الباب ، و قوله : بعثه الله خرج به من بعثه غيره كالمملوك فلا يسعى رسولا اصطلاحا ، و قوله : للخلق أي لجنس الخلق الصادق بكلهم كنبينا أو ببعضهم كغيره ، وليست للاستغراق وإلا كان التعريف قاصرا على من عمت رسالته ولا يشمل من خصت رسالته ، قال الدسوقي : و " ما " في قوله : ما أوحى إليه موصولة ، فهي للعموم أي كل ما أوحى إليه يعني من حيث كونه مبعوثا إليهم ، فخرجت الأحكام المأمور بكتمانها والمخبر فيها ، و قوله : ليبلغهم أشاره إلى العلة الغائية ، وليس من تمام التعريف ، قال الدسوقي : و أما النبي فهو إنسان أوحى إليه بشرع أمر بتبليغه أم ،

فالنبي أعم من الرسول مطلقا هذا هو المعتمد ، و مقابله قولان : الأول : إن الرسول إنسان أوحى الله بشرع و كان له كتاب ، فلا بد في الرسول من الكتاب و الشريعة - ولا يلزم لكونه نبيا له كتاب : أن يكون له شريعة لاحتمال أن يكون ما في الكتاب مواعظ ، و اعترض هذا القول بأن الكتب قليلة و الرسل كثيرة ، فكيف يشترط في الرسول أن يكون له كتاب ؟ و القول الثاني ، يقول : لا بد في الرسول من أحد أمرين : إما أن يكون له كتاب وإما أن تكون شريعته ناسخة لشريعة من قبله ، فإذا نزلت التورات على موسى و أوحى إلى نبي من بني إسرائيل مثلاً بتبليغ أحكامها ، و لم ينزل عليه كتاب و لم تكن شريعته ناسخة لشريعة موسى ، فلا يكون رسولا إذا علمت ذلك فقول الشارح : " و قد يخص بمن له شريعة أو كتاب أو نسخ " إشارة إلى القولين المقابلين

للمعتمد فاحفظ هذا ، فإنه ألطف ، فتأمل .

..... حكمة أي مصلحة وعاقبة حميدة . وفي هذا إشارة إلى أن الإرسال واجب لا بمعنى الوجوب على الله تعالى ، بل بمعنى أن قضية الحكمة تقتضيه لما فيه من الحكم والمصالح وليس بممتنع كما زعمت السمنية والبراهمة ولا يمكن يستوي طرفاه ، كما ذمب إليه بعض المتكلمين .

الإرسال واجب لا بمعنى الوجوب على الله

والرد على الفلاسفة والمعتزلة

((حكمة أي مصلحة وعاقبة حميدة . وفي هذا)) : يعني في قوله : حكمة ((إشارة إلى أن الإرسال واجب)) : قال في التبصرة : وذمب طائفة من أصحابنا إلى أنها واجبة ولا يعنون بكونها واجبة ، إنها وجبت على الله سبحانه بإيجاب أحد أو إيجابه على نفسه ؛ بل يريدون أنها متحققة الوجود ، وهذا غير ما يقول المعتزلة في وجوب الألفاظ الأصلح . ((لا بمعنى الوجوب على الله تعالى))

أوجبه الفلاسفة عقلا من نوط النظام به ، و أوجبه المعتزلة لما عرف من أصلهم في وجوب الصلاح والأصلح ((بل بمعنى أن قضية الحكمة تقتضيه)): يعني واجب بمعنى أن حكمة الله سبحانه تقتضيه . ((لما فيه من الحكم و المصالح)) : إن اقتضاء الحكمة يرجح جانب الإرسال، لما فيه من الفوائد و المنافع ، بمعنى أن العادة الإلهية جارية بالإرسال ؛ لأن حكمه و لطفه و إحسانه على العباد يرجح جانب الوقوع مع جواز الترك في نفسه ، و هذا هو الوجوب العادي ، قال في " الكفاية " : و مع هذا امتنع عامة أصحابنا الحنفية عن إطلاق الواجب في باب الرسالة لئلا يتوهم المشابهة بمذهب المعتزلة في وجوب الأصلح على الله سبحانه ، و الأصلح ما قال الشيخ العارف المحقق في شرح الصغرى لأم البراهين : و هذا البعث من الجائزات عند أهل السنة ، و أوجبه المعتزلة على أصلهم الفاسد في وجوب مراعاة الصلاح والأصلح ، و حالته البراممة لذلك أيضا ، و لا خفاء في موسهم و كفرهم ، و أيضا الأفضل ما قال الشيخ العلامة إبراهيم البيهقي في الشرح لأم البراهين : و من الجائز في حقه تعالى بعثة الرسل ، خلافا للمعتزلة في قولهم بأنها واجبة عليه تعالى ، بناء على أصلهم الفاسد و معتقدهم الكاسد : من أنه يجب عليه تعالى فعل الصلاح والأصلح ، و قد وجهوا لذلك بأن أراء الناس تختلف و تتفاوت فيقع التنازع و التظالم ، فالصلاح أن يقيم لهم سفيرا مؤتدا بالمعجزات فينقاد له الكل ، و خلافا للبراممة و هم طائفة كفار من الهند أصحاب برهام - كما في " شرح المقاصد " - يتبعون ما حسنه العقل دون الشرع ، فيستقبحون ذبح الحيوان لما فيه من التعذيب ، و يستقبحون الصلاة لما فيها من وضع الوجه الذي هو أشرف الأعضاء على الأرض و رفع العجيزة ، و يبيحون الزناء و وطئ المحارم ، و يقولون باستحالة بعثة الرسل ، أقول : فالبراممة و المعتزلة كل منها يقول بوجوب الصلاح والأصلح إلا أن المعتزلة قالوا : بوجوب البعثة نظرا

إلى كونها صلاحاً ، و البراممة حكموا باستحالتها و امتناعها نظراً إلى كونها فساداً لما فيها من المشقة أو نظراً لخلوها عن الفائدة ، فلا يصح أن تكون من فعل الحكيم ؛ لأنها عبث ، ثم قال الشيخ العارف : و الدليل لأهل السنة على أن بعث الرسل جائز لا واجب ، إن البعث فعل من أفعال الله ، و قد علمت أنه جل و عز لا يجب عليه فعل ، و إن كان صلاحاً أو أصلح ، و لا يتحتم عليه ترك .

والرسالة ليست بممتنعة والرد على السمنة

والبراهمة والصائبية ومعطلة العرب

((و ليس بممتنع كما زعمت السمنية والبراهمة)) : و لا كما زعمت الصائبية و معطلة العرب ، و اعلم أن الهند أمة كبيرة و ملة عظيمة و أراؤهم مختلفة ، فمنهم السمنية والبراهمة ، و هم المنكرون للنبوات أصلاً ، و منهم من يميل إلى الدمر ، و منهم من يميل إلى الثنوية يقول بملة إبراهيم الخليل ، و أكثرهم على مذهب الصائبية و منهاجها ، فمن قائل بالروحانيات و من قائل بالهياكل و من قائل بالأصنام إلا أنهم مختلفون في شكل المسالك التي ابتدعوها و كيفية أشكال وضعوها .

و السمنية طائفة من كفار الهند يعبدون صنما يسمونه " سومناتا " ، و البراهمة من الناس من يظن أنهم سموا البراهمة لا تنسابهم إلى إبراهيم الخليل ، و ذلك ظن فاحش و خطأ محض - فإن هؤلاء القوم هم المخصوصون بنفيه النبوات أصلاً و رأساً ، فكيف يقولون بإبراهيم ؟! و القوم الذين اعتقد نبوة إبراهيم من أهل الهند ، فهم الثنوية ، منهم القائلون بالنور والظلام على مذهب أصحاب الاثنين ، إلا أن هؤلاء البراهمة انتسبوا إلى رجل منهم يقال له برهام . قال الدسوقي : البراهمة نسبة برهام كبير و هم قوم كفار ، قال الشيخ العلامة إبراهيم : خلافاً للبراهمة ، و هم طائفة كفار من الهند أصحاب برهام .

استدل السمنة والبراهمة بوجوه ثلاثة والجواب عنها

أقول : قد مهد لهم نفي النبوات أصلاً ورأساً ، وقرّر استحالة ذلك في العقول بوجوه : - منها - إن قال : إن الذي يأتي به الرسول لم يخل من أحد الأمرين : إما أن يكون معقولا وإما أن لا يكون معقولا . فإن كان معقولا فقد كفانا العقل التام بإدراكه والوصول إليه ، فأى حاجة لنا إلى الرسول ، وإن لم يكن معقولا فلا يكون مقبول ، إذ قبول ما ليس بمعقول خروج عن حد الإنسانية و دخول في البهيمية - ومنها - إن قال : قد دل العقل على أن الله سبحانه حكيم ، والحكيم لا يتعبد الخلق إلا بما يدل عليه عقولهم ، وقد دلت الدلائل العقلية على أن للحاكم صانعا عالما حكيمًا ، وأنه أنعم على عباده نعمًا توجب الشكر ، فننظر في آيات خلقه بعقولنا فنشكر بالآية علينا ، وإذا عرفناه و شكرنا له استوجبناه ثوابه ، وإذا أنكرناه و كفرنا به استوجبناه عقابه ، فما بالنا نتبع بشرا مثلنا - ومنها - إن قال : إن أكبر الكبائر في الرسالة اتباع رجل هو مثلك في الصبورة والنفس والعقل يأكل مما تأكل ويشرب مما تشرب ؛ حتى تكون بالنسبة إليه مثل جماد يتصرف فيك رفعا ووضعًا ، أو مثل حيوان يصرفك أماما وخلفا ، أو مثل عبد يتقدم إليك أمرا ونهيا ، فبأي تميز له عليك وأية فضيلة وجبت استخدامك ، وما دليله على صدق دعواه . والجواب عن هذه الوجوه الثلاثة حرف واحد ، فإذا اعترفوا بأن للعالم صانعا خالقا حكيمًا ، فاعترفوا بأنه أمر وناه حاكم على خلقه ، وله في جميع ما نأى ونذر حكم وأمر ، وليس كل عقل انساني على استعداد ما يعقل عنه أمره ، ولا كل نفس بشري بمثابة من يعقل عنه حكمه؛ بل أوجبته منته وفضله ترتيبا في العقول والنفوس ، واقتضت قسمته أن يرفع بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ، ورحمة ربك خير مما يجمعون بعقولهم المختالة الفاسدة - وبالله التوفيق .

الصائبة - عقائدهم وانكارهم وأدلتهم والرد عليهم الرد البليغ

و الصائبة كانت تقول : إنا نحتاج في مفرقه الله سبحانه ومعرفة طاعته وأوامره وأحكامه إلى متوسط : لكن ذلك المتوسط يجب أن يكون روحانيا لا جسمانيا . و ذلك لذكاء الروحانيات وطهارتها وقربها من رب الأرباب ، و الأنبياء أمثالنا في النوع وأشكالنا في الصورة يشاركوننا في المادة ، يأكلون مما نأكل ويشربون مما نشرب ، ويسامموننا في الصورة أناس بشر مثلنا ، فمن أين لنا طاعتهم وبأية مزية لهم لزم متابعتهم ؟ ﴿ ولئن أطعتم بشرا مثلكم انكم إذا لخاسرون ﴾ .

و الجواب عنه : إنا نحتاج في المعرفة والطاعة إلى متوسط من جنس البشر يكون وجيهاً في الطهارة والعصمة والحكمة فوق الروحانيات ، بمثلنا من حيث البشرية وبمايزنا من حيث الروحانية ، فيلقى الوحي بطرف الروحانية و يلقى إلى نوع الإنسان بطرف البشرية ، و ذلك قوله سبحانه : ﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي ﴾ وفي موضع : ﴿ قل : سبحانه ربي هل كنت إلا بشرا رسولا ﴾ والصائبة تقول : قلتم بأن الوحي والرسالة ينزل على الأنبياء من عند الله سبحانه بواسطة أو بغير واسطة ، فما الوحي أولاً ، وهل يجوز أن يكلم الله سبحانه بشرا ، وهل يكون كلامه من جنس كلامنا ، وكيف ينزل الملك من السماء وهو ليس بجسماني ، أ يصورته أم بصورة البشر ، وما معنى تصويره بصورة الغير ، أ فيخلق صورته و يلبس لباسا آخر أم يستبدل وضعه و حقيقته ، ثم ما البرهان أولاً على جواز انبعاث الرسل في صورة البشر ، وما دليل كل مدعي منهم ، أ فيأخذ بمجرد دعواهم أم لابد من دليل خارق للعادة ، و إن أظهر ذلك أ فهو من خواص النفوس أم من خواص الأجسام أم فعل الباري سبحانه ، ثم ما الكتاب الذي جاء به أ فهو كلام الباري سبحانه ، وكيف يتصور في حقه كلام أم هو كلام الروحاني ، ثم هذه

الحدود و الأحكام أكثرها غير معقولة ، فكيف يسمح عقل الإنساني بقبول أمر لا يعقله ، وكيف تطاوعه نفسه بتقليد شخص مثله بأن يتفضل عليه ؟ ! و لو شاء الله لأنزل ملائكة ﴿ ما سمعنا بهذا في أبائنا الأولين ﴾ .

و الجواب عن هذا التفصيل بطريقتين : إحداهما الإلزام تعرضا لإبطال مذهبهم ، و الثاني الحجة تعرضا لإثبات مذهبنا ، أما الإلزام فهما عرفت معاشر الصابئة وجود هذه الروحانيات ، و ما دليلكم عليه ؟ و ما الدليل الذي أرشدكم إليه ؟ قالوا : عرفنا وجودها و تعرفنا أحوالها من عاذيمون و هرمس ، قالوا بعاذيمون ، و هرمس ، و عاشيش ، و إدريس ، و لم يقولوا بغيرهم من الأنبياء ، فنقول : ناقضتم مذهبكم كم حيث قلتم بتوسط عاذيمون و هرمس ، فإن غرضكم بترجيح الروحاني على الجسماني نفى المتوسط البشري ، و من أثبت المتوسط في إنكار المتوسط فقد تناقض كلامه و تخلف مرامه ، فصارت فيه إثباتا و عاد إنكاره إقرارا ، فتأمل و لا تغفل . و أما الطريق الثاني فمن المعلوم أن ليس كل واحد يعرف حكم الباري سبحانه و أمره فلا بد إذا من واحد يستأثره بتعريف حكمه و أمره في عبادته ، و ذلك الواحد يجب أن يكون من جنس البشر حتى يعرفهم أحكامه و أوامره ، و يجب أن يكون مخصصا من عند الله بآيات خلاقية يجريها على يده عند التعدي بما يدعيه ، تدل تلك الآيات على صدقه نازلة منزلة التصديق بالقول ، ثم إذ ثبت صدقه و جب اتباعه في جميع ما يقول و يفعل ، و ليس يجب الوقوف على كل ما يأمر به و ينهى عنه ؛ إذ ليس كل علم يبلغه إليه كل قوة بشرية ، ثم الوحي من عند الله العزيز يمد حركاته الفكرية والقولية والفعلية والعملية بالحق في الأفكار ، والتصديق في الأقوال ، و الخير في الأفعال ، فبطرف يماثل البشر - و هو طرف الصورة - و بطرف أن يوحى إليه و هو طرف المعنى والحقيقة ﴿ قل سبحان ربي هل كنت إلا بشرا رسولا ﴾ ، فبطرف يشابه نوع

الإنسان و بطرف يماثل نوع الملائكة ، و بمجموعهما يفضل النوعين ؛ حتى يكون بشريته فوق بشرية النوع مزاجا و استعداداً و ملكيته فوق ملكية النوع الآخر قبولاً و آراء ، فلا يضل و لا يغوى بطرف البشرية و لا يزيغ و لا يطغى بطرف الروحانية ، و تدبر و تفكر .

معطلة العرب أصناف - عقائدهم و انكارهم و الرد عليهم

و أما العرب فأصناف ، فمنهم معطلة العرب ؛ و هي أصناف منهم أنكروا الخالق و البعث و الإعادة ، و هم الذين أخبر عنهم القرآن ﴿ و قالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت و نحي و ما يهلكنا إلا الدمر ﴾ ، فاستدل عليهم بضروريات فكرية و آيات قرآنية فطرية ، في كم آية و كم سورة فقال الله سبحانه : ﴿ أو لم يتفكروا ما بصاحبكم من جنة إن موإلا نذير مبين ﴾ و في موضع : ﴿ أو لم ينظروا في ملكوت السموات و الأرض ﴾ و في موضع : ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم ﴾ فثبت الدلالة الضرورية من الخلق على الخالق ؛ فإنه قادر على الكمال ابتداءً و إعادةً ، و صنف منهم أقروا بالخلق و ابتداء الخلق و الإبداع ، و أنكروا البعث و الإعادة و هم الذين أخبر عنهم القرآن ﴿ و ضرب لنا مثلا و نسي خلقه قال من يحيى العظام و هي رميم ﴾ فاستدل عليهم بالشأة الأولى إذا اعترفوا بالخلق الأول فقال : ﴿ قل يحييها الذي انشأها أول مرة ﴾ و في موضع : ﴿ أفعبينا بالخلق الأول بل هم في لبس من خلق جديد ﴾ . و صنف منهم أقروا بالخلق و ابتداء الخلق و نوع من الإعادة ، و أنكروا الرسل ، و عبدوا الأصنام ، و زعموا أنهم شفعاؤهم عند الله سبحانه في الآخرة ، و هم الذين أخبر عنهم القرآن : ﴿ و قالوا ما هذا الرسول و ياكل الطعام و يمشي في الأسواق ﴾ - إلى قوله : - ﴿ إن تتبعون إلا رجلا مسحورا ﴾ ، فاستدل عليهم بأن المرسلين كانوا كذلك ، قال الله سبحانه : ﴿ و ما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام و يمشون في الأسواق ﴾ ، فشبهات مقصورة

على مائتين الشبهتين : إحداهما إنكار البعث بعث الأجساد ، و الثانية حجة البعث بعث الرسل ، فعلى الأول قالوا : ﴿ أنذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعثون أو أبأؤنا الأولون ﴾ إلى أمثالها من الآيات ، و أما على الشبهة الثانية فكان إنكارهم لبعث الرسل في الصورة البشرية و أخبر عنهم التنزيل ﴿ و ما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى إلا أن قالوا أبعث الله بشرا رسولا ﴾ و في موضع ﴿ أبشر يهودتنا ﴾ فمن كان يعترف بالملائكة كان يريد أن يأتي ملك عن السماء ﴿ و قالوا لو لا أنزل عليه ملك ﴾ و من كان لا يعترف بهم كان يقول : الشفيع والوسيلة منا إلى الله سبحانه هم الأصنام المنصوبة ، أما الأمر و الشريعة من الله سبحانه إلينا فهو المنكر ، فيعبدون الأصنام التي هي الوسائل ودأ و سواعا و يغوث و يعوق و نسر ، والحق أحق أن يتبع والصدق حقيق بأن يستمع ، فرحمة الله الكبرى هي النبوة و الرسالة ، و ذلك خير مما يجمع هؤلاء الضالون بأذهانهم الفاسدة و عقولهم الكاسدة .

قد غلط في النبوات طوائف غير الذين كذبوا بها، وهم القاديانية و القرآنية والنجرية والرد على هذه المنافقين

و المعجب !! و قد غلط في النبوة طوائف غير الذين كذبوا بها إما ظاهرا و باطنا، و إما باطنا كالمنافق المعض : بل الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إلى الرسول و إلى من قبله - و هم القاديانية و القرآنية و المودودية و النجرية - فيهم شبهة نفاق و إن لم يكونوا مكذبين بالرسول من كل وجه ؛ بل قد يعظمونه بقلوبهم ، و يعتقدون وجوب طاعته في أمور دون أمور ، فهؤلاء الجهال بل هؤلاء الملاحدة و الزنادقة لم يعرفوا النبوة و ما قدرها حق قدرها، و لقد كان في كل أمة من الأمم قوم مثل الإباحية و المزدكية و الباطنية والإمامية و الإسماعلية و الزنادقة المؤولين في ضروريات الدين كان تشويش ذلك الدين منهم ، و فتنة الناس مقصورة عليهم ، و ذلك لأنه قد قل أنصاره

واشتغل عنه أعوانه ، وأسلمه أمه ، فصار عرضة لمن شاء أن يتعرض فيه ؛
حتى عاد مثل الأمر الأول على ما خاضوا فيه عند ظهور أمره ، فمن قائل قال :
إنه سحر ، وقائل يقول : إنه شعر ، وآخر يقول : إنه أساطير الأولين ، وقالوا :
لو نشاء لقلنا مثل هذا ، من الوجوه التي حكاهما الله سبحانه عنهم .

وليس هذا ببديع من ملاحظة هذا العصر مثل السار السيد أحمد خان
الدهلوي ، والطبيب محمد حسن الأمرومي (١) ، وعنايت الله خان المشرقي ،
و غلام أحمد القادياني ، و محمد علي اللاموري ، و مؤلاء كلهم من أشقياء
الهند ، و قد سبقهم إلى عظيم ما يقولونه إخوانهم من زنادقة قریش وغيرهم

(١) صاحب غايت اليرمان في تلويل القرآن .

من جهلة العرب ، إلا أن أكثر من كان طعن فيه في أول أمره استبان رشده و
أبصر قصده : فتاب و أناب و عرف من نفسه الحق بغريزة طبعه و قوة
إتقانه ؛ لا لتصرف لسانه بل لهداية ربه و حسن توفيقه ، والجهل في هذا
الوقت أغلب و الملحدون فيه عن الرشـد أبعد ، وعن الواجب أذهب ، ولنعم
ما قال القائل فيهم :

ذهب الرجال و حال دون مجالهم	زمر من الأوباش و الأندال
نهدوا كتاب الله خلف ظهورهم	نهد المسافر فضلة الأكال
تركوا الحقائق و الشرائع و اقتدوا	بظواهر الجهال و الضلال
إن قلت : قال الله قال رسوله	همزوك همز المنكر المتغالي
أو قلت : قد قال الصحابة والأولى	تبعوم في القول و الأعمال
أو قلت : قال آل المصطفى	صلى عليه الله أفضل آل
أو قلت : قال الشافعي وأحمد	و أبو حنيفة و الإمام العالي

أوقلت : قال صحابهم من بعدم
فألك عندهم كشه خيال
تالله ما ظفر العدو بمثلها
من مثلهم و خيبة الأمل
ودعوا إلى ذات اليمين فأعرضوا
عنها و سار القوم ذات شمال
يا أمة لعبت بدين نبيا
كتلاعب الصبيان في الأوحال
و تمام ذاك القول با الحيل التي
فسخت عقود الدين فسخ فصال

و الحاصل : فدين الإسلام قام بالكتاب الهادي و نفذه السيف الناصر ،
فما هو إلا الوحي الأوحى المرصف يقيم ضياء أخدي كل منافق ، فهذا شفاء
الداء من كل عاقل ، وهذا دواء الداء من كل جاهل و مائل ، و إلى الله الرغبة
في التوفيق .

الرسالة من قبيل الممكنات في العقل أو من جملة الواجبات

((ولا يمكن يستوي طرفاه كما ذهب إليه بعض المتكلمين)) : اختلف
متكلموا أهل الإسلام في أن الرسالة من قبيل الممكنات في العقل أو من
جملة الواجبات ، فذهب جميع متكلمي أهل الحديث سوى العباس
القلاسي إلى أنها من الممكنات - ولكنه لحله مؤول باعتبار ذاته - و ذهب
جمع من متكلمي الحنفية مما وراء النهر إلى أنها من مقتضيات حكمة -
يعني من الأمور التي اقتضتها حكمته ، وقد جرى المشرح قدس سره في هذا
المقام على مذهب الحنفية .

..... ثم أشار إلى وقوع الإرسال و فائدته و طريق
ثبوته و تعين بعض من ثبت رسالته ، فقال : وقد أرسل
الله تعالى رسلا .

((ثم أشار إلى وقوع الإرسال)) : بقوله : وقد أرسل ((و فائدته)) : بقوله :
مبشرين . ((و طريق ثبوته بقوله)) : و أيدهم بالمعجزات . ((و تعين بعض من
ثبت رسالته)) : بقوله : و أول الأنبياء آدم . و حاصله : إذا تأملت بعض التأمل
علمت أن ليست البعثة قاصرة على فائدة بيان ما يقصده الإنسان و ما يهجره ؛
حتى يلزم ما قالوه ؛ بل لها من الفوائد ما تضيق العبارات عن حصره ؛ منها
فوائد الآخرة و منها فوائد الدنيا و منها فوائد العامة ، ((فقال : وقد أرسل الله
تعالى رسلا)) : و شرط الرسالة السلامة من دنائة الأبناء و الأمهات ، و السلامة من
القسوة ، لأن قسوة القلب موجبة للبعد عن جناب الرب ، و السلامة من العيوب
المنفرة مثل البرص و الجذام ، و السلامة من قلة المروءة مثل الأكل على الطريق ،

و السلامة من دناء الصناعة مثل الحجامه ، لأن الرسالة من أشرف مناصب الخلق مقتضية لغاية الإجلال اللائق بالمخلوق ، فيعتبر لها انتفاء ما ينافي ذلك .

ومن شروط الرسالة الذكورة، لأن الأنوثة وصف نقص

وفيه خلاف مشهور

و شرط الرسالة و النبوة الذكورة لأن الأنوثة وصف نقص ، و فيه خلاف مشهور، فإن طائفة ذمبت إلى إبطال النبوة في النساء ، وهو مذهب جماهير أهل السنة والجماعة ، و ذمبت طائفة إلى القول بأنه قد كانت في النساء نبوة ، وهو مذهب الشيخ قائد الطائفة الشيخ أبي الحسن الأشعري والحافظ أبي محمد ابن حزم الظاهري ، و اختاره الإمام القرطبي يقولون : لم يدع أحد أن الله سبحانه أرسل امرأة ، و إنما الكلام في النبوة دون الرسالة ، فوجب طلب الحق في ذلك بأن ينظر في معنى لفظ النبوة في اللغة ، فوجدنا هذه اللفظة مأخوذة من الإنباء وهو الإعلام ، فمن أعلمه الله سبحانه بما يكون قبل أن يكون ، فهو نبي بلا شك، وليس هذا من باب الإلهام مثل قول الله سبحانه :

﴿ و أوحى ربك إلى النحل ﴾ و لا من باب الظن والتوهم الذي لا يقطع بحقيقته إلا مجنون ، و لا من باب الكهانة التي هي من استراق الشياطين السمع ، و قد انقطع الكهانة بل بالوحي الذي هو النبوة ، قصد من الله سبحانه إعلام من يوحى إليه بما يعلمه به ، فإذا ذلك كذلك ، فقد جاء القرآن بأن الله سبحانه أرسل ملائكة إلى نساء ، فأخبروهن بوحى حق من الله سبحانه ، فبشروا أم إسحاق بإسحاق ، قال الله سبحانه : ﴿ و امرأته قائمة فضحكت فبشرناها بإسحاق و من وراء إسحاق يعقوب قالت ياويلتا ألد و أنا عجوز و هذا بعلي شيخا إن هذا لشيء عجيب قالوا أتعجبين من أمر الله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت ﴾ ، فهذا خطاب الملائكة لأم إسحاق عن الله سبحانه بالبشارة لها بإسحاق ثم يعقوب ، ثم بقولهم : أتعجبين من أمر الله ، و لا يمكن البتة أن يكون

هذا الخطاب لغير نبي بوجه من الوجوه ، ووجدناه سبحانه قد أرسل جبرئيل إلى مريم يخاطبها ، وقال لها : ﴿ إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاما زكيا ﴾ ، فهذه نبوة صحيحة بوحى صحيح ، ووجدنا أم موسى قد أوحى الله إليها بإلقاء ولدها في اليم ، وأعلمها أنه سيرده إليها ، ويجعله نبيا مرسلًا ، فهذه نبوة لا شك فيها ، وبضرورة العقل أنها لو لم تكن واثقة بنبوة الله سبحانه لها لكانت بإلقائها ولدها في اليم برؤيا تراها أو بما يقع في نفسها في غاية الجنون ، ولو فعل ذلك أحدنا لكان في غاية الفسق ، وهذا الوحي مثل الوحي الوارد على إبراهيم الخليل في الرؤيا في ذبح ولده ، فإن إبراهيم الخليل لو لم يكن نبيا واثقا بصحة الوحي والنبوة الوارد عليه من ذبح ولده ؛ لكنه ذبح ولده لرؤيا رآها أو ظن وقع في نفسه ، لكان فاعل ذلك من غير الأنبياء فاسقا في نهاية الفسق أو مجنونا في غاية الجنون ، فصحت نبوتهم بيقين ، ووجدنا الله سبحانه قد ذكر من الأنبياء ذكر مريم في جملتهم ، ثم قال : ﴿ أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين من ذرية آدم ومن حملنا مع نوح ﴾ ، وهذا عموم لها معهم ، ولا يجوز تخصيصها من جملتهم ، وليس قوله سبحانه : ﴿ وأمه صديقة ﴾ بمانع من أن تكون نبية ، فقد قال سبحانه : ﴿ يوسف أيها الصديق ﴾ وهو مع ذلك نبي رسول وهو ظاهر ، ويلحق بهن في ذلك امرأة فرعون بقول نبينا ورسولنا : كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران وآسية بنت مزاحم امرأة فرعون ، وقال ابن جماعة : وقع الاختلاف في وقوع نبوة أربع نسوة : مريم وآسية وسارة وهاجرة ، وزاد الحافظ المتقن السراج البلقيني في شرحه لعمدة الأحكام : حواء و أم موسى . والجواب عن هذه الدلائل : قال الإمام جلال الدين جارا لله الحنفي : اتفق أهل السنة والجماعة على أن الذكورة شرط النبوة خلافا للأشعرية ، واحتجوا بأن من شرط النبوة كمال العقل وكمال الدين ، وهما معدومان في النساء لقول نبينا ورسولنا : من ناقصات العقل والدين ، ولقول الله سبحانه : ﴿ وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي إليهم ﴾ ، وقال الصابوني : الصحيح ما

ذمنا إليه ؛ لأن النبوة و الرسالة يقتضى الإشتهار بالدعوة و إظهار المعجزة و لزوم الاقتداء ، و الأنوثة توجب السترو بينهما تناف ، و لأن النساء لا يصلحن للإمارة و السلطنة و القضاء و إقامة الصلوة بالإجماع ، و هذه الأحكام من فروع النبوة و الرسالة ، فلذلك لا يصلحن لأصل النبوة كان أولى ، و اجتج الأشعري بقوله سبحانه : ﴿ و اذكر في الكتاب مريم ﴾ لأنه سبحانه ذكرها في عداد الأنبياء ، و أرسل جبرئيل إليها ، قال الله سبحانه : ﴿ و أرسلنا إليها روحنا ﴾ و في مقام : ﴿ إنما أنا رسول ربك ﴾ ، و الجواب أن هذا لا يستلزم المطلوب قطعاً ، و ذلك لأنه ليس وحياً بشرع ؛ إذ لا دلالة عليه في جميع هذه الآيات المذكورة ، فافهم في هذا المقام .

..... من البشر إلى البشر مبشرين لأهل الإيمان و الطاعة بالجنة و الثواب ، و منذرين . لأهل الكفر و العصيان بالنار و العقاب ؛ فإن ذلك مما لا طريق للعقل إليه ، و إن كان فبانظار دقيقة لا يتيسر إلا لواحد بعد واحد ،

في الجن رسل أم لا والقول الأصح فيه

((من البشر إلى البشر)) : خرج عنه الجن و الملك ، فليس منها رسول يبلغ الأحكام إلى الخلق ، و أما قوله سبحانه : ﴿ الله يصطفى من الملائكة رسولا ﴾ فليس من هذا القبيل يعنى الرسول إصطلاحاً بل المراد رسلاً يرسلهم بالوحي لأنبيائه ، فهم رسل لغة فقط ، و اختلفوا في الجن هل يكون في الجن رسل ، و الأكثرون على أنه لا رسل فيهم ، و تمسكوا من العقل لأن الجن أعظم شيطنة و أقل عقلاً و أكثر جهلاً لا يليق بهذا المنصب الجليل ، و تمسكو

من النقل بقوله سبحانه : ﴿ وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحى إليهم ﴾ و
عن الحسن قال : لم يبعث الله نبيا من أهل البادية ولا من الجن ولا من
النساء ، ذكره عنه طائفة : منهم البغوي وابن الجوزي ، ونبينا محمد ﷺ قد
أرسل إلى الثقلين قد آمن به من آمن جن نصيبين ، فسمعوا القرآن وولّوا إلى
قومهم منذرين ثم أتوا فبايعوه على الإسلام بشعب معروف بمكة بين الأبطح
و بين جبل الحراء ، و سأله الطعام لهم لدوابهم ، و قصتهم مشهورة
معروفة ، أقول : ما قال هذه الأشياخ العظماء ، فله وجه بعد آدم ، و أما
قبله فلا ألم يسمعوا قول الله سبحانه : ﴿ يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم
رسول منكم ﴾ يعني رسولا من الإنس ورسولا من الجن ، و قول الله سبحانه :
﴿ لأملئن جهنم من الجنة والناس ﴾ فلو لم يرسل إليهم حينئذ أحد لم
يعذبوا لقوله جل شأنه وعزبرمانه : ﴿ وما كنا معنيين حتى نبعث رسولا ﴾ فهذه
تدل على أنه كان قبل آدم من الجن رسولا إليهم ، ثم اتفق العلماء على أن كفار
هم يدخلون النار كما أخبر الله سبحانه بذلك في قوله : ﴿ لأملئن جهنم منك ومن
نهم ﴾ و في موضع : ﴿ لأملئن جهنم من الجنة والناس أجمعين ﴾ . و أما
مؤمنوهم فأكثر العلماء على أنهم يدخلون الجنة ، و قال طائفة : يصيرون ترابا
كدواب ، و الأول أصح ، و هو قول الأوزاعي وابن أبي ليلى وأبي يوسف ومحمد ،
ونقل ذلك عن الإمام مالك والشافعي وأحمد بن حنبل ، و هو قول أصحابهم ،
و احتجوا بقوله سبحانه : ﴿ ولكل درجات مما عملوا ﴾ بعد ذكر أهل الجنة وأهل
النار من الجن والإنس ، كما قال في سورة الأنعام وفي الأحقاف : ﴿ ولكل درجات
مما عملوا ﴾ بعد ذكر أهل الجنة والنار ، فتدبر . ((مبشرين)) : قال الشارح
قدس سره . ((لأمل الإيمان والطاعة بالجنة والثواب ، ومنذرين)) : قال الشارح
قدس سره : ((لأمل الكفر والعصيان بالنار والعقاب ، فإن ذلك)) : يعني العلم
بالجنة والثواب والنار والعقاب وأسبابها وعللها ((مما لا طريق للعقل إليه)) :

من غير إنباء النبي ، أن يرشد إلى ما يتوقف العقل فيه ولا يدل عليه بالاستقلال من بعث الأموات و أحوال الجنة و النار و سائر السمعيات ، و أن يبين حسن ما توقف العقل فيه و لم يستقل بمعرفة حسنه و قبيحه ، ((و إن كان)) : يعني و إن كان للعقل طريق إلى معرفة بعض . ((فبأنظار دقيقة لا يتيسر إلا لواحد بعد واحد)) : من العلماء المتبحرين و الأئمة الراسخين و لا يحصل للأكثرين .

..... مبينين للناس ما يحتاجون إليه من أمور الدنيا و الدين فإنه تعالى خلق الجنة و النار و أعد فيهما الثواب و العقاب ، و تفاصيل أحوالهما و طريق الوصول إلى الأول و الاحتراز عن الثاني ، مما لا يستقل به العقل ، و كذا خلق الأجسام النافعة و الضارة و لم يجعل للعقول و الحواس الاستقلال بمعرفتها

الأنبياء تبين للناس ما يحتاجون اليه وهذا بحث لطيف

((مبينين للناس ما يحتاجون إليه من أمور الدنيا و الدين)) : أن يشرع قواعد المقيم بحياة النوع ، فإن الإنسان مدني بالطبع مظنة للتنازع المفضي إلى القتال ، و أن تعلم الصنائع الخفية من الحاجات و الضرورات إذ لا بقاء للعالم البتة إلا بنشأة و معاش ، و لا نشأة و لا معاش إلا بهذه الأعمال و الصناعات و الآلات ، و أن يكمل النفوس البشرية بحسب استعداداتها

المختلفة في العلميات والعمليات ، وأن تعلم الأخلاق الفاضلة المتعلقة بصلاح الأشخاص والعادات الكاملة المتعلقة بعلاج الجماعات من أهل المنازل والمدن والدين ، يعني : أن يبين وظائف الطاعات و العبادات المذكورة للمعبود في الأوقات المتتالية مثل العلو و غيرها ، وأن يقرر الحجة ويميط الشبهة من الممكن ، إن يقول المكلف : إن الله سبحانه إن كان قد خلقنا لنعبده فقد كان يجب أن يبين لنا العبادات التي يريدنا منا : أنها ما هي وكم هي وكيف هي ؟ فإن الطاعة وإن أمكن الإيجاب عن أصلها بالعقل لكن كيفيتها غير معلومة لنا ، فبحث الله الرسول أن يقطع هذا العذر من كل الوجوه ، ومن هنا قال الشارح روح الله روحه : ((فإنه تعالى خلق الجنة والنار وأعد فيهما الثواب والعقاب ، وتفاصيل أحوالهما وطريق الوصول إلى الأول والاحتراز عن الثاني مما لا يستقل به العقل)) : وهذا كاف في الرد على السمنية والبرامية و إخوانهم المنكرين للنبوات . ((وكذا خلق الاجسام النافعة والضارة)) : يعني أن يبين منافع الأغذية والأدوية ومضارها التي لا تنفي بها التجربة إلا بعد أدوار وأطوار مع ما فيها من الخطر العظيم ، ((ولم يجعل للعقول والحواس الاستقلال بمعرفتها)) : يعني لا يمكن وجود شيء من هذه كلها إلا بتعليم الباري سبحانه ، فوجب بضرورة العقل ولا بد أنه لا بد من نبي أو أنبياء علمهم الله سبحانه ابتداء كل هذا دون معلم ، فبحث معلما مدبراً مبتدأ بتعليمه ، فصيح بذلك أنه لا بد من وحي من الله سبحانه في ذلك ، وإنما نعني ابتداء مؤنة اللغة والكلام بها ، وابتداء معرفة الهيئة وتعليمها ، و ابتداء أشخاص الأمراض وأنواعها ، و ابتداء معرفة الصناعات ، فصيح بذلك أنه لا بد من وحي الله سبحانه في ذلك .

..... وكذا فصل القضايا ، منها : ما هي ممكنات لا طريق إلى الجزم بأحد جانبيها ، ومنها : ما هي واجبات أو ممتنعات لا تظهر للعقل إلا بعد نظر دائم ، وبحث كامل ، بحيث لو اشتغل الإنسان به لتعطل أكثر مصالحه ، فكان من فضل الله ورحمته إرسال الرسل لبيان ذلك ، كما قال الله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾ . وأيدهم أي الأنبياء ، بالمعجزات الناقضات للعادات جمع معجزة وهي أمر.

((وكذا فصل القضايا منها ما هي ممكنات لا طريق إلى الجزم بأحد جانبيها)) : وهي عبارة عن مباحات شرعية . ((ومنها ما هي واجبات)) : وهي عبارة عن مكتوبات شرعية ((أو ممتنعات)) : وهي عبارة عن محرمات شرعية وغيرها من القضايا الحكمية والقضايا العقلية والعملية ، ومنها : أن أنفع الأمور للناس القناعة وأضرها الشر ، ومنها أن أحمد الأشياء عند أهل

السماء والأرض لسان صادق ناطق بالعدل والحكمة ، و منها لا تكن أيها الإنسان كالصبي إذا جاع صغا ، ولا كالعبد إذا شبع طغى ، ولا كالجمال إذا ملك بغى ، و منها لا تشيرون على عدو ولا صديق إلا بالنصيحة ، أما الصديق فيقضي بذلك من واجبه ، وأما العدو فإنه إذا عرف نصيحتك إياه - إن صح عقله - استحي منك وراجعك ، و منها يدل على غريزة الجود والسماحة عند العسرة ، وعلى غريزة الورع والصدق عند الشر ، وعلى غريزة الحلم والعفو عند الغضب ، و منها لا يمدح بكمال العقل من لا يكمل عقله و لا بكمال العلم من لا يكمل علمه ، و منها أفضل أعمال العلماء ثلاثة أشياء : أن يبدلوا العدو صديقا والجمال عالما والفاجر برا ، و منها الصالح من خيره خير لكل أحد ، و من يعد خير كل أحد لنفسه وغيره من حل الإشكالات العويصة واستخراج المعاني الغامضة الدقيقة لا يمكن البتة أن يهتدى أحد إليها بطبعه و عقله ، قد ذكرت شذرا من هذه الأشياء . ((لا تظهر)) : تفاصيل هذه القضايا ((للعقل)) يعني للعقل الخالص ((إلا بعد نظر دائم و بحث كامل)) : حتى ذهب الدمور والأكوف من السنين ((بحيث لو اشتغل الإنسان به لتعطل أكثر مصالحة)) : وفنا حياته . ((فكان من فضل الله ورحمته إرسال الرسل لبيان ذلك)) : الجنة والثواب والنار والعقاب والقضايا الممكنة والواجبة والممتنعة ، إذ العقول متفاوتة ، والكامل نادر والأسرار الإلهية غريزة جدًا فلا بد من معلم يعلمهم ويرشدهم ، فلا بد من بعثة الأنبياء وإنزال الكتب عليهم إيصالا لكل مستعد إلى منتهى كماله . ((كما قال الله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾)) : فإنه بين أمر الدين والدنيا لكل من آمن وكفر من السياسات الكاملة والأخلاق العظيمة الفاضلة المؤدية إلى النجاة في الآخرة : لكن منهم من اهتدى بهدايته وانتفع بدلالته ، و منهم من لم يقبل هدايته و بقي في حيرته و ضلالته ، وبالله التوفيق .

تعريف المعجزة وشرح قيوده

وإذ قد تكلم على أنه لابد من نبوة و صبح ذلك ، فلتكلم على براميتها التي يصح بها صدق مدعيها ، فقال : ((وأيدعم أي الأنبياء ، بالمعجزات الناقضات للعادات)) : نحو العلم بالغائبات وكلام الجمادات ، ((جمع معجزة وهي أمر)) يعني من فعل أو ترك ، وهذا موافق لما قال الشيخ المحقق محمد بن يوسف السنونسي الحسيني في شرح الصغرى لأم البراهين ، وقولنا في تعريف المعجزة - أمر - أحسن من قول بعضهم فعل ؛ لأن الأمر يتناول الفعل كأنفجار الماء من بين الأصابع ، وعدم الفعل كعدم إحتراق النار لإبراهيم الخليل .

..... يظهر بخلاف العادة على يد مدعى النبوة عند تحدى المنكرين عن الإتيان بمثله ، وذلك لأنه لولا التأكيد بالمعجزة لما وجب قبوله قوله .

((يظهر بخلاف العادة)) : وسكت الشارح عن قوله : بخلاف العادة و خارق للعادة ، وحاصله : أن العادة عبارة عن غلبة حصول الأمر بين الناس ، والمعتاد - هو الأمر الغالب - الحصول بين الناس و خرقها مخالفة حكمها فعلية إحراق النار لما مسته ، يقال له : عادة ، وعدم إحراقها لشيء مسته خرق لتلك العادة ، وعدم الطيران في الهواء وعدم المشي على الماء وعدم نبع الماء من بين الأصابع أمر غالب في الناس ، فحصول المشي على الماء والطيران في الهواء و نبع الماء من بين الأصابع خرق لتلك العادة ، وإنما سعى مخالفة الأمر المعتاد خرقا تشبيها له بخرق الشيء المتصل كالشوب مثلا ، ((على يد مدعى النبوة عند تحدى المنكرين)) على وجه يعجز المنكرين ((عن الإتيان بمثله)) : يعني أمر خارق للعادة من ترك أو فعل متحدى به على وفق دعواه

بعد ادعاء النبوة ، و إنما ذكرنا أحد الأمرين ؛ لأن المعجزة كما تكون إتيانا بغير المعتاد قد تكون منعا عن المعتاد : مثل أن يمسك عن القوة مدة غير معتادة لانجذاب النفس إلى عالم القدس ، و إنما قال : خارق للعادة ليطمئنه المدعى عن غيره ، و إنما قال : على يد مدعى النبوة ليطمئنه عن الكرامات ، و إنما قال : مقرون بالتحدى لإقامة الحجة و إظهار وجه البرهان و ليطمئنه عن الإرماس ، و هو إحداث ما هو خارق للعادة يدل على بعثة نبي قبل بعثه ، و كأنه تأسيس لقاعدة النبوة ، قال الدموقي : مأخوذة من الرمح بالكسر و هو أساس الحائط ، سميت تلك الخوارق الواقعة قبل البعثة إرماسا ؛ لأنها مؤسسة للنبوة و مقوية لها ، و إن كانت متقدمة عليها ، و ذلك نحو خمود نار فارس ، و انشقاق إيوان كسرى ، و النور الذي كان يظهر في جبهة عبد الله والد النبي ﷺ .

تعريف المعجزة للشيخ السنوسي وشرح قيوده

و قال الشيخ في شرح الصغرى لأم البراهين في تعريف المعجزة : المعجزة التي خلقها الله تعالى على أيدي الرسل هي أمر خارق للعادة مقرون بالتحدى مع عدم المعارضة ، و احتراز بقيد المقارنة للتحدى عن كرامات الأولياء ، و العلامات الإرماسية التي تتقدم بعثة الأنبياء تأسيسا لها .

السحر خارق للعادة أم أمر معتاد وبيان الاختلاف فيه

و احتراز بقيد عدم المعارضة عن السحر و الشعوذة ، فإن كلا منهما يمكن المعارضة و الإتيان بمثله ، و جعل السحر خارجا بهذا القيد ، المبني على أنه خارق للعادة ، و هو مذهب ابن عرفة و صاحب المقاصد خلافا للقرافي القائل : إنه معتاد ، و غرابته إنما هي للجهل بأسبابه ، فكل من عرف أسبابه و تعاطاه أجاب معه ، و هذا القول الذي مثنى عليه الشيخ في شرح الكبرى لأم البراهين ؛

حيث قال : و من المعتاد المسحر ونحوه ، و على هذا القول فهو خارج بقوله :
خارق للعادة ، و الشعوذة ، هي خفة في اليد ترى الشيء على خلاف ما هو
عليه ، كان يترأى ممن يتعاطاها ، إنه يقطع عضوا أو يحرق شيئا ثم يعيده لما
كان عليه ، و يقال فيها : شعبذة بالهاء أيضا ، و معنى التعدى دعوى الخارق
دليلا على الدعوى إما بلسان الحال وإما بلسان المقال ، فافهم .

..... ولما بان الصادق في دعوى الرسالة عن الكاذب و
عند ظهور المعجزة يحصل الجزم بصدقه بطريق جري
العادة ، بأن الله تعالى يخلق العلم بالصدق عقيب ظهور
المعجزة ، وإن كان عدم خلق العلم ممكنا في نفسه ، وذلك
كما ادعى أحد بمحضر من جماعة ،

((ولما بان الصادق في دعوى الرسالة عن الكاذب)) : فثبت أن دلالة
المعجزة على أن خلق المعجزة لصدق المدعى معلوم بالضرورة لقبول العباد دعواه .
العلم الحاصل بالمعجزة علم عادي يقيني ضروري، وله

الأمثال لا تحصى

((و عند ظهور المعجزة يحصل الجزم بصدقه بطريق جري العادة)) :
يعني دلالة المعجزة على الصدق عادية لا عقلية ؛ لأن ظهورها على يد الكاذب
- ولو أمكن عقلا - نفيه مقطوع به عادة ، وهو شأن العاديات المقطوع بها ،

((بأن الله تعالى يخلق العلم بالصدق عقيب ظهور المعجزة)) : هذا بيان قوله: بطريق جري العادة إجراء الله سبحانه العادة بتخليق العلم بالصدق عقيب ظهور المعجزة ، ((وإن كان عدم خلق العلم ممكناً في نفسه)) : يعني بمعنى عدم وجوب المعال بوقوع خلافه . ((وذلك)) : يعني حصول العلم الضروري اليقيني الجزمي بالمعجزة مع إمكان نقيضه ((كما ادعى أحد بمحضر من جماعة)) : فالذي يدل عليه هو أن المعجزة لما عجز الخلق عنها كان ذلك فعل من أفعال الله سبحانه ، خلقه عقيب دعواه ، وخلق المعجزة عقيب الدعوى ، يدل على تصديق المدعى النبوة ، ومثاله في الخارج : أنه إذا جلس الملك العظيم على سرير مملكته فقال أحد :

..... أنه رسول هذا الملك إليهم ، ثم قال للملك إن كنت صادقاً فخالف عادتك وقم من مكانك ثلث مرات ففعل يحصل للجماعة علم ضروري عادي بصدقه في مقالته وإن كان الكذب ممكناً في نفسه ، فإن الإمكان الذاتي بمعنى التجويز العقلي لا ينافي حصول العلم القطعي ، كعلمنا بأن جبل أحد لم ينقلب ذهباً مع إمكانه في نفسه ، فكذا مهنا يحصل العلم بصدقه بموجب

((أنه رسول هذا الملك إليهم)) : يعني قال : إني رسول هذا الملك إلى أهل مملكته ، ((ثم قال للملك إن كنت صادقاً)) يعني ثم قال أيها الملك : إن كنت صادقاً في هذه الدعوى ((فخالف عادتك وقم من مكانك ثلث مرات) : يعني فافعل شيئاً يخالف عادتك ، ((ففعل)) : فإذا فعل ذلك الملك في تلك الساعة فعلاً يخالف عادته ، ((يحصل للجماعة علم ضروري عادي بصدقه)) : علم الحاضرون بالضرورة إنما فعل ذلك لأجل تصديق

ذلك المدعى ، ((في مقالته)) : في إرساله إياه إليهم ، وقال الشيخ محمد بن يوسف السنوسي : وقد ضرب العلماء لدعوى الرسول الرسالة و طلبه المعجزة من الله تعالى دليلاً على صدقه : مثلاً تستفتح به دلالتها على صدق الرسل - عليهم الصلوة والسلام - ويعلم ذلك على الضرورة ، فقالوا: مثال ذلك ما إذا قام رجل في مجلس ملك بمراى منه ومسمع بحضور جماعة ، وادعى أنه رسول هذا الملك إليهم ، فطالبوه بالحجة ، فقال : هي أن يخالف الملك عاداته ويقوم عن سريرته ، ويقعد ثلاث مرات مثلاً ، ففعل ، فلا شك أن هذا الفعل من الملك على سبيل الإجابة للرسول ، صديق له و مفيد للعلم الضروري بصدقه ، بلا ارتياب و نازل منزلة قوله : صدق هذا الإنسان في كل ما يبلغ عنى ، و لا فرق في حصول العلم الضروري بصدق ذلك الرسول بين من شاهد ذلك الفعل من الملك وبين من لم يشاهده إلا أنه بلغه بالتواتر خبر ذلك الفعل ، فلا شك في مطابقتها هذا المثال لحال الرسل - عليهم الصلاة والسلام - فلا يرتاب في صدقهم إلا من طبع الله على قلبه - والعياذ بالله تعالى - هذا كلامه بحروفه ، فتدبر. ((وإن كان الكذب ممكناً في نفسه)) : احتمالاً عقلياً بمعنى أن يكون قيام الملك لشيء آخر غير تصديقه . ((فإن الإمكان الذاتي بمعنى التجويز العقلي)) : قيد بذلك لأن أهل العرف يطلقون الإمكان على ما يخالف العادة ، وهو أخص من الإمكان الذاتي ، فإن تكلم الصبي ممكن بالذات لا في العرف ((لاينافي حصول العلم القطعي)) : والتحقيق : أن العلم العادي علم يقيني ضروري جرت عادة الله سبحانه بخلقه مع حكم العقل بأن خلافه غير محال ، ((كعلمنا بأن جبل أحد لم ينقلب ذمها مع إمكانه في نفسه فكذا مهنا)) : أن محمداً ﷺ قال : أيها الناس إني رسول الله إليكم ، ثم قال : يا إلهي إن كنت صادقاً في هذه الدعوى فاجعل القمر منشقاً بنصفين ، فإذا انشق القمر علم كل واحد

بالضرورة أنه سبحانه إنما شقه بنصفين لأجل تصديقه فثبت أن خلق المعجزة على وفق الدعوى تصديق من الله سبحانه لذلك المدعى فكل من صدقه الله سبحانه فهو صادق قطعاً ((يحصل العلم بصدقه بموجب)) .

..... العادة ، لأنها أحد طرق العلم كالحس ، ولا يقدح في ذلك إمكان كون المعجزة من غير الله تعالى -

((العادة ، لأنها)) : العادة الإلهية الجارية لخلق العلم . ((أحد طرق العلم كالحس)) : فكما أن العلم الإحساسي قطعي يقيني ، فكذا العلم العادي قطعي يقيني جزئي .

قول الشارح: إمكان كون المعجزة من غير الله رد على بعض الزنادقة والملاحدة

((ولا يقدح في ذلك)) : العلم العادي القطعي اليقيني ((إمكان كون المعجزة من غير الله تعالى)) : إشارة إلى رد بعض الزنادقة والملاحدة يقولون : لم لا يجوز أن يقال : ظهور هذه المعجزات إنما كان بإعانة الجن والشياطين، وذلك إنا نعرف مقادير عقول البشر وقدرهم ولا نعرف مقادير عقول الجن

والشياطين و قد رمم ، فلعل هذه المعجزات حصلت بإعانة الجن والشياطين .
والجواب عنه بوجهين : الوجه الأول : إن الأنبياء دعوا الخلق إلى لعن
الشياطين فكيف يليق بالشياطين أن يعينوهم ؟ والوجه الثاني : إنا تثبت
الجن والشياطين بأخبار الأنبياء ، فلو جعلنا القول بالجن والشياطين طاعنا
في النبوة . فقد أبطالنا الأصل بالفرع ، وذلك باطل باتفاق الناس . والحق
الحقيق بالتحقيق : أنه قد صبح أن الباري سبحانه هو فاعل كل شيء ظهر ،
و أنه قادر على إظهار كل متوهم لم يظهر ، و علمنا بكل ما قدمنا أنه مرتب
هذه الرتب التي في العالم و مجربها على طبائعها المعلومة ، منها الموجودة
عندنا ثم رأينا خلافا لهذه الرتب والطبائع قد ظهرت ، ووجدنا أشياء في حدا
المتنع قد وجدت مثل الماء النابع من الأصابع ، ومنتان من الناس
رأوا و توضؤوا من ماء يسير في قدح صغير ، و حنين الجذع ، و قلب العصا
حية ، و إحياء الموتى الذين رموا و صاروا عظاما رفاتا ، و البقاء في النار
ساعات لا تؤذيه ، و صبغرة انفلقت عن ناقة ، و هذا كله قد ظهر على أيدي
الأنبياء ، فصبح أنه من عند الله سبحانه لا مدخل لعلم إنسان و جن و
شيطان ، و حيلتهم فيه ، فهذا لا يقدر عليه أحد دون الله سبحانه بوجه من
الوجوه ، والفرق بين معجزات الأنبياء و بين حيل الدجالين والعجائبين
واضح ، فإن جميع ما يقع على يد الدجالين ليس هو بأمور واقعية حقيقية ،
و إنما هي أمور متخيلة يفتن بها ضعفاء العقول بخلاق ما يقع على يد
الأنبياء : فإنها أمور واقعية حقيقية ، فالعقول السليمة إذا شاهدت
المعجزات لم يبق عندها شك في أن ما جاء به ذلك الرسول حق من عند
ربه ، و أما العقول السقيمة لم تستجب لذلك الرسول ولم تؤمن به مثل
الفلاسفة الدهرية والمار السيد أحمد خان الدهلوي وغيرهم من الأشقياء ،

حيث أنكروا الخوارق الصادرة عن الأنبياء ، وهذا كفر بواح وكفر صراح -
نعوذ بالله من الخذلان -

..... أو كونها لا لغرض التصديق أو كونها لتصديق الكاذب

أو كونها لا لغرض التصديق، ردة على بعض الزائغين

((أو كونها لا لغرض التصديق)) : إيماء إلى رد قوم من المنكرين القائلين:
سلمنا أن انغراق العادات غير ممتنع لكن لا نسلم أن المعجزات تدل على
الصدق إنكم ادعيتم أن في الشاهد إقدام الملك على الفعل الخارق للعادة ،
يدل على كونه مصدقا للمدعي في دعواه ، وإذا ثبت هذا في الشاهد فحيث
نقيس الغائب عليه فطريق السؤال عليه من وجهين : الأول : إن القياس
لا يفيد اليقين ، والثاني : لا نسلم أولا أن ظهور ذلك الفعل من الملك يدل
على أنه يصدق المدعي في دعواه ، وثانياً : إن سلمنا فإننا عارفون بأحوال ذلك
الملك وبأخلاقه وبنماذج أفعاله فلا جرم يمكننا أن نعرف أنه إنما فعل ذلك
الفعل لأجل ذلك الغرض . و أما أنواع حكم الله سبحانه في أفعاله و
مخلوقاته فليس لأحد سبيل إلى معرفتها ولا قدرة لأحد على الإطلاع عليها ، و

لهذا قال جل شأنه وعز سلطانه : ﴿ ما أشهدكم خلق السماوات والأرض ﴾ .
والجواب عن الأول : إن دلالة المعجزة على التصديق أمر معلوم بالضرورة ، و
المقصود من ذكر المثل التنبيه على قولنا : إن هذا الشيء معلوم بالضرورة ،
لا أنا نقيس صورة على صورة ، والجواب عن الثاني : إذ قد صح أن كل ما
ذكرنا من المعجزات الظاهرة من الأنبياء شامدة من الله سبحانه لهم يصدقوا
بها أقوالهم : لأن الأنبياء يذكرون أنه سبحانه أرسلهم إلى الناس و
يستشهدون به سبحانه ، فيشهد لهم هذه المعجزة المحدثه منه سبحانه في
حين رغبة هؤلاء القوم فيها ، والدليل عليه أن موسى عليه السلام لما قال :
يا إلهي إن كنت صادقاً في ادعاء الرسالة فاجعل هذا الجبل واقفاً في الهواء
فوق رؤوسهم ، ثم القوم يشامدون أنهم كلما آمنوا به تباعد الجبل عنهم
وكلما صموا بتكذيبه قرب أن يسقط عليهم ، فعند هذا يعلم كل واحد
بالبداهة أن المقصود من هذا الإخلال لتصديق المدعى في ادعاء الرسالة ،
فعلمنا علماً ضرورياً أنهم مبعثون من قبله سبحانه ، وأنهم صادقون فيما
أخبروا به ، فقد وجب علينا الانقياد لما أتوا به ، ولزمنا تبين كل ما قالوا .

لو كونها لتصديق الكاذب، هذا القول سيخيف جداد على

جهل قائله والرد على القادياني أشيع الرد

((أو كونها لتصديق الكاذب)) : أقول : هذا الكلام سيخيف دل على
جهل قائله وعناده وانقطاعه من الإيمان وتكذيبه بالقرآن ، وقد دل
القرآن على أنه سبحانه لا يؤيد الكذاب عليه سبحانه : بل لابد أن يظهر
كذبه وأن يلتقم منه قال سبحانه : ﴿ ويمحو الله الباطل ويحق الحق
بكلماته ﴾ وفي موضع : ﴿ يقولون افترى على الله كذباً فإن يشأ الله يختم
على قلبه ﴾ وفي موضع : ﴿ ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه

باليمين ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم من أحد عنه حاجزين ﴿٤﴾ ، و من أعظم الإفتراء عليه سبحانه دعوى النبوة و الرسالة ، مثل دعوى الشقي غلام أحمد القادياني، فادعى أنه نبي لغوي أو ظلي أو بروزي على معاني اخترعها الزنديق ، ثم تحول إلى أنه نبي غير تشريعي ورسول كذلك ، ثم إلى أنه نبي تشريعي ورسول كذلك باح به في أربعينه واستمر على ديدنه ذلك إلى أن قال : إلى مدّعي أني رسول و نبي و أني على حكم الله نبي ، و جعل يحاكي معجزات سائر الأنبياء ومعجزات خاتم الأنبياء .

..... إلى غير ذلك من الاحتمالات ، كما لا يقدح في العلم الضروري الحسي بحرارة النار ، إمكان عدم الحرارة للنار بمعنى أنه لو قدر عدمها يلزم منه محال

قال الله سبحانه : ﴿٥﴾ و من أظلم ممن افترى على الله كذبا أو قال أوحى إلي و لم يوح إليه شيء ﴿٦﴾ ، و الأنبياء صادقون يخبرون بالحق و يأمرون بالمعدل ، و يدعون إلى عبادة الله سبحانه وحده لا شريك له ، و أمل الكذب المدعون للنبوة ضد هؤلاء كاذبون ، تأتيهم الشياطين يأمرون بما منع الله عنه ، فيمتنع في حكمة الرب و عدله أن يسوي بين هؤلاء و خيار الخلق و بين هؤلاء أشرار الخلق ؛ بل و كيف تقتضي حكمته أن يسوي بين الصادق والكاذب ؟ فيؤيد الكاذب من آيات

(١) و هذا السنجري هو أبو نصر الواظلي مؤلف الإبانة ، المتوفي سنة ٤٣٣ هـ ، و صاحب السعد الزنجاني بمكة مثله في التشبيه ، مع أنهما ينتهلان مذهب الشافعي . و السنجري هذا كان محدثا . له كتاب مترجم بمختصر البهان ، و جند امام الحرمين حين جاور بمكة . اشتمل كتاب السنجري هذا على أمور منها : أن القرآن حروف و أصوات .

الصدق بمثل ما يؤيد به الصادق ؛ حق لا يعرف هذا من هذا ، وأن يرسل رسولا يأمر الخلق بالإيمان به وطاعته ، ولا يجعل لهم طريقا إلى معرفة صدقه ؟ بل و يجب في حكمته أن يظهر الآيات والبراهين الدالة على صدق هؤلاء ، وينصرهم ، ويؤيدهم ويعزمهم ، وأن يظهر الآيات المبينة لكذب أولئك ، ويذلهم ويخزيهم ؛ كما قد وقع في هؤلاء و هؤلاء . ((إلى غير ذلك من الاحتمالات)) : الوامية الضعيفة لا يعبأ بها ولا وثوق عليها ، بمعنى لو قدر عدمها لم يلزم منه محال ؛ يعني إن عدمها في الواقع غير ممتنع - وبالله التوفيق -

و أما وقوع الإرسال فلا معنى لإنكاره بعد ما ثبت بقاطع الأدلة بنبوة من ادّعاه من رسل الله الذين أولهم آدم عليه السلام وآخرهم محمد ﷺ ، فقال الإمام النسفي :

..... و أول الأنبياء آدم و آخرهم محمد ﷺ أما نبوة آدم عليه السلام فبالكتاب الدال على أنه قد أمر و نهي مع القطع بأنه لم يكن في زمنه نبي ، فهو بالوحي لا غير

((و أول الأنبياء آدم و آخرهم محمد ﷺ)) : يعني إن النبوة بدأها الله سبحانه بآدم عليه السلام ثم جعلها في ذرية آدم . الثاني - و مونس - ثم جعلها في ذرية إبراهيم الخليل ، و حصرها بعده في نسله ، فقال : و جعلنا في ذريته النبوة و الكتاب -

النبوة ليست بعرض والرد البليغ على أبي نصر السنجري

الواثلي المحدث

أقول قبل الخوض في المرام : النبوة ليست بعرض ، قال إمام الحرمين في كتابه المسعى بنقض كتاب السجزي ^(١) ، قال الإمام : قد ذكر هذا اللعين الطريد المهين الشريد فصولاً وزعم أن الأشعرية يكفرون بها - فعليه لعائن الله ترى واحدة بعد أخرى - وما رأيت جاملاً أجسر على التكفير وأسرع إلى التحكم على الأئمة من هذا الأخرق ، قال إمام الحرمين فيما رد به على السجزي : ما كنت أظن أن هذا الجامل يبلغ حمقه وخرقه هذا المبلغ ، وهو زعمه أن من مذهب الأشعرية أن النبوة عرض لا يبقى زمانين ، وإذا مات النبي زالت نبوته - وهذا الذي حكاه لم يقل به قائل ولم ينقله قبله ناقل ، ولو سئل هذا الأحمق عن النبوة وحقيقتها ومعناها لتبلى في غمه وتردد في غيه ، ولم يتمسك إلا بدمش الحيرة ، كما نسب إليها غيره ، فليست النبوة عرضاً من الأعراض باتفاق من المحققين وإطباق من المحصلين ، ثم ذكر الدليل على أن النبوة ليست عرضاً ، ثم قال : فبطل المصير إلى أن النبوة عرض ، ووجب القضاء بأن النبوة هي حكم الله تعالى برسالة رسول وإخباره عن سفارته وأمره إياه بتبليغ الشرائع وشرع الأحكام ، وقد حكم الله بنبوة الأنبياء عليهم السلام في حياتهم وبعد مماتهم ، وكونهم مرسلين ، وعلم ذلك منهم في السابقة والعاقبة ، فهذا منصب أهل الحق ودينهم - فعلى من يصفهم بغير ذلك لعنة الله ولعنة الملائكة والناس أجمعين - وقال الإمام : أبدى هذا الأحمق كلاماً ينقض آخره أوله في الصفات ، وما ينبغي لمثله أن يتكلم في صفات الله تعالى على جهله وسخافة عقله ، وتكلم السجزي في النزول والانتقال والزوال والإتصال والإتفصال والذماب والمحيء ، فقال الإمام : ومن قال بذلك حل دمه ، وتبرم الإمام كثيراً من كلامه معه .

وعن هذا السجزي يقول أبو جعفر الليلي الأندلسي في فرسته : وكذلك

اللعين المعروف السجزي ، فإنه تصدى أيضا للوقوع في أعيان الأئمة و سرج الأمة بتأليف تألف ، و هو على قلة مقداره وكثرة عواره ينسب أئمة الحقائق و أحبار الأئمة و بحور العلوم إلى التلبيس و المراوغة و التدليس ، و هذا الرذل الخسيس أحقر من أن يكثر له ذمًا ، و لا يضر البحر الخضم لغة كلب .

فمما ذكر هذا المناقح الحائد بجهله عن الحقائق أن مذهب الأشعرية أن النبوة عرض من الأعراض ، و العرض لا يبقى زمانين ، و إذا مات النبي زالت نبوته و انقطعت دعوته ، و منه من جملة حكاياته و تقولاته المستبعدة الباردة - انتهى كلامه بلفظه - و لنعم ما قال الشيخ العلامة الكوثري : وإنما التعويل على أهل الحديث في روايتهم الحديث فقط فيما لا يهتمون به ، و أما علم أصول الدين فله أئمة معروفون و برامين مدونة في كتبهم ، و أهل الحديث المبرؤون من البدع يسرون سيرهم ، و قال : و نحن لنعول على الرجل إلا في العلم الذي يتقنه دون سائر العلوم ، فكم بين أهل الحديث من هو أنزل منزلة من العامي في علم أصول الدين والفقه ، وكذلك سائر العلماء في غير علومهم .

آدم أبو البشر نبي والانكار عن نبوته كفر قطعاً

((أما نبوة آدم عليه السلام في الكتاب الدال على أنه قد أمر ونهى)) : يعني قد كان آدم أبو البشر نبيا ، والدليل على نبوته الكتاب ، فقد أمر الله سبحانه بقوله : ﴿ اسكن أنت وزوجك في الجنة ﴾ ، ونهاه بقوله : ﴿ و لا تقربا هذه الشجرة ﴾ ، والأمر والنهي يستلزمان النبوة إذا كانا لأجل التبليغ والتشريع ، و آدم أمر كذلك . ((مع القطع بأنه لم يكن في زمنه نبي ، فهو بالوحي لا غير)) : فيكون هو الموحى إليه بهما بدون واسطة غيره ، و اعترض - أولاً - بأن هذا الأمر والنهي كانا في الجنة ، و الجنة ليست بدار التكليف و لا

نبوة . و الجواب عنه بأنه لا معنى للتكليف إلا الأمر والنهي ، فالجنة كانت دار تكليف بالنسبة إليهما قطعا - وثانها - بأنه قد أمرت أم موسى في الكتاب بلا واسطة ، وكذا أم عيسى قال الله سبحانه : ﴿ أن اقد فيه في التابوت ﴾ و قال : ﴿ و مزي إليك بجذع النخلة ﴾ : مع أنهما لم تكونا من الأنبياء . و الجواب عنه بأنه يجوز أن يكون أمرهما بذلك في منام أو بإلهام لا في اليقظة ولا بوحى ، وهذا شرط في النبي .

..... وكذا السنة والإجماع فإنكار نبوته - على ما نقل عن البعض - يكون كفرا ، وأما نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فلأنه ادعى النبوة وأظهر المعجزة ، أما دعوى النبوة فقد علم بالتواتر وأما إظهار المعجزة فلوجهين :

((وكذا السنة)) : والأحاديث كثيرة صحيحة غير محصاة . ((والإجماع)) : على نبوته من السلف ((فإنكار نبوته - على ما نقل عن البعض - يكون كفرا)) : و ليس إنكاره مع الأدلة القاطعة إلا كفرا بواحاً .

محمد ﷺ نبي رسول والرد على اليهود والنصارى

والمجوس، هذا بحث عظيم ومعجزاته تسمان عقلية وحسية

((وأما نبوة محمد صلى الله عليه وسلم)) فحق والإيمان به واجب ، خلافا لليهود والنصارى والمجوس وجماعة من الدموية . ولإثبات نبوته مسالك ذكر

الشارح البارع المشهور منها بقوله : ((فلائه)) لأن محمدا صلى الله عليه وسلم . ادعى النبوة : يعني الرسالة عن الله سبحانه . ((و أظهر المعجزة)) : تصديقا لدعواه ، و كل من ادعى النبوة و أظهر المعجزة تصديقا لدعواه فهو نبي ، و قد تكلم الشارح مثل غيره على مقدمي هذا الدليل ، فقال : ((أما دعوى النبوة فقد علم بالتواتر)) : يعني أما دعواه النبوة فقطعي : لأنه قد تواتر تواترا ألحقه بالعيان والمشاهد .

وجوه إعجاز القرآن العظيم، وهذا بحث عجيب نادر الوجود

((و أما إظهار المعجزة فلوجهين)) : و معجزات نبينا كثيرة ، و العلماء أفردوا في ذكرها كتباً ، وضبط القول فيها أن معجزاته قسمان : عقلية وحسية :

..... أحدهما : أنه أظهر كلام الله تعالى

و القرآن معجزة عقلية يهدي إلى إعجازها العقل لمن كان عارفاً بطريق البلاغة أو كانت البلاغة له سليقة . و أما دليل المقدمة الثالثة ، فإن كل من ادعى النبوة و أظهر المعجزة يكون نبيا : لأن الرجل إذا قام في محفل عظيم بحضرة ملك مطاع فقال : يا معشر الحاضرين : إني رسول هذا الملك ، وإن أية صدقي أن الملك يقوم ويرفع التاج عن رأسه فيقوم الملك في الحال ويرفع التاج عن رأسه عقيب دعوى هذا المدعي ، أليس ذلك الفعل منه يتنزل منزلة قوله : صدقت أنت رسولي ، قال : و إنما يراعى في ذلك ثلاثة أمور : الفعل الخارق للعادة ، و اقترانه بالدعوى ، و سلامته عن المعارضة : إذ لو رفع التاج بقول غيره أو بعد ذلك بمدة لايكون حجة لهذا المدعي ، فهذه الثلاثة بمجموعها برهان قاطع على دعوى المدعي للرسالة نازلة منزلة التصديق بالقول ، و هو مثل حصول العلم لسائر الأشياء من

شواهد المقال وقرائن الحال ، تفكر . ((أحدهما أنه أظهر كلام الله تعالى)) : يعني إنه أتى بالقرآن والقرآن معجز . أما المقدمة الأولى : أنه أتى بالقرآن ، فبالتواتر ، قال شيخ السنة ولسان الأمة القاضي الباقلاني المالكي : الذي يوجب الاهتمام التام بمعرفة إعجاز القرآن أن نبوة نبينا ورسولنا بنيت على هذه المعجزة . وإن كان قد أيد بعد ذلك بمعجزات كثيرة ؛ إلا أن تلك المعجزات قامت في أوقات خاصة وأحوال خاصة وعلى أشخاص خاصة ، ونقل بعضها نقلا متواترا يقع به العلم وجودا ، وبعضها مما نقل نقلا خاصا ، إلا أنه حكى بمشهد من الجمع العظيم أنهم شاهدوه ، فلو كان الأمر على خلاف ما حكى لأنكروه ، وبعضها مما نقل من جهة الأحاد ، وكان وقوعه بين أيدي الأحاد ، فأما دلالة القرآن فهي عن معجزة عامة عمت الثقلين ولزوم الحجة بها في أول وقت ورودها إلى يوم القيامة على حد واحد ، قال الله سبحانه : ﴿ كتاب أنزلناه إليك لتفزع الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم ﴾ فأخبر أنه أنزله ليقتع الإعتداء به ، ولا يكون كذلك إلا وموحجة ، ولا تكون حجة إن لم تكن معجزة ، وفي موضع : ﴿ كتاب فصلت آياته قرآنا عربيا لقوم يعلمون بشيرا ونذيرا ﴾ ، فلولا أنه جعله برهانا لم يكن بشيرا ولا نذيرا ، ولم يختلف بأن يكون عربيا مفصلا ثم أخبر عن جمودهم وقلة قبولهم بقوله : ﴿ فاعرض أكثرهم فهم لا يسمعون ﴾ ، ولولا أنه حجة لم يضرهم الإعراض عنه ، وفي موضع : ﴿ ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أعجمي وعربي ﴾ فأخبر أنه لو كان أعجميا لكانوا يحتجون في رده ، إما بأن ذلك خارج عن عرف خطابهم ، وكانوا يعتذرون بذهابهم عن معرفة معناه ، بأنهم لم يبين لهم وجه الإعجاز فيه ؛ لأنه ليس من شأنهم ولا من لسانهم ، أو بغير ذلك من الأمور ، وأنه إذا تحدثنا إلى ما هو من لسانهم فعجزوا عنه واجبت الحجة عليهم ، وفي موضع : ﴿ وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ﴾ يعني إنه لا يأتيه ما يبطله من شبهة سابقة

تتقدم في معجزته أو تعارضه في طريقه ، و كذلك لا يأتيه من بعده قط أمر يشك في وجه دلالته ، وفي موضع : أم يقولون : ﴿ افترى على الله كذبا فإن يشأ الله يختم على قلبك ويمحو الله الباطل و يحق الحق بكلماته ﴾ فدل على أنه جعل قلبه الشريف مستودعا لوحيه ومستزلا لكتابه ، وإنه لو شاء صرفه عنه ، ولذلك أشباه كثيرة تدل على نحو الدلالة التي وصفناها ، فهان بهذا و بنظائره ما قلنا من أن بناء نبوته على دلالة القرآن ومعجزته ، وأما المقدمة الثانية : إن القرآن معجز فقال :

..... و تحدى به البلغاء مع كمال بلاغتهم : فعجزوا
عن معارضته بأقصر سورة منه

((و تحدى به)) : فإنه تحدى لمعارضة ((البلغاء)) بلغاء العرب وفصحائهم وخطبائهم وشعرائهم . ((مع كمال بلاغتهم)) : مع بلوغهم في الفصاحة والبلاغة النهاية ، فإنهم كانوا أرباب هذا الشأن وأصحاب البيان يعرفون هذا الأمر نوقا و وجدانا معرفة وإيقانا ؛ لم يكن عليهم فيه لبسة ولا يدخل عليهم فيه شبهة ، فقد ثبت بما بيننا أن نبوة نبينا مبنية على دلالة معجزة القرآن ، فيجب أن نبين وجه الدلالة من ذلك ، قد ذكر العلماء أن الأصل في هذا أن تعلم أن القرآن الذي هو متلو محفوظ مرسوم في المصاحف هو الذي جاء به النبي ﷺ ، وأنه هو الذي تلاه على من في عصره ثلاثا وعشرين سنة ، والطريق إلى معرفة ذلك هو النقل المتواتر الذي يقع عنده العلم الضروري ، وذلك أنه قام به في المواقف و كتب به إلى البلاد حتى انتشر ذلك في أرض العرب كلها ، و وقف جميع أهل

الخلاف على جملته ، وجميع أمل دينه الذين شرفهم الله بالإيمان على جملته و تفاصيله وتظاهر بينهم ؛ حتى حفظه الرجال وانتقلت به الرجال ، وتعلمه الكبير والصغير ؛ لأن المفروض تلاوته في صلاتهم والواجب استعماله في أحكامهم ، ثم تناقله خلف عن سلف هم مثلهم في كثرتهم وتوفر دواعيهم على نقله ؛ حتى انتهى إلينا ما وصفناه من حاله ، فلن يتشكك أحد ، ولا يجوز أن يتشكك مع وجود هذه الأسباب في أنه أتى بهذا القرآن من عند الله ، فهذا أصل ، وإذا ثبت هذا فإننا نقول : إنه تحداهم إلى أن يأتوا بمثله ؛ قال الله سبحانه : ﴿ وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله ﴾ وقال : ﴿ قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ﴾ وقال : ﴿ أم يقولون تقوله بل لا يؤمنون فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين ﴾ وقال : ﴿ أم يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سور مثله ﴾ ، فقد ثبت بما بيناه أنه تحداهم إليه ، ولم يأتوا بمثله ، وفي هذا أمران : أحدهما : التحدي إليه ، والآخر : أنهم لم يأتوا له بمثل ، والذي يدل على ذلك النقل المتواتر الذي يقع به العلم الضروري ، فلا يمكن جحود أحد من هذين الأمرين ، فافهم . هكذا ينبغي تحقيق المقام بعون الملك العلام .

((فاعجزوا عن معارضته بأقصر سورة منه)) : والذي يدل على أنهم كانوا عاجزين من الإتيان بمثل القرآن ، إنه تحداهم إليه ؛ حتى طال التحدي ، وجعله دلالة على صدقه ونبوته وتضمن أحكامه واستباحة دماءهم وأموالهم وسبي ذريتهم - فلو كانوا يقدرون على تكذيبه لفعلوا وتوصلوا إلى تخلص أنفسهم وأهلهم وأموالهم من حكمه بأمر قريب ، وهو عادتهم من لسانهم ومألوف من خطابهم ، وكان ذلك يغنيهم عن تكلف القتال ، وإن قال قائل لعله لم يقرأ عليهم الآيات التي فيها ذكر التحدي ، وإنما قرئ عليهم ما سوى ذلك من القرآن، كان ذلك قولاً باطلاً من وجهين : الوجه الأول : قد ضمن الله حفظ كتابه

أن يأتيه الباطل من بين يديه أو من خلفه ، ووعده الحق ، والوجه الثاني : إن العدد الذين أخذوا القرآن وضبطوه حفظاً من بين صغير وكبير ، وعرفوه حتى صار لا يشتبه على أحد منهم حرف ، لا يجوز عليهم السهو والنسيان ، و لا التخليط فيه والكتمان ، ولو زادوا ونقصوا أو غيروا لظهر مع شدة الحاجة إليه في أصل الدين ، ثم في الأحكام والشرائع .

..... مع تهالكهم على ذلك ؛ حتى خاطروا بمهجتهم ، و أعرضوا عن المعارضة بالحروف إلى المقارعة بالسيوف ؛ و لم ينقل عن أحد منهم مع توفر الدواعي الإتيان بشيء مما يدانيه ، فدل ذلك قطعاً على أنه من عند الله تعالى ،

((مع تهالكهم على ذلك ؛ حتى خاطروا بمهجتهم ، و أعرضوا عن المعارضة بالحروف إلى المقارعة بالسيوف)) : وذلك لأن العدو يقصد لدفع قول عدوه بكل ما قدر عليه من المكائد ، لاسيما مع إظهار أمر أوجب الانقياد لطاعته ، والتصرف على حكم إرادته ، والعدول عن ألفه وعادته ، والانخراط في سلك الاتباع ؛ بعد أن كان متبوعاً ، والتشيع بعد أن كان مشيعاً ، وتحكيم الغير في ماله وتسليطه إياه على جملة أحواله ، والدخول تحت تكاليف شاقة وعبادات متعبة بقوله : و قد علم بضرورة الحس أن بعض هذه الأحوال مما يدعو إلى سلب النفوس دونه ؛

و مع هذا أن الحمية حميتهم والهمم الكبيرة مهمهم ، وقد بذلوا له السيف و
أخطروا بنفوسهم و أموالهم ، فكيف يجوز أن لا يتوصلوا إلى الرد عليه و إلى
تكذيبه بأموالهم و أموالهم ؟ و ما يمكن تناوله من غير أن يعرق فيه
جبين . ((و لم ينقل عن أحد منهم)) : و فاعل لم ينقل قوله الـ ((مع توفر
الدواعي الإتيان بشيء مما يدانيه)) : أي يقربه فضلا عن أن يكون يساويه ، و
حاصله : إنهم لو عارضوه بما تخدامهم إليه لكان فيه تومين أمره و تكذيب قوله و
تفريق جمعه ، و من صدق به يرجع على أعقابه و يعود في مذهب أصحابه ، فلما
لم يفعلوا شيئا من ذلك مع طول المدة ، و كان أمره يتزايد حالا فحالا ، و يعلو
شيئا فشيئا و هم على العجز عن القدح في آياته و الطعن في دلالاته : على ما بينا :
أنهم كانوا لا يقدرّون على معارضته و لا على تومين حجته ، مع توفر دواعي
الإتيان على معارضته لفصاحتهم و بلاغتهم ، و لهم في ذلك مواقف معروفة و
أخبار مشهورة و أيام منقولة ، و كانوا يتنافسون على الفصاحة و الخطابة
و الذلاقة و يتبجحون بذلك و يتفاخرون بينهم ، فلن يجوز - و الحال هذه - أن
يتغافلوا عن معارضته لو كانوا قادرين عليها تخدامهم إليها أو لم يتخدامهم ،
فقالوا: هذا أفصح مما جئت به و أغرب منه أو هو مثله ، علم أنه لم يكن إلى ذلك
سبيل ، و أنه لم يوجد له نظير ، و لو كان وجد له مثل لكان ينقل إلينا ، و
لعرفناه مثل ما نقل إلينا أشعار أهل الجاهلية . ((فدل ذلك قطعاً على أنه من
عند الله تعالى)) : يعني إن امتناعهم مع توفر الدواعي يدل على أنهم عجزوا عن
المعارضة ، و ذلك يدل على أن القرآن معجز ، و ذلك يدل على أنه من عند الله
مبجانه ، و هو المطلوب ، تنبر .

و أما وجوه إعجاز القرآن فذكر مشائخنا و غيرهم في ذلك ثلاثة أوجه :
أحدها : تضمين الأخبار عن الغيوب ، و ذلك مما لا يقدر عليه البشر و لا سبيل
لهم إليه ، فمن ذلك ما وعد الله سبحانه نبيّه أنه سيظهر دينه على الأديان

بقوله: ﴿ هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ﴾ ففعل ذلك ، وفي موضع : ﴿ قل للذين كفروا متغلبون وتحشرون إلى جهنم ، و بئس المهاد ﴾ فصدق فيه ، وقال في أمل البدر : ﴿ وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم ﴾ وفي لهم بما وعد ، وجميع الآيات يتضمنها القرآن من الإخبار عن الغيوب لكثيرة جدًا ، وإنما أورد أن نلته ببعض على الكل .

و الوجه الثاني : إنه كان معلوما من حال النبي ﷺ أنه كان أميًا لا يقرأ ولا يكتب ، وكذلك كان معروفًا من حاله أنه لم يكن يعرف شيئًا من كتب المتقدمين وأقاصيصهم وأنبيائهم وسيرهم ، ثم أتى وحدث من عظيمة الأمور ومهمات السير من حين خلق الله آدم إلى حين مبعثه ، فذكر في الكتاب قصة آدم وابتداء خلقه ، وما صار إليه أمر من الخروج من الجنة ، ثم ذكر قصة نوح ، وما كان بينه وبين قومه ، وما انتهى إليه أمره ، وذكر قصة إبراهيم الخليل إلى ذكر سائر الأنبياء المذكورين في القرآن ، والملوك والفراعنة الذين كانوا في أيام الأنبياء ، و نحن نعلم ضرورة أن هذا لا سبيل إليه إلا عن تعلم ، وإذا كان معروفًا أنه لم يكن ملابسًا لأهل الآثار وحمله الأخبار ، علم أنه لا يصل إلى علم ذلك إلا بتأييد من جهة الوحي ، ولذلك قال الله سبحانه : ﴿ وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذ لا تارتاب المبطلون ﴾ . و الوجه الثالث : إنه بديع النظم عجيب التأليف متناه في البلاغة إلى الحد الذي يعلم عجز الخلق عنه ، والذي أطلقه العلماء مو على هذه الجملة ، فالنبي يشتمل عليه بديع نظمه المتضمن للإعجاز وجوه : منها : أن نظم القرآن على تصرف وجوه واختلاف مذامه ، خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم ، ومبائن للمألوف من ترتيب خطابهم ، وله أسلوب يختص به ويتميز في تصرفه عن أساليب الكلام المعتاد ، ومنها : أنه ليس للعرب كلام مشتمل على هذه الفصاحة ، والغرابة ، والتصرف البديع ، والمعاني اللطيف ، والقواعد الغريزة ، والحكم الكثيرة ، والتناسب في البلاغة : و

التشابه في البراعة على هذا الطول وعلى هذا القدر ، وإنما تنسب إلى حكيم كلمات معدودة و ألفاظ قليلة ، و إلى شاعرهم قصائد محصورة يقع فيها من الاختلال و يعترضها من الاختلاف ، و يقع فيها من التعمل والتكلف والتجوز والتعسف ، و قد جعل القرآن على طوله تناسبا في الفصاحة على ما وصفه الله سبحانه ؛ فقال : ﴿ والله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله ﴾ و في موضع : ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴾ ، فأخبر أن كلام الأديمي إن امتد وقع فيه التفاوت و بان عليه الاختلال . ومنها : أن عجب نظمه و بديع تأليفه لا يتفاوت و لا يتباين على ما يتصرف إليه من الوجوه التي يتصرف فيها من بيان قصص ، و مواعظ ، و احتجاج ، و حكم ، و أحكام ، و أعتذار ، و إنذار ، و وعد ، و وعيد ، و تبشير ، و تخويف ، و أوصاف ، و تعليم أخلاق كريمة ، و شيم رفيعة ، و سير ماثورة ؛ و غير ذلك من الوجوه التي يشتمل القرآن عليها ، و نجد الشاعر المطلق والخطيب المصقع يختلف بحسب اختلاف هذه الأمور ، فمن الشعراء من يهود في المدح دون الهجو ، و منهم يبرز في الهجو دون المدح ، و منهم من يغرب في وصف الإبل ، أو الخيل ، أو سير الليل أو وصف العرب أو وصف الروض أو وصف الخمر ؛ أو غير ذلك مما يشتمل عليه الشعر و يتداوله العبارة ، و لذلك ضرب المثل بامرأ القيس إذا ركب ، و النابغة إذا رمب ، و بزهير إذا رغب ، و مثل ذلك يختلف في الخطب والرسائل ، و متى تأملت شعر الشاعر البليغ رأيت التفاوت في شعر على حسب الأحوال التي يتصرف فيها ، فيأتي بالغاية في البراعة في معنى ، فإذا جاء إلى غيره قصر عنه و وقف دونه ، و بان الاختلال في شعره ، و لذلك ضرب المثل بالذين سميتهم : لأنه خلاف في تقدمهم في صفة الشعر ، و لا شك في تبريزهم على منذهب النظم ، فإذا كان الاختلال بيننا في شعرهم لاختلاف ما يتصرفون فيه استغفينا عن ذكر من دونهم ، و قد تأملنا نظم

القرآن فوجدنا جميع ما يتصرف فيه من الوجوه التي قدمنا ذكرها على حد واحد في حسن النظم و بديع التأليف والوصف لا تفاوت فيه ولا انحطاط عن المنزلة العليا ، ولا سفاف فيه إلى الرتبة الدنيا ، بل للقرآن في جميع ذلك اليد البيضاء ، وهذه الوجوه الثلاثة من وجوه الإعجاز ، قول أكثر أهل الحق .

والحق التحقيق بالتحقيق : أن وجوه الإعجاز كثيرة ، وإن كان بعضها فوق بعض : قال ابن سراقه : إنهم ما بلغوا إلى معشار وجوه الإعجاز ، ومن الإعجاز أن لا تنقضي وجوه إعجازه . وأبطل وجوه الإعجاز ما قاله النظام : " إن إعجازه بالصرفة " ، قال البحر الزخار صاحب الملل والنحل : قال النظام في إعجاز القرآن : إنه من حيث الإخبار عن الأمور الماضية والآتية ، وجهة صرف الدواعي عن المعارضة ومنع العرب عن الاهتمام به جبرا وتعجزاً : حتى لو خلاهم لكانوا قادرين على أن يأتوا بسورة من مثله بلاغةً وفصاحةً ونظماً . وأجاب عنه شيخ السنة ولسان الأمة القاضي الباقلاني المالكي بوجوه : الوجه الأول : إنه لو كانوا أصرفوا على ما ادعاه لم يكن من قبلهم من أهل الجاهلية مصروفين عما كان يعدل به الفصاحة والبلاغة وحسن النظم : لأنهم لم يتحدوا إليه ، ولم تلزمهم حجة ، فلما لم يوجد في كلام من قبله مثله علم أن ما ادعاه القائل بالصرفة ظاهر البطلان ، والوجه الثاني : وهو أن أهل الصنعة في هذا الشأن إذا سمعوا كلاماً مطمئناً لم يخف عليهم ولم يشتبه لديهم ، ومن كان متنامياً في فصاحته لم يجز أن يطبع في مثل هذا القرآن بحال ، والمرجوع في هذا جملة الفصحاء دون الأحاد ، وقد تقدم منا امتناعه عن الفصحح البليغ وتميزه في ذلك عن سائر أجناس الخطاب ، ليعلم أن ما يقتّره من مساواة عبارة الناس به ظاهر الخطأ بين الغلط ، والوجه الثالث : ومما يبطل ما ذكره من القول بالصرفة أنه لو كانت المعارضة ممكنة - وإنما منع منها الصرفة - لم يكن الكلام معجزاً ، وإنما يكون المنع معجزاً ، فلا يتضمن الكلام فضيلة على غيره في نفسه . قال الحافظ ابن

الحزم : قال بعض أهل الكلام : - يعني النظام - إن نظمه ليس معجزاً ، وإنما إعجازه ما فيه من الإخبار بالغيوب ، وقال سائر أهل الإسلام : " بل كلا الأمرين معجزاً نظمه وما فيه من الإخبار بالغيوب " ، وهذا هو الحق الذي ما خالفه فهو ضلال ، و برهان ذلك قول الله سبحانه : ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ، فنص سبحانه على أنهم لا يأتون بمثل سورة من سورة ، وأكثر سورة ليس فيها إخبار بغيب ، فكان من جعل المعجز الإخبار الذي بالغيوب مخالفا لما نص الله سبحانه على أنه معجز ، فسقطت هذه الأقاويل الفاسدة . فإن قال قائل : إن من الفصحاء من يعلم عجز نفسه عن قول الشعرو لا يعلم مع ذلك عجز غيره عنه ، فكذلك البليغ وإن عجز نفسه عن مثل القرآن فهو قد يخفى عليه عجز غيره . قلنا : قصة قول من قال ذلك لغنية عن الرد عليها ، متى علم البليغ المتناهي في صنوف البلاغة عجزه عن القرآن علم عجز غير ؛ لأن حاله وحال غيره في هذا الباب سواء بسواء ؛ إذ ليس في العادة مثل للقرآن: يجوز قدرة أحد من البلغاء عليه ، وغاية ما في الباب من كان بصيرته أقوى ومعرفته أبلغ كان إلى القبول منه أسبق ، ومن اشتبه عليه وجه الإعجاز واشتبهه عليه شروط المعجزات وأدلة النبوات كان أبطأ إلى القبول ؛ حتى تكاملت أسبابه واجتمعت له بصيرته ، وقد علمنا تفاوت الناس في معرفة وجوه دلالاته ؛ لأن العجبي لا يعلم أنه معجز إلا بأن يعلم عجز العرب عنه ، وهو يحتاج في معرفة ذلك إلى أمور لا يحتاج إليها من كان من أهل صنعة الفصاحة ، فإذا عرف عجز أهل الصنعة جرى مجرامهم في توجه الحجة عليه ، وأيضاً لا يعرف المتوسط من أهل اللسان من هذا الشأن ما يعرفه العالي في هذه الصنعة ، فأما من كان متناهما في معرفة وجوه الخطاب وطرق البلاغة والفنون التي يمكن فيها إظهار الفصاحة فهو متى سمع القرآن عرف إعجازه . فإن قال قائل : لو كان الأمر على ما قلتم لوجب أن يكون حال الفصحاء الذين كانوا في عصر النبي ﷺ على طريقة واحدة في إسلامهم عند سماعه . قلنا :

هذا شغب لا يجب ذلك ؛ لأن صوارفهم و موانعهم كثيرة مختلفة : منهم من يشك في إثبات الصانع ، ومنهم من يشك في التوحيد ، ومنهم من يشك في النبوة ، ألا ترى أن أبا سفيان بن حرب لما جاء عام الفتح قال له النبي ﷺ : أما أن لك أن تشهد أن لا إله إلا الله ، قال : بلى ! قال : أما أن لك أن تشهد أني رسول الله ، قال : أما هذه ففي النفس منها شك ، ولو كانت صوارفهم و أسبابهم متفقة لتوافقوا إلى القبول جملة واحدة . فإن قال قائل : قد يجوز أن يكون أهل عصر النبي ﷺ قد عجزوا عن الإتيان بمثل القرآن وإن كان من بعدهم من أهل الأعصار لم يعجزوا . قلنا : هذا أيضا غباوة ، إنا إذا علمنا أن أهل ذلك العصر كانوا عاجزين عن الإتيان بمثله ، فمن بعدهم أعجز ؛ لأن فصاحة أولئك في وجوه ما كانوا يتفنون فيه من القول مما لا يزيد عليه فصاحة من بعدهم ، و أحسن أحوالهم أن يقاربوا ويساووهم ، فأما أن يتقدموهم أو يسبقوهم فلا ، أو لم يعلم هذا القائل - أعنى الله بصارته و بصيرته - أن أهل البلاغة أشعارهم عندنا محفوظة و خطبهم منقولة و رسائلهم ماثورة و بلاغتهم مروية و حكمهم مشهورة مثل قيس بن ساعدة ، و سحبان بن وائل ، و لبيد العامري ، و حسان بن ثابت ، و امرأ القيس ، و زمير ، و طرفة بن العبد البكري و غيرهم ، كلامهم معروف عندنا و موضوع بين أيدينا ، لا يخفى علينا في الجملة بلاغة بليغ ، و لا خطابة خطيب ، و لا براعة شاعر مفلح ؛ و لا كتابة كاتب مدقق ، فلم نجد في شيء من ذلك ما يداني القرآن في البلاغة أو يشاكله في الإعجاز ، و عجز الكل عنه ، و وقفوا دونه حيارى يعرفون عجزهم ، فمن بعدهم من مساكين العلم كيف يقدررون !! و لو لا أن العقول تختلف و الأفهام تتباين و المعارف تتفاضل لم نحتج إلى ما تكلفنا ، ولكن الناس يتفاوتون في المعرفة ، و لو اتفقوا فيها لم يجز أن يتفقوا في معرفة هذا الفن لاتصاله بأسباب و تعلقه بعلوم غامضة ، انظر وفقك الله لما هديناك إليه ، و فكر في الذي دللنا عليه ، فالحق منهج واضح

والدين ميزان راجح ، والجهل لا يزيد إلا غما ولا يورث إلا تدماً - أقول :
 ولا تجهل فإن الجهل داء وخذ بالعلم وارضَ به إماماً
 فاحمد الله على ما رزقك من الفهم ، إن فهمت فقل : ربي زدني علماً ! .

..... و علم به صدق دعوى النبي ﷺ علما عاديا لا يقدر فيه شيء من الاحتمالات العقلية على ما هو شأن سائر العلوم العادية . وثانيهما : أنه نقل عنه من الأمور الخارقة للعادة . ما بلغ القدر المشترك منه أعني ظهور المعجزة ، وخذ بالعلم حد التواتر وإن كانت تفاصيلها أحادا كشجاعة علي وجود حاتم ، وهي مذكورة في كتب السير وقد استدل أرباب البصائر على نبوته بوجهين : أحدهما : ما تواتر من أحواله قبل النبوة وحال الدعوة وبعد تمامها وأخلاقه العظيمة وأحكام الحكمية

((و علم به)) : يعني يكون القرآن من عند الله سبحانه ، ((صدق دعوى النبي ﷺ علما عاديا لا يقدر فيه : يعني في العلم العادي : شيء من الاحتمالات

العقلية على ما هو شأن سائر العلوم العادية)) : مثل علمنا الموت عقيب القتل ؛ لأن علمنا أن الله يخلق الموت عقيب القتل وإن كان عدم الخلق ممكنا في نفسه ، فافهم .

والثاني: نقل عنه من الامور الخارق للعادة يعبر عنها الإمام الفخر بالمعجزات الحسية

((وثانيهما)) : وهي الأشياء الخارجة عن ذاته يعبر عنها الإمام الفخر بالمعجزات الحسية ؛ ((أنه نقل عنه من الأمور الخارقة للعادة)) : ما ظهر على يديه من الخوارق للعادات : مثل انشقاق القمر واجتذاب الشجر وتسليم الحجر عليه قبل النبوة وبعدها ، وما قبل النبوة من الخوارق يسمى عندهم إرماسا تأسيسا للنبوة وتمهيدا ، ونوع الماء من بين أصابعه بالمشاهد في الحديبية : وكانوا ألفا وأربع مئة ، وفي رواية : ألفا وخمسمائة : وإشباع الخلق الكثير من الطعام القليل ، وهو واقعتان : واقعة أبي طلحة واقعة جابر ، في واقعة أبي طلحة كانوا سبعين أو ثمانين ، وفي واقعة جابر كانوا ألفا ، وكان جابر قد أمر بصاع شعير عنده ، فطعن وذبح بهيمة - يعني شاة صغيرة - فطبخها ثم أخبر النبي ﷺ بذلك ، وقال : تعال أنت ونفر معك ، فدعا النبي ﷺ أهل الخندق كلهم ، وقصته مشهورة معروفة ، وحنين الخشب ، و شكاية الناقة ، وشهادة الشاة المسمومة ، وإظلال السحاب قبل مبعثه ، ((ما بلغ القدر المشترك منه : أعني ظهور المعجزة . حد التواتر)) : القدر المشترك بينها متواتر ؛ لأن مجموع الرواة بلغوا حد التواتر ، والقدر المشترك متحقق في رواية المجموع ، فيكون متواترا وغير ذلك من المعجزات .

((وإن كانت تفاصيلها أحادا كشجاعة علي وجود حاتم)) : يعني كل واحد منها خبرا واحدا لم يبلغ حد التواتر ؛ ((وهي مذكورة في كتب السير)) : مثل سيرة

ابن هشام ، و سيرة محمد بن إسحاق ؛ و سيرة موسى بن عقبة وغيرهما .

استدلال أرباب البصائر على نبوته بوجهين

((و قد استدل أرباب البصائر)) : من العارفين والأولياء والكاملين المخلصين . ((على نبوته بوجهين : أحدهما ماتواتر من أحواله قبل النبوة)) : من الصدق والأمانة ، فكانت قريش تقول : إنه لم يكذب قط ، و كانوا يلقبونه بالأمين ، والتجنب من الأصنام ، وعادات الجاهلية ، وعبادة الحق في غار حراء ؛ ((و حال الدعوة)) : يعني دعوة الناس إلى الإيمان من تحمل المشاق الشديدة في تبليغ الحق ، والاجتهاد باللسان والسنان ، ودعوة الملوك الجهابرة ؛ بل صبر على تلك المشاق والمتاعب ، ولم يظهر في عزمه فتور ، ولا في إصراره قصور . ((و بعد تمامها)) : حين فتح البلاد ودخل الناس في دين الله أفواجا ، وأطاع له العرب كلهم ، وهي كثيرة ، ونحن نشير إلى بعضها ، و هي أن أحدا ما سمع منه لا في مهمات الدين ولا في مهمات الدنيا كذبا قطعا ، فلو صدر عنه الكذب مرة واحدة لاجتهد أعداؤه في تشهيره وإظهاره ، وأنه ما أقدم على فعل قبيح لا قبل النبوة ولا بعدما . ((وأخلاقه العظيمة)) : إنه كان عظيم الشفقة على أمته ؛ قال الله سبحانه : ﴿ فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ﴾ ، وفي موضع : ﴿ فلعلك باخع نفسك على أثارهم ﴾ وفي موضع : ﴿ ولا تحزن عليهم ﴾ وإنه كان في أعظم الدرجات في السخاوة ؛ حتى عاتبه الله سبحانه : ﴿ لا تبسطها كل البسط ﴾ ، وأنه كان في غاية الفصاحة كما قال : أوتيت جوامع الكلم ، وإنه ما كان للدنيا في قلبه المطهر وقع ، وإنه كان مع أمل الدنيا في غاية الترفع ومع الفقراء في غاية التواضع . ((وأحكامه الحكمية)) : المشتملة على الحكمة من آداب الطهارة ، والصلوة ، وقواعد النكاح ، والطلاق ، والبيع ، والهبة ، والقضاء ، والشهادة ؛ و الموارث و

غيرما ، وقال الإمام الشافعي : لو نظر اليهود والنصارى في كتب الإمام محمد بن الحسن الشيباني لآمنوا بلا شك ، وكيف لا يؤمنون !! وقال نبينا ورسولنا: علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل .

..... و أقدامه حيث تحجم الأبطال و وثوقه بعصمة الله تعالى في جميع الأحوال و ثباته على حاله لدى الأموال ، بحيث لم تجد أعداءه مع شدة عداوتهم و حرصهم على الطعن فيه مطعنا و لا إلى القدح فيه سبيلا ، فإن العقل يجزم بامتناع اجتماع هذه الأمور في غير الأنبياء ، و أن يجمع الله تعالى هذه الكمالات في حق من يعلم أنه يفترى عليه ،

((و أقدامه حيث تحجم الأبطال)) : و أنه لم يفرق قط عن أحد من أعدائه لا قبل النبوة و لا بعدما ، ولهذا إذا أشد البأس اتقى به الناس . ((و وثوقه بعصمة الله تعالى)) الخ : و هذا يدل على أنه كان قوي القلب بمواعيد الله سبحانه ؛ حيث قال سبحانه : ﴿ والله يعصمك من الناس ﴾ و قال :

﴿حسبك الله﴾ وقال : ﴿أن لا تنصروه فقد نصره الله﴾ وأنه بقي على طريقته المرضية من أول عمره إلى آخر حياته ، والكذاب المزور لا يمكنه ذلك ، وإليه الإشارة بقوله سبحانه : ﴿قل لا أسئلكم عليه أجرا وما أنا من المتكلفين﴾ ، وأنه كان في كل واحد من هذه الفصاحة والأخلاق في الغاية القصوى من الكمال كان مستجمعا لها بأسرها ، فلم يتفق ذلك لأحد من الخلق ، فكان اجتماعها في ذات شخص - هي ذاته الشريفة - من أعظم المعجزات ، ومن أراد تعرف شيء مما صدر من آثار هذه الأوصاف الشريفة منه ، فعليه بكتاب الشفاء . ((فإن العقل يجزم بامتناع اجتماع هذه الأمور في غير الأنبياء)) : بضرورة الفطرة وضرورة الحس وضرورة العقل السليم وضرورة الفهم المستقيم .

فأخبار حلمه ، وعلمه ، وسخاوته ، وشجاعته ، وحياته ، ووفاته ، وأمانته ، وحسن عشرته ، ورأفته ، ورحمته ، وأخلاقه ، وتواضعه ، وعدله ، ووقاره ، وزهده ، وخشيته ؛ وصدقه ، كانت برمانا قطعيا في صدقه وصدق نبوته وحقيقته وحقية رسالته ، بل الحق أن مجرد معاينة طلعتة وجمال وجهه قائد إلى مراتب القطع واليقين ، وإلى حقية دعواه ، عن عبدالله بن سلام وقد قال : ما هذا بوجه كذاب ، وأسلم على يده بلا تأمل ، وكذا روى عن جمع غفير من الصحابة ، ولنعم ما قال في حسن طلعتة وجمال وجهه :

بوجه يحجز الأبصار عنه و ينحجل عند رؤيته الهلال

إذا هو يكشف الأستار يوما يخيل أنه بدر كمال

ومن لم يؤمن به فهو ممن عميت عيناه قلبه ﴿وقالوا : قلوبنا غلف﴾ و مكتوب له أزلية الشقاوة ﴿ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور﴾ ، ((وأن يجمع الله تعالى هذه الكمالات في حق من يعلم أنه يفترى عليه)) : بدعوى النبوة

والرسالة مثل ما ادعى الشقي غلام أحمد القادياني و مسيلمة الكذاب اليمامي والأسود العنسي ، فعليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين .

..... ثم يمهل ثلثا و عشرين سنة ثم يظهر دينه على سائر الأديان وينصره على أعدائه ويحي أثاره بعد موته إلى يوم القيامة . و ثانيهما : أنه ادعى ذلك الأمر العظيم بين أظهر قوم لا كتاب لهم ولا حكمة معهم

((ثم يمهل ثلثا و عشرين سنة)) : هذا عمره بعد النبوة ، وأما مجموع عمره في الدنيا فثلاث و ستون سنة على الأصح : ((ثم يظهر دينه على سائر الأديان)) : كما وعده في القرآن : ((وينصره على أعدائه ويحي أثاره بعد موته إلى يوم القيامة)) : من الكتاب والسنة وجميع شرائعه وأحكامه وأدابه .

أنه ﷺ ادعى النبوت بين قوم لا كتاب لهم ولا حكمة

((و ثانيهما)) : من المعجزات العقلية . أنه ادعى ذلك الأمر العظيم)) : النبوة

والرسالة ((بين أظهر قوم)) : هم مشركوا مكة ، ولفظ أظهر مقحم يقال : بين
 ظهراى قوم ، كلفظ ذات في قولهم : جاء ذات يوم : ((لا كتاب لهم ولا حكمة
 معهم)) : يعنى إنما ظهر من قبيلة وطائفة ما كانوا من أهل العلم ، لا يعلمون علما
 ولا أدبا ، وكان من بلدة لم يكن فيها أحد من أهل العلم ، وما سافر سافرا إلى بلد
 أهل العلم ؛ فإنه سافر مرتين إلى الشام مدة يسيرة ، علم كل أحد من أعدائه أنه لم
 يتفق له فيها مخالطة مع أهل العلم ، ولم يندب أحد من أهل العلم إلى تلك
 البلدة ؛ حتى يقال : إنه تعلم العلم من ذلك العالم ، وإذا خرج من مثل هذه البلدة
 ومن مثل هذه القبيلة إنسان غير أن مارس شيئا من العلوم ، ولا تلمذ لأحد من
 أهل العلم البتة ، ثم بلغ معرفة ذات الله سبحانه ، وصفاته ، وأفعاله ، وأسمائه ؛
 وأحكامه هذا المبلغ العظيم الذي عجز جميع الأذكهاء من العقلاء عن القريب منه .
 بل أقر الجميع بأنه لا يمكن أن يزداد في تقرير الدلائل على ما أورد في القرآن ، و
 ذلك أبهر شأنه وأظهر برمانه ، وهذا من أجل الأمور الخارقة للعادة .

..... و بين لهم الكتاب والحكمة وعلمهم الأحكام و
 الشرائع وأتم مكارم الأخلاق وأكمل كثيرا من الناس في
 الفضائل العلمية والعملية ونور العالم بالإيمان و
 العمل الصالح وأظهر الله دينه على الدين كله كما
 وعده . ولا معنى للنبوة والرسالة سوى ذلك ، وإذا ثبت
 نبوته وقد دل كلامه .

((و بين لهم الكتاب)) : يعنى لطائف الكتاب ورموزه ومعانيه ودقائقه و
 حقائقه و غوامضه ((والحكمة)) : قوانين العقل ، عليها فلاح الدارين و
 سعادتهما وفوزهما مما ينفعهم في الدنيا والآخرة . ((وعلمهم الأحكام)) :
 أحكام الحكمة النظرية من الأحكام الاعتقادية ، بل جميع العلوم العقلية . ((و

(الشرائع)) : أحكام الحكمة العملية ، علم الأخلاق وتدبير المنزل وسياسة المدن بل جميع العلوم النقلية . ((وأتم مكارم الأخلاق)) : وكذا محاسن الأعمال ، و قد تقدم أنفاً بسطها . ((وأكمل كثيراً من الناس)) : من الصحابة وغيرهم . ((في الفضائل العلمية)) : إشارة إلى أنواع الحكمة النظرية . ((والعملية)) : إشارة إلى أقسام الحكمة العملية . ((وتور العالم بالإيمان)) : بالمبدء والمعاد ، وهذا أيضاً إيماء إلى مسائل الحكمة النظرية . ((والعمل الصالح)) : وهذا أيضاً إيماء إلى مباحث الحكمة العملية . ((وأظهر الله دينه)) : دين الحنيفية الذي لا دين لله سبحانه غيره ((على الدين كله)) : على دين اليهود والنصارى والمجوس وغيره من الأديان الباطلة . ((كما وعده)) : وقد أظهره الحق سبحانه .

بعثه الله وكان أهل الأرض صنفين أهل الكتاب وزنادقة

لا كتاب لهم، والرد على هذه الطوائف أشيع الرد

وذلك لأنه لما بعثه الله جل شأنه كان أهل الأرض صنفين : أهل الكتاب ، و زنادقة : لا كتاب لهم ، وكان أهل الكتاب أفضل الصنفين ، وهم نوعان : مفضوب عليهم ، وضالون ، فالأمة الغضبية هم اليهود أهل الكذب والبهت والغدر والمكر الذين دينهم العداوة والشحناء ، وقتل الأنبياء ، والصنف الثاني المثلث أمة الضلال وعباد الصليب الذين سبوا الله الخالق ، ولم يقرؤا بأنه الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ؛ بل قالوا فيه : ما تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدداً ، فقل ما شئت في طائفة ، أصل عقيدتها أن الله ثالث ثلاثة ، وأن مريم صاحبه : وأن المسيح ابنه فدينها عبادة الصليبان ودعا الصور المنقوشة بالأحمر والأصفر في الحيطان ، فهذا حال من له كتاب ، وأما من لا كتاب له فهو بين عابد أو ثان و عابد نيران و عابد شيطان وصائبي حيران : يجمعهم الشرك والكفر وتكذيب

الأنبياء وتعطيل الشرائع وإنكار المعاد وحشر الأجساد ، لا يدينون للخالق بدين و لا يعبدونه و لا يوحدونه . و أمة المجوس منهم تستفرش الأمهات والبنات والعمات والخالات ، و معبودهم النيران و وليهم الشيطان ، فهم أخبث بني آدم نحلة و أرداهم مذمباً و أسوأهم اعتقاداً . و أما زنادة الصابئة و ملاحدة الفلاسفة فلا يؤمنون بالله ، و لا ملائكته ، و لا كتبه ، و لا رسله ، و لا لقائه ، و لا يؤمنون بمبدأ ، و لا معاد ؛ و ليس للعالم عندهم رب فعال بالاختيار لما يريد قادر على كل شيء ، و عالم بكل شيء ، و ليس عند نظارهم إلا تسعة أفلاك و عشرة عقول و أربعة أركان ، و سلسلة ترتبت فيها الموجودات ، و هي بسلسلة المجانين أشبه منها بمجوزات العقول ، و بالجملة ا فدين الحنيفية الذي لا دين لله عز وجل سواء بين هذه الأديان الباطلة ، أخفى من السها تحت السحاب ، فأطلع الله عز وجل شمس الرسالة في حناديس تلك الظلم سراجاً منيراً ، و أنعم بها على أهل الأرض نعمة لا يستطيعون لها شكوراً ، و أشرقت الأرض بنورها أكمل الإشراق ، و فاض ذلك حتى عم النواحي والأفاق ، و من أجل هذا قال قدس سره : و أظهر الله دينه على الدين كله .

((و لا معنى للنبوة والرسالة سوى ذلك)) : فثبت بجميع ما ذكرنا أنه ادعى الرسالة و أظهرت المعجزة على وفق دعواه ، فوجب على كافة العالم طاعته والانقياد لأمره ، و صار الأمر له حقيقة ، و لم يبق في أيدي النصارى واليهود و المجوس و الهنود إلا دين باطل - نعوذ بالله من الضلال - ((وإذا ثبت نبوته)) : بالمعجزات الباهرات المناقضات للعادات . ((وقد دل كلامه)) : مثل حديث اللبنة عند البخاري ، و حديث أمير المؤمنين : أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي ، و الأحاديث الصحيحة الصريحة في هذا الباب لا تعد و لا تحصى .

..... و كلام الله المنزل عليه على أنه خاتم النبيين ، وأنه
مبعوث إلى كافة الناس بل إلى الجن والإنس ،

((و كلام الله المنزل عليه)) : وهو قوله سبحانه : ﴿ ولكن رسول الله و
خاتم النبيين ﴾ ، ((على أنه خاتم النبيين)) : يعني إن أول من بعث الله بالعلم
والحكمة آدم أبو البشر ، ثم شيث بعده ، ثم إدريس بعد ، ثم نوح بعد ، ثم و
ثم ، ثم إبراهيم بعدهم ، ثم حصرهما بعده في ذريته ، فقال سبحانه : ﴿ و
جعلنا في ذريته النبوة والكتاب ﴾ ثم جعلها شعبتين : شعبة بنى إسرائيل
فبعث منهم رسولا و أنبياء تترى إلى أن ختمها بعيسى بن مريم ورفعته حيا ، و

شعبة بنى إسماعيل بعث منهم على دعوة إبراهيم الخليل خاتم النبيين نبينا و
رسولنا محمد ﷺ .

وأنه والله رسول الله مبعوث إلى كافة الناس بل إلى الجن والانس، والرد

على القادياني الرد البليغ

((وأنه مبعوث إلى كافة الناس)) : قال الله سبحانه : ﴿ أرسلناك كافة
للناس بشيرا ونذيرا ﴾ وفي الحديث : قضى له سيادة بني آدم ، ولا فخر و
بيده لواء الحمد ولا فخر وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه إلا تحت لوائه ،
وقد أخذ الله سبحانه ميثاق النبيين أي منهم بنصرته أن أدركوا زمانه وقد
أدركوا في المسجد الأقصى ، ويتركونه يوم العرض الأكبر ، فلو اجتمعوا في
الحياة الدنيا لظهر الحال بينه وبينهم كالإمام الأكبر والملوك في عصر ؛ ولكن
لما تعاقبوا ظهرت الرتب في الزمان فكان نبينا في مرتبة الكمال . وهذا التأخر
إنما يكون في عالم الزمان بالتأخر الزمني ، فقد أخرج ابن أبي عاصم والضياء
في المختارة عن أبي بن كعب مرفوعا : بدأ بي الخلق وكنت أخرمهم في الخلق ،
وأخرج جماعة عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعا ، قال : كنت أول النبيين في
الخلق وأخرمهم في البعث . كذا في روح المعاني . ((بل إلى الجن والانس)) :
بل إلى الملائكة أيضا قاله بعض الأشياخ قال الله سبحانه : ﴿ ليكون للعلمين
نذيرا ﴾ ، فعموم بعثته من ضروريات دينه ومن خصائصه ، وقد حقق ذلك
القاضي عياض في " الشفاء " ، وقال شيخ مشائخنا البحر الزاخر الشيخ "
الأنور " (١) : وقد قال بعض الأشقياء من أتباع ذلك الشقي الفنجابي
القادياني : إن أية ﴿ ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله و
خاتم النبيين ﴾ هي كقول الناس : فلان خاتم المحققين ؛ فلان خاتم المحدثين ،
فلان خاتم الحفاظ ، و نحو ذلك ، و غرض الزنديق منه إثبات النبوة

التشريعية لنفسه ، وهذا خذلان لحقه ولم يفهم محل ذلك ومحل الآية ، و قد أدركه الجهل من وجوه : الأول : إن قول الناس هذا محاورة عامة يستعملونها في المقامات الخطائية وفي مقام المدح والمبالغة ، ولا يكون مبنيا ومحطها التحقيق والعقيدة ، بخلاف قوله سبحانه : فإنه لا يتعداه التحقيق ولا يتخطى حقيقة الأمر بمقدار حرف ، وسيما في مقام بيان العقائد . الثاني : إن قائل المقولة العامة لا يريد التحقيق بنفيه ، وإنما يريد مانع وقته : فإنه لا يحيط علمه بالغيب ولا يعلم ما في كتم المستقبل : حتى ينطق برعاية الدوام بخلاف الباري سبحانه ، فكلامه عن علم كلي محيط . الثالث : إن هذه المقولة العامة يقولها كل واحد بحسب ظنه ، ويقولون في عصر واحد لجماعة ، فلا يعرف واحد منهم مقالته الآخر . الرابع : إنه يقول كل واحد بحسب عصره ولا تعلق له مع المستقبل . الخامس : إنه قال : إن معناه أنه خاتم الأنبياء - أي أنه يسجل على نبوتهم . أقول : وعلى هذا لو تقدم على جميع الأنبياء لماضرو ولا معنى له من حيث السياق : فإنه كان على هذا أن يقال : مقدم الأنبياء لا خاتمهم . وإن قيل : هذا بطن الآية ، قلت : لا يجوز اعتباره إلا بعد الفراغ عن الظهور وتحتنه لا بد له ، فالظهور الختم الزماني ، ولا يجوز تركه ، فإن مراد الآية الكريمة بحسب العربية أنه انتفت أبوته لأحد من رجالكم وحلت محلها نبوته وختمها ، فكما أن الأبوة انتفت رأسا فكذا النبوة بعده ، وإذا كان نفي أبوته لأحد من رجالنا مطلقا إلى آخر الدهر وحل محلها ختم النبوة ، كان ختمها أيضا إلى آخره ، وهذا مراد الآية بالتأمل الصادق . السادس : أنه على هذا لا يبقى للقبه خاتم الأنبياء اختصاص لقبه بهم (أعني بالاختصاص) أن نبينهم خاتم الأنبياء - يعني أنه ليس له معكم علاقة الأبوة ،

بل له معكم علاقة النبوة وختمها . السابع : إنه يجوز على هذا أن يأتي بعده نبي تشريعي أيضا ، وهذا الملحد والزنديق تفوه كثيرا بأنه لا يمكن ، وإن ناقض نفسه في بعض المواضع فادعى الشريعة لنفسه . الثامن : إن الأمة أجمعت على الختم الزماني والخاتمية الحقيقية ؛ فإن القرآن لقطعي البثوث والإجماع لقطعي الدلالة ومثل هذا الإجماع يكفر مخالفه . التاسع : إنه ليس له أبوة صورية لأحد من رجالكم كما تكون للأب النسبي ، ولكن له الأبوة معنوية للأمة كأبوة الأستاذ والشيخ - يعني أن أبوة المعنوية هذه دائمة إلى أهد الدهر ، ويريد به أيضاً أنه آخر النبيين ، وأمه آخر الأمم ، وكتابه آخر كتاب ، وعهده آخر عهد بعد العهد العتيق والمتوسط ؛ ومسجده آخر مساجد الأنبياء ، فلا تحرموا من هذه النعمة التي لا درك لفواتها ؛ فإن القرآن قد أطلق أنه خاتم الأنبياء وإلى آخر الدهر ، وليس غيره بهذا الوصف ، وعلى تعريف ذلك الكافر ينقلب الأمر ، فيكون خاتم النبيين ذلك اللعين وغيره ، وأيضاً تنقلب الأمور التي تتفرع على هذه الأخيرة ، وقد كان هذا في مناقبه من الأوليات والأخريات .

..... ثبت أنه آخر الأنبياء ،

وانه عليه السلام خاتم الأنبياء والرد على القادياني

والقادياني كافر بلا شبهة وكلام الشيخ محمد أنور

((ثبت أنه آخر الأنبياء)) : لأن الأمة أجمعت على أن لا نبوة بعده ولا رسالة إجماعاً قطعياً ، وتواترت به الأحاديث ، فتأويله بحيث ينقض به الختم الزماني كافر بلا شبهة ؛ فالقادياني كافر بلا شبهة ، قال الحافظ ابن حزم في " الفصل " (١) : وأما من قال : إن الله عز وجل وهو فلان الإنسان بعينه ، أو

أن الله يحل في جسم من أجسام خلقه ، أو أن بعد محمد ﷺ نبياً غير عيسى بن مريم ، فإنه لا يختلف اثنان في تكفيره لصحة قيام الحجة بكل هذا على كل أحد ، هذا مع سماعهم قول الله تعالى : ﴿ ولكن رسول الله وخاتم النبيين ﴾ وقول رسول الله ﷺ : لا نبي بعدي . فكيف يستجيز مسلم أن يثبت بعده عليه السلام نبياً في الأرض ! ! حاشا ما استثناه رسول الله ﷺ في الآثار المستندة الثابتة في نزول عيسى بن مريم عليه السلام في آخر الزمان ، وقال أبو شكور السالمي صاحب " التمهيد " : قالت الروافض : إن العالم لا يكون خالياً من النبي قط ، وهذا كفر لأن الله تعالى قال وخاتم النبيين ومن ادعى النبوة في زماننا فإنه يصير كافراً ؛ ومن طلب منه المعجزة فإنه يصير كافراً ؛ لأنه شك في النص ، ويجب الاعتقاد بأنه ما كان لأحد شركة في النبوة لمحمد ﷺ بخلاف ما قالت الروافض : إن علياً كان شريكاً لمحمد ﷺ في النبوة ، وهذا منهم كفر .

وقال خير اللعقة بالمهرة الشيخ محمد أنور

في أكفار الملحدين بعبارة مطنبة كما هو دأبه : ثم إن الأمر الشرعي الضروري قد يكون التعبير عنه وتفهمه للناس سهلاً ، ويشترك لسهولة فيه الخواص والأوساط والعوام ، فإذا تواتر مثل ذلك عن صاحب الشرع وكان مكشوف المراد لم تلجأ فيه الأدلة وجب الإيمان به على حاله بدون تصرف - و تعجرف ، وذلك كمسئلة ختم النبوة لا إشكال ولا إعضال في فهمها ، و يفهمها الكواف بجملة - أن الرسالة والنبوة قد انقطعت فلا رسول بعدي ولا نبي - أو بجملة (ذميت النبوة وبقيت المبشرات) يكفي في فهم هذه المسئلة و حقيقتها هذه الحروف . ثم إذا تواتر عن صاحب الشرع واستفاض عنه نحو مائة وخمسين مرة وأزيد وأصر عليه ، وبلغه على رؤوس المنائر والمنابر ، ولم

يشتهر مرة من الدهر أنه متأول ، وفهمت عنه الأمة المشاهدون والغائبون طبقة بعد طبقة ، واشتهر عند العامة أن لا نبوة بعد خاتم الأنبياء ، وإنما ينزل عيسى عليه السلام من السماء حكما ومقسطا ، وتكون جرت شؤون و ملاحم ، و دارت دوائر بين المسلمين والنصارى و يقوم المهدي لإصلاح المسلمين ، وينزل عيسى عليه السلام لإصلاح النصارى وقتل اليهود ، ويكون الدين كله لله ، وتواتر نزوله عليه السلام كما صرح به علماء النقل كالحافظ ابن كثير والحافظ ابن حجر في فتحه وتلخيصه ، ثم جاء الملحد - القادياني - وحرف تلك النصوص كما فعلته الزنادقة ، وقال بأن الله سماه ابن مريم - وإن المراد باليهود علماء الإسلام الذين لا يؤمنون بذلك الملحد ؛ لأنهم جمدوا على الظاهرية وحرّموا الروحانية ، ولم يدرك الملحد أن الزنادقة الذين مضوا و بادوا ، كانوا أبلغ منه في تلك الروحانية إن كانت تلك الزنادقة روحانية ، و هذه أستاذه وأبوه الروحاني الباب ثم البهاء و قرّة العين هلكوا عن قريب ، وادعوا ما ادعى ، وأتباعهم الأشقياء أكثر من أتباعه ، فأين له بهاء كالبهاء ؟ و أين له ثبات في الحروب و مكافحة بالصدر لبنادق الرصاص ؟ و أخباره بالنجاة منها ، ثم وقوع الأمر كذلك ، و أين له منطق كمنطق قرّة العين ؟ ، و إنما بضاعته تلفف كلمات من الصوفية كالتجلي والبروز وتعريف مرادهم و سرقة القباء واتخاذهم قميصا وأتباع الفلسفة الجديد وما فتشه أمل أوربا ، وجعله وحيا يوحى إليه شيطانه ، وقد مهد له ذلك قبله أمثاله ، منهم الحكيم محمد حسن الأمر وهي صاحب " غاية البرمان في تأويل القرآن " على أنهم كانوا أحسن حالا منه ؛ فإنهم لم يتنبؤوا فإذا كان الأمر هكذا أكفرنا بالإجماع ، وجعلنا الهاوية أمه ، وقال الشيخ نقلا عن شرح الشفاء : و كذلك : نكفر من ادعى نبوة أحد مع نبينا ﷺ : أي في زمنه كمسيلمة الكذاب والأسود العنسي أو ادعى نبوة أحد بعده ، فإنه خاتم النبيين بنص القرآن

والحديث ، فهذا تكذيب لله ورسوله ﷺ كالحيسوية -

أو من ادعى النبوة لنفسه بعد نبينا ﷺ كالمختار بن أبي عبيد الثقفي و غيره ، قال ابن حجر: ويظهر كفر كل من طلب منه معجزة ؛ لأنه يطلبه منه مجوزاً لصدقه مع استحالة المعلومة من الدين بالضرورة ، نعم ! إن أراد بذلك تسفيهه وبيان كذبه ، فلا كفر به ، انتهى . أوجوز اكتسابها والبلوغ بصفاء القلب إلى مرتبتها كالفلاسة وغلاة المتصوفة ، وكذلك من ادعى منهم أنه يوحى إليه وإن لم يدع النبوة ؛ فهؤلاء المذكورون كلهم كفار ، محكوم بكفرهم ، لأنهم مكذبون للنبي ﷺ ؛ لا دعائهم خلاف ما قاله ، لأنه ﷺ أخبر أنه خاتم النبيين ، كما أعلمه الله به فيما أوحاه إليه ، وأخبر أيضاً لا نبي بعده ، وأخبر عن الله أنه خاتم النبيين وأنه أرسل إلى كافة الناس ، وأجمعت الأمة أي أمته ﷺ على أن هذا الكلام المذكور من الآية والحديث وأنه أرسل إلى جميع الناس على ظاهره ، من نفي النبوة بعده وعموم الرسالة ، وأن مفهومه أي مدلوله الذي فهم منه ، المراد منه دون تأويل ولا تخصيص ، لبعض أفرادهم ، فلا شك عند من يعتد به من الأمة ، في كفر هؤلاء الطوائف الذاهبين إلى ما يخالف إجماع المسلمين قطعاً أي جزماً من غير تردد فيه ، إجماعاً : أي بالإجماع ، وسمي من الله ورسوله وكتابه وسنته ، فلا عبرة بمن خالفه من الفرق الضالة ولا بمن نازع في حجة الإجماع ، وأيضاً قال الشيخ الأنور في موضع آخر نقلاً عن " شرح الشفاء " : وكذلك قال ابن القاسم في من تنبأ وزعم أنه يوحى إليه ، وقاله محنون وقال ابن القاسم في من تنبأ : أنه كالمرتد ، سواء كان دعا إلى ذلك ، أي إلى متابعة نبوته سرّاً كان أو جهراً : كمسيلمة لعنه الله . وقال أصبح بن الفرج : هو أي : من زعم أنه نبي يوحى إليه كالمرتد في أحكامه لأنه قد كفر بكتاب الله لأنه كذبه ﷺ في قوله : إنه خاتم النبيين ولا نبي بعده ، مع الفرية على الله بكسر الفاء أي

الكذب ، بقوله : إن الله أوحى إلى وأرسلني . وقال أشهب في حق يهودي : زعم أنه نبي وزعم أنه أرسل من الله إلى الناس ليبلغهم من الله أو قال وزعم أن بعد نبيكم نبي ، سيأتي من الله بشريعة ، فقال إنه يستتاب كالمرتد ، إن كان معلنا بذلك أي مظهرًا له ، لا إذا أخفاه ، فإن تاب ورجع عما قاله ، وإلا قتل إن لم يتب . وذلك أي قتله لأنه مكذب للنبي ﷺ في قوله : الذي نقله عنه الثقات : لا نبي بعدي ، أي لا يتبأ أحد بعد نبوتي ، مفتر على الله في دعواه الرسالة والنبوة - وبالله التوفيق -

..... وإن نبوته لا تختص بالعرب ، كما زعم بعض النصارى

ونبوته لا تختص بالعرب والرد على النصارى بما لا مزيد عليه

((وإن نبوته لا تختص بالعرب : كما زعم بعض النصارى)) : يقولون : إن محمدا ﷺ لم يبعث إلينا ، فلا يجب علينا اتباعه ، وإنما قلنا : إنه لم يرسل إلينا لقوله سبحانه في الكتاب العزيز : ﴿ إنا أنزلناه قرآنًا عربيًا ﴾ و لقوله : ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ بعث في الأميين رسولا منهم ﴾ و لقوله سبحانه : ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ ، و لا يلزمنا إلا ما جاءنا بلساننا و أنانا بالتورات والإنجيل بلغاتنا ، أقول بتوفيق الله و حسن توفيقه : والجواب من وجوه : أحدها : أن الحكمة في أن الله

سبحانه يبعث رسوله باللسنة قومه ليكون ذلك أبلغ في الفهم عنه و منه ، و هو أيضاً يكون أقرب لفهمه عنهم جميع مقاصدهم في الموافقة والمخالفة و إزاحة الأعذار والعلل ، والأجوبة عن الشبهات المعارضة ، و إيضاح البراهين القاطعة ؛ فإن مقصود الرسالة في أول وملة إنما هو البيان والإرشاد ، و هو مع اتحاد اللغة أقرب ، فإذا تقررت نبوة النبي في قومه قامت الحجة على غيرهم ، فإن أقارب الإنسان ومخالطيه المطلعين على حاله والعارفين بوجوه الطعن عليه أكثر من غيرهم ، إذا أسلموا و وافقوا فغيرهم أولى أن يسلم و يوافق ، فهذه هي الحكمة في إرسال الرسل بلسان قومه و من قومه ؛ لا أن المقصود لا يتعدى برسالته لغير قومه - و فرق - بين قول الله سبحانه : ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ﴾ وبين قوله : ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا لقومه ﴾ فالقول الثاني مفيد لا اختصاص الرسالة بهم لا الأول ، وإذا لم يكن للضالين معرفة بدلالة الألفاظ و مواقع المخاطبات فوقعوا في الغفلة ، و أنكروا النبوة . وثانيها : إن التورات نزلت باللسان العبراني والإنجيل بالرومي ، فلو صح ما قالوا لكانت النصراني كلهم مخطئين في اتباع أحكام التورات ، فإن جميع فرقهم لا يعلمون هذا اللسان إلا كما يعلم الروم اللسان العربي بطريق التعليم ، و أن تكون القبط والحبشة كلهم مخطئين في اتباعهم التورات والإنجيل ؛ لأن الفريقين غير العبراني الرومي ، و لو لم ينقل هذان الكتابان بلسان القبط والحبشة لم يفهم قبطي ولا حبشي ولا رومي شيئاً من التورات ولا قبطي ولا حبشي شيئاً من الإنجيل ؛ إلا أن يتعلموا ذلك اللسان كما يتعلمون العربي . وثالثها : إنه إذا سلم أنه عليه السلام رسول لقومه و رسل الله سبحانه خاصة خلقه وخيرة عباد ، معصومون عن الزلل ، مبرؤن من الخطأ ، إنه عليه السلام لو لم يرسل إليهم فليت شعري من كتب إلى قيصر هرقل ملك الروم ، وإلى المقوقس أمير القبط ، وإلى البرويز عظيم فارس يدعوهم إلى الإسلام ، فيكون رسولاً للجميع .

و ليس يقر في الأذمان شيء إذ احتاج النهار إلى دليل

ولأن في جميع ما أنزل عليه ﷺ ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ فصرح بالتفهم واندفعت شبهة من يدعى التخصيص ، وكذلك قوله سبحانه : ﴿ بعث في الأميين رسولا منهم ﴾ لا يقتضي أنه لم يبعثه لغيرهم ، فإن الملك العظيم إذا قال : بعثت إلى مصر رسولا من أهلها لا يدل على أنه ليس على يده رسالة أخرى لغيرهم ، ولا أنه لا يأمر قوما آخرين بغير تلك الرسالة .

وكذلك قوله سبحانه : ﴿ لتنذر قوما ما أنذر آبائهم ﴾ ، وليس فيه أنه لا ينذر غيرهم ؛ بل لما كان الذي يتلقى الوحي أولا هم العرب كان التنبهية عليه بالمنة عليهم بالهداية أولى من غيرهم ، وإذا قال السيد لعبده : بعثتك لتشري ثوبا لا ينافي أنه أمره بشراء الطعام ؛ بل تخصيص الثوب بالذكر لمعنى اقتضاه ويسكت عن الطعام ، لأن المقصد الآن لا يتعلق به ، وما زالت العقلاء في مخاطباتهم يتكلمون فيما يوجد سببه ، ويسكتون عما لم يتعين سببه وإن كان المذكور والمسكوت عنه حقين واقعين ، فكذلك الرسالة عامة ، ولما كان المقصود إظهار المنة على العرب خصوا بالذكر ، ولما كان أيضا المقصود تنبيه بني إسرائيل وإرشادهم خصوا ، وخصصت كل فرقة من اليهود والنصارى بالذكر ، ولم يذكر معها غيرها في القرآن في تلك الآيات المتعلقة بهم ، وهذا هو شأن الخطاب أبدا ، فافهم . وكذلك قوله سبحانه : ﴿ وأنذر عشيرتک الأقربين ﴾ ليس فيه دليل على أنه لا ينذر غيرهم ؛ كما أنه إذا قال القائل لغيره : أدب ولدك ، لا يدل أنه أراد أنه لا يؤدب غلامه ؛ بل ذلك يدل على أن مراد المتكلم في هذا المقام تأديب الولد ؛ لأن المقصود مختص به ، ولعله إذا فرغ من الوصية على الولد يقول له : وغلامك أيضا أدبه ، وإنما بدأت بالولد لاهتمامي به ، ولا يقول العاقل : إن كلامه الثاني مناقض للأول ، وكذلك قرابته عليه السلام هم أولى الناس بيزه عليه السلام وإحسانه وإنقاذه من الهلكات ، فخصوا بالذكر . فمن أراد الهدى فطريقه واضحة ، فليأخذ سبب

النجاة قبل الموت و يسدرك السعادة قبل القوت ، فما بعد الدنيا دار إلا الجنة أو النار ، وليس عند العاقل أهم من سعادة نفسه ، فيحصلها قبل حلول رمسه ، وقالت النصارى ردا على المسلمين : إن القرآن الكريم ورد بتعظيم عيسى و بتعظيم أمه ، وهذا رأينا واعتقادنا فيهما ، فالدينان واحد فلا ينكر المسلمون علينا . والجواب من وجوه : الوجه الأول : تعظيمها لا نزاع فيه ، ولم يكفر النصارى بالتعظيم ، إنما كفرت بنسبة أمور أخرى إليهما لا يليق بجلال الربوبية ولا بدناءة البشرية من الأبوة والبنوة والحلول والاتحاد واتخاذ صاحبة والأولاد ﴿ تعالى الله سبحانه عما يقول الكافرون علوا كبيرا ﴾ ، فهذه مغالطة في قولهم : موافق لاعتقادنا ، ليس هذا هو الاعتقاد متنازع فيه ، نعم ! لو ورد القرآن الكريم بهذه الأمور الفاسدة المتقدم ذكرها ، وحاشاه كان موافقا لاعتقادهم ، فأين أحد الهادين من الآخر ، وثانيها : أنه إذا اعترف بأن القرآن الكريم ورد بما يعتقد أنه حق ، فهذا دليل على أن القرآن الكريم حق ؛ فإن الباطل لا يؤكد الحق بل المؤكد للحق حق جزئيا ، فيكون القرآن الكريم حقا قطعاً ، وهذا هو سبب إسلام كثير من أحرار اليهود و رهبان النصارى ، وإنهم اختبروا ما جاء به عليه السلام فوجدوا موافقا لما كانوا يعتقدونه من الحق ، فجزموا بأنه حق ، وأسلموا وابتعوه ، وما زال العقلاء على ذلك يعتبرون كلام المتكلم ، فإن وجدوه على وفق ما يعتقدونه من الحق اتبعوه وإلا رفضوه . وثالثها : إن هذا برهان قاطع على رجحان الملة الإسلامية على سائر الأديان والملل ؛ فإنه مشتمل على تعظيم جملة الأنبياء والرسل و جميع الكتب السماوية ، فالمسلمون على أمان من جميع الأنبياء . وأما اليهود والنصارى - أعني الأمة الغضبية والضالة - فليسوا على أمان من تكذيب محمد ﷺ ، فإنهم منكرون لأصل تعظيم النبي ، بل ينسبه إلى الكذب والرزائل والجرأة على سفك الدماء بغير إذن من الله سبحانه ، ولا خفاء في أن هذا خطر عظيم وكفر كبير ، فيظهر من هذا القطع بنجاة المسلمين قطعاً ، فليبادر

كل عاقل حينئذٍ إلى الملة البيضاء ، و عقلاء اليهود يعترفون بنبوة محمد ﷺ لما يجدونه عندهم في التورات ، فكل من اعترف بنبوته للعرب يلزمه تصديقه في كل ما أخبر به ، و هو قد أخبر أنه بعث للناس كافة - قال الله : ﴿ و ما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ ، و قال عليه السلام : بعثت للأحمر والأسود ، فأخبر بأنه مبعوث للجن والإنس ، و من هذا أسلم خيار اليهود و خيار علمائهم : كعبدالله بن سلام و كعبد الأحبار ، و أخبروا بأن مقتضى التورات و مقتضى دين اليهود صحة نبوة محمد ﷺ ، و أجمع اليهود قديما و حديثا على سيادة هؤلاء و عظم شأنهم في العلم والدين و كثرة الاطلاع ، و هم اليوم يسلمون ذلك ، فتكون شهادتهم حجة على اليهود ، فافهم . وقالت النصارى ردًا على المسلمين : إن القرآن الكريم ورد بأن المسيح روح الله و كلمته ، و هو اعتقادنا فالدينان واحد ، فلا ينكر المسلمون علينا . والجواب من وجوه :

أحدها : إن من المستحيل أن يكون المراد الروح والكلمة على ما تدعيه النصارى ، وكيف يليق بأدنى العقلاء أن يصف عيسى بصفته ، و ينادي بها على رؤوس الأشهاد ، و يطبق بها الأفاق ، ثم يكفر من اعتقد تلك الصفة في عيسى ، و يأمر بقتالهم و قتلهم و سفك دمائهم و سبي ذراريهم و سلب أموالهم ، و قد اتفقت الملل كلها مومنها و كافرما على أنه عليه الصلاة والسلام من أكمل الناس خلقا و خلقا و عقلا و رأيا و حكمة ؛ فإنها أمور محسوسة ، إنما النزاع في الرسالة الربانية ، فكيف يليق به عليه الصلاة والسلام أن يأتي بكلام هذا معناه ، ثم يقاتل معتقده و يكفره ، و كذلك أصحابه هم نجوم الأمة والفضلاء من الخلفاء من بعده ، و هذا برهان قاطع على أن المراد على غير ما فهموه و تعتقده النصارى . وثانيها : - و هو الجواب بحسب الاعتقاد لا بحسب الإلزام - إن معنى الروح المذكور في القرآن العزيز في حق المسيح هو الروح الذي بمعنى النفس الناطقة المقومة لبدن الإنسان و مديرتة ، و معنى نفخ الله سبحانه في المسيح عليه السلام من روحه أنه خلق

روحا نفخ فيها ، فإن جميع أرواح الناس يصدق أنها روح الله سبحانه ، و روح كل حيوان هي روح الله سبحانه ؛ فإن الإضافة في لسان العرب تصدق حقيقته بأدنى الملابسة ، فكيف لا يضاف كل روح إلى الله سبحانه . و هو خالقها و مدبرها في جميع أحوالها ، و كذلك يقول بعض الفضلاء لما سئل عن هذه الآية الكريمة ، فقال : نفخ الله سبحانه في عيسى روحا من أرواحه - أي جميع أرواح الحيوان أرواحه - و أما تخصيص عيسى عليه السلام بالذكر فالتنبية على شرف عيسى عليه السلام و علو منزلته بذكر الإضافة إليه ، و أما الكلمة فمعناها أن سبحانه إذا أراد شيئا أن يقول له : كن فيكون ، فما من موجود إلا و هو منسوب إلى كلمة كن ، فلما أوجد الله عيسى قال له : كن في بطن أمه فكان ، و تخصيصه بذلك للشرف كما تقدم ، فهذا معنى معقول متصور ليس فيه شيء كما يعتقد النصارى من أن صفة من صفات الله سبحانه حلت في ناسوت المسيح ، والعجب كل العجب !!! و كيف يمكن في ذهن من الأذهان أن تفارق الصفة الموصوف ؛ بل لو قيل لأحدنا : إن عليك أو حياتك انتقلت لزيد لأنكر ذلك كل عاقل ؛ بل الذي يمكن أن يوجد في الغير مثل الصفة . و أما أنها في أنفسها تتحرك من محل إلى محل فمحال قطعًا و جزئًا ؛ لأن الحركات من صفات الأجسام ، والصفة ليست جسمًا ، فإن كانت النصارى تعتقد أن الأجسام صفات والصفات أجسام وأن أحكام المختلفات - و إن تباينت - شيء واحد ، سقطت مكالمتهم ، و ذلك هو الظن بينهم ، بل يقطع بأنهم أبعد من ذلك عن موارد العقل و مدارك النظر - و بالجملة - فهذه كلمات عربية في كتاب عربي ، فمن كان يعرف لسان العرب حق معرفته في إضافاته و تعريفاته و تخصيصاته و تعميماته و إطلاقاته و تقييداته و سائر أنواع استعمالاته ، فيتحدث به و يسدل به ، و من ليس كذلك فليقلد أهله العلماء به - و بالله التوفيق -

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا .

..... فإن قيل : قد ورد في الحديث نزول عيسى بعده . قلنا : نعم ! لكنه يتابع محمد ﷺ ، لأن شريعته قد نسخت فلا يكون إليه وحي ونصب الأحكام - بل يكون خليفة رسول الله ﷺ -

شرح قوله : قد ورد في الحديث نزول عيسى بعده

((فإن قيل : قد ورد في الحديث نزول عيسى بعده)) : و حاصله : لما ختمت النبوة - وقال : إن الرسالة والنبوة قد انقطعت فلا رسول بعدي ولا نبي - وأجمعت الأمة عليه إجماعاً قاطعاً ، وقد ورد في الحديث نزول عيسى بن مريم ، وقد أجمعت الأمة أيضاً على نزول عيسى بن مريم من السماء ؛ فكيف كان آخر الأنبياء . ((قلنا : نعم)) : معنى كونه آخر الأنبياء أنه لا ينبا

أحد بعده ، وعيسى بن مريم نبي قبله ، وهذا ظاهر لا غبار عليه ، وهو المراد بالحديث لا غير ، وهذا لا يناق كونه نبينا خاتم الأنبياء . ((لكنه يتابع محمد ﷺ)) : و نزوله إنما هو للعمل بشريعة نبينا ، فهو مأمور باتباع نبينا في شريعته ، و مصلّى إلى قبلته : لأن الحكم للزمان ، و صاحب الزمان خاتم الأنبياء ، و غاية ما في الباب أن له وصفين وجهتين : جهة نبوته و هي متعلقة بذاته المطهر ، و قد تقرر أن الأنبياء لا ينزعزلون عنها ، و جهة كونه من أمة نبينا و أتباعه هي المعمول بها بعد نزوله .

قال ابن قيم في مدارج السالكين : و محمد ﷺ مبعوث إلى جميع الثققلين ، فرسالته عامة للجن والإنس في كل زمان ، ولو كان موسى وعيسى عليهما السلام حين لكانا من أتباعه ، و إذا نزل عيسى بن مريم فإنما يحكم بشريعة محمد ﷺ . فمن ادعى أنه مع محمد ﷺ كالخضر مع موسى ، أو جوز ذلك لأحد من الأمة فليجدد إسلامه وليتشهد شهادة الحق ، فإنه مفارق لدين الإسلام بالكلية ، فضلاً عن أن يكون من خاصة أولياء الله ، و إنما هو أولياء الشيطان ونوابه وخلفائه ، وهذا الموضع مقطع ومفرق بين زنادقة القوم وبين أهل الاستقامة منهم ، فتأمل ولا تغفل . ((لأن شريعته قد نسخت)) : فليست نبوته مبتدئة حينئذ : لأنه قد مضى ابتدائها . ((فلا يكون إليه وحي)) : - الجديد للشرع الجديد - و أما نفي الوحي مطلقاً ما ذهب إليه ذمن الشارح فمحتاج إلى الدليل ، تفكر . ((و نصب الأحكام)) : - الأحكام والشرائع الجديدة - قد مر أنفاً فهو مأمور باتباع نبينا في شرعه و هو مما يؤكد أن نبينا خاتم الأنبياء . ((بل يكون خليفة رسول الله ﷺ)) مثل شيخ الإسلام الحافظ العسقلاني أن عيسى بن مريم يجتهد أو يقلد ، قال : يأخذ الأحكام عن نبينا بلا واسطة ، و إذا تواترت الأحاديث بنزوله ، و تواترت الآثار هو المتبادر عن نظم الآية : ﴿ وإنه لعلم الساعة ﴾ فلا يجوز

تفسير غيره ، وكما تواتر النقل بالتزول كذلك انعقد الإجماع عليه من الأمة ، وما نسب إلى المعتزلة من الخلاف فلا أصل له عندهم ، وإنما خالفه الملاحدة والمتفلسفة : كما في عقيدة السفاريني .

قال الشقي القادياني : موت عيسى بن مريم مذهب مالك والحافظ ابن حزم ، والرد على الشقي على هذا الكذب

وقد ادعى ذلك الشقي القادياني أن موت عيسى بن مريم مذهب مالك والحافظ ابن حزم في " مكتوبه العربي " و " سر الخلافة " ، وذلك من غاية جهله وقلة حياته عن مالك في " العتبية " نصه بما يوافق التواتر والإجماع ، وكذا ابن حزم ، فإنه مصرح بتواتر النزول في كتابه " الملل " ، فما ادعى ذلك الشقي فهو مردود ، ولم يثبت عنه مطلوبه - لعنه الله وأخزاه - وغاية ما في الباب أن بعض المصنفين لما وفق بين نزوله بعد خاتم الأنبياء وبين الحديث المذكور ، وذهب بخرج عنواناً وعبارة لا تنافي نزوله عليه السلام لم يجد في العبارة ، فقال : النبوة - التشريع - قد انقطعت ، وأما عيسى إذا نزل لا يكون له تشريع ، وهذا القائل كان لا يعتقد صدق هذا العنوان إلا على عيسى لما تواتر في الدين ، وانعقد الإجماع عليه : أن كل من تحدى بعده ﷺ بالنبوة الحقيقية على المعهود في الأديان السماوية فهو كافر ، فجاء هذا الكافر وجاء أتباعه الكفار ، وحولوا مراده وجوز والنبوة بعده لغيره نبوة حقيقية من غير تشريع ، وهذا كفر مجرد وكفر بواح من هذا الكافر وأشياعه الملاحدة والزنادقة ، وفي " شرح الشفاء " للقاري : إن من ادعى النبوة المصطلحة في الدين وتحدى كفر بالإجماع ، وفي شرحه لـ " فقه الأكبر " : ودعوى النبوة يعد نبينا كفر بالإجماع ، مكنا ينبغي تحقيق المقام بعون الملك العلام .

..... ثم الأصح أنه يصلى بالناس ، و يؤمهم و يقتدي به المهدي ؛ لأنه أفضل لإمامته أولى - وقد روى بيان عددهم في بعض الأحاديث على ما روي أن النبي ﷺ مثل عن عدد الأنبياء ، فقال : مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا - وفي رواية مائة ألف وأربع وعشرون ألفا ، والأولى أن لا يقتصر على عدد في التسمية ، فقد قال الله تعالى : ﴿ منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك ﴾ ، ولا يؤمن في ذكر العدد أن يدخل فيهم من ليس منهم ، أن ذكر عدد أكثر من عددهم ،

قول الشارح: والأصح أنه يصلى بالناس و يقتدي به المهدي، أقول فيه نظر

((ثم الأصح أنه يصلى بالناس ، و يؤمهم و يقتدي به المهدي ؛ لأنه أفضل

فإمامته أولى)) : هذا تصحيح من طريق القياس ، وفيه نظر إذا جاز الله سبحانه بطل نهر معقل ، فأكثر الأحاديث على خلافه ، كان خاتم الأنبياء لحق بالرفيق الأعلى بعد ما صلى صلوة الصبح يوم الإثنين خلف الصديق على ما اختاره البيهقي في " معرفة السنن والآثار " فنزل عيسى بن مريم في صلوة الصبح ، وصلى خلف المهدي على تلك الشاكلة ، أول صلوة ، بناءً على أكثر الأحاديث : كحديث جابر عند أحمد ومسلم ، وحديث أبي أمامة عند ابن ماجه وابن خزيمة والحاكم والضياء ، وحديث عثمان بن أبي العاص في تفسير " ابن كثير " و " الدر المنثور " عن أحمد وغيره ، وما روي عن أبي هريرة أن عيسى يؤمهم ، فذلك بعد هذه الصلاة ، يعني ثم يكون عيسى إما ما بعده ، وبهذا وفق على القاري بين قول الشارح والآثار ، أقول : وفيه نظر ، إنه لا يعارض المرفوعات ، وليس هذا بأثر الصحابي أيضًا .

بيان عدد الأنبياء والقول الأصح فيه

((وقد روى بيان عددهم في بعض الأحاديث على ما روي أن النبي ﷺ سئل عن عدد الأنبياء ، فقال : مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً)) : والحديث الوارد فيه عددهم ، وهو حديث أبي ذر ، وهو حديث طويل : أنه سئل النبي ﷺ عن أشياء ، منها : عدد الأنبياء ، ونُفِظَ رواية أحمد عنه في " مسنده " ، قلت : يا نبي الله ! كم عدد الأنبياء ، قال : مائة ألف وأربعة وعشرون ، الرسل من ذلك ثلث مائة وخمسة عشر جمعًا غفيرًا ، رواه الطبراني في المعجم الكبير بلفظ وأربعة وعشرون ألفاً ، وهي مصروفة ، ومدار الحديث على علي بن يزيد ، وهو ضعيف ، ورواه أحمد أيضًا من طريق آخر بنحو معناه ، وفيه قلت : يا رسول الله ! كم المرسلون ، قال ثلث مائة وبضعة عشر جمعًا غفيرًا ، رواه الطبراني في الأوسط ، واليزار بإسناد فيه المسعودي ، وهو ثقة ، لكنه اختلط ، وروى الطبراني في الأوسط من حديث أبي أمامة الباهلي أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ الحديث ، وفيه قال : يا رسول الله ! كم كانت الرسل ، قال : ثلث مائة وخمسة عشر ، وليس فيه سؤال عن عدد الأنبياء ، قال الحافظ الهيثمي في " مجمع الزوائد " : رجاله رجال الصحيح غير أحمد بن حنبل الخليلي ، و

موثقة ، والظاهر أن الرجل السائل في حديث أبي أمامة هو أبو ذر.

((وفي رواية مائة ألف وأربع وعشرون ألفا ، والأولى أن لا يقتصر على عدد في التسمية)) : يعني المبعثون ، فالإيمان به واجب ، من ثبت شرعا تعينه منهم وجب الإيمان بعينه ، ومن لم يثبت تعينه كفى الإيمان به إجمالا ، ولا ينبغي في الإيمان بالأنبياء القطع بحصرهم في عدد ؛ إذ لم يرد بحصرهم دليل قطعي ، لأن الحديث الوارد في عددهم خبر واحد لم يقتزن بما يفيد القطع . ((فقد قال الله تعالى : ﴿منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك﴾)) استدلال المصنف على الألوية بالآية خفي ، لأن عدم القصة لا يدل إلا على عدم بيان الحال لا على عدم بيان الاسم والذات ، فضلا عن البيان مجملا ، فافهم . وقال في الوجه العقلي : ((ولا يؤمن في ذكر العدد أن يدخل فيهم من ليس منهم ، أن ذكر عدد أكثر من عددهم)) : يعني فقد يؤدي حصرهم في العدد الذي لا قطع به أن يعبر منهم من ليس منهم بتقدير أن يكون عددهم في نفس الأمر أقل من الوارد .

..... أو يخرج منهم من هو فيهم : أن ذكر أقل من عددهم يعني أن الخبر الواحد على تقدير اشتماله على جميع الشرائط المذكورة في أصول الفقه لا يفيد إلا الظن ولا عبرة بالظن في باب الاعتقادات.....

((أو يخرج منهم من هو فيهم أن ذكر أقل من عددهم)) : بتقدير أن يكون عددهم في نفس الأمر أزيد من الوارد ، قال شيخ الإسلام الشيخ إبراهيم البيهقوري في شرح أم البراهين : والصحيح الإمساك عن حصرهم في عدد ، لأنه ربما أدى إلى إثبات النبوة لمن ليس كذلك ، أو إلى نفيهما عن من هو كذلك ، فيجب الإيمان بأن الله أنبياء على الإجمال إلا خمسة و عشرين ، فيجب معرفتهم على التفصيل . ((يعني أن الخبر الواحد على

تقدير اشتماله على جميع الشرائط المذكورة في أصول الفقه)) : من العدالة والعقل والإسلام والضبط والإسناد والرفع وغيرهما . ((لا يفيد إلا الظن)) : يعني إن وجدت فيه الشروط المعتبرة للحكم بصحته ، وجب ظن بمقتضاه مع تجويز نقيضها . ((ولا عبرة بالظن في باب الاعتقادات)) : لأن الله سبحانه ذم قوما يعتقدون بالظنون ، قال الله سبحانه : ﴿ إن الظن لا يغني عن الحق شيئا ﴾ وفي موضع : ﴿ إن تتبعون إلا الظن ﴾ وغيرهما من الآيات البينات . وغاية ما في الباب أن الظن يعتبر في العمليات مثل البيع والشراء وغيرهما من المعاملات ، والغرض من هذه العبارة دفع دخل مقدر ، وتقريره : إنه إذا أورد الحديث فلا قدح في التعديد في الإيمان ، فدفعه أولاً : إن اشتمال الحديث على شرائط قبوله ممنوع ، ولو سلم فهو خير واحد لا يفيد القطع المنظور إليه في العقائد ؛ بل الظن ، ولا اعتماد عليه في هذا الباب .

..... خصوصاً إذا اشتمل على اختلاف رواية ، وكان القول بموجبه مما يفضي إلى مخالفة ظاهر الكتاب ، وهو أن بعض الأنبياء لم يذكر للنبي ﷺ .

((خصوصاً إذا اشتمل على اختلاف رواية)) : ولو سلم أنه قطعي ، فالأحاديث فيه متعارضة مختلفة ؛ كما سبق من رواية مئة ألف ومئتي ألف ؛ بل وفي رواية : إنهم ألف ألف ومئتي ألف ، وفي رواية : وأربع مئة ألف وأربعة وعشرون ألفاً . ذكرهما الشيخ في " شرح أم البرامين " ((وكان القول بموجبه مما يفضي إلى مخالفة ظاهر الكتاب ، وهو أن بعض الأنبياء لم يذكر للنبي ﷺ)) : رابعاً : إن خير الواحد لما يقبل - إذا لم يخالف ظاهر الكتاب - ؛ لأنه لا قوة للظن يعارض القطع ، وهنا يعارضه لما ذكره المصنف من آية

عدم القصة ، أقول : وهذا جميعه مما لستُ أحصله إلا في أن القطع في باب الإيمان بالحصر المذكور لا يجوز لعدم ورود القاطع ، والجواب عن الأول أولاً : إنه صححه ابن حبان والقرطبي ، و ثانياً : إنه لو سلم ضعف جميع طرق فالتعدد جائز ، فلا يتزل المجموع عن مرتبة الحسن : لأن الحديث إذ تعددت مخارجه دل على ضبط الرواة له ، وعن الثاني : أنه يجوز أن يكون العد من فروع الإيمان ولو أحقه لا من أصوله : حتى يجب القطع ، وعن الثالث أولاً : إنه لا رواية مرفوعاً تعارضه ، وأقوال الرجال (١) لا تصلح معارضة للمرفوع ، و ثانياً : لو سلم فالراجع هو المرفوع الصحيح من غير المرفوع . و المرفوع الضعيف ، وعن الرابع : ما عرفت أن الكتاب غير ناف لبیان العدد ، بل لبیان قصة الجميع وحاله .

(١) قول كعب الأحبار ومقاتل بن سليمان .

..... و يحتمل مخالفة الواقع ، وهو عد النبي من غير الأنبياء أو غير النبي من الأنبياء ، بناءً على أن اسم العدد اسم خاص في مدلوله ، لا يحتمل الزيادة والنقصان وكلهم كانوا مخبرين مبلّغين عن الله تعالى -

((و يحتمل مخالفة الواقع وهو عد النبي من غير الأنبياء أو غير النبي من الأنبياء)) : - هذا وجه خامس - وهذا إنما يتم لو عدّ العدد على وجه القطع ، و لو اعتقده على وجه الظن لا يلزم المخالفة لوجود تجويز جانب المخالف . و هو مقتضى الظن ، فافهم . ((بناءً على أن اسم العدد اسم خاص في مدلوله)) : يعني في أن مرتبة معنية متنامية . ((لا يحتمل الزيادة والنقصان)) : لأن دلالة قطعية على مدلوله .

شرح قوله: مبلغين عن الله، وقول الشيخ السنوسي

في الشرح الصغرى

((وكلهم كانوا مخبرين مبلغين عن الله)) : فيجب في حقهم بتبليغه ما أمروا و تبليغه للخلق ، يقول الله سبحانه لسيدنا ومولانا محمد ﷺ : ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾ أي إن لم تبلغ بعض ما أمرت بتبليغه من الرسالة ، فحكمك حكم من لم يبلغ شيئاً منها ، فانظر هذا التخويف العظيم لأشرف خلقه وأكملهم معرفة به ، وكان خوفه على قدر معرفته ، ولهذا كان يسمع لصدره عليه الصلاة والسلام أزيز كآزيز الرجل من خوف الله سبحانه ، ويستحيل في حقهم كتمان شيء مما أمروا بتبليغه للخلق ؛ لأنهم لو خانوا بكتمان شيء مما أمروا بتبليغه للخلق لا نقلب الكتمان طاعة في حقهم لأننا مأمرون بالافتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم إلا ما ثبت اختصاصهم به عن أهم . ولا يأمر الله سبحانه بمحرم ولا مكروه ؛ لكن انقلاب الكتمان طاعة باطل ، لأنه محرم بالإجماع ، قال الشيخ العارف المحقق السنوسي المالكي في " شرح الصغرى " : لو خانوا بفعل محرم أو مكروه لانقلب المحرم أو المكروه طاعة في حقهم ، لأن الله تعالى قد أمرنا بالافتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم ، ولا يأمر تعالى بمحرم ولا مكروه ، قال الله تعالى في حق نبينا : ﴿ قل : إن كنتم تحبون الله فاتبعوني ﴾ وقال : ﴿ واتبعوه لعلكم تهتدون ﴾ ، وقال : ﴿ والذين هم بآياتنا يؤمنون الذين يتبعون الرسول النبي الأمي ﴾ إلى غير ذلك مما يطول تتبعه ، وقد علم من عادة الصحابة ضرورة اتباعه من غير توقف على نظر أصلا في جميع أقواله وأفعاله إلا ما قام به دليل على اختصاصه به ، فقد خلعوا نعالهم لما خلع نعله ، ونزعوا خواتمهم لما نزع خاتمه ، وكاد يقتل بعضهم بعضا من شدة الإزدحام على الحلاق عند ما رأوه يحلق رأسه . وحل من عمرة في قصة حديبية ، وكانوا يبحثون البحث العظيم عن هيئة جلوسه ونومه وكيفية أكله وغير ذلك ليقتدوا به . ولما وصف المصنف الأنبياء بأوصاف أربعة وجعل الشارح

الاثنين معنى النبوة والرسالة ، فقال :

..... لأن هذا معنى النبوة و الرسالة صادقين ناصحين
للخلق ، لئلا تبطل فائدة البعثة و الرسالة

((لأن هذا معنى النبوة والرسالة)) : والآخرين من مقتضياتهما ، فقال :

شرح قوله: صادقين، وأقسام الصدق

((صادقين)) : و يجب في حقهم الصدق في دعواهم الرسالة و فيما بلغوه
بعدها . و أما وجوب صدقهم في غير ذلك ، فإنه مأخوذ من برهان وجوب عصمتهم ،
أما برهان وجوب صدقهم عليهم ، فإن المعجزة التي خلقها الله تعالى على أيدي الرسل
هي أمر خارق للعادة مقرون بالتحصى مع عدم المعارضة ، تنزل من مولانا جلّ وعزّ
متزلة قوله : صدق عبدي في كل ما يبلغ عني ، فلو جاز الكذب على الرسل لجاز
الكذب عليه تعالى ، إذ تصديق الكاذب كذب ، والكذب على الله تعالى محال ؛ لأن
خبره إنما يكون على وفق علمه ، والخبر على وفق العلم لا يكون إلا صادقا ، فخبره لا

يكون إلا صادقاً ، والصدق على ثلاثة أقسام : الصدق في دعوى الرسالة ، والصدق في الأحكام التي يبلغونها عن الله تعالى ، والصدق في الكلام المتعلق بأمور الدنيا : كقيام زيد وقعد عمرو ، والمراد مهنا القسمان الأولان : لأن البرهان الذي ذكرناه إنما يدل عليهما ، و أما القسم الثالث فهو داخل في الأمانة . فإن قيل : كل من القسمين الأولين داخل أيضاً في الأمانة بل التبليغ أيضاً داخل فيها ، فلا وجه لإفراد ذلك عنها . أجيب بأن خطر الجهل في هذا الفن عظيم ، فلا يكتفي فيه بالإجمال .

ناصرحين للخلق، وقول الشيخ العارف السنوسي

في هذا المقام

((ناصرحين للخلق)) : في آدابهم و أخلاقهم و معاملاتهم و عقائدهم فيما يضرهم و ما ينفعهم الدائرون في عموم أحوالهم مع الحق بالحق . والحاصل يجب في حقهم التبليغ والصدق والأمانة ، ويستحيل في حقهم تضداد هذه الصفات ، وهي الكذب والخيانة بفعل شيء مما نهي عنه نهي تحريم أو كرامة ، و كتمان شيء مما أمروا بتبليغه للخلق ، والمراد بالاستحالة ما يعم الاستحالة العقلية والشرعية : لأن ما وجب عقلاً مقابله محال عقلاً ، وما وجب شرعاً - أي بالدليل الشرعي - فمقابله محال شرعاً ، قال الشيخ العارف المحقق السنوسي في " شرح الصغرى " لأم البراهين : ويجوز في حقهم ما هو من الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية كالمرض ونحوه ، قوله : ما هو من الأعراض ، خرج بهذا القيد صفات الألومية لاتجوز عليهم ، ويستحيل اتصافهم بها خلافاً للتصاري حيث وصفوا سيدنا عيسى بصفة الإله ، وإنما خرجت صفات الألومية بهذا القيد ، لأن الأعراض خاصة بصفات الحوادث ، وقوله : البشرية أي المتعلقة بالبشر وهم يتو آدم سموا بذلك لبدؤ بشرتهم ، وهي ظاهر الجلد ، و خرج بهذا القيد الأعراض المتعلقة بالملائكة ، فلاتجوز عليهم خلافاً لجهلة العرب في زعمهم : أن الرسل يكون متصفا بصفات الملائكة فلا يأكل ولا يشرب ، وتوصلوا بذلك إلى نفي رسالة سيدنا محمد ﷺ ، كما

حكاه الله تعالى عنهم في قوله : ﴿ فقالوا ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق ﴾ فرد الله ذلك عليهم بقوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق ﴾ وقوله : لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية ، يعني منازلهم المرتفعة ، وخرج بهذا القيد الأعراض البشرية التي تؤدي إلى نقص في مراتبهم كالأمور المخللة بالمروءة وعدم السلامة عن كل ما يضر وكل ما يخل بحكمة بعثتهم ، وهي أداء الشرائع وقبول الأُمم لهم ، ودخل في ذلك الأكل على الطريق ، والحرقة الدينية ، وعدم كمال العقل والذكاء والفطنة وقوة الرأي ، ودنائة الآباء ، وعهر الأمهات ، والغلظة ، والفظاظة ، والعيوب المنفرة : كالبرص والجذام ونحو ذلك : قوله : كالمرض ، ومنه الإغماء ، فهو جائز عليهم بخلاف الجنون والسكر ، قوله : ونحوه يعني الأكل والشرب والنوم لكن بأعينهم لا بقلوبهم .

وأما دليل جواز الأعراض البشرية عليهم ، فمشاهد وقوعها بهم ، إما لتعظيم أجورهم أو للتشريع أو للتسلي عن الدنيا والتنبه لخدمة قدرها عند الله تعالى ، يعني إن الأعراض البشرية لا يقع منها بالأنبياء إلا ما لا ينحل بشيء من مقاماتهم ، ولا يقدح في شيء من مراتبهم ، فالمرض - مثلا - وإن كان يقع بهم ، فحده منهم البدن الظاهر ، أما قلوبهم باعتبار ما فيها من المعارف والأنوار التي لا يعلم قدرها إلا مولانا جل وعز الذي من عليهم بها ، فلا يحل المرض بقلامة ظفر منها ، ولا يكثر شيئا من صفوها ، ولا يجب لهم هجرا ولا انحرافا ولا ضعفا لقوامم الباطنة أصلا ورأسا ، وكذلك الجوع ، والنوم لا يستولى على شيء من قلوبهم ، ولهذا تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم ، وحال قلوبهم في تومجها بأنوار المعارف والحضور والترقي في منازل القرب التي لم يحم أحد ممن سواهم حول أدنى شيء منها ، وقيامهم بالوظائف التي كلفوا بها في الحضر والسفر والصحة والمرض أكمل قيام ، هو على حد سواء في جميع الأحوال ، ومن فوائد نزول تلك الأعراض بهم تشريع الأحكام المتعلقة بها للخلق ، كما عرفنا أحكام السهو في الصلاة من سهو سيننا رسول الله ﷺ ، وكيف تؤدي

الصلاة في حال المرض والخوف ، من فعل رسول الله ﷺ لها عند ذلك ، وعرفنا هيئة
أكل الطعام و شرب الشراب ، من أكله و شربه ، وإلا فهو كان غنياً عن الطعام
والشراب ، ومن فوائدهما أيضاً التسلي عن الدنيا أي التبصرو وجود الراحة واللذات
لفقدما ، والتنبيه لخدمة قدوما عند الله سبحانه بما يراه العاقل من مقاسات هؤلاء
السادات الكرام - خيرة الله سبحانه من خلقه - لشدائدهما ،

..... وفي هذا إشارة إلى أن الأنبياء معصومون عن الكذب -

و إعراضهم عنها وعن زخرفها الذي غرّ كثيرا من الحمقى إعراض العقلاء
عن الجيف والنجاسات ، ولهذا قال ﷺ : الدنيا جيفة قنرة ، وقال : كن في
الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل، وقال : لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح
بعوضة ما سقى الكافر منها جرعة ماء ، وبالله التوفيق .

شرح قوله: الأنبياء معصمون، براهين عصمة الأنبياء.

((وفي هذا)) : يعني وفي اتصافهم بهذه الصفات العظيمة . ((إشارة إلى أن
الأنبياء معصومون)) : والمراد بالعصمة حفظ ظواهرهم وبواطنهم من الوقوع في
المكروهات والمحرمات : سواء كانت المحرمات صفائر أو كبائر ، كانت تلك
الصفائر خسة كسرقة لقمة وتطفيف كهل ، أو صفائر غير خسة كنظر إلى امرأة
أو إلى أمرد بشهوة ، كانت قبل النبوة أو بعدما عمداً أو سهواً ، فإن قلت : إنه لا
تكليف قبل البعثة فلا معصية قبلها ، فكيف يقال : إنهم معصومون عن
المعاصي قبل النبوة ، والحال أنه لا معصية قبلها ، قلت : المراد أن الصورة التي

يحكم عليها بأنها معصية بعد البعثة لا تقع منهم قبل البعثة ، والحاصل : أن صورة المعصية لا تقع منهم قبل النبوة وإن كان لا يعلم أنها معصية بعد النبوة . ((عن الكذب)) : لأن وجوب اتصافهم بهذه الأوصاف مستلزم لنزاهتهم عن احتمال الكذب ؛ والعصمة - قال الأكابر - من أن لا يخلق فيهم ذنبا ، وذلك بناء على أصل مشائخ الأشاعرة من استناد الأشياء كلها إلى الله سبحانه ابتداء ، و كونه فاعلا مختارا ، و عند الفلاسفة ملكة تمنع الفجور ، و ذلك بناء على ما ذهبوا إليه من القول بالإيجاب واعتبار استعداد القوابل ، و يدل على وجوب العصمة وجوه : الوجه الأول : لو صدر الذنب عنهم لكان حاله في استحقاق الذم عاجلا والعقاب أجلا أشد من حال عصاة الأمة ، وهذا باطل ؛ لأن من أعظم نعم الله سبحانه على العباد إعطاء نعمة النبوة والرسالة ، و كل من كانت نعم الله سبحانه عليه أكثر ، كان صدور الذنب عنه أفحش . الوجه الثاني : لو صدر الذنب عنهم لوجب زجرهم ؛ لأن الدلائل الدالة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عامة ؛ لكن زجر الأنبياء غير جائز ، قال الله سبحانه : ﴿ إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة ﴾ فكان صدور الذنب عنهم ممتنعا . الوجه الثالث : لو صدرت المعصية عن الأنبياء لوجب أن يكونوا مدعوين لعذاب جهنم ، قال الله سبحانه : ﴿ ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم ﴾ ، و لكانوا ملعونين ، قال الله سبحانه : ﴿ ألا لعنت الله على الظالمين ﴾ ، و بإجماع الأمة هذا باطل ، فكان صدور المعصية عنهم باطلا . والوجه الرابع : إنهم كانوا يأمررون بفعل الطاعات وترك السيئات ، فلو تركوا الطاعات وفعلوا السيئات لدخلوا تحت قوله سبحانه : ﴿ لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون ﴾ و تحت قوله سبحانه : ﴿ تأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم و أنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون ﴾ الوجه الخامس : قوله سبحانه حكاية عن إبليس : ﴿ فبعزتك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين ﴾ استثنى اللعين المخلصين عن إغوائه ثم إنه سبحانه شهد على إبراهيم وإسحاق ويعقوب أنهم من المخلصين ، قال الله سبحانه : ﴿ إنا خلقناهم بخالصه ذكر الدار ﴾ ، و قال في حق يوسف : ﴿ إنه من عبادنا المخلصين ﴾ ، فلما أقر

إبليس اللعين بأنه لا يغوي المخلصين ، و شهد الله سبحانه بأن هؤلاء من المخلصين ، ثبت أن إغواء إبليس ما وصل إليهم ، وذلك يوجب القطع بعدم صدور المعصية عنهم . الوجه السادس : قال الله سبحانه : ﴿ ولقد صدق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه إلا فريقا من المؤمنين ﴾ . فذلك القوم الذين لم يتبعوا إبليس إما أنهم هم الأنبياء أو غيرهم ، فإن كانوا غير الأنبياء وجب أن يكونوا أفضل من الأنبياء ، قال الله سبحانه : ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ و تفضيل غير الأنبياء على الأنبياء باطل بالإجماع ، فوجب القطع بأن أولئك الذين لم يتبعوا إبليس هم الأنبياء ، وكل من أذنب فقد اتبع إبليس ، فدل هذا على أن الأنبياء ما أذنبوا قطعاً . أقول : هذه الوجومات اللطيفة كافية لذي الأذهان وإن لم تكافي لذي الهديان ، - وبالله التوفيق -

..... خصوصاً فيما يتعلق بأمر الشرائع وتبليغ الأحكام وإرشاد الأمة إما عمداً فبالإجماع ، وإما سهواً فعند الأكثرين ، و في عصمتهم عن سائر الذنوب تفصيل ، و هو أنهم معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده بالإجماع - وكذا عن تعدد الكبائر عند الجمهور خلافاً للحشوية ، وإنما الخلاف في أن امتناعه بدليل السمع أو العقل

((خصوصاً فيما يتعلق بأمر الشرائع وتبليغ الأحكام وإرشاد الأمة)) : فإن العصمة فيها أوضح ، والألفاظ الثلاثة متقاربة المعنى ، جمعها الشارح للإيضاح يعني خصوصاً الكذب فيما يبلغونه عن الله سبحانه ، و أجمعوا على أنه يستميل التعريف والخيانة في هذا الباب ، إذ لو جاز عليهم الافتراء في ذلك فلم يبق الإعتماد على شيء من الشرائع ، وأنه يستلزم إبطال دلالة المعجزة على صدقهم ؛ بل يؤدي إلى إبطال دلائل المعجزة رأساً ، و هو محال إجماعاً . ((إما عمداً

فبالإجماع ((: أجمعت الأمة على أنه لا يجوز عليهم الكذب عمداً .)) (و إما سهواً فعند الأكثرين)) : من مشائخ الأمة ومنهم الأستاذ أبو إسحاق ، والقاضي عياض ، والحافظ تقي الدين السبكي الكبير ، والعلامة أبو الفتح الشهرستاني . وغيرهم من سرج الأمة ، وجوّزه القاضي الباقلاني سهواً ، فإنه ذهب إلى أنه غير داخل في التصديق المقصود بالمعجزة ، فإن المعجزة إنما دلت على صدقه فيما ، هو متذكر له عائد إليه ، وما كان من النسيان وقلبات اللسان فلا دلالة على الصدق عليه ، فلا يلزم من الكذب هناك نقص لدلائلها .

الأنبياء معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده بالإجماع

والرد على الفضلية من الخارجة

((و في عصمتهم عن سائر الذنوب)) : يعني سوى الكذب في التبليغ . ((تفصيل و هو أنهم معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده بالإجماع)) خلافاً للفضيلة من الخوارج أتباع فضل بن عبد الله ، اتفق جمهور المسلمين من السلف ، وكذلك الخلف على أن الأنبياء معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده ، ولا يجوز الكفر عليهم في حال صغرهم تبعا للوالدين ، لأنهم مؤمنون بالله عارفون به حقيقة ، فلا يجري عليهم حكم الكفر تبعا ، والفضيلة من الخوارج جوزوا الكفر عليهم ، لأنهم جوزوا عليهم المعاصي ، وكل معصية عندهم كفر ، و هذا قول باطل من كل الوجوه . أقول : إن كان الفضيلة على دين الله وجب عليهم أن يقبلوا قول الله وشهادته ، وإن كانوا على دين إبليس اللعين وجب عليهم أن يقبلوا قول إبليس اللعين ، تدبر . ((وكذا عن تعمد الكبائر عند الجمهور)) : وأما باقي الذنوب إن كانت كبائر ، فهم معصومون عنها ، ولا يجوز منهم تعمد الكبيرة بعد الوحي باتفاق أهل السنة والمعتزلة . ((خلافاً للحشوية)) : فإن الحشوية الملاحدة و الزنادقة يقولون : يجوز عليهم الإقدام على الكبائر والصغائر بعد الوحي ، أقول : هذا لا يقوله مسلم ، فلا شك في كفرهم ، ((وإنما

الخلاف)) : بين أمل السنة و القسرية المعتزلة . ((في أن امتناعه بدليل السمع)) :
 بالنصوص القاطعة و إجماع الأمة ، و هو مذهب أهل السنة ، و هو اختيار
 القاضي الباقلاني . ((أو العقل)) : فإن ظهور الكبائر يتفر الناس عنهم ، و هو
 ينافي حكمة الإرسال ، و هو مذهب المعتزلة ، و هو اختيار الأستاذ أبي إسحاق ، و
 رد بأن ذلك لا يدل إلا على امتناع إظهارها ؛ لأنه الموجب للنفرة ، و الكلام في
 صدورهما لا في إظهارهما .

..... وإما سهوا فجوزه الأكثرون ، أما الصغائر فيجوز
 عمداً عند الجمهور - خلافاً للجبائي وأتباعه ، ويجوز سهواً
 بالاتفاق -

((و إما سهوا)) : و أما صدور الكبائر سهواً بعد الوحي و النبوة و على
 سبيل الخطأ في الإجهاد ((فجوزه الأكثرون)) : و المختار خلافه ، قال
 القاضي : إجماع الأمة على العصمة عن الكبائر بلا قيد عمداً و سهواً . ((أما
 الصغائر فيجوز عمداً عند الجمهور)) : و أما باقي الذنوب إن كانت صغائر
 فيجوز صدورهما عند الجمهور ، و الحق خلافه في المواقف و مخرجه للشريف ،
 إنهم معصومون في زمان نبوتهم عن الكبائر مطلقاً - أي سهواً و عمداً - و عن
 الصغائر عمداً ، قال المحقق الدواني و المحققون من المحدثين : على عصمتهم
 عن الصغائر عمداً و الكبائر مطلقاً ، قال الرافق : هذا هو الظاهر من شأنهم و
 علو مكانهم . و العجب ! كيف يتعمدون العصيان ! فإن تجوز وقوع الصغائر

عنهم عمداً نيا في ما يقتضيه شريف منصبهم من وجوب تصديقهم و توقيهم و عدم اتصافهم بما ينفرهم عنهم ، قال إمام الدين و الدنيا أبو حنيفة في الفقه الأكبر : و الأنبياء عليهم السلام كلهم متزمونون عن الصفات والكبائر والكفر والقبائح . قال شارحه العلامة أبو المنتهى الحنفي : يعني قبل النبوة و بعدها ، وفي "نهاية الأقدام " للبحر الزخار العلامة الشهرستاني : الأصح أنهم معصومون عن الصفات ، لأنها إذا توالى صارت بالاتفاق كبائر - و ما أسكر كثيره فقليله حرام - و بهذا تعرف أنه يجب تأويل كل ما أومى في حقهم من الكتاب والسنة مما اغتر به بعض من جاز عليهم الصفات ، فاحتجوا في ذلك بظواهر كثيرة من القرآن و الحديث ، قال القاضي في "الشفاء" : إن التزموا ظواهرهم أفاضت بهم إلى تجويز الكبائر و خرق الإجماع و ما لا يقول به مسلم ، ثم بين كلاميه في كتابيه مناقات ، إن كلامه في " شرح المقاصد " يدل على عدم جواز الكبائر والصفات المشعة بالخسة : كسرقة لقمة و تطفيف حبة عمداً و سهواً ، و عن غير المشعة بها : كنظرة إلى أجنبية عمداً . و كلامه في شرح العقائد يدل على جواز الصفات عمداً عند الجمهور ، فافهم الفاضل العاقل في هذا التناقض فتفكر .

((خلافاً للجبائي و أتباعه)) : قالوا : لا يجوز عليهم تعدد الكبائر الصفات ، ولكن يجوز صدور الذنب منهم على سبيل الخطأ في الإجهاد . ((و يجوز سهواً بالاتفاق)) : خلافاً للأستاذ أبي إسحاق والقاضي عياض ، يعني يجوز صدور الصفات عنهم سهواً ، هذا فيما ليس طريقه الإبلاغ من الأقوال والأفعال على أتمه ، و هو قول أكثر المشاعرة ، و قول أكثر المعتزلة ، و وافقهم على ذلك الجاحظ والنظام ، و قال الأستاذ والقاضي عياض : إنهم معصومون عن الخطأ والنسيان أيضاً ، و اختار أنه لا صغيرة في الذنوب ، و لهذا اختار أن الأنبياء لا يصدر عنهم ذنب لا صغيرة ولا كبيرة ، و لا عمداً ولا

سهواً ، و ذكر الأستاذ في كتابه في " أصول الفقه " أنه يمتنع عليهم النسيان ، فأصحاب الأشعري في مسألة منع الصغائر طائفتان ، و نحن وافقنا إحدى الطائفتين لما رأيناها راجحة .

..... إلا ما يدل على الخسة كسرقة لقمة و التطفيف بحبة ، لكن المحققين اشترطوا أن ينبهوا عليه ، فيلتهوا عنه هذا كله بعد الوحي : و أما قبله فلا دليل على امتناع صدور الكبيرة . و ذهبت المعتزلة إلى امتناعها ، لأنها توجب النفرة المانعة عن أتباعهم . فتفوت مصلحة البعثة ، و الحق منع ما يوجب النفرة كعهر الأمهات و الفجور و الصغائر الدالة على الخسة . و منعت الشيعة صدور الصغيرة

((إلا ما يدل على الخسة)) : التي تستخرج صاحبها عن الشرافة والمروءة إلى الخساسة لا عمداً ولا سهواً ؛ لأنها توجب نفرة الناس عنهم ، ((كسرقة لقمة و التطفيف بحبة)) : و هو التنقيص في الكيل والوزن ؛ ((لكن المحققين اشترطوا أن ينبهوا عليه)) : فيجب أن ينبهوا عليه ، و يخبرهم الله سبحانه بالوحي بأن هذا لا يليق . ((فيلتهوا عنه)) : ليلتهوا عنه وإلا لكان

شرعا يتبع : لأننا مأمورون باتباعهم في جميع الأقوال والأفعال عموماً - كما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع - ما عدا ما ثبت اختصاصهم به وما عدا الأمور الجبلية : كالقيام والقعود والمشي ، فإنما لم تؤمر بالاتباع فيها ، فافهم . ((هذا كله بعد الوحي : وأما قبله)) : قبل الوحي والنبوة والبعثة - ((فلا دليل)) : لا عقلاً ولا سمعاً . ((على امتناع صدور الكبيرة)) : عند جمع غفير من أهل السنة وجمع من المعتزلة ، نص عليه السيد الشريف في " شرح المواقف " : والصواب أنهم معصومون بعد الوحي صيانة لمنصب النبوة و حماية لإقامة الرسالة ، وذلك المنصب الجليل الذي لا يرتضوا أن يكون لجنس البشر غيرهم ، ومعصومون قبله ، ألا ترى إلى قوله سبحانه حكاية عن نبينا محمد ﷺ : ﴿ فقد لبثت فيكم عمراً من قبله أفلا تعقلون ﴾ يعني لبثت بين ظهرانيكم أربعين عاماً وما رأيتم افتراءً ولا خيانة ، فإن نبينا ورسولنا كان مشهوراً فيما بينهم بمحمد الأمين ، وإنهم أنبياء قبل الوحي ، قال الله سبحانه عن مسيح بن مريم عند كونه في المهد : ﴿ إني عبد الله أتاني الكتاب وجعلني نبياً ﴾ وهذا نص صريح ، وفي الحديث كنت نبياً وأدم بين الماء والطين ، ولأنهم لا يجوز نبوة الكاذب والفاسق فيهم ، واجب العصمة عن الكفر والكبائر والصغائر وسائر القبائح ، قال الرازمي : هذا هو الحق والرجوع إلى الحق أحق بالاتباع ؛ وإن لم يساعده الجمهور ، فبالحق تعرف الرجال لا بالرجال تعرف الحق ، ولنعم ما قال المعلم الأول أرسطو لما قيل له في مخالفة أفلاطون الذي هو مؤدبه وأستاذه ، والحق صديق وأفلاطون صديق ، والحق أصدق .

((وذهبت المعتزلة)) : وبعض أهل السنة ((إلى امتناعها)) : قبل الوحي وبعده ، ((لأنها توجب النفرة المانعة عن اتباعهم)) اتباع الأنبياء وكون الأنبياء معظمين ومعطّاعين لهم . ((فتفوت مصلحة البعثة)) : وهو الاتباع واقتداء الأمة . ((والحق)) : عند الشارح البارع في العصمة قبل النبوة . ((منع ما يوجب النفرة)) : ولو كان صادراً عن أبيائهم على الاتساع . ((كعهر الأمهات

والفجور)) : و لا يخفى أن عبارة الشارح هذه تحتل أن تكون تائيدا لمذهب المعتزلة ، فيكون الحق عنده منع الكبائر مطلقاً . ((و الصفائر الدالة على الخسة)) : وقد مربعض نظائرها أنفا . ((و منعت الشيعة صدور الصغيرة)) .

..... و الكبيرة قبل الوحي و بعده ؛ لكنهم جوزوا إظهار الكفر تقية . و إذا تقرر هذا فما نقل عن الأنبياء عليه السلام مما يشعر بكذب أو معصية ، فما كان منقولاً بطريق الأحاد فمردود . و ما كان بطريق التواتر

((و الكبيرة قبل الوحي و بعده)) : يقولون : لا يجوز عليهم الصغيرة و الكبيرة لا بالعمد و لا بالتأويل و لا بالسهو و لا بالنسيان .

الرافضة جوزوا على الأنبياء إظهار الكفر تقية

والرد على هذه الغفلة

((لكنهم جوزوا إظهار الكفر تقية)) : و لكن يجوزون هذه الاتقياء على الأنبياء أن يظهروا الكفر تقية عند خوف القتل على الإصرار على الإيمان ، بل

أوجبوا ذلك : لأن عدم إظهار الكفر حينئذ إلقاء النفس في التهلكة ، وإلقاؤها فيها حرام ، قال الله سبحانه : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ ورد هذا الشغب بأنه لو جاز إظهار الكفر عند الخوف ، لكان أولى الأوقات به وأفضل الساعات له وقت إظهار الدعوة ، لأن الخلق في ذلك الوقت يكونون منكربين مرئدين هلاكه ، و جواز إظهار الكفر وقت إظهار الدعوة يؤدي إلى إخفاء الدين بالكلية ، فيفوت الغرض من البعثة . وأيضاً قد ادعى كثير من الأنبياء قومهم مع شدة خوف الهلاك ، فلم يمنعهم هذا من إظهار دعواهم ، ألا ترى إلى دعوة إبراهيم الخليل في زمن نمرود اللعين ، وإلى دعوة موسى في زمن فرعون مع شدة خوف الهلاك ، فقول الروافض حماقة ، والحماقة لا حد لها . ((وإذا تقرر هذا)) الخ : إن عصمة الأنبياء واجبة ، وإلا لما وجب اتباعهم ، ولما كانت شهادتهم مقبولة ، وكانوا على أدنى منزلة من عدول أمتهم ، وكان عذابهم أشد من الأمة ، وغيرهما من الآيات البينات - منها قوله سبحانه : ﴿ قل : إن كنتم تحبون الله فاتبعوني ﴾ ، ومنها قوله : ﴿ لا ينال عهدي الظالمين ﴾ ، ومنها قوله : ﴿ إنهم لمن المصطفين الأخيار ﴾ ، ومنها قوله : ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم من سلطان ﴾ ، ومنها قوله : ﴿ إنه من عبادنا المخلصين ﴾ مع قوله حكاية عن إبليس : ﴿ لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين ﴾

شرح قوله : فما كان منقولاً بطريق الأحاد فمردود

وقصة تلك الغرائيق العلى مختلق مكذوبة

((فما كان منقولاً بطريق الأحاد فمردود)) : مثلاً روى أنه ﷺ لما قرأ سورة النجم وقال : ﴿ أفرايتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ﴾ قال : تلك الغرائيق العلى وإن شفاعتهن لترجى قال الإمام الفخر في " أربعينه " : هذه القصة باطلة موضوعة ، قال الحافظ ابن خزيمة : إن هذه القصة من وضع الزنادقة ، وقال البزار : لا نعلمه يروى بسند متصل ، وإنما يعرف عن الكلبي عن أبي صالح

عن ابن عباس ، والكلي كنبيوه ، ثم الحديث مضطرب سنداً ومتناً ، ومضعف بالتناقض بوجوه مبسوطه في موضعها ، قال العلامة الدوسوقي في حواشيه على شرح الصغرى لأم البرامين : و ذلك كالذي ينقلوه من عصيان آدم ، و ما وقع لداؤود من أنه حسد أوريا وزيره على زوجته ، و من ذلك ما نقله في " الشفاء " عن الكلي ، قال : وليس ثقة أن النبي ﷺ تمنى أن يتزل عليه ما يقارب بينه وبين قومه ، فأنزل الله عليه : ﴿ أفريتكم اللات والعزى ومنات الثالثة الأخرى ﴾ وتلك الغرائيق العلى و إن شفاعتهم لترتضى ، فلما ختم السورة سجد و سجد معه المسلمون والمشركون - لما سمعوه أثق على ألهتهم - والجن والإنس إلا رجلاً أخذ كفا من تراب ، وجعله على جبهته ، وقال : هذا يكفيني ، وهذا كذب ، وكذا ما قيل : إنه لما قرأ في الحرم بحضرة المسلمين والمشركين : ﴿ أفريتكم اللات والعزى ومنات الثالثة الأخرى ﴾ ألقى الشيطان على لسانه : تلك الغرائيق العلى و إن شفاعتهم لترتضى ، وإنما قلنا : إنه كذب لرده بالبرهان القطعى على العصمة ، و لا يعارض القطعى بالظنى ولو سلم ثقة الناقل ، كيف ا و صاحب " الشفاء " مع تبحره لم يثبت منه شيئاً ، ولقد صدق المصنف (١) رحمه الله تعالى - في أنه يخاف من صدق هذه المقالة سلب الإيمان ، لأنه لا مندوحة لمن صدق هذه المقالة عن تسليم وقوع الأنبياء في المعاصي خصوصاً سيدنا محمداً ، فإن تمنيه أن يتزل عليه مثل هذا من مدح الآلهة غير الله كفر ، وإلقاء الشيطان ذلك على لسانه ممتنع لعصمته ، أقول : و من مهنا قال الشيخ السنوسي : ولتكن أيها المؤمن على حذر عظيم ، ووجل شديد على إيمانك ، أن يسلب منك بأن تصغي بأذنك أو عقلك إلى خرائف ينقلها كتبة المؤرخين و تبعهم في بعضها جهلة المفسرين !! - وبالله التوفيق - ((وما كان بطريق التواتر)) : مما ثبت بالقرآن مثلاً قوله سبحانه : ﴿ وعصا آدم ربه فغوى ﴾ وقوله : ﴿ فأزلهما الشيطان ﴾ و قوله : في قصة إبراهيم الخليل : ﴿ هذا ربي هذا أكبر ﴾ ، وقوله : ﴿ بل فعله

كبيرهم هذا ﴿ وقوله في قصة موسى ﴿ هذا من عمل الشيطان ﴾ وقوله : ﴿ و فعلتها إذا وأنا من الضالين ﴾ ، وقوله في حق الحبيب : ﴿ وأستغفر لذنبك ﴾ وقوله : ﴿ عفا الله عنك ﴾ ، ومما اشتهر قصة إبراهيم الخليل أنه قال عن سارة : إنها أختي ، وقصة داؤود في امرأة أوريا ، وقصة سليمان في قضاء العصر ، وقصة خاتمه وطوافه على نسائه ، وقصة مع يوسف بزيخا ، وقصة إخوة يوسف وغيرهما ، فأجوبتها وتأويلاتها مشهورة نطويها على غرما ، وبعضها مفتراة خالصة من الزنادقة والدجاجلة ، كما قيل في قصة أوريا ، وقصة مع يوسف ، وبعضها لا يرد رأسا : كقصة إخوة يوسف على ما عليه الجمهور : إنهم ليسوا بأنبياء ، فلا يحتاج إلى الجواب .

(١) الشيخ السنوسي .

..... فمصرف عن ظاهره إن أمكن ، وإلا فمحمول على ترك الأولى ، أو كونه قبل البعثة و تفصيل ذلك في الكتب المبسوطه . وأفضل الأنبياء محمد ﷺ -

((فمصرف عن ظاهره إن أمكن)) : يعني الصرف والتأويل ، ((وإلا)) : لم يمكن ((فمحمول على ترك الأولى)) : من الأمرين المتقابلين جوازاً ولكن التشديد عليهم في ذلك القدر يوازي التشديد على غيرهم في الكبائر ، وحسنات الأبرار مبيئات المقربين ، ((أو كونه قبل البعثة)) : وهذا أحسن الأجوبة في البعض كما قيل في إخوة يوسف على تقدير أنهم أنبياء . وتفصيل ذلك في الكتب المبسوطه : من " شرح المواقف " و " شرح المقاصد " و " الشفاء " ومصنفات الإمام الفخر الرازي ، فافهم .

أفضل الأنبياء محمد بل وأفضل العالمين جملة

والرد على الزمخشري أشيع الرد

((وأفضل الأنبياء محمد ﷺ)) : وذلك أن نبينا نبي الأنبياء للعهد الذي أخذ على الأنبياء بسيادته عليهم ونبوته ، في قوله سبحانه : ﴿ وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ﴾ ومن أدلة الأفضلية أنه أعطاه ضروب الوحي كلها ، من وحي إشارات وإنزاله على القلب والأذن وبالعروج به إلى السماء ، ونحو ذلك ، ومنها : أنه أعطاه علم الأحوال كلها : لكونه أرسل إلى جميع الناس كافة ، ومعلوم أن أحوالهم مختلفة ، فلا بد أن تكون رسالته تعم الكل بجميع أحوالهم ، ومنها : أعطاه علم الشرائع المتقدمة كلها ، في الحديث : أوتيت علم الأولين - والآخرين ، إذ المراد بالآخرين هم الأنبياء الذين تقدموه في الظهور عند غيبة جسمه الشريف ، ومما خص به أيضاً لواء الحمد في المقام المحمود الذي يقام فيه نبينا يوم القيامة باسمه الحميد ، وهناك يظهر سيادته وخلافته على الجميع ، وبالجملة أحاديث الشفاعة و لواء الحمد وغيرهما مملوءة عبارة وإشارة بفضله الكلي على الأنبياء ، وإنه مسئلة اتفق عليها أهل ملته كلهم ، فهو أفضل الخلق وأشرف العالمين جملةً وتفصيلاً بالكتاب والسنة ، وإجماع من يعتد بإجماعه ، وأما نهيه عن تفضيله عن يونس وغيره فالتواضع أو كان ذلك قبل أن يعلمه الله سبحانه به ، أو المراد لا تفضلوني تفصيلاً يؤدي إلى تنقيص المفضل ، قولنا : جملةً وتفصيلاً أردنا بالجملة أنه ﷺ بمفرده أفضل من جملة من سواه مع اجتماعهم ، وحاصله : إنك إذا قابلت بين النبي وبين هيئة المخلوقات الاجتماعية ، أو قابلت بينه وبين كل واحد من المخلوقات، تجد النبي أفضل في الحالتين ، وقولنا : ومن يعتد بإجماعه أي خلافا لما قاله الزمخشري في قوله : ﴿ إنه لقول رسول كريم ﴾ فيؤخذ من هذه الآية أن جبرئيل أفضل من سيدنا محمد : لأنه وصف بصفات أقوى مما وصف به ﷺ : حيث وصف جبرئيل بقوله تعالى : ﴿ رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين ﴾ و وصف ﷺ بسلب الجنون بقوله : ﴿ وما صاحبكم بمجنون ﴾ ، هذه جرأة عظيمة من

الزمخشري و هو من منه ؛ بل هذه غفلة اعتزالية أو لم يعلم هذا الرجل أن النبي ﷺ موصوف بصفات كثيرة غير مذكورة في هذه الآية لم ينلها جبرئيل ولا غيره ، فلو لم يتصف إلا بما قال لربما توهم ، لكنه متصف بأوصاف كثيرة لم ينلها جبرئيل ، كيف !! وقد كان خادماً له ليلة الإسراء و ارتقى معه لسيرة المنتهى ، و وقف ، و قال : هذا غاية ما أصل إليه ، و ما منا إلا له مقام معلوم ، و تركه ﷺ هنالك ، و صعد فوق ذلك محل سمع فيه صريف الأقلام ، و خرقت له الحجب ، و رأى ربه بعيني رأسه ، و خاطبه المولى الكريم بكلامه القديم ، و جبرئيل لم يصل إلى هذه المرتبة لا هو ولا غيره ، فشتان ما بين المقامين ! وإن كان جبرئيل أكبر رؤساء الملائكة المقربين إلا أنه لم يصل إلى مرتبة النبي ﷺ - و الزمخشري و أمثاله ليسوا ممن يعتد بخلافهم في هذه المسئلة التي هي في غاية الظهور ، فلا ينافي دعوى الإجماع عليها ، و حكى البلقيني و العراقي الإجماع : و لنعم ما قال صاحب القصيد :

محمد سيد الكونين و الثقلين والفرغين من عرب ومن عجم
فاق النبيين في خلق وفي خلق ولم يدانوه في علم ولا كرم
فإن فضل رسول الله ليس له حد فيعرب عنه ناطق بغم

الرد على غفلة ابن تيمية وعلى غفلة ابن القيم

أقول : بل جرأة ابن تيمية و ابن قيم أزيد من جرأة الزمخشري بأضعاف أضعاف مرات ، قال احمد ابن تيمية و صاحبه ابن قيم : إن روحه فتيت ، وإن جسده صار تراباً ، و ما هي إلا نزغة يهودية و خيالات سوداوية . قال الحافظ ابن حزم في الفصل : حدثت فرقة مبتدعة تزعم أن محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم ليس هو اليوم رسول الله لكن كان رسولاً ، ثم قال : وهذه مقالة خبيثة مغالفة لله و لرسوله ، و لما عليه أمل الإسلام ، منذ كان أمل الإسلام إلى يوم القيامة ، ثم قال : وإنما حملهم على هذا الرأي الخبيث قولهم الآخر الخبيث : إن الروح عرض ، و العرض يفنى

أبدًا أو يحدث ولا يبقى وقتين ، ثم قال : فروح رسول ﷺ عند هؤلاء بطلت ، ولا روح له الآن عند الله ، وأما جسده ففي قبره تراب ، فبطلت نبوته ورسالة بموته عندهم - فنعموذ بالله من هذا القول فإنه كفر صراح لا تردد فيه . ويكفي في بطلان هذا القول الفاحش الفظيع أنه مخالف لما أمر الله تعالى به ورسوله ، واتفق عليه أهل الإسلام : من الأذان في الجوامع والصوامع وأبواب المساجد جهاراً في شرق الأراضي وغربها كل يوم خمس مرات بأعلى أصواتهم ، قد قرنه الله تعالى بذكره : (أشهد أن لا إله إلا الله - أشهد أن محمداً رسول الله) كان يجب أن يقال على قولهم : أشهد أن محمداً كان رسول الله . وكذلك كان يجب أن يقال في ثاني الشهادتين في الإسلام ، وقد قال الله تعالى : ﴿ ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل ورسلاً لم نقصصهم عليك ﴾ وقال : ﴿ يوم يجمع الله الرسل ﴾ ، وقال : ﴿ وجاء بالنبين والشهداء ﴾ فسامعهم الله عز وجل بعد موتهم رسلاً ونبين (والأصل الحقيقة) وكذلك أجمع المسلمون - وجاء به النص - على أن كل مصل فرضاً أو نفلاً يقول في تشهده : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، ولو كان بعد موته في حكم العدم لما صحت هذه المخاطبة ، هذا معنى كلام ابن حزم .

التفرقة بين حياته وموته ﷺ، والرّد

على اليهود وابن تيمية

وقال الحافظ تقي الدين الحصفي الدمشقي (١) : ومن الأمور المنتقدة عليه - يعني على ابن تيمية وهو من أقبح القبائح وشر الأقوال وأخبثها - مسألة التفرقة بين حياته وموته التي أحدثها غلاة المتأففين من اليهود ، وعصوا أمر النبي ﷺ واستمر عليها أتباعهم الذين يظهرون الإسلام ، وقلوبهم منطوية على بغض النبي ﷺ ، ولم يقدرُوا أن يتوصلوا إلى الغض منه إلا بذلك ، وإن القائلين بالتفرقة من متغالي أمل الزيف والزندقة ، وإن ابن تيمية الذي كان يوصف بأنه بحرفي العلم ، لا يستغرب فيه ما قاله بعض الأئمة عنه : من أنه زنديق مطلق ، وسبب قوله ذلك أنه

تتبع كلامه فلم يقف له على اعتقاد ؛ حتى أنه في مواضع عديدة يكفر فرقة ويضلها ، وفي آخر يعتقد ما قالت أو بعضه ، مع أن كتبه مشحونة بالتشبيه والتجسيم والإشارة إلى الأئمة بالنبي ﷺ والشيخين ، و تكفير عبدالله بن عباس ، وإنه من الملحدين وجعل عبدالله بن عمر من المجرمين ، وإنه ضال مبتدع . قال الحافظ الحصني : ذكر ذلك في كتاب سماه " الصراط المستقيم والرد على أهل الجحيم " ، قال الحافظ الحصني : وقد وقفت في كلامه على المواضع التي كفر فيها الأئمة الأربعة ، وكان بعض أتباعه يقول : إنه إخراج زيف الأئمة الأربعة يريد بذلك إضلال هذه الأمة ؛ لأنها تابعة لهذه الأئمة في جميع الأقطار والأمصار ، وليس وراء ذلك زندقة - نعوذ بالله من الضلال -

(١) في دفع الشبهة التشبيهية .

..... لقوله تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ ،

شرح قوله تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾

براهين خيرية الأمة

((لقوله تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾)) ، إن هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس ، فتكون شرائعها أفضل الشرائع ، أما أنها أفضل فللقوله سبحانه : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ ، ولأنها صنفت من العلوم ما لم يصنف في ملة من الملل ؛ حتي أن العالم الواحد منهم يصنف ألف كتاب في المجلدات العديدة في العلوم المتباعدة ، ولعله لا يوجد في شريعة الإسرائيليين كلهم من اليهود والنصارى من التصانيف مثل هذا العدد ، فيكون العالم منا قدر شريعتهم بجملتها . وثانيها : ولأن ما ومبه الله سبحانه لهم من جودة العقول وقوة الإدراك وتيسير ضبط العلم لم يحصل لغيرها مضافا لقوة الحفظ وجودة الضبط الذي لم يتقل عن أمة من الأمم ،

و هو دليل كثرة علومها ، و لو لا ذلك لم يكثر العلوم فيها ولها . و ثالثها إن الله سبحانه جعل عبادة الأمة في هذه الشريعة على نسق الملائكة تسوية بين الملائكة ، و هذه الأمة في صفة العبادة ، فكل الأمم يصلون من غير ترتيب إلا هذه الأمة تصلي صفوفًا : كما تصلي الملائكة لقوله تعالى إخبارًا عن قول الملائكة : ﴿ و إنا لنحن الصافون و إنا لنحن المسبحون ﴾ و الشريعة المشتملة على أحوال الملائكة أفضل من غيرها ، فشريعتنا أفضل الشرائع . و رابعها : إن هذه الشريعة أمرت باستقبال أفضل الجهات - و هو البيت الحرام - لأنه أفضل من البيت المقدس لأمر منها : إنه أقدم بناء منه بأربعين سنة ، و التقدم دليل الفضل ، و منها إن آدم تيب عليه عنده بعرفة ، و منها : إن جميع الأنبياء - آدم و من دونه - حجوه بخلاف البيت المقدس ، و خامسها : إن جميع الشرائع إنما يؤذن لهم في الصلاة في البيع ، و شريعتنا وردت بالصلاة في كل موضع طاهر في جميع أقطار الأرض . و معلوم أن الصلاة فيها تعظيم الله سبحانه و بها يكون أكثر من الأول ، لأن الإنسان قد يتعذر عليه البيعة لكونه في البرية و السفر أو يتيسر له ، لكن تبدوله و تفرغ عزمته قبل وصوله إليها ، فيكون الصلاة و تعظيم الله سبحانه بها في غاية القلة ، و في هذه الشريعة جميع الأرض مسجد ، فيكون تعظيم الله و إجلاله في غاية الكثرة . و سادسها : إن جميع الشرائع لم تحل فيها الغنائم لأحد ، بل تقدم على التيران فتحرقها ، و أحلت الغنائم في هذه الشريعة ، و معلوم بالضرورة أن صون المألية عن الضياع و الاستعانة على الدين و الدنيا بها ، واقع في نظر الحكمة ، و أتم في مراعات المصلحة ، فتكون هذه الشريعة أفضل الشرائع ، و هو المطلوب . و سابعها : إنه مبيق في علم الله جل شأنه بعث محمد ﷺ و أنه جعله أفضل الرسل و آخرهم ، فأخره الله سبحانه ، فيكون عليه السلام أكثر علمًا و إعلامًا و مدايةً و إقهامًا ، فتكون أمته أكثر فضلًا على الأمم بالعلوم و المناقب : كما فضل مذهبها في شرعها على سائر المذاهب . و ثامنها : إن هذا النبي الكريم أوفر نصيبًا من نعيم الآخرة من سائر الأنبياء ، و كذلك أمته أكثر اتساعًا في

الأخرة في النعيم الجسماني والنفسي من سائر الأمم ، وهم أكثر أهل النعيم عددًا ، قال عليه الصلاة والسلام : إني أرجو أن تكونوا تلقى أهل الجنة ، فزادوا على سائر الأمم نعيمًا وعددًا ، فلذلك لا نجد علم تفاصيل البعث والحشر والصراط والميزان وأحوال أهل الجنان والنيران ، وما يتفق في المحشر من الوقائع ، وما يكون في القبور قبل ذلك ، وما علم منه فإنه علم من أخبار هذه الأمة ، والله الحمد والله تعالى هو المحمود حمدا يليق بجلاله على ما خصنا به من الرسالة المحمدية والكرامة الأبدية والمواهب السرمندية ، قال الشارح - روح الله روحه -

..... ولا شك أن خيرية الأمة بحسب كمالهم في الدين ، و ذلك تابع لكمال نبيهم الذي يتبعونه . والاستدلال بقوله عليه السلام : أنا سيد ولد آدم ولا فخر لي ، ضعيف ، لأنه لا يدل على كونه أفضل من آدم بل من أولاده

((ولا شك أن خير الأمة بحسب كمالهم في الدين)) : بل هذا الكمال ثابت لهم بوجوه شتى لا تعد ولا تحصى ولا تكفي لإحصائها الدفاتر ، وقد تقدم منا نهد منها في هذا المقام وشنرمتها في صدر الكتاب . ((و ذلك تابع لكمال نبيهم الذي يتبعونه)) : إنه بعث إلى الخلق عامة كافة ، وختم به ديوان الأنبياء ، وأنزل عليه القرآن الذي لم ينزل من السماء كتاب يشبهه ولا يقاربه ، فهو نور الله سبحانه ومداية وبرهان ، والقرآن نور ومداية وبرهان ، قال الله سبحانه : ﴿ يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا

إليكم نورا مبينا ﴿ وقال : ﴿ يا أيها الناس قد جاكم من الله نور و كتاب مبين ﴾ وقال : ﴿ قائلين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون ﴾ وقال : ﴿ يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ﴾ ونظائره في القرآن كثيرة ، والحق التحقيق : فلو اجتمع أهل الأرض لم يقدرُوا أن يذكرُوا نبياً جمع هذه الأوصاف كلها . ((والاستدلال بقوله عليه السلام أنا سيد ولد آدم ولا فخر لي)) : يعني لأقول هذا فخراً ، ولكن تبليغاً للحق ، والحديث رواه مسلم من حديث أبي هريرة ، أخرجه ابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث أبي سعيد ، ومن حديث أنس بن مالك ، وزاد لفظ القيامة ((ضعيف)) : واستدل على وجه ضعف الاستدلال به بقوله : ((لأنه لا يدل على كونه أفضل من آدم بل من أولاده)) . والعجب من الشارح مع وفور علمه وكمال فضله ، كيف قال : والاستدلال به ضعيف ؛ لأن المتبادر عرفاً من لفظ ولد آدم ، نوع الإنسان ، كما في قوله سبحانه : ﴿ ولقد كرّمنا بني آدم ﴾ إذ لا خلاف في أن المراد ببني آدم فيه نوع الإنسان ، فلا يرد تشويش الشارح ، وحاصل الحديث : إنما كان نبينا سيد ولد آدم ؛ لأن جميع الأنبياء نواب له من لدن آدم إلى آخر الرسل ، وهو عيسى بن مريم ، كما أبان عن ذلك حديث : لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي ، وصدق في ذلك فإنه لو كان موجوداً بجسمه من لدن آدم إلى زمان وجوده ، لكان جميع بني آدم تحت شريعة حسا ، ولهذا لم يبعث نبي إلى الناس كافة إلا وهو خاصة ، فجميع شرائع الأنبياء هي بالحقيقة شرعه ﷺ ظاهراً وباطناً .

اللهم صل أفضل صلاة على أسعد مخلوقاتك سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، الحمد لله أولاً وآخراً .

..... والملائكة عباد الله تعالى عاملون بأمره ، على ما
 دل عليه قوله تعالى : ﴿ لا يسبقونه بالقول وهم بأمره
 يعملون ﴾ ، وقوله : ﴿ لا يستكبرون عن عبادته و
 لا يستحسرون ﴾ .

الملائكة: الأجسام نورانية لطيفة والإيمان بهم واجب
 ((والملائكة)) : وهم أجسام نورانية لطيفة سمواءه : لأنهم سفراء و
 وسائط بين الله سبحانه وبين الناس ، صادقون فيما أخبروا به عنه سبحانه ،
 بالغون في الكثرة إلى حد لا يعلمه إلا الله سبحانه ، فيجب الإيمان بهم على
 الإجمال : إلا من ورد تعيينه باسمه المخصوص . أو نوعه ، فيجب الإيمان بهم
 تفصيلا ، فالأول كسينا جبرئيل ، وميكائيل ، وإسرافيل ، وعزرائيل ، و

منكر ، ونكير ، ورضوان ، ومالك ، والثاني كحملة العرش والحفظة ، وهم ملائكة موكلون على حفظ العبد موكلون على كتابة ما يصدر عن المكلف قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً أو ممّا أو عزمًا أو تقريراً ، خيراً أو شراً ، وإنهم يقطعون المسافات التي بين السماوات والأرض في مدة قصيرة جداً ، وإنهم يمرون أمامنا ولا نراها ، وإنهم يفعلون أفعالا تعجز عنها القوى البشرية ، وإن السماوات مملوءة بهم .

بيان الاختلاف في حقيقتهم، والرد على النصارى والفلاسفة الدهرية

اختلف العقلاء في حقيقتهم بعد اتفاقهم على أنهم ذوات موجودة قائمة بأنفسها ، فذهب جمهور المسلمين إلى أنهم أجسام لطيفة نورانية تتشكل بأشكال مختلفة شأنهم الطاعة ، منقسمة إلى قسمين : قسم شأنهم الاستغراق في معرفة الحق والتزيه والتقديس ، وهم العلويون والملائكة المقربون ، وقسم يدبر الأمر من السماء إلى الأرض على ما سبق به القضاء و جرى به القلم ، فمنهم سماوية ، ومنهم أرضية ، وهم المدهرات أمرا ﴿ يفعلون ما يؤمرون ﴾ وتمسكوا بأن الأنبياء كانوا يرونهم هكذا .

وقالت طائفة قليلة من النصارى : هي النفوس الفاضلة البشرية المفارقة للأبدان ، وهذا قول باطل بداهة ؛ إذ النفوس البشرية مخلوقات بعد آدم ، وقد حكم الله سبحانه الملائكة بالسجود لآدم . وأما الفلاسفة الدهرية فزعموا أنهم عقول مجردة مخالفة للنفوس الناطقة البشرية في الحقيقة ، وهذا في الواقع إنكار عن وجودهم ، دلائل لهم على ذلك . لا عقلاً ولا نقلاً والإيمان بهم نطق بوجوده القرآن وتواترت به الأخبار ، بل عليه مدار النبوة .

الملائكة يقطعون المسافات الشاسعة بين تلك الأجسام

السماوية بمدة قصيرة جداً، فلا مانع منه عقلاً

أما أنهم يقطعون المسافات الشاسعة بين تلك الأجسام السماوية بمدة قصيرة جدًا فلا مانع منه عقلاً ؛ لأن سرعة الحركة ليست محصورة بحد محدود ، وهذا نجم المشتري على ما في علوم الهيئة عندكم ، يجري ثلاثين ألف ميل في الساعة ، وهو أكبر من أرضنا بألف وأربع مئة مرة ، على ما يقول الفلكيون منكم ، ثم هذا القمر الاصطناعي الذي سموه فلاسفة الروس سبوتنيك - يعني القمر - باللغة الروسية يتم دورته حول الأرض في سبع عشرة دقيقة ، وكان وزنه نصف طن إلى ثلاث فصاعدا ، فالله عز وجل الذي جعل هذه الأجسام الثقيلة العظيمة يقطعون تلك المسافات الشاسعة في تلك المدة الجزئية ، لا يبعد على قدرته العظيمة أن يجعل الملك يقطع تلك المسافات في مدة قليلة جدًا . أما عدم رؤيتنا إياها لشفا فتها ولطافتها ، مثل الهواء الخالص والدار الخالصة على أن الأمر ظاهر جدًا على اعتقادنا بأن الرؤية بمحض خلق الله جل شأنه وعم قدرته وسلطانه . أما اقتدارها على التشكل بأشكال مختلفة ، فإنه جائز عقلاً عندكم وداخل تحت قدرة الله جل جلاله وتصرفه .

وأما أنها تعمل أعمالاً تعجز عنها القوى البشرية مع أنها أجسام لطيفة ، فبعد النظر إلى أعمال الرياح التي تفلح الأشجار العظيمة وأعمال القوة الكهربائية التي تجر الأثقال التي تعجز عنها ألوف الرجال فلا غرابة . وأما أن السماء مملوءة بالملائكة ، فلاستغراب في ذلك ، فهم خلق من جملة المخلوقات أسكنهم الله سبحانه تلك السماوات كما أمكن عالم الأرض في الأرض ، وبالجملة ليس في شيء من هذه الوجومات العقلية دليل على إنكار وجودها ، فالإنكار فاسد وكاسد ، فافهم .

الملائكة معصونون عن الذنوب عند أهل الحق

((عباد الله تعالى عاملون بأمره)) : إشارة إلى أنهم معصومون ، اختلفوا

في عصمتهم بعد الاتفاق على أنهم مؤمنون فضلاء ، و الجمهور على أنهم معصومون عن الذنوب . ((على ما دل عليه قوله تعالى : ﴿ لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون ﴾ ، و قوله : ﴿ لا يستكبرون عن عبادته و لا يستحسرون ﴾)) .

و بضرورة العقل من شأنه كذا و صفته كذا لا يصدر عنه الذنوب ، و قال في موضع : ﴿ و يفعلون ما يؤمرون ﴾ قوله : يفعلون ما يؤمرون ، يتناول جميع الملائكة في جميع المأمورات وترك جميع المنكرات ، و قال في موضع : ﴿ يسبحون الليل والنهار و لا يفترون ﴾ و في موضع : ﴿ فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار و هم لا يسأمون ﴾ فنص الله سبحانه على أنهم كلهم لا يسأمون من العبادة و لا يفترون من التسبيح والطاعة لا ساعة و لا وقتاً ، و هذا خبر عن التأبيد ، و وجب أنهم متنعمون بذلك مكرمون به مفضلون بتلك الحال ، فنص الله سبحانه بالأدلة القاطعة على أنهم كلهم معصومون . و ما صدر عنهم في قصة خلق آدم من قولهم : ﴿ أنجعل فيها من يفسد فيها ﴾ ليس باعتراف على الله سبحانه و لا طعن في بني آدم على وجه الغيبة ، فإنهم أعلى من أن يُظنَّ بهم ذلك ، قال الله سبحانه في شأنهم و علو حالهم : ﴿ بل عباد مكرمون ﴾ على أن الغيبة لا تتصور في حق من لم يوجد بعد ، و يدل عليه قولهم : ﴿ سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا ﴾ ، اعتراف بالقصور و إشعار و اعتذار بأن سؤالهم كان استفساراً و لم يكن اعتراضاً ، و أنه قد بان ما خفى عليهم من فضل الإنسان و الحكمة في خلقه . و قولهم : ﴿ و نحن نسبح بحمدهك و نقدم لك ﴾ و ليس من قبيل العجب و التفاخر ، بل مقرر لجهة الشبهة . فإن قال قائل : كيف لا يعصون ؟ والله سبحانه يقول : ﴿ و من يقل منهم إلى إله من دونه فليلك نجزيه جهنم ﴾ قلنا : نعم ! هم متوعدون على المعاصي لما توعد نبينا إذ يقول له ربه : ﴿ لأن أشركت ليحبطن

عملك ﴿ ، وقد علم الله سبحانه أنه لا يشرك أبدًا ، وإن الملائكة لا يقول أحد منهم أبدًا : إني إله من دون الله ، ولكن الله يقول ما شاء ويشرح ما شاء ويفعل ما شاء ﴿ ولا معقب لحكمه ولا يسئل عما يفعل وهم يسئلون ﴿ . فإن قال قائل : إن الملائكة مأمورون لا منهيون ، قلنا : هذا باطل ، لأن كل مأمور بالشيء فهو منهي عن تركه ، قال الله سبحانه : ﴿ يخافون ربهم من فوقهم ﴿ هذا يدل أنهم منهيون عن أشياء يخافون عن فعلها .

..... ولا يوصفون بذكورة ولا أنوثة ، إذ لم يرد بذلك نقل ولا دل عليه عقل

((ولا يوصفون بذكورة ولا أنوثة)) : ولا يأكلون ولا يشربون ولا يتناكحون ولا يتوالدون ، ولا ينامون ولا تكتب أعمالهم ولا يحاسبون . واستدل عليه بقوله : ((إذ لم يرد بذلك)) : يعني بالاتصاف بالذكورة والأنوثة وغيرهما من هذه الأوصاف ((نقل)) : من الكتاب والسنة ، يحشرون مع الإنس والجن ، ويدخلون الجنة ويتنعمون فيها بما شاء . ((ولا دل عليه عقل)) : لأنهم مخلوقون ما وراء العقل ، واحتراز به عن الجن ، لأن الجن أجسام لطيفة نارية قادرة على التشكل بأشكال مختلفة ، منهم المطيع ومنهم العاصي ،

يوصفون بالذكورة والأنوثة ، يتصرفون في الأجسام العنصرية ، وصح النص بأنهم يوسوسون في صدور الناس والشيطان يجري من بني آدم مجرى الدم ، فوجب التصديق بكل ذلك حقيقة ، وقد علمنا بضرورة العقل إمكان وجودهم ؛ لأن قدرة الله سبحانه لا نهاية لها ، يخلق ما يشاء ، ولا فرق بين أن يخلق خلقاً عنصرهم التراب والماء وبين أن يخلق خلقاً عنصرهم النار والهواء ، بل كل ذلك سواء . وممكن في قدرته ، وأخبرت الأنبياء الذين شهد الله سبحانه بصدقهم على وجود الجن في العالم ، وقد جاء النص بذلك ، وبأنهم أمة عاقلة متعبدة موعودة متوعدة متناسلة يموتون ، وأجمع المسلمون على ذلك ، نعم ! النصارى والمجوس والصابئون ، وأكثر اليهود حاشا السامرة من اليهود ، والقرآنية والنجرية ، من أشقياء الهند ، فمن أنكر الجن أو تأول فيهم تأويلاً يخرجهم به عن هذا الظاهر ، فهو كافر .

..... و ما زعم عبدة الأصنام أنهم بنات الله تعالى محال باطل ، وإفراط في شأنهم . كما أن قول اليهود : إن الواحد فالواحد منهم قد يرتكب الكفر ، ويعاقبه الله بالمسخ تفريط وتقصير في حالهم .

((و ما زعم عبدة الأصنام أنهم بنات الله تعالى محال باطل)) : و هذا كذب فاحش ممتنع تشبه الخرافات التي يتحدث بها النساء بالليل إذا غزلن ، ومؤلاء الكفرة المستخفون بربه وبملائكته وبرسله ، و ما حظهم إلا الخزي في الدنيا والخلود في النار في الآخرة ((وإفراط في شأنهم)) : تجاوز عن الحق في جانب الكمال .

زعمت اليهود أن الملائكة قد ارتكب الكفر هذا قول صدر من حماقتهم وجهلهم

((كما أن قول اليهود : إن الواحد فالواحد منهم قد يرتكب الكفر)) :
فأعجبوا لوغادة مؤلاء الأوباش و لردالة مؤلاء ، كذبوا أعظم الكذب ، و
مؤلاء الملائكة أحق الأمم و أكذبهم و أكفرهم ، و في أيديهم كتب مبدلة
محرفة مكذوبة ، و شريعة موضوعة مستعملة من أكابرهم و معابرهم ، و ما
بقي في فساد دينهم شبهة بوجه من الوجوه ، ((ويعاقبه الله بالمسخ)) : و هو
عبارة عن تبديل صورة إلى أقبح منها مثل مسخ البشر قردة و خنازير في الأمم
السابقة . ((تفريط و تقصير في حالهم)) : و هو التجاوز عن الحق في جانب
النقصان ، و فساد مدين القولين ظامر بالبرهان ، و قبل البرهان ، بل لا تعلم
كفرا أعظم من كفر أهل مدين القولين و لا استهزاء بالله و برسله أعظم من
استهزاء أهل مدين القولين .

الكلام على جهالات اليهود ومؤلاء الملائكة أكفر الأمم وأحقهم

و لا شك لأدنى العاقل في شقاوة اليهود و غباوتهم و جهلهم ، هذا كله
صدر من حماقتهم و جهلهم : و من جهلهم و غباوتهم أن الله سبحانه أراهم
من آيات قدرته و عظيم سلطانه ، و صدق رسله بما لا مزيد عليه ، ثم أنزل
عليهم بعد ذلك كتابه ، و عهد إليهم فيه عهده ، و أمرهم أن يأخذوه بقوة
فيعبدوه بما فيه : كما خلصهم من عبودية فرعون و القبط ، فأبوا أن يقبلوا
ذلك و امتنعوا منه ، فطبق الجبل العظيم فوق رؤوسهم على قدرهم ، و قيل
لهم : إن لم تقبلوا أطبقته عليكم فقبلوه من تحت الجبل ، قال ابن عباس :
رفع الله الجبل فوق رؤوسهم ، و بعث نارا من قبل وجوههم ، و أتاها
البحر من تحتهم ، و نودوا إن لم تقبلوا أو ضحتكم بهذا ، و أحرقتكم
بهذا : و أغرقتكم بهذا . فقبلوه ، وقالوا : سمعنا و أطعنا و لو لا الجبل ما
أطعناك ، و لما آمنوا بعد ذلك قالوا : سمعنا و عصينا . و من جهلهم أنهم

شاهدوا الآيات ورأوا العجائب ثم قالوا : بعد ذلك : لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة ، وكان الله سبحانه أمر موسى أن يختار من خيارهم سبعين رجلاً لميقاته ، فاختارهم موسى وذهب بهم إلى الجبل ، فلما دنا موسى من الجبل وقع عليه عمود الغمام : حتى تفتش الجبل ، وقال للقوم : ادنوا ، ودنا القوم : حتى إذا دخلوا في الحجاب . وقعوا سجوداً ، فسمعوا الرب وموكلهم موسى ، وأمره ، وبنهاه ويعهد إليه ، فلما انكشف الغمام قالوا : لن نؤمن لك : حتى نرى الله جهرة . ومن جهلهم أن هارون لما مات ودفنه موسى قالت بنو إسرائيل لموسى : أنت قتلته حسدته على خلقه ولينه من محبة بني إسرائيل له ، قال : فاختاروا سبعين رجلاً فوقفوا على قبر هارون ، فقال موسى : يا هارون ! أقتلت أم مت ؟ قال بل مت وما قتلتني أحد ، فحسبك من جهالة أمة وجفائهم اتهموا نبيهم ونسبوه إلى قتل أخيه . فقال موسى : ما قتلته فهم لم يصدقوه : حتى أسمعهم كلامه وبراءة أخيه مما رموه به . ومن جهلهم أن الله سبحانه شبههم في جهلهم التوراة وعدم الفقه فيها والعمل بها بالعمار يعمل أسفاراً ، وفي هذا التشبه من النداء على جهالاتهم وجوه متعددة : منها : أن العمار من أبلد الحيوانات التي يضرب بها المثل في البلادة ، ومنها : أنهم حُمِلُوا لا أنهم حملوا طوعاً واختياراً : بل كانوا كالمكلفين لما حملوه لم يرفعوا به رأساً ، و منها : أنهم حيث حملوا تكليفاً وقهراً لم يرضوا بها ، ولم يحملوا رضاً واختياراً ، وقد علموا لابد لهم منها وإن حملوا اختياراً كانت لهم العاقبة في الدنيا والآخرة خيراً ، ومنها : أنها مشتملة على مصالح معاشهم ومعادهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة ، فإعراضهم عن التزام ما فيه سعادتهم وفلاحهم إلى ضده من غاية الجهل والغيابة وعدم الفطنة . ومن جهلهم وقلة معرفتهم طلبهم عوض المن والسلوى الذين مما أطيب الأطعمة وأنفعها وأوفقها للغذاء الصالح ، البقل والقثاء والثوم والعدس والبصل ، ومن رضى باستبدال هذه الأغذية عوضاً عن المن والسلوى لم يكثر عليه أن يستبدل الكفر بالإيمان والضلالة بالهدى ، والغضب بالرضى : والعقوبة بالرحمة : و

هذه حال من لم يعرف ربه ولا كتابه ولا رسوله . وهذا وأضعافه من الجهل وفساد العقل قليل على من كذب أنبياء الله ورسله ، وجامر بمعاداته و معادات ملائكته وأنبيائه وأهل ولايته ، فأى شيء عرف من لم يعرف الله ورسله وأنبيائه ، وأى حقيقة أدرك من فاته هذه الحقيقة ، وأى علم أو عمل حصل لمن فاته العلم بالله والعمل بمرضاته ومعرفته الطريق الموصلة إليه . بعث الله أنبيائه ورسله ليخرجوا الناس من الظلمات إلى النور ، فمن أجابهم خرج إلى الفضاء والضياء ، ومن لم يحبهم بقي في الشك والظلمة التي خلق فيها ، وهي ظلمة الطبع و ظلمة الجهل و ظلمة الهوى و ظلمة الغفلة عن نفسه ، فهذه جملة ظلمات خلق فيها العبد ، فبعث الله تعالى أنبيائه ورسله لإخراجه منها إلى العلم والمعرفة والإيمان والهداية التي لا سعادة للنفس بدونها البتة ، فمن أخطأ هذا النور أخطأ حظه ونصيبه وسعادته ، وصار يتقلب في ظلمات بعضها فوق بعض ، فمدخله ظلمة ومخرجه ظلمة ، وقوله ظلمة وعمله ظلمة ، وهو متخبط في ظلمات طبعه ومواه وجهله وغفلته ، فهو أشرق له الشيء من نور النبوة لكان بمثابة إشراق الشمس على بصائر الخفاش - نعوذ بالله من الضلالة -

..... فإن قيل : أليس قد كفر إبليس وكان من الملائكة بدليل صحة الإستثناء منهم ، قلنا : لا . بل كان من الجن ففسق عن أمر ربه ، لكنه لما كان في صفة الملائكة في باب العبادة ورفعة الدرجة وكان جنياً واحداً مغموراً فيما بينهم صح استثناءه منهم تغليباً .

ليس إبليس اللعين من الملائكة ويدل عليه وجوه

((فإن قيل : أليس قد كفر إبليس وكان من الملائكة)) واحتج المخالف أولاً بأن إبليس قد كفر ، وكان من الملائكة ، فصار مطروداً ملعوناً ((بدليل

صحة الإستثناء منهم)) : وإنما قلنا : إنه كان من الملائكة لوجهين : الوجه الأول قوله : ﴿ فسجدوا إلا إبليس ﴾ وقوله : ﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس ﴾ والإستثناء لا يكون إلا من الجنس . والوجه الثاني : إنه لو لم يكن من الملائكة لكان حكم الله للملائكة بالسجود غير متناول له . فوجب أن لا يحصل له صفة الذنب بترك السجود فضلاً عن الكفر . ((قلنا : لا)) : يعني لا نسلم أن إبليس كان من الملائكة ، ويدل عليه وجوه : الوجه الأول : أن إبليس كان من الجن ، والجن ليسوا من الملائكة لقوله سبحانه : ﴿ و يوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للملائكة أ هؤلاء إياكم كانوا يعبدون قالوا سبحانه أنت ولينا بل يعبدون الجن ﴾ . فوجب أن يكون الجن جنساً آخر غير الملائكة . والوجه الثاني : إن إبليس له ذرية لقوله سبحانه : ﴿ أ فتتخذونه وذريته أولياء من دون ﴾ والملائكة لا ذرية لهم . لأن الذرية لا تكون إلا عند اجتماع الذكر والأنثى ، وليس في الملائكة أنثى لقوله سبحانه : ﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا ﴾ الوجه الثالث : إن إبليس مخلوق من النار قال سبحانه حكاية عنه : ﴿ خلقتني من نار و خلقتني من طين ﴾ وفي موضع : ﴿ والعنبر خلقناه من نار السموم ﴾ وفي موضع : ﴿ خلق الجن من مارج من نار ﴾ ، وفي الحديث عن عائشة : خلقت الملائكة من نور وخلق الجن من مارج من نار . وأجاب القاضي البيضاوي عن حديث عائشة بأن المراد بالنور هي النار المصفاة اللطيفة ، وشنع عليه الحافظ الجلال السيوطي ، وقال : هذا موافقة التوغل في الفلسفة وقلة معرفة الحديث ، تدبر . ((بل كان من الجن ففسق عن أمر ربه)) : اقتباس وإشارة إلى كونه جنياً ، ثابت بالنص ، ((لكنه . لما كان في صفة الملائكة في باب العبادة ورفعة الدرجة وكان جنياً واحداً مغموراً فيما بينهم صح استثناءه تغليباً)) : حاصله : إن الاستثناء من غير الجنس بليغ كثير في القرآن ، وفي كلام بلغاء العرب ، وإنه استثناء منقطع أو

استثناء متصل توسعا وتقليبا ، و به يدفع أنه لو لم يكن ملكا لما كان أمر
الملائكة متناولا له ، فتأمل .

..... و أما هاروت ماروت فالأصح أنهما ملكان لم
يصدر عنهما كفر ولا كبيرة ، وتعذيبهما إنما هو على وجه
المعاقبة كما يعاتب الأنبياء على الزلة و السهو . و كانا
يعظان الناس ويقولان : إنما نحن فتنة فلا تكفر و لا كفر
في تعليم السحر

هاروت وماروت ملكان لم يصدر عنهما كفر ولا كبيرة

والرد على المبطلين

((و أما هاروت ماروت فالأصح أنهما ملكان لم يصدر عنهما كفر ولا

كبيرة ، و تعذيبهما إنما هو على وجه المعاتبة كما يعاتب الأنبياء على الزلة و السهو)) : و احتج المخالف بقصة هاروت و ماروت ، والقصة مشهورة .
والجواب عنه ليس الأمر ما يقال في تلك القصة ، بل الحكم في إنزالهما أن السحرة كانوا يتلقون الغيب من الشياطين ، وكانوا يلقونها في ما بين الخلق ، و كان ذلك تشبيهاً بالوحي النازل على الأنبياء ، فألله سبحانه أمرهما بالتزول إلى الأرض ؛ حتى يعلمنا كيفية السحر للناس ، حتى يظهر بذلك الفرق بين كلام الأنبياء وبين كلام السحرة ، وإليه الإشارة في قوله حكاية عنهما : ﴿ إنما نحن فتنة فلا تكفر ﴾ يعني نحن نعلمكم السحر لتتوصلوا به إلى الفرق بين المعجزة والسحر ، فلا ينبغي أن تستعملوا في أغراضكم الباطلة ، فإنكم إن فعلتم ذلك كفرتهم . فالحاصل : إنه سبحانه إنما أنزلهما ليحصل بسبب إرشادهما الفرق بين الحق والباطل ، و بين السحر والمعجزة ، والملاحدة والملاعنة قلبوا القصة ، وجعلوا ذلك سبباً واهماً للطعن في هذين المعصومين ، و ذلك جهل عظيم . قال شيخ الإسلام إبراهيم البيهقوري في شرحه لأم البراهين : ما ينقل عن هاروت و ماروت ، لأنه إنما ينقله المؤرخون عن الإسرائيليات - أي كتب اليهود والنصارى - ولم يصح فيه خبر ، و ما يذكره كذبة المؤرخين من أنهما عوقبا و مسخا . كذب وزور ، ولا يجوز اعتقاده ، بل الذي يجب اعتقاده : أن تعليمهما السحر لم يكن لأجل العمل به ؛ بل للتحذير منه ، و ليظهر الفرق بينه و بين المعجزة ، فإنه قد وقع أن السحرة كثروا بسبب استراق الشياطين السمع ، و تعليمهم إياهم ، فظنَّ الجهلاء أن معجزات الأنبياء سحر ، فأنزلها الله ليعلمنا الناس كيفية السحر ؛ ليظهر لهم الفرق بينه و بينها . قال الراقم :
و بهذا بطل ظن ما ظن أن هاروت و ماروت كانا ملكين فعصيا ؛ و قد أعاد الله سبحانه الملائكة من مثل هذه الصفة بما ذكرنا أنفا : إنهم لا يعصون الله و يفعلون ما يؤمرون ، و بإخبار الله سبحانه : إنهم لا يسأمون و لا يفترون عن

طاعته و عبادته ، فوجب يقيناً أنه ليس في الملائكة عاص البتة لا بعمد ولا بخطأ ولا بنسيان ، قال الله سبحانه : ﴿ جاعل الملائكة رسلاً ﴾ فكل الملائكة رسل الله سبحانه ، والرسل معصومون .

((و كانا يعظان الناس و يقولان : إنما نحن فتنة)) : يعني ابتلاء و امتحان . فلاتكفر يعني لاتعتقدوا و لاتعملوا بالسحر ، فإن ذلك كفر ، فإن قال قائل : إن ماروت و ماروت يعلمان الناس السحر ، و تعليمه كفر ، دفعه الشارح - قدس سره - بقوله : ((ولا كفر في تعليم السحر)) : يعني إن كان فيه ما يخل شرطاً من شرائط الإيمان : من قول أو فعل ، كان كفراً وإلا فلا .

..... بل في اعتقاده والعمل به . والله تعالى كتب أنزلها على أنبيائه ، و بين فيها أمره ونهيه و وعده ووعيده ، وكلها كلام الله تعالى و هو واحد ، وإنما التعدد و التفاوت في النظم المقرو المسموع . وبهذا الاعتبار ، كان الأفضل هو القرآن ثم التورات و الإنجيل و الزبور . كما أن القرآن كلام واحد لا يتصور فيه التفضيل . ثم باعتبار القراءة و الكتابة يجوز أن يكون بعض السور أفضل كما ورد في الحديث ، و حقيقة التفضيل أن قراءته أفضل ، لما أنه أنفع أو ذكر الله فيه أكثر ، ثم الكتب قد نسخت بالقرآن تلاوتها و كتابتها و بعض أحكامها .

والمعراج (١) لرسول الله صلى الله عليه وسلم في اليقظة بشخصه إلى السماء ثم إلى ما شاء الله تعالى من العلى حق ، أى ثابت بالخير المشهور ، حتى أن منكره يكون مبتدعا ، و إنكاره وإدعاء استحالاته إنما يبتنى على أصول الفلاسفة ، وإلا فالخرق والاليتام على السموات جائز ، والأجسام متماثلة يصح على كل ما يصح على الآخر ، والله تعالى قادر على الممكنات كلها ؛ فقولها في اليقظة إشارة إلى الرد على من زعم أن المعراج كان في المنام على ما روى عن معاوية أنه سئل عن المعراج فقال : كانت رؤيا صالحة وروى عن عائشة أنها قالت ما فقد جسد محمد عليه السلام ليلة المعراج ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس ﴾ و

(١) ترك شرحه المصنف العلامة الأفغاني رحمه الله تعالى . (محمود شبيب الرانديري)
اجيب بأن المراد الرؤيا بالعين ، والمعنى ما فقد جسده عن الروح بل كان مع روحه و كان المعراج للروح و الجسد جميعا . وقوله : بشخصه ، إشارة إلى الرد على من زعم أنه كان للروح فقط و لا يخفى أن المعراج في المنام أو بالروح ليس مما ينكر كل الإنكار . والكفرة ، أنكروا أمر المعراج غاية الإنكار بل كثير من المسلمين قد ارتدوا بسبب ذلك . وقوله : إلى السماء إشارة إلى الرد على من زعم أن المعراج في اليقظة لم يكن إلا بيت المقدس على ما نطق به الكتاب ، وقوله : ثم إلى ما شاء الله تعالى ، إشارة إلى اختلاف أقوال السلف ،

ف قيل : إلى الجنة ، و قيل : إلى العرش ، و قيل : إلى فوق العرش ، و قيل : إلى طرف العالم . فالإسراء وهو من المسجد الحرام إلى بيت المقدس قطعي ثبت بالكتاب . و المعراج من الأرض إلى السماء مشهور و من السماء إلى الجنة أو إلى العرش أو غير ذلك آحاد . ثم الصحيح أنه عليه الصلاة و السلام إنما رأى ربه بفواده لا بعينه . و كرامات الأولياء حق ، و الولي هو العارف بالله تعالى و صفاته حسب ما يمكن ، المواظب على الطاعات ، المجتنب عن المعاصي

((بل في اعتقاده و العمل به)) يعني إن اعتقد حقيقته بمعنى أنه ليس بعوام شرقاً فكفر ، و بالعمل به . فإن كان بارتكاب الكفر فكفر ، وإلا فلا .

لله تعالى كتب والتحقيق الإمساك عن حصرها في عدد

((و لله تعالى كتب)) : أي المنزلة من السماء إلى الأرواح أو على لسان ملك؛ لأنه اتفق أهل السنة من الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة على أنه سبحانه موصوف بصفة الكلام . ((أنزلها على أنبيائه)) : يعني على بعض أنبيائه ، و هذا أحد ما يجب به الإيمان مما نطقت به النصوص القرآنية و الأخبار النبوية . ((و بين فيها أمره و نهيه و وعده و وعيده)) : و هذا كله مما لا يخفى . ((و كلها كلام الله)) : حقيقة وصفة أزلية قائمة بذاته سبحانه ، ((و هو واحد)) : وحدة شخصية ، و معناه إن كلامه النفسي لا ينقسم في الأزل إلى الأمر و النهي و الخبر و الاستفهام و النداء : بل يحصل ذلك فيما لا يزال بحسب التعلقات : كالعلم و القدرة و السمع و البصر و غيرها من الصفات الحقيقية الذاتية الأزلية القائمة بذاته العلية . ((و إنما التعدد و التفاوت في النظم المقرو المسموع و بهذا الاعتبار)) : يعني باعتبار أن التعدد و التفاوت إلى آخره . ((كان الأفضل هو القرآن ثم التورات و الإنجيل و الزبور)) : و هذه

الأربعة أعظمها وأشهرها . وقد اشتهر أنها مئة وأربعة ، قال الشيخ العلامة أبو المنتهى الحنفي في شرحه لفقهِ الأكبر : وجميع الكتب المنزلة على الرسل مائة وأربعة ، أنزل على آدم منها عشر صحائف ، و على شيث خمسون صحيفة ، و على إدريس ثلاثون صحيفة ، و على إبراهيم عشر صحائف ، والتورات على موسى ، والزبور على داؤود ، والإنجيل على عيسى ، والفرقان على نبينا محمد - ﷺ - .

أقول : و فيه أقوال أخر نقلها في " شرح أم اليرامين " و في الشرح و التحقيق الإمساك عن حصرها في عدد ، فيجب اعتقاد أن الله أنزل كتباً من السماء على الإجمال ، نعم الأربعة يجب معرفتها تفصيلاً - وبالله التوفيق - .
 ((كما أن القرآن كلام واحد)) : يعني في درجة واحدة من الفضيلة .
 ((لا يتصور فيه التفضيل)) : من حيث أنه كلام الله سبحانه ؛ لأن هذه الفضيلة تعم الآيات و السور كلها . ((ثم باعتبار القراءة و الكتابة يجوز أن يكون بعض السور أفضل كما ورد في الحديث)) : و الأحاديث فيها كثيرة غير محصاة . ((و حقيقة التفضيل إن قراءته أفضل لما أنه أنفع)) : للمتدبر و المتفكر و العالم به . ((أو ذكر الله فيه أكثر)) : أو لأن ذكر الله سبحانه و تقديمه و تنزيهه فيه أكثر . ((ثم الكتب قد نسخت بالقرآن تلاوتها و كتابتها)) : فعلى هذا لا يجوز تلاوتها و كتابتها ؛ كما لا يجوز العمل بأحكامها المنسوخة . قلت : إن حرمة التلاوة و الكتابة إمانة عظيمة لا تناسب الكتب الإلهية السماوية - والله أعلم - ((وبعض أحكامها)) : لا كلها ، و لا نعمل منها إلا بما قصه الله سبحانه علينا في القرآن الكريم ، ثم مفهوم النسخ معلوم في فنه ، تفكر .

كرامات الأولياء حق والإيمان بها واجب والرد على القدرية

((و كرامات الأولياء حق)) : خلافا للمعتزلة ؛ و الأستاذ أبو إسحاق منا . قوله : كرامات ، يعني الخوارق التي تصدر عن الأولياء ، و تسمى كرامات ، لأن الله سبحانه يريد بصورتها عنهم إكرامهم و إعزازهم . قوله : ((و الولي)) :

الولي في اللغة : القريب ، فإذا كان العبد قريبا من حضرة الله سبحانه ، بسبب كثرة طاعته وكثرة إخلاصه ، كان الرب سبحانه قريبا منه برحمته وفضله وإحسانه . قوله : حق : يعني ثابت بالأدلة القاطعة و البراهين الساطعة ، فالإيمان والإذعان بها واجب ، وقد أنكرهما المعتزلة والأستاذ ؛ لأنها توجب التباس النبي ﷺ بغيره وتسد باب إثبات النبوة ، ورد بأنها بعكس هذا تفيد زيادة جلالة قدر الأنبياء ؛ حيث نالت أمتهم تلك المرتبة بالاقتداء بهم ، ولا التباس مع عدم دعوى النبوة فيها . وقال بعض العلام : ومن العجب أن قبر الأستاذ ينقض دعواه ، لأن الدعاء عنده يستجاب ، وهذه كرامة ، وأشار إلى تعريفه في عرف العلماء والأصفياء بقوله : ((وهو العارف بالله تعالى و صفاته حسب ما يمكن ، المواظب)) : صفة للعارف ومعناه المداوم والملازم . ((على الطاعات ، المجتنب عن المعاصي)) : يعني يجتنب الذنوب في الخلوات ، ويعلم أن الله سبحانه مطلع عليه ، وربما يصدر عنه المعصية ، وذلك لأن أمر الله قدرا مقبورا ! وقد حقق في موضعه أن العصمة مخصصة بالأنبياء لا بالأولياء .

..... المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات ، وكرامته ظهور أمر خارق للعادة من قبلة غير مقارن لدعوى النبوة ، فما لا يكون مقرونا بالإيمان والعمل الصالح يكون استدراجا . وما يكون مقرونا بدعوى النبوة يكون معجزة

((المعرض)) : وهو في الأصل الذهاب عن المواجهة إلى جهة العرض ((عن الانهماك)) : عن الحرص والمبالغة والاستغراق ((في اللذات والشهوات)) : و يظهر من هذا التعريف أنه صادق على الصحابة كلهم ، لأنهم حققوا أنهم عدولون مجتهدون معرضون عن مواجب هوى النفس ، فيكونون كلهم أولياء .

((وكرامته ظهور أمر خارق للعادة من قبّله غير مقارن لدعوى النبوة)) : يعني ظهور أمر خارق للعادة على يد من لا يدعى النبوة ، فتخرج عنها المعجزة ، ولا بد أن تكون مقرونة بالإيمان ، فلذا قال :

بيان الفرق بين الكرامة والمعجزة والاستدراج

وغيرها من أنواع الخارقات

((فما لا يكون مقرونا بالإيمان والعمل الصالح يكون استدراجا)) : يعني أن السحر والاستدراج يظهر على يد الفساق والزنادقة والكفار الذين هم على غير شريعة ومتابعة . وأما الكرامة فلا تقع إلا على يد من بالغ في الاتباع ؛ حتى بلغ الغاية . ومعنى أن الأمور الخارقة للعادة التي تكون لأعداء الله سبحانه مثل الدجال وإليس وفرعون فما روى في الأخبار : أنه كان ويكون لهم ، لانسميها آيات ، فإنها للأنبياء ؛ ولا كرامة ، فإنها للأولياء ؛ ولكن نسميها قضاء حاجاتهم ، وليس من المستبعد قضاء الله سبحانه حاجات أعدائه ، والحكمة فيه أن الله سبحانه يقضي حاجات أعدائه استدراجاً لهم وعقوبة لهم ؛ فيفترون به - يعني بسبب قضاء حاجاتهم . ويزدادون طغيانا وكفرا ، فيستحقون بذلك عذاباً مهيناً ، قال الله سبحانه : ﴿ ولا يعصين الذين كفروا إنما نملئ لهم خيراً لأنفسهم إنما نملئ لهم ليزدادوا إثماً ، ولهم عذاب مهين ﴾ ، وقال : ﴿ سنستخرجهم من حيث لا يعلمون ﴾ ، وقال : ﴿ حتى يأتيهم أمر الله وهم غافلون ﴾ وقال : ﴿ فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين ﴾ . فإن هلاك الكفار والعصاة من حيث أنه تخلص لأهل الأرض من فسادهم وشؤم عقائدهم وأعمالهم ، نعمة جليلة يحق أن يحمد عليها . ((وما يكون مقرونا بدعوى النبوة يكون معجزة)) : فتخرج عنها الكرامة ، فالخوارق ستة أنواع : الإرهاص ، والمعجزة ، والكرامة ، والمعونة ، والاستدراج ، والإهانة . ووجه الضبط : فإن كان صدورها من الأنبياء قبل

النبوة فأرماص ، وإن كان بعد النبوة فمعجزة ، وإن كان صدورها من غير الأنبياء ، فلو كان صدورها من الأولياء فكرامة ، وإن كان من عامة المسلمين تخليصا لهم من المحن و المكار فمعونة ، ولو كان صدورها من الأشقياء و الكفار فاستدراج ، إن وافق غرض من ظهر على يديه ، وإلا فإمانة . وهي ما يظهر على يده تكذيبا له ، كما وقع لمسيلمة الكذاب أن مسيلمة دعا الأعور أن يصير عوراه صحبة ، فصارت صحبة وتغل في بئر ليكثر مائها ، ففاضت ، و تغل في بئر لعذب مائها ، فصارت ملحا أجاجا .

..... و الدليل على حقبة الكرامة ما تواتر من كثير من الصحابة و من بعدهم بحيث لا يمكن إنكاره ، خصوصا الأمر المشترك و إن كانت التفاصيل أحادا ، و أيضا الكتاب ناطق بظهورها من مريم و من صاحب سليمان

الدليل على حقبة الكرامة ما تواتر من كثير

من الصحابة و من بعدهم وهذا كثير جدا

((و الدليل على حقبة الكرامة ما تواتر من كثير من الصحابة و من بعدهم)) : يعني و لنا في إثباتها تواترها عن كثير من الصحابة و الذين

بعدمهم على وجه الإجمال : ((بحيث لا يمكن إنكاره)) : وذلك لأن إنكارها في الواقع إنكار القطع ، وهو ممنوع عند جميع الطوائف ، ((خصوصا الأمر المشترك)) : يعني مطلق الكرامة بأي نوع كان ، ((وإن كانت التفاصيل أحادًا)) : فلا ينبغي لأحد التوقف في الإيمان بكرامات الأولياء : لأنها جائزة عقلاً و واقعة نقلاً . أما جوازها عقلاً ، فلأنها من جملة الممكنات التي لا تستحيل على القدرة الإلهية ، و بذلك قال أهل السنة و الجماعة من المشائخ العارفين و الفقهاء و المحدثين .

و أما وقوعها نقلاً ، فمن ذلك قصة مريم الصديقة ، و من ذلك قصة صاحب سليمان مع سليمان ، و من ذلك قصة أصحاب الكهف ، ولذا قال : ((و أيضاً الكتاب ناطق بظهورها من مريم و من صاحب سليمان)) فإنكارها إنكار عن الحق الخالص ، وهو باطل كما لا يخفى .

..... و بعد ثبوت الوقوع لاحاجة إلى إثبات الجواز ثم أورد كلاماً يشير إلى تفسير الكرامة و إلى تفصيل بعض جزئياته المستعبدة جداً . فقال : فتظهر الكرامة على طريق نقض العادة للولي من قطع المسافة البعيدة في المدة القليلة ، كإتيان صاحب سليمان و هو آصف بن برخيا على الأشهر بعرش بلقيس قبل ارتداد الطرف ، مع بعد المسافة ، و ظهور الطعام و اللباس و الشراب عند الحاجة كما في حق مريم فإنه ﴿ كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا ، قال يا مريم أنى لك هذا قالت هو من عند الله . ﴾

((و بعد ثبوت الوقوع لاحاجة إلى إثبات الجواز)) : يعني الإمكان لأن الوقوع مستلزم للإمكان لأنه يمتنع وجود الممتنع ، فأدلة الوقوع أدلة الإمكان ، ودلالة الإمكان على الوقوع التزامية . ((ثم أورد كلاما يشير إلى تفسير الكرامة :)) : توطئة وتمهيد للمتن . ((فتظهر الكرامة على طريق نقض العادة للولي من قطع المسافة البعيدة في المدة القليلة)) : التي يعبرون عنها بطي الأرض . ((كإتيان صاحب سليمان وهو آصف بن برخيا على الأشهر بعرش بلقيس قبل ارتداد الطرف)) : يعني من أدلة أهل السنة والجماعة قصة آصف ، وهي إحضاره عرش بلقيس في طرفة عين ، وإتيانه به قبل أن يرتد الطرف ، قال الله جل شأنه : ﴿ قال الذي عنده علم من الكتاب أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك ﴾ ((مع بعد المسافة)) : هي مسيرة شهرين ، ولم يكن ذلك معجزة لسليمان ؛ إذ لم يظهر على يده مقارنا لدعوى النبوة - فلا تكن من الغافلين - ((وظهور الطعام واللباس و الشراب عند الحاجة كما في حق مريم)) : ومن أدلة أهل السنة والجماعة قصة مريم ، قال الله سبحانه : ((﴿ كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا قال يا مريم انى لك هذا قالت هو من عند الله ﴾)) وقال الله لها أيضا : ﴿ وهزى إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطبا جنيا ﴾ وقال لها روح الأمين : ﴿ إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاما زكيا ﴾ ، فإن حضور الرزق عندما من غير سبب ظاهر ، وتساقط الرطب عليها من النخلة اليابسة من غير أوان ، و حدوث الحبل لها من غير الذكر ، هذه كلها من خوارق العادات ، وإنها ما كانت من الأنبياء على الأصح ، فوجب أن يقال : إن هذه الوقائع تكون من كرامات الأولياء ، وجعل هذه الأمور

معجزات لذكراً أو إرماساً لعيى مما لا يقدم عليه منصف عاقل . و من أدلة أمل السنة والجماعة قصة أصحاب الكهف ، إن الله سبحانه أبقى أهل الكهف ثلاث مئة سنة أو أزيد في النوم أحياء من غير أفة ، و هم ما كانوا من الأنبياء ، فوجب أن يكون هذا من باب الكرامة ، و من ضرورة العقل أن تلك الأحوال لو كانت معجزة للأنبياء لما جاز إخفائها ؛ لكنهم اجتهدوا في إخفائها ؛ حيث قالوا : ﴿ ولا يشعرون بكم أحداً ﴾ ، و أيضاً من بداهة العقل أن بقاء قوم مدة ثلاث مئة سنة أحياء لا يمكن أن يصير معلوماً للخلق ، و ما لا يمكن أن يصير معلوماً للخلق لا يمكن جعله معجزة دالة على صدق مدعى النبوة ، فثبت أن هذا لا يصلح أن يكون معجزة ، فلم يبق إلا أن يكون كرامة .

..... و المشي على الماء ؛ كما نقل عن كثير من الأولياء ، و الطيران في الهواء كما نقل عن جعفر بن أبي طالب ، و لقمان السرخسى و غيرهما ، و كلام الجماد و العجماء ، أما كلام الجماد فكما روي أنه كان بين يدي سلمان و أبي الدرداء قصعة فسبحت و سمعا تسبيحها ، و أما كلام العجماء فتكلم الكلب لأصحاب الكهف ، و كما روي أن النبي ﷺ قال بينما رجل يسوق بقرة قد حمل عليها ، إذا التفت البقرة إليه ، و قالت : إني لم أخلق لهذا و إنما خلقت للحرث ، فقال الناس سبحانه الله تتكلم البقرة ، فقال النبي ﷺ : أمنت بهذا ؛ و اندفاع المتوجه من البلاء و كفاية المهم عن الأعداء ، و غير ذلك من الأشياء مثل رؤية عمر - و هو على المنبر في المدينة -

جيشه بنهاوند ، حتى قال لأمير جيشه : يا سارية ! الجبل
الجبل تحذيرا له من وراء الجبل لمكر العدو به هناك و سماع
سارية كلامه مع بعد المسافة : وكشرب خالذ السم من غير
تضرر به ، وكجريان النيل بكتاب عمر

((والمشي على الماء : كما نقل عن كثير من الأولياء)) : أولياء هذه الأمة ،
أو مطلقاً ، وهذه واقعات غير محصاة ، وصحائف الصوفية الصافية مشحونة
مملوءة بها . ((والطيران في الهواء كما نقل عن جعفر بن أبي طالب)) : كان من
عظماء الصحابة ، وكان أشبه الناس خلقاً وخلُقاً برسول الله ﷺ ، مات شهيدا
بوقعة مؤتة بعد قطع يديه ، فاعطي جناحين ، ولذا قيل : الطيار ، والكلام - و
إن كان في الكرمات الدنيوية حال الحياة - إنما يتم به حجة وإلزاماً ، على من
أنكر الخارقات مطلقاً . ((ولقمان السرخسي)) : أحد الأولياء الكبار والعارفين
الأخيار . ((وغيرهما)) : من الأولياء والأصفياء . ((وكلام الجماد والعجماء)) :
ومن الكرامة كلام الجماد والعجماء . ((أما كلام الجماد فكما روي أنه كان بين
يدي سلمان)) : صحابي جليل ذو مناقب كثيرة ، في الحديث : إن الجنة تشاق
إلى ثلاثة : عليّ وعماز وسلمان . رواه الترمذي ، ((وأبي الدرداء)) : من عظماء
الصحابة والمجاهدين ، وأخى رسول الله ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء ، فسكن
سلمان العراق وأبو الدرداء الشام ((قصبة فسبحت وسمعا تسبيحها)) :
سمع سلمان وأبو الدرداء تسبيح القصبة ، وهذا كرامة لهما . والحديث
أخرجه البيهقي وأبو نعيم كلاهما في دلائل النبوة . ((وأما كلام العجماء)) : و
هو ما لا ينطق كالإنسان ، وهي الحيوان وغيره . ((فتكلم الكلب لأصحاب
الكهف)) : ومن الكرامة كلام كلب أهل الكهف معهم ، لما مربوا فاتبعهم
كلب ، فطردوه فتكلم ، وقال : لا تطردوني فإنني أحب أولياء الله سبحانه ، ((و
كما روي أن النبي ﷺ قال بينما رجل يسوق بقرة قد حمل عليها)) : ومن
الكرامة كلام البقرة التي حمل عليها صاحبها المتاع .

((إذا التفت البقرة إليه ، وقالت : إني لم أخلق لهذا)) : يعني للحمل و الركوب ، ((و إنما خلقت للحرث)) : يعني للمزارعة ، و الحديث أخرجه الشيخان ، واللفظ للبخاري ، و هذا نص في أن الحمل والركوب على البقر ظلم ، قال الحافظ في " الفتح الباري " : استدل به على أن الدواب لا تستعمل إلا فيما جرت العادة باستعمالها فيه ، قال القاري في " المرقاة " : قلت : لا شك أن الحديث يفيد نفي جواز ركوب البقر ، ((فقال الناس)) : الصحابة متعجبين ((سبحانه الله تتكلم البقرة ، فقال النبي ﷺ : أمنت بهذا)) : لأن الله سبحانه قادر على تكليم الحيوانات ، و جعلها ناطقة بقدرته ، و هذه الواقعة من خارقات نبينا . ((و اندفاع المتوجه من البلاء وكفاية الملم عن الأعداء ، و غير ذلك من الأشياء مثل رؤية عمر - و هو على المنبر في المدينة -)) : كان يخطب يوم الجمعة . ((جيشه بنهاوند)) : بينه و بين المدينة مسيرة خمس مئة فرسخ . ((حتى قال لأمير جيشه : يا سارية ! الجبل الجبل)) : و من الكرامة رؤية الفاروق جيشه ، و هو أي الجيش بنهاوند المعجم و هو على المنبر بالمدينة المنورة المشرفة ، حتى قال لأمير الجيش : يا سارية الجبل ! ((تحذيرا له من وراء الجبل لمكر العدو به هناك الخ)) : و في ذلك كرامتان : إحداهما رؤيته سارية مع بعد المسافة ، والثانية : إسماع سارية كلامه ، فهذه كرامة عظيمة و منقبة جسيمة دالة على جلالة شأنه و علو مكانه عند الله سبحانه ، و الحديث أخرجه الخطيب في رواة مالك من طريق نافع عن ابن عمر ، و إسناده حسن ، و ابن دوية عنه من وجه آخر ، و أبو نعيم في دلائل النبوة عن عمر . ((و كشرب خالد)) : و هو خالد بن وليد بن مغيرة القرشي هاجر بعد الحديبية ، و أسلم ، و لقبه نبينا سيف الله ، و شجاعته معروفة مشهورة عند الناس . ((السم من غير تضرر به)) : و كان قد وجده في يد عبد المسيح في فتوح الحيرة فصالحوه و لم يحاربوه ، و الحديث رواه أبو يعلى الموصلي في " مسنده " ، و البيهقي و أبو نعيم في " الدلائل " . ((و كجريان النيل بكتاب عمر)) : و هذا من أعجب العجائب ، و ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، و

هذه واقعة معروفة ، وحاصلها : أنه لما فتح عمرو بن العاص مصر ، قالوا : إن لنيلنا سنة لا يجري إلا بها ؛ بأن يلقي فيه جارية بكرًا إذا مضى أحد عشر ليلة من هذا الشهر ، وجعل عليها من الثياب والحلي أفضل ما يكون ، ثم ألقيناها في هذا النيل ، فمنعهم عمرو بن العاص بأنه لا يكون في الإسلام أبدًا ، أو أنه يهدم ما قبله ، فجف النيل ، وهموا بالجلأ ، فكتب عمرو إلى فاروق ، فاستحسن منعه ونهية عن إلقاء الجارية ، فبحث الفاروق ببطاقة فيها : من عبد الله عمرًا أمير المؤمنين إلى نيل مصر ، أما بعد ! فإن كنت تجري من قبلك فلاتجر ، وإن كان الله يجريك فأسأل الله الواحد القهار أن يجريك ، فألقى عمرو بن العاص البطاقة في النيل قبل الصليب بيوم ، فأصبحوا وقد أجراه ستة عشر ذراعًا في ليلة واحدة ، وقطع الله سبحانه تلك الطريقة إلى يومنا .

..... و أمثال هذا أكثر من أن تحصى . ولما استدلت المعتزلة المنكرة لكرامة الأولياء ، بأنه لو جاز ظهور خوارق العادات من الأولياء لاشتبه بالمعجزة ، فلم يتميز النبي ﷺ من غير النبي . أشار إلى الجواب بقوله : ويكون ذلك - أي ظهور خوارق العادات من الولي الذي هو من أحاد الأمة - معجزة للرسول الذي ظهرت هذه الكرامة لواحد من أمته ، لأنه يظهر بها أي بتلك الكرامة أنه ولي ،

((و أمثال هذا أكثر من أن تحصى)) : من الأولياء ، وهذا يظهر من كتب الصوفية الصافية - قال الإمام فخر الدين الرازي : إن تشریف الله تعالى

عبده بمعرفته و محبته أعظم و أعلى من إعطائه رغيفا في المفازة أو سقية شربة من الماء ، فإذا لم يبعد الأول كيف يبعد الثاني ، وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول : من أصدق دليل على صحة طريقة الصوفية و إخلاصهم في أعمالهم ما يقع على أيديهم من الكرامات والخرافات ، قال : و من أدل دليل على إثبات جواز وقوع الكرامات كونها أفعالا خارقة للعادة .

احتج القدريّة أن الخوارق لو ظهرت على غير الأنبياء لالتبس النبي بالمتنبي، والرد عليه بوجوه

((ولما استدلت المعتزلة المنكرة لكرامة الأولياء)) : إن كرامة الأولياء ثابتة شائعة بين أهل السنة والجماعة ، و وافقهم على ذلك أبوا الحسين من محققى المعتزلة ، و أنكروا سائر المعتزلة لعدمها فيما بينهم ، و ذلك من أدل دليل على أنهم من أهل البدعة ، و وافقهم على ذلك الأستاذ أبو إسحاق من علمائنا ((بأنه لو جاز ظهور خوارق العادات من الأولياء لاشتبه بالمعجزة ، فلم يتميز النبي ﷺ من غير النبي)) : احتج المنكرون بأن الخوارق لو ظهرت على غير الأنبياء لالتبس النبي بالمتنبي ، لأن تميز الأنبياء عليهم السلام عن غيرهم إنما هو بسبب ظهور خوارق العادات ، فلو جاز أن يظهر الخارق للعادة على غيرهم لا لتبس النبي ﷺ بالمتنبي . والجواب عنه أن الكرامات والمعجزات وإن اشتركا في أن كل واحد منهما أمر خارق للعادة ؛ و لكن تمتاز المعجزة عن الكرامة بوجوه : أحدها : أن الدعوى شرط في النبوة وليست شرطا في الكرامة ، و ثانيها : أن الحاصل في النبوة ادعاء النبوة ، و في الكرامة إما أن لا يحصل الدعوى ، و إن حصلت فلا تكون دعوى النبوة بل دعوى الولاية . وثالثها : أن المعجزة لا تكون لها معارضة ، و الكرامة قد تكون لها معارضة ، و الحاصل : أن دليل النبوة ليس هو الفعل الخارق للعادة فقط ؛ بل هو الفعل المقرون

بدعوى النبوة مع عدم المعارضة ، وهذا المجموع لا يحصل لغير الأنبياء ، و هذا القدر من الفروق كاف للعاقل ، وإلا فالفروق لا تحصى . ((أشار إلى الجواب بقوله : ويكون ذلك - أى ظهور خوارق العادات من الولي الذي هو من أحاد الأمة - معجزة للرسل)) الخ : يعني مسامحةً ومجازاً ، وإلا فالمعجزة مشروطة بالتحدي ، والصدور على يد مدعي النبوة ، والمقارنة بقصد التصديق به ، بل هذه الأمور ملحوظة في عنوانها ومقومة لمفهومها ؛ ولو كانت خارجة عن درجة حقيقتها ومعنونها ، وكل ذلك مفقود منها ، ولما يرد أن هذه الخارقات والناقضات تصديقاً له إنما يتم لو كان الولي معترفاً بنبوته ورسالته ، ولو لم يكن مقراً فكيف يعد كرامته معجزة للنبي ، فدفعه بقوله :

..... ولن يكون ولياً إلا وأن يكون محققاً في ديانته وإلا قرار بالقلب واللسان برسالة رسوله ، مع الطاعة له في أوامره ونواهي ، حتى لو ادعى هذا الولي الاستقلال بنفسه ، وعدم المتابعة لم يكن ولياً ولم يظهر ذلك على يده . والحاصل : أن الأمر الخارق للعادة فهو بالنسبة إلى النبي عليه الصلاة والسلام معجزة ، سواء ظهر من قبله أو من قبل أحاد أمته ، و بالنسبة إلى الولي كرامة لخلوه عن دعوى

((ولن يكون ولياً إلا وأن يكون محققاً في ديانته وإلا قرار بالقلب و

اللسان برسالة رسوله)) : و حاصله : أن الكلام في الولي و كرامته لا في خوارق الكفرة الملاحنة و الزنادقة الملاحدة ((مع الطاعة له في أوامره و نواحيه حتى لو ادعى هذا الولي الاستقلال بنفسه)) في الملة و الشريعة ، ((و عدم المتابعة)) في الأوامر و النواهي له ((لم يكن وليا)) بل يكون منافقا و زنديقا و ملحدًا . ((ولم يظهر ذلك على يده)) على طريق الولاية ، وإن ظهر على طريق الاستدراج ، معناه : إذا ادعى ذلك الفعل على أنه نبي فإنه يكذب في دعواه ، والكاذب لا يكون وليا عارفاً ، فلا يصح أن يظهر على يديه ما يظهر على أيدي الأنبياء والأولياء ، و هو معنى قول المشايخ : المعجزات علامات صدق حيث وجدت ، فلا تظهر على أيدي الأولياء عند دعواهم النبوة ؛ لأنها لو وجدت عند ذلك لانقلب الصدق كذباً ، و هو محال ، لما يرد أنه لما استحيل أن الخارق إذا كان معجزةً فلا يصح إستناده إلى الولي ، فأزاحه بقوله : ((والحاصل : أن الأمر الخارق للعادة فهو بالنسبة إلى النبي عليه الصلاة والسلام معجزة ، سواء ظهر من قبله أو من قبل أحاد أمته ، و بالنسبة إلى الولي كرامة لخلوه عن دعوى))

.....نبوة من ظهر ذلك من قبله ، فالنبي لأبد من علمه بكونه نبيا ، و من قصده إظهار خوارق العادات و من حكمه قطعاً بموجب المعجزة بخلاف الولي . و أفضل البشر بعد نبينا و الأحسن أن يقال : بعد الأنبياء ، لكنه أراد البعدية الزمانية ، وليس بعد نبينا نبي مع ذلك لأبد من تخصيص عيسى ، إذ لو أريد كل بشر يوجد بعد نبينا ،

((نبوة من ظهر ذلك من قبله)) : و حاصله : بأنه مشتمل على اعتبارين وجهتين هما منشأ الإسنادين ، ثم أشار إلى فروق ثلاثة بين النبي و الولي فقال:

((فالنبي لابد من علمه بكونه نبيا)) : بأنه نبي وشرائعه وأحكامه حقة ، و
الولي لا يجب علمه بكونه وليا ، لأن الحكم بكونه وليا يتوقف على الخاتمة ،
و الخاتمة غير معلومة . ((و من قصده إظهار خوارق العادات)) : يعني
المعجزة تقع عند قصد النبي وتحديه . وأما الكرامة فقد تقع من قصد
الولي ، ((و من حكمه قطعاً)) يعني يجب أن يكون حكم النبي ﷺ قطعياً
بأن يقول : أنا نبي ، ((بموجب المعجزة)) : بمقتضي الخارقات الدالة على
صداقه ، ((بخلاف الولي)) لا علم ولا قصد ولا حكم ضرورياً . واعلم أن
الكرامة على نوعين : حسية ومعنوية ، ولا تعرف العامة إلا الحسية ، وقد
سبق أمثلتها ونظائرها ، وأما الكرامة المعنوية فهي التي بين الخواص من
أهل الله سبحانه وأجلها وأشرفها أن يحفظ الله سبحانه على العهد آداب
الشرعية ، فيوفق لفعل مكارم الأخلاق واجتناب سفاسفها ، وأن يحافظ
على أداء الواجبات والسنن في أوقاتها ، فافهم : هذا آخر الكلام في هذا
المقام بعون الملك العلام .

أفضل البشر بعد نبينا أبو بكر الصديق ثم الفاروق

ثم ذو النورين ثم المرتضى

((وأفضل البشر بعد نبينا)) : واعلم أن لأهل الحق ثلاثة مطالب :
الأول تعيين الإمام ، والثاني وجوب نصب الإمام ، والثالث شروطه .
والمصنف ذكر الأول بقوله : و خلافتهم على هذا الترتيب ، وأورد الثاني
بقوله : والمسلمون لا بدلهم من إمام ، وأشار إلى الثالث بقوله : ثم ينبغي أن
يكون الإمام ظاهراً إلى آخره ، وأما مسألة الأفضلية فهي مسألة مستقلة غير
متفرعة على ترتيب الخلافة ، ولا منوطة به ، بل الحق أن ترتيب الأفضلية

على هذا النمط كان في عهد النبوة قبل وقوع الخلافة على ما هو نص الصحابة ، فاحفظ هذا التحقيق ، والحق أحق بالاتباع من اتباع الجمهور ، تأمل . ثم لما كان العلماء يستعلمون كلمة " بعد " في أمثال هذا المقام بمعنى " بعد الشرف " ، فيقولون : أفضل الأنبياء بعد نبينا إبراهيم الخليل ، وأفضل الكتب بعد القرآن التورات ، فعلى هذا في عبارة المصنف قصور لإفادتها تفضيل الخلفاء على الأنبياء ، ولذا قال الشارح قدس سره : ((و الأحسن أن يقال بعد الأنبياء)) لئلا يلزم فضل الخلفاء على الأنبياء ، وإنما لم يقل لإمكان حمل البعدية على الزمانية ، وهذا ما ذكره الشارح بقوله : ((لكنه أراد البعدية الزمانية ، وليس بعد نبينا نبي)) : فلا يلزم تفضيل الخلفاء على الأنبياء ، ((مع ذلك)) يعني مع إرادة البعدية الزمانية ((لا بد من تخصيص عيسى)) فلا بد أن يقول : إن الأفضل بعد نبينا ما عدا عيسى بن مريم ، ((إذ لو أريد كل بشر يوجد بعد نبينا)) سواء كان وجد في وجه الأرض أو في السماء يعني يكون حيا بعده سواء ولد قبله أو بعده .

..... انتقض بعيسى ، ولو أريد كل بشر يولد بعده لم يفد التفضيل على الصحابة ، ولو أريد كل بشر هو موجود على وجه الأرض لم يفد التفضيل على التابعين ومن بعدهم ، و لو أريد كل بشر يوجد على وجه الأرض في الجملة ، انتقض بعيسى ، أبو بكر الصديق الذي صدق النبي ﷺ في النبوة من غير تلثم - و في المعراج بالتردد .

((انتقض بعيسى)) لأنه موجود بعد نبينا ، وقد أجاب عنه بعض الناس أن المراد بالوجود الوجود الموصوف بالبعدية فحسب ، لا بالبعدية والقبلية

معًا ، تدبر . ((ولو أريد كل بشريولد بعده لم يفد التفضيل على الصحابة)) :
لأنهم ولدوا إما في زمنه أو قبله لا بعده . ((ولو أريد كل بشر هو موجود على
وجه الأرض لم يفد التفضيل على التابعين و من بعدهم)) لأنهم لم يوجدوا
بعد ، و أجاب عنه بعض الناس بأنه قد صح أن الصحابة أفضل من التابعين ،
فالفصل على الصحابة يوجب الفضل على كل . ((ولو أريد كل بشريوجد على
وجه الأرض في الجملة)) سواء كان في زمان نبينا أو بعده ((انتقض بعيسى)) لأنه
ينزل على وجه الأرض ، إن قلت : هذا تكرار لما سبق من قوله : إذ لو أريد كل
بشر يوجد إلى آخره ، أجاب عنه الناس أن مادة النقص على الأول متحقة
بعد نبينا في كل زمان ، و على الثاني لا يتحقق إلا عند نزول عيسى بن مريم
على وجه الأرض . ((أبوبكر الصديق)) : هو عبد الله بن عثمان سيد بني تيم ،
قدمه المسلمون بالإمامة ، و سموه بأجمعهم خليفة ، و ثاني رسول الله في
الغار ، الباذل نفسه و ماله لنبينا و رسولنا ، و كان ملقبًا بالعتيق ، ((الذي
صدّق النبي ﷺ)) : إشارة إلى بيان وجه التسمية في النبوة ((من غير تلثم)) :
يعني توقف ، عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ قال : إني لم أكلمه - يعني أبا
بكر الصديق - في شيء إلا قبله - يعني صدّقه - و استقام عليه ، رواه أبو نعيم .
((وفي المعراج بلا تردد)) : في الحديث : إن النبي ﷺ لما ذكر قصة المعراج كتبوه
و ذهبوا إلى أبي بكرؓ ، فقالوا له : إن صاحبك قد قال : كذا و كذا ، فقال أبو
بكر : إن كان قد قال ذلك فهو صادق ، ثم جاء رسول الله ﷺ ، فذكر له
الرسول تلك التفاصيل ، فكلما ذكر شيئًا ، فقال أبو بكر : صدقت ، فلما تم
الكلام قال أبو بكر : أشهد أنك رسول الله حقًا ، قال رسول الله ﷺ : و أشهد
أنك صديق حقًا ، ذكره الإمام الفخر في " التفسير الكبير " ، و قد روي بضعة
و ثمانون نفسًا عن عليّ أنه قال : خير هذه الأمة بعد نبينا أبو بكرؓ ، ثم عمرؓ
رواه البخاري في " الجامع " عن عليّ ، و هذا الذي يليق بعليّ : فإنه من أعلم

الصحابة بحق أبي بكر و عمر ، و أعرفهم بمكانهما في الإسلام و حسن تأثيرهما في الدين ، و إن كل من له في الأمة لسان صدق من علمائها و عبادهما متفقون على تقديم أبي بكر و عمر ، قال الشافعي فيما نقله عنه البيهقي بإسناده : قال : لم يختلف أحد من الصحابة و التابعين في تفضيل أبي بكر و عمر ، و تقديمهما على جميع الصحابة ، وكذلك لم يختلف علماء الإسلام في ذلك ، و هو قول مالك و أصحابه ، و أبي حنيفة و أصحابه ، و الشافعي و أصحابه ، و أحمد و أصحابه ، و داؤد و أصحابه ، و الثوري و أصحابه ، و الليث و أصحابه ، و الأوزاعي و أصحابه ، و إسحق و أصحابه ، و ابن جرير و أصحابه ، و أبي ثور و أصحابه ، و هو قول سائر العلماء المشهورين إلا من لا يعا به .

..... ثم عمر الفاروق الذي فرق بين الحق و الباطل في القضايا و الخصومات . ثم عثمان ذو النورين لأن النبي ﷺ زوجه رقية ، و لما ماتت رقية زوجه أم كلثوم ، و لما ماتت قال لو كانت عندي ثالثة لزوجتكها . ثم علي المرتضى من عباد الله ، و خلص أصحاب رسول الله ﷺ ، على هذا وجدنا السلف . و الظاهر أنه لو لم يكن لهم دليل على ذلك - لما حكموا بذلك ، و أما نحن فقد وجدنا دلائل الجانبين متعارضة

((ثم عمر الفاروق)) : و هو عمر بن الخطاب سيد بني عدي ، يكنى أبا

حفص أمير المؤمنين ، كان كثير العلم والفهم ، زاعداً متواضعاً أحد الخلفاء الأربعة من العشرة المبشرة ، كان إسلامه نصرة للمسلمين ، شهد بدرًا والمشاهد كلها ، وفتح الله في عهده بلادًا كثيرةً ، وكان نقش خاتمه : " كفى بالموت واعظاً " ، وبه يضرب المثل في العدل . ((الذي فرق)) إشارة إلى بيان وجه التسمية ، ((بين الحق والباطل)) : بإصابة رأيه ، ((في القضايا والخصومات)) : يعني في المقدمات والمعاملات ، عن ابن عباسٍ أن منافقًا خاصم يهوديًا ، فدعا اليهودي إلى النبي ﷺ ، ودعاء المنافق إلى كعب بن الأشرف ، ثم إنهما احتكما إلى رسول الله ﷺ ، فحكم إلى اليهودي ، فلم يرض المنافق ، وقال : نتحاكم إلى عمرؓ ، فقال اليهودي لعمرؓ : قضى لي رسول الله ﷺ فلم يرض بقضائه ، و خاصم إليك ، فقال عمرؓ للمنافق : أكذلك ، فقال : نعم ! فقال : مكانكما حتى أخرج إليكما ، فدخل وأخذ سيفه ، ثم خرج فضرب به عنق المنافق حتى برد - يعني مات - وقال : هكذا أقضي لمن لم يرض بقضاء الله وقضاء رسوله ، و قال جبرئيل : إن عمر فرق بين الحق والباطل فسقي الفاروق .

((ثم عثمان)) : وهو عثمان بن عفان سيد بني أمية ، وهو مخصص بفضائل من بين الصحابة : نحو تجهيز جيش العسرة ، واستحياء الملائكة ، وإقامة نبينا يده مقام يد عثمان في بيعة الرضوان ، وكذا جمع القرآن ، وكان من زهاد الصحابة قائم الليل ، وهو أحد الخلفاء الأربعة ، والعشرة المبشرة ، ((ذو النورين)) : ولقب بندي النورين ؛ ((لأن النبي ﷺ زوجه رقية ولما ماتت رقية زوجه أم كلثوم)) : إشارة إلى بيان وجه التسمية ، زوجه نبينا بنتيه رقية وأم كلثوم ، فلذا سمي بندي النورين ، وأما عند العارفين فقد نقل عن الشيخ العارف خالد - روح الله روحه - : أنه قرر يومًا أن مراتب الكمال أربعة : نبوة و قطب مدارها نبينا ، ثم صديقية و قطب مدارها أبو بكر الصديقؓ ، ثم شهادة و قطب مدارها عمر الفاروقؓ ، ثم ولاية و قطب مدارها علي المرتضىؓ ، فسأله بعض الحاضرين عن أمير المؤمنين عثمان : في أي مرتبة هو من المراتب الثلاث

بعد النبوة ، فقال : إنه قد نال حظاً من رتبة الشهادة وحظاً من رتبة الولاية ، وإن معنى كونه ذا النورين ، هو ذلك عند العارفين .

((ثم عليّ)) : وهو علي بن أبي طالب سيد بني هاشم وابن عم نبينا ، و زوج ابنته سيدة النساء ، وأمير المؤمنين والخليفة الرابع ، و واحد من العشرة المبشرة ، وهو أول من أسلم وهو صغير ، وشهد بدرًا واحداً ، وسائر المشاهد ، ولقب بأسد الله ، وكان بيده لواء نبينا في مواطن كثيرة ، وشجاعته وقوته مشهورة معروفة يضرب بها المثل ، ولم يتخلف إلا في تبوك ، خلفه نبينا على المدينة ، وقاله نبينا ورسولنا : أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي . ((المرتضى)) : ارتضاه الله ورسوله في أمر الدين والدنيا . ((من عباد الله وخلص أصحاب رسول الله ﷺ)) : ومناقبه أزيد من أن يحصى وأوفر أن يستقصى ، وليس غرضنا بيان فضائلهم ، ولكن الغرض بيان الترتيب في فضلهم . ((على هذا)) : يعني على هذا الترتيب المذكور في الأفضلية ، ((وجدنا السلف)) : من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين أن أفضل الناس بعد الأنبياء أبو بكر الصديق ، ثم الفاروق ، ثم عثمان ذو النورين ؛ ثم أمير المؤمنين عليّ ، فهؤلاء والأئمة بعد نبينا ، وخلافتهم خلافة النبوة ، ونحبهم جميعاً لانفرق بينهم بحب البعض وبغض البعض ، والرافضية الزنادقة والملاحدة أبغضوا الخلفاء الثلاثة فرفضوا المذهب الحق ، والخارجية الملاحنة أبغضوا علياً فخرجوا عن الصراط المستقيم .

ولأهل السنة عليه أدلة قاطعة

((و الظاهر أنه لو لم يكن لهم دليل على ذلك)) : على الترتيب المذكور . ((لما حكموا بذلك)) : بذلك الترتيب ، في البخاري من حديث عمرو بن العاص : " قلت : أي الناس أحب إليك ، قال : عائشة ، فقلت : من الرجال ، فقال : أبوها ، قلت : ثم من ، قال : عمر بن الخطاب تعد رجالاً " . وفي البخاري من

حديث عبدالله بن عمر: قال: كنا في زمن نبينا لا نعدل بأبي بكر أحداً ثم عمر ثم عثمان، ثم ترك أصحاب نبينا لا نفاضل بينهم. وفي رواية البخاري عن عبد الله بن عمر: كنا نخير بين الناس في زمان رسول الله نخير أبا بكر ثم عمر ثم عثمان. وفي رواية لأبي داود: كنا نقول: - ورسوله الله - أفضل أمة نبينا أبو بكر ثم عمر ثم عثمان. زاد الطبراني: فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره. في البخاري عن محمد بن الحنفية: قلت لأبي - يعني أمير المؤمنين علي - : أي الناس خير بعد رسول الله ﷺ، فقال: أبو بكر، قلت: ثم من، قال: ثم عمرو خشيت أن يقول: عثمان، قلت: ثم أنت، قال: ما أنا إلا واحد من المسلمين، فثبت بجميع ما روينا ترتيب الثلاثة في الفضل. ولما أجمع الصحابة على خلافة أمير المؤمنين بعد الثلاثة، دل إجماعهم على أنه كان أفضل من حضرته من الصحابة، فثبت بذلك أنه كان أفضل الخلق بعد الثلاثة و ثبت مفضولية الثلاثة عليه بأدلة السمع، وهذا معنى قوله: لو لم يكن له دليل على ذلك لما حكموا بذلك. ((وأما نحن فقد وجدنا دلائل الجانبين متعارضة)): يعني في الاختلاف بين أهل السنة في تفضيل عثمان وعلي، وهذا هو الظاهر، أو في الاختلاف بين الأمة في ترتيب الفضل بين الأربعة.

..... و لم نجد هذه المسئلة مما يتعلق به شيء من الأعمال، أو يكون التوقف فيه مخالفاً بشيء من الواجبات، والسلف كانوا متوقفين في تفضيل عثمان علي، حيث جعلوا من علامات السنة و الجماعة تفضيل الشيخين ومحبة الختنيين. والإنصاف أنه أريد بالأفضلية كثرة الصواب فالتوقف جهة، وإن أريد كثرة ما يعده ذوالعقول من الفضائل، فلا.....

((ولم نجد هذه المسئلة)) : مسئلة تفضيل عثمان وعليّ . ((مما يتعلق به شيء من الأعمال)) : حتى يجب الضرورة إلى اختيار أحد الجانبين . ((أو يكون التوقف فيه مغللاً بشئ من الواجبات)) : فإن المسائل التي يتوقف عليها الواجبات قليلة جداً ، فعلم أن فائدة الاعتقادات ليست مقصورة في توقف الواجبات عليها ؛ بل الاعتقاد مقصود بذاته . ((و السلف كانوا متوقفين في تفضيل عثمان على عليّ)) : و دليله أن فاروقاً ترك الخلافة شورى ، فلو كان ظاهراً ما أدار بينها . ((حيث جعلوا من علامات السنة و الجماعة تفضيل الشيخين)) : يعني صديقاً وفاروقاً .

اختلاف أهل السنة بين عثمان رضي الله عنه وعليّ رضي الله عنه في الأفضلية والقول الأصح فيه عند الشارح

((ومحبّة الختني)) عثمان وعليّ ، فهو ما به الامتياز فيما به الإختلاف ، اختلف أهل السنة والجماعة بين عثمان وعليّ ، فتوقف بعضهم ، توقف أبو العباس القلانسي ، وقد مال إلى التوقف بينهما إمام الحرمين ، فقال الإمام : الغالب على الظن أن أبا بكر أفضل ثم عمر ، وتعارض الظنون في عثمان وعليّ ، وهو ميل منه إلى أن الحكم في التفضيل ظن ، وهو رواية عن مالك ، حكى أبو عبدالله المازري عن المدونة ، وإليه ذهب القاضي أبو بكر - الباقلاني المالكي ، وحزم آخرون بتفضيل عليّ ، وهو قول سفيان الثوري والحسن بن الفضل البجلي ، ومحمد بن إسحاق وإسحاق بن خزيمة ، قال الإمام أبو العباس الصابوني : هو رواية عن أبي حنيفة ، والأكثر على تفضيل عثمان ، حكاه عنهم الخطابي ، وإليه ذهب الشافعي وأحمد ، وهو مشهور عن مالك ، حكى القاضي عياض أن مالكا رجع عن الوقف إلى تفضيل عثمان ، قال الإمام القرطبي : وهو الأصح إن شاء الله تعالى ، قال الإمام أبو العباس الصابوني : وهو الظاهر عن قول أبي حنيفة ، وإليه رجع السفيان ، حكى القسطلاني عن سفيان الثوري : وبالجمله السابقون الأولون وأئمة السنة و

الحديث متفقون على تفضيل وتقديم عثمان ، و مع هذا أنهم لم يجتمعوا على ذلك رغبة ولا رهبة ؛ بل مع تباين آرائهم وأموالهم وعلومهم واختلافهم واختلافاتهم ، في ماسوى ذلك من المسائل ، فأئمة الصحابة والتابعون متفقون على هذا - والله أعلم بالصواب - ((والإنصاف أنه أريد بالأفضلية كثرة الصواب فالتوقف جهة)) : لأن كثرة الصواب عند الله سبحانه لا يعلمها إلا الله ، وليس ذلك بكثرة الفضائل ولا يعرفه العقل ، ((وإن أريد كثرة ما يعده ذو العقول من الفضائل فلا)) : فلا جهة للتوقف فيه ؛ لأن فضائل أمير المؤمنين عليّ من الفضائل العلمية والعملية أزيد من أن تحصى . وما قال بعض الناس فيه شائبة من الرفض ، فهو أفحش الخطأ ؛ لأن الاعتراف بفضائله وكمالاته ومناقبه ليس في شيء من الرفض قطعاً ، فهذا القول صدر من غفلة القائل ، بل ومن جهله ، فافهم ، ولا تكن من الغائبين والجاهلين .

..... و خلافتهم أي نيابتهم عن الرسول في إقامة الدين بحيث يجب على كافة الأمم الاتباع على هذا الترتيب أيضاً ، يعني أن الخلافة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم لأبي بكر ، ثم لعمر ، ثم لعثمان ، ثم لعليّ و ذلك لأن الصحابة قد أجمعوا يوم توفي رسول الله ﷺ في سقيفة بني ساعدة واستقر رأيهم بعد المشاورة والمنازعة على خلافة أبي بكر ، فأجمعوا على ذلك وبايعه عليّ على رؤوس الأشهاد بعد توقف كان منه ،

ولو لم تكن الخلافة حقاً له لما اتفق عليه الصحابة ،

وخلافة الخلفاء الأربعة على ترتيب الأفضلية

((و خلافتهم)) : بأنها خلافة الرسول في إقامة الدين بحيث يجب اتباعهم على كافة الأمة ، قال الشارح : ((أي نيابتهم عن الرسول في إقامة الدين بحيث يجب على كافة الأمم الاتباع)) : وقد عرّف بذلك صاحب "المواقف" و "شرحه" ، وفي "المقاصد" ، نحوه ، فإنه قال : رياسته عامة في الدين و الدنيا خلافة عن النبي ﷺ ، و بهذا القيد خرجت النبوة ، و بقيد العموم خرج مثل القضاء و الإمارة في بعض الأكناف . ((على هذا الترتيب أيضاً)) : يعني على ترتيب الأفضلية ، و الصواب أن يقول : إن فضل الخلفاء الأربعة على حسب ترتيبهم في الخلافة ، إذ حقيقة الفضل ما هو فضل عدد الله ، و ذلك لا يطلع عليه إلا الله سبحانه أو رسول الله بإطلاع الله جل شأنه ((يعني أن الخلافة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم لأبي بكر)) : لإجماع أهل الحل والعقد ، و لم ينازع إلا عليّ ، و قليل ، ثم رجعوا ، و لقوله سبحانه : ﴿ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد﴾ ، و الداعي إما أبو بكر أو الفاروق باتفاق المفسرين . ((ثم لعمر)) : لتفويض أبي بكر الخلافة إليه ، و إجماع الأمة عليه . ((ثم لعثمان)) : لأن الفاروق جعل الخلافة شورى بين ستة ، و وقع الاتفاق والوفاق على عثمان . ((ثم لعليّ)) : لإجماع أهل الحل والعقد عليه . ((و ذلك)) : بيان الترتيب المذكور . ((لأن الصحابة قد أجمعوا)) : قبل دفن نبينا و رسولنا . ((يوم توفي رسول الله ﷺ في سقيفة بني ساعدة)) : بنو ساعدة قوم من الأنصار ، و إنما اجتمعوا لنصب الخليفة إقامة لأمر الدين و إقامة لأمر الدنيا و تدبيرها . أما أمر الدين فجعله قائم الشعار على الوجه المأمور به من إخلاص الطاعات ، و إحياء السنن و إمامة البدع : ليتوفر العباد على طاعة الله جل شأنه . و أما النظر في أمور الدنيا : كاستفاء الأموال من وجهها و إيصالها إلى

مستحقها وغيرها ، وهذا لئلا يختل نظام الدين والدنيا . ((واستقر رأيهم بعد المشاورة والمنازعة)) : بين المهاجرين والأنصار ، صحت الأحاديث في أن الأنصار اجتمعوا في سقيفة لبني ساعدة يريدون أن يبايعوا سعد بن عباد ، وكان من أشرافهم ، فذهب إليهم المهاجرون ، قال من قال من الأنصار : مآ أميرو منكم أمير ، قال أبو بكر : نحن الأمراء وأنتم الوزراء ، ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش ، هم أوسط العرب نسباً وداراً .

ومتن الحديث : - الأئمة من قريش - ((على خلافة أبي بكر)) : متعلق " باستقر " ، فأجمعوا على ذلك : وهذا إجماع الصحابة على مبايعته . ((و بايعه عليّ على رؤوس الأشهاد)) : يعني على رؤس الخلائق . ((بعد توقف كان منه)) : كان التوقف من أمير المؤمنين عليّ مدى حياة فاطمة الزمراء - وهي سعة أشهر على الأصب - ثم أرسل أمير المؤمنين عليّ بعد وفات فاطمة سيدة النساء إلى أبي بكر ، فلما صلى أبو بكر الظهر صعد المنبر ، فشهد وذكر شأن أمير المؤمنين عليّ وتخلّفه عن البيعة ، وعذره الذي اعتذر إليه . ((ولو لم تكن الخلافة حقاله لما اتفق عليه الصحابة)) : لأن إجماع خير الأمة على الضلالة ممنوع ، ولا سيما الصحابة الذين هم أفضل الخلائق بعد الأنبياء .

..... ولنازعه علي كما نازع معاوية ولاجتج عليهم لو كان في حقه نص كما زعمت الشيعة

((ولنازعه علي كما نازع معاوية)) : لأنه لم يكن خليفة مع خلافة الأمير ؛ حتى قتل ما قتل من المؤمنين . ((ولاجتج عليهم)) : غلب على الصحابة مثل ما اجتج أبو بكر على الأنصار ، وقال : الأئمة من قريش .

قال أهل الحق : الخلافة تثبت بالاتفاق دون النص

والرد على الشيعة

((لو كان في حقه نص كما زعمت الشيعة)) : إشارة إلى اختلاف مشهور بين أهل الحق من أهل السنة والجماعة والشيعة ، قال أهل الحق : إن الخلافة والإمامة إنما تثبت بالاتفاق والاختيار دون النص والتعين - كما زعمت الشيعة - اتفقوا في سقيفة بني ساعدة على الصديق ، ثم اتفقوا على الفاروق بعد تعيين أبي بكر ، واتفقوا بعد الشورى على عثمان ، واتفقوا بعده على الأمير ، و هم مترتبون في الفضل ترتيبهم في الإمامة ، و وافقهم على ذلك - السليمانية من الشيعة - أصحاب سليمان بن جرير- قالوا : إن الخلافة والإمامة شورى فيما بين الخلق ، و يصح أن يعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين ، و وافقهم على ذلك الكرامية ، قالوا : في الخلافة والإمامة : إنها تثبت بإجماع الأمة دون النص والتعين ، كما قال أهل السنة : إلا أنهم قالوا : يجوز عقد البيعة لإمامين والخليفين في قطرين ، و غرضهم الخبيث إثبات إمامة معاوية بالشام باتفاق جماعة من الصحابة ، و إثبات إمامة أمير المؤمنين عليّ بالمدينة والعراقين باتفاق جماعة من الصحابة ، و رأوا تصويب معاوية فيما استبد به من الأحكام والشرعية قتالا على طلب قتلة عثمان و استقلاله بمال بيت المال ، و مذمهم الأصلي اتهام أمير المؤمنين في الصبر على ما جرى مع عثمان والمكوث عنه ، و ذلك عرق نزع ، والشيعة هم الذين شايعوا عليا عليه السلام على الخصوص ، و قالوا بخلافته وإمامته نصا و وصاية إما جليا وإما خفيا ، قالوا : وليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة ، و ينتصب الإمام بنصبهم : بل هي قضية أصولية ، موركن الدين لايجوز للرسول إغفاله وإمهاله وتفويضه وإرساله إلى العامة ، قالوا : ما كان في الدين والإسلام أمر أهم من تعيين الإمام : حتى تكون مفارقتة الدنيا

على فراغ قلب من أمر الإمامة ، فإنه إذ بعث لدفع الخلاف و تقرير الوفاق ، يجوز أن يفارق الأمة و يتركهم هملا ، يرى كل واحد منهم رأيا ، و يسلك كل واحد طريقا لا يوافقه في ذلك غيره ؛ بل يجب أن يعين شخصا هو المرجوع إليه ، و ينص على واحد هو الموثوق به والمعلول عليه ، و قد عين عليا عليه السلام في مواضع تعريفا و في مواضع تصريحًا ، قال عليه السلام لأمر المؤمنين عليّ : " أنت الخليفة بعدي " ، وإنه قال " هذا خليفتي عليكم " وإنه قال له : " أنت أخي و وصيي و خليفتي من بعدي " ، قال الراقم : هذا الذي زعموه من نص صحاحا عند من لم يتصف برواية حديث و لا صحة محدث ، و قد خفي عن علماء الحديث الذين أفنوا أعمارهم في الأسفار البعيدة ، باذلين جهودهم في طلبه و في السعي إلى كل من حسبه عنده ، صباغة منه في كل صوب و أوب ، فعلم بضرورة أنه افتراء و مرأ ، و لهم غير هذه في أنه الإمام والخليفة أدلة و نبوض بعضها مختلق و بعضها مؤول ، فلزم من ذلك بطلان ما نقلوه من الأكاذيب ، و سودوا به أوراقهم بل وجومهم ، فتأمل .

..... و كيف يتصور في حق أصحاب رسول الله ﷺ الاتفاق على الباطل و ترك العمل بالنص الوارد . ثم أن أبابكر لما ينس من حياته دعا عثمان و أملى عليه كتاب عهده لعمر ، فلما كتب ختم الصحيفة وأخرجها إلى الناس وأمرهم أن يبايعوا لمن في الصحيفة ، فبايعوا حتى مرت بعلي فقال : بايعنا لمن فيها و إن كان عمر ، و بالجملة وقع الاتفاق على

خلافته ، ثم استشهد عمرٌ وترك الخلافة شوري بين ستة
عثمان ، وعلي ، وعبد الرحمان ، وطلحة ، وزبير ؛ وسعد
بن أبي وقاص ، ثم فوض الأمر خمستهم إلى عبد الرحمن بن
عوف ورضوا بحكمه

وكيف يتصور في حق الصحابة الاتفاق على الباطل والقرآن ناطق بمدحهم

((وكيف يتصور في حق أصحاب رسول الله ﷺ الاتفاق على الباطل و
ترك العمل بالنص الوارد)) : مع أن القرآن ناطق في مواضع بمدحهم ، وأنهم
تابعون للحق ، وأبعد عن اتباع الهوى وحفظ النفس ، فكيف يجوز على
مؤلاء الصحابة الذين هم خير الأمة ونجومها - و منهم الجماعة المبشرة
بالجنة ، و في المبشرين من هو موصوف على لسان الصادق المصدوق بأنه
أمين على دين الله - أن يعلموا الحق من أمر الخلافة والإمامة و تعينه
لإنسان ، ويتجاهلون عنه - معاذ الله - أن يجوز ذلك عليهم شرعاً أو عادة ،
لأنه خيانة في الدين ، ولو جاز عليهم الخيانة في أمور الدين وإخفاء الحق مع
علمهم به ، لا ارتفع الأمان في كل ما نقلوه من القرآن والأحكام ، ورد بتجويز
ذلك إلى أن لا يجزم بشيء من الدين ؛ إذ أننا أخذنا الدين بجميع وصوله و
فروعه عنهم ، فاحفظ . وإذا ثبت خلافة الصديق وإمامته ثبت خلافة
الفاروق وإمامته ؛ لأن الصديق نص عليه وعقدته الخلافة والإمامة واختاره
لها ، وكان أفضلهم بعد الصديق ، وإليه أشار بقوله : ((ثم أن أبا بكر لما
يئس من حياته دعا عثمان)) :

وذلك بعد أنه شاور جمعا من عظماء المهاجرين والأنصار في الفاروق ،

فقالوا : ليس فينا مثله . ((وأمل)) أي كتب ((عليه)) : على عثمان ((كتاب عهده لعمري)) الخ : يعني عهد الخلافة والإمامة والولاية ، ((وبالجملة وقع الإتفاق على خلافته)) : وإجماع الصحابة على خلافته بذلك إجماع على صحة الاستخلاف ، ويثبت عقد الخلافة والإمامة ، إما باستخلاف الخليفة إياه ؛ كما فعل أبو بكر حيث استخلف الفاروق ، وإما ببيعة جماعة من العلماء أو من أهل الرأي والتدبير ، مثل خلافة عثمان وعلي ، ثم ثبت خلافة عثمان وإمامته بعد الفاروق بعقد من عقده الخلافة والإمامة من أصحاب الشورى ، الذين نص عليهم الفاروق ، فاختروه ورضوا بخلافته وإمامته ، وأجمعوا على فضله وعدله ، وإليه أشار بقوله : ((ثم استشهد عمر)) : على يد غلام للمغيرة بن شعبة ، طعنه في الصلاة . ((وترك الخلافة شوري)) : يعني لما علم بالموت جعل الخلافة شوري . ((بين سنة : عثمان ، وعلي ، و عبد الرحمن ، و طلحة ، و زبير ؛ وسعد بن أبي وقاص)) الخ : هم بقية العشرة المبشرة بالجنة بأن يختاروا أفضلهم وأصلحهم للخلافة والإمامة ، و لم يقصد أن كلهم خلفاء يشاورون في الأمور .

..... فاختر عثمان و بايعه بمحضر من الصحابة ، فبايعوه وانقادوا لأوامره وصلوا معه الجمع والأعياد ، فكان إجماعاً ، ثم استشهد و ترك الأمر مهلاً فاجتمع كبار المهاجرين والأنصار على علي والتمسوا منه قبول الخلافة و بايعوه ، لما كان أفضل أهل العصر وأولاهم بالخلافة . وما وقع من الاختلاف بين الشيعة وأهل السنة في هذه المسئلة ،

و ادعى كل من الفريقين النص في باب الإمامة -

((فاختر)) : يعني عبد الرحمن بن عوف . ((عثمان و بايعه بمحضر من الصحابة فبايعوه و انقادوا لأوامره و صلوا معه الجمع والأعياد ، فكان إجماعاً)) : فإجماع الصحابة على خلافته و إمامته بذلك إجماع على صحة الاستخلاف ، ثم ثبت خلافة أمير المؤمنين عليّ بعد عثمان بعقد من عقد له من الصحابة من أهل الحل والعقد ، و لأنه لم يدع أحد من أهل الشورى غيره في وقته ، و قد اجتمع على فضله و عدله ، و إليه أشار بقوله : ((ثم استشهد)) : عثمان و كان حليماً رحيماً صبر على الشهادة ، و نهى الصحابة عن القتال ، فهم معذورون في ترك القتال ، و هذه قصة معروفة ، ((وترك الأمر مهلاً)) : يعني لم يفوض الخلافة والإمامة إلى أحد . ((فاجتمع كبار المهاجرين)) : الذين هاجروا من مكة - زاد الله شرفها - إلى المدينة المنورة ، ((والأنصار)) : هم الذين نصروا الرسل و دين الله دين الإسلام . ((على عليّ و التمسوا منه قبول الخلافة و بايعوه)) : فصار إجماعاً ، و إجماع الصحابة على خلافته بذلك إجماع على صحة الاستخلاف . ((لما كان أفضل أهل العصر و أولاهم بالخلافة)) : و إن امتناعه عن دعوى الخلافة و الإمامة لنفسه في وقت الخلفاء قبله ، كان حقاً لعلمه بأن ذلك ليس بوقت قيامها ، ثم لما صارت الخلافة إليه أظهر و أعلن ، و لم يقصر حتى مضى على السداد و الرشاد مثل ما مضى من قبله من الخلفاء و أئمة العدل على السداد والرشاد، متبعين لكتاب ربهم و سنة نبيهم ، موالاء الخلفاء الأربعة و الأئمة الأربعة و لدين الله سبحانه بأن الأئمة الأربعة خلفاء راشدون مهديون فضلاً لا يوازيهم في الفضل غيرهم .

وما وقع من المخالفات لم يكن النزاع في خلافة الأمير

رضي الله بل عن الخطاء في الاجتهاد

((وما وقع من المخالفات والمعاربات لم يكن النزاع في خلافته بل عن خطأ في الاجتهاد)) : فأما ما جرى بين أمير المؤمنين عليّ و الزبير وعائشة ، فإنما كان على تأويل واجتهاد ، فإنهم كلهم من أهل الاجتهاد ، وقد شهد لهم نبينا و رسولنا بالجنة والشهادة ، فدل على أنهم كلهم كانوا على حق في اجتهادهم ، ولا نقول في الزبير وطلحة وعائشة إلا أنهم رجعوا عن الخطاء ، وطلحة وزبير من العشرة المبشرين بالجنة .

وأما ما جرى بين أمير المؤمنين عليّ ومعاوية ، فقال بعض أهل العلم : كانوا ينازعونه الخلافة ، وإلا لوجب أن يتقادوا له ، وكانوا عاصين باغين في الخروج عليه ، فقاتلهم على مقابلة أهل البغي ، وقال أكثر أهل الحق من أهل السنة والجماعة : إن ما جرى بين أمير المؤمنين عليّ ومعاوية من الحروب بسبب طلب تسليم قتله عثمان لمعاوية و من معه : لما بينهما من بنوة العمومة ، مبنًى على تأويل واجتهاد ، لا منازعة من معاوية في الخلافة ؛ بحيث أنه الأحق بالخلافة ، بل لأنه لم يقتص من قتلة عثمان ، ظن أمير المؤمنين عليّ أن تسليم قتله عثمان على الفور مع زيادة عشائرمهم واختلاطهم بالمسكر يؤدي إلى اضطراب أمر الخلافة العظمى التي بها انتظام كلمة أهل الاسلام ، خصوصًا في بدايتها قبل استحكام الأمر فيها ، فرأى التأخير أصوب إلى أن يتحقق التمكن منه ، وإلى هذا الوجه ذهب كثير من العلماء . وأما أهل النهر فهم الشرايط المارقون عن الدين بخبر نبينا و رسولنا ، ولقد كان أمير المؤمنين عليّ على الحق ، في جميع أحواله يدور الحق معه حيث دار ، ولم يكن نزاع الفريقين عن هوى ؛ بل عن اجتهاد ؛ لأن الواجب حسن الظن بالصحابة ، وكل الصحابة مأمونون غير متهمين في الدين وقد أثنى الله و رسوله على جميعهم ، وتعبنا بتوقيهم وتعظيمهم وموالاتهم ، والتبري عن كل من ينقص أحدا منهم .

((وما وقع من الاختلاف)) : من أمل الخلاف . ((بين الشيعة و أمل السنة في هذه المسئلة)) : يعني في حقبة الخلافة والإمامة ، ((و ادعى كل من الفريقين النص في باب الإمامة)) : وكل من نظري مصنفات السير علم و تيقن اتفاق الأمة على أن الخليفة بعد نبينا و رسولنا ليس إلا أحد هؤلاء الثلاثة إما أبو بكر و إما عليّ و إما العباس ، و أن الأمة مجتمعة على أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أحد هؤلاء الثلاثة ، ولم يكن في الناس في خلافة الثلاثة أقوال .

بيان الاختلاف في - هل نص نبينا ﷺ على أحد أم لا ؟

ثم اختلفوا هل نصّ نبينا و رسولنا على أحد ، فقيل : إنه نص على خلافة الصديقّ نصا خفيا ، و هو تقديمه إياه في إمامة الصلاة ، و عزى هذا إلى الحسن ، أخرجه الحافظ ابن عساكر ، أو نصا جليا ، قال الشيخ ابن حجر المكي : و عليه جماعة من المحدثين ، و هو الحق ، و قال الشيعة : إنه نص على خلافة أمير المؤمنين عليّ نصّا ظاهرا و يقينا صادقا من غير تعرض بالوصف ، بل إشارة إليه بالعين ، و قال الراوندي : إنه نص على خلافة العباس ، و هو الخليفة والإمام بعد نبينا و رسولنا ، و قال النووي : إنه لم ينص على خليفة ، و هو إجماع أمل السنة ، و هذه دَعَاوُ باطلة ، و جسارة على الكذب ؛ و وقاحة في مكابرة الحق ، و قول من قال : هو أبو بكر الصديقّ هو بإجماع المسلمين ، و الشهادة له بذلك ، ثم رأينا عليّا و العباس قد بايعاه ، و أجمعا على خلافته و إمامته ، و جب أن يكون إماما و خليفة بعد نبينا و رسولنا بإجماع المسلمين ، و هو الصواب عند أولى الألباب ، و من المعلوم أن عليّا كان في غاية الشجاعة و الشهامة ، و كانت فاطمة مع علو منصبها زوجة له ، و كان العباس مع علو منصبه عمه ، و هو معه في الأخبار : إن العباس قال لأمر المؤمنين عليّ : امدد يدك أبياعك ؛ حتى يقول الناس : عم رسول الله

بايع ابن عم رسول ، ولا يختلف عليك اثنان ، والزيبر كان مع غاية شجاعته مع عليّ في الأخبار: إنه سلّ سيفه ، وقال لا أرضى بخلافة أبي بكر الصديق ، وأما أبو سفيان بن حرب فإنه قال : أرضيتم يا بني عبد مناف اتلى عليكم تيمم ، والله لأملئن الوادي عليكم خيلاً ورجلاً ، وأما جملة الأنصار فإنهم كانوا أعداء لأبي بكر الصديق ، وذلك لأنهم طلبوا الخلافة والإمامة لأنفسهم ، فدفعهم أبو بكر عنها بالحديث : " الأئمة من قريش " ، فلو كان أمير المؤمنين عليّ منصوباً عليه نصاً ظاهراً لعرفوه ، ولو عرفوه تعالوا لأبي بكر الصديق ، نحن أردنا أن نأخذ الخلافة لأنفسنا ، فثبت بما ذكر أن الخلافة لو كان حقاً لعليّ بالنص ، لكان في غاية القدرة على أخذها ؛ وأما أبو بكر فمعلوم أنه ما كان معه عسكر ، ولا شوكة ؛ ولا مال . وعند الرافضة أنه كان ضعيفاً جباناً ، ومتى كان الأمر كذلك استحال في مثل عليّ مع كثرة أسباب أمره والقوة والشوكة في حقه أن يصير عاجزاً في يد شيخ ضعيف ، ثم يبلغ ذلك العجز إلى حيث لم يخرج عن داره ، ولم يظهر المعاربة والمنازعة بوجه من الوجوه ، وهذا مما لا يقبله العقل ، ولا يقبله ذمّن الدامن لا محالة والبهت .

..... وإيراد الأسئلة والأجوبة من الجانبين ، فمذكور في المطولات والخلافة ثلاثون سنة ، ثم بعدما ملك وإمارة ؛ لقوله عليه السلام : الخلافة بعدي ثلاثون سنة ، ثم يصير بعدما ملكا عضوضاً ، وقد استشهد عليّ على رأس ثلاثين سنة من وفاة رسول الله ﷺ -

((و إيراد الأسئلة و الأجوبة من الجانبين)) : يعني في المنازعات و المجادلات ، ((فمذكور في المطولات)) : مثل " المواقف " و " المقاصد " و " شرحهما " ، و أحسن التأليفات في هذا الباب " إزالة الخفاء " لشيخ مشايخنا الإمام الحجة صاحب " الحجة " و " البدور البازغة " الشاه ولي الله الدهلوي و بالله التوفيق و منه الوصول إلى التحقيق .

والخلافة ثلاثون سنة وانقطعت ثلاثون

بوفاة أمير المؤمنين علي عليه السلام

((و الخلافة ثلاثون سنة ، ثم بعدما ملك و إمارة ، لقوله عليه السلام : الخلافة بعدي ثلاثون سنة ، ثم يصير بعدما ملكا عضوضا)) : و العضوض ، فسرهُ الأزمري في " تهذيب اللغة " بأنه الذي فيه عصف و ظلم ، و الحديث في " السنن " ، رواه أبو داؤود و الترمذي و النسائي . قال سعيد بن جهمان : قلت لسفيانة : إن بني أمية يزعمون أن الخلافة فيهم ، قال : كذب بنو الزرقاء ، بل هم ملوك من شر الملوك . ((وقد استشهد علي عليه السلام على رأس ثلاثين سنة من وفاة رسول الله ﷺ)) : و تمت ثلاثون سنة بمدة خلافة الحسن بن علي بنحو نصف سنة ، فترك الخلافة لمعاوية صونا لدماء المسلمين ، قال الحسن : ولقد سمعت أبا بكر يقول : رأيت رسول الله ﷺ على المنبر و الحسن بن علي إلى جنبه ، و هو يقبل على الناس مرة ، و عليه أخرى ، و يقول : إن ابني هذا سيّد ، لعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين .

..... فمعاوية و من بعده لا يكونون خلفاء بل ملوكا و أمراء . و هذا مشكل : لأن أمل الحل و العقد من الأمة قد كانوا متفقين على خلافة الخلفاء العباسية و بعض المروانية

معاوية و من بعده لا يكون خلفاء بل ملوكا و أمراء .

والرد على الحافظ ابن حجر بوجوه

((فمعاوية و من بعده لا يكونون خلفاء بل ملوكاً وأمرأة)) : أخرج البيهقي والحافظ ابن عساكر عن إبراهيم بن سويد : قلت لأحمد : من الخلفاء قال أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ ، قلت : فمعاوية ، قال : لم يكن أحق بالخلافة في زمان عليّ من عليّ ، وأخرج أبو داؤود عن سفيان قال : الخلفاء خمسة : أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ وعمر بن عبد العزيز ، وأخرج ابن شعبة في " مصنفه " حديث سفينة المذكور أنفاً ، وفي آخره كذب بنو الزرقاء : بل هم ملوك من شر الملوك ، وأول الملوك معاوية ، وقد ثبت من معاوية أنه اعترف أيضاً بأنه أول الملوك ، وقد اتفق أهل الحق - وهم أهل السنة والجماعة - على أن معاوية أيام خلافة عليّ من الملوك لا من الخلفاء ، واختلف مشائخنا في خلافته وإمامته بعد وفاة عليّ ، ف قيل : صار خليفة وإماماً انعقدت له البيعة ، وقيل : لم يصير خليفة وإماماً لحديث سفينة : الخلافة بعدي ثلاثون .

وقد انقطعت ثلاثون بوفاة خليفة أمير المؤمنين ، والتعجب من الحافظ ابن حجر ، قال الحافظ بعد ذكر " أنه أحق بالخلافة " : ورجح كونه خليفة وإماماً حقاً بعد الصلح ، ثم حاكم بين هذين القولين بأن مراد القائل أنه ملك لا خليفة ، إن خلافته تشبه الملك بما وقع فيها من اجتهاداته ، ومراد القائل بخلافته أنه بإجماع أهل الحل والعقد عليه . صار خليفة حقاً مطاعاً ، يجب إطاعته مثل ما يجب للخلفاء السابقين . وأما من بعده فلم يكونوا من أهل الاجتهاد : بل منهم عصاة فسقة ، فهم ملوك بل اشرارهم إلا عمر بن العزيز وابن الزبير ، هذا آخر كلامه .

وفيه نظر بوجوه : أما أولاً فإن قوله مخالف من حديث سفينة - وهو حديث مرفوع صحيح - ، ومخالف من قول معاوية إنه اعترف بأنه أول الملوك . و أما ثانياً ، فإن بعض من بعده أيضاً كان من المجتهدين مثل عبد الملك بن مروان من فقهاء المدينة والمحدثين ، وكالمتموكل والمهدي ، ويحمل ما صدر عنهم على

خطأ من اجتهاد . قلت : وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل لم يعده من الخلفاء ،
 وأيضاً قال شيخ مشائخنا الشاه عبد العزيز في " التحفة " : إنه كان ملكاً ، قلت :
 وهذا كاف لذوي العقول ، ويعلم كل منصف ما في بطن الحافظ ، وهذا تمام
 الكلام في ولاية معاوية . ((وهذا)) : يعني كون الخلافة ثلاثين سنة بعد وفاة
 الرسول . ((مشكل ؛ لأن أهل الحل والعقد من الأمة قد كانوا متفقين على خلافة
 الخلفاء العباسية وبعض المروانية)) : وحاصله : فعلى ما ذكرتم من أن مدة
 الخلفاء ثلاثون سنة يكون الزمان بعد الخلفاء الراشدين خالياً عن الإمام ،
 فتعصى الأمة كلهم ، وتكون مهنتهم جاملية .

..... كعمر بن عبد العزيز مثلاً ، ولعل المراد أن الخلافة
 الكاملة التي لا يشوبها شيء من المخالفة وميل عن المتابعة
 تكون ثلاثين سنة وبعدها قد تكون وقد لا تكون

((كعمر بن عبد العزيز مثلاً)) صاحب الحديث والاجتهاد ، وإن عدله و
 عدالته وثقته وفضله ومناقبه الرفيعة لاتحصى ولا تخفى - وحله - أن

الإمامة أعم من الخلافة ؛ لأن زمان هذه أشبه بزمان النبوة ، ولذا لم تثبت إلا للخلفاء الأربعة بنص الحديث : " الخلافة بعدي ثلاثون سنة " . فلعل دور الخلافة ينقضي دون دور الإمامة ، فلا تكون الأمة عاصية بعد الثلاثين ، و أجاب عنه الشارح - قدس سره - بقوله : ((ولعل المراد)) (في الحديث) ((أن الخلافة الكاملة التي لا يشوبها شيء من المخالفة)) : يعني مخالفة الخليفة الشريعة . ((وميل عن المتابعة)) : يعني عن متابعة النبي في أصول الدين و فروعه . ((تكون ثلاثين سنة و بعدما قد تكون و قد لا تكون)) : و حاصله : أنهما متساويان ، و أنه قد ثبت لبعض من بعد الأربعة من أمراء بني أمية و العباسية وصف الخلافة ، كما ثبت لهم وصف الإمامة باتفاق أهل الحل و العقد على خلافتهم . و المراد بالخلافة في الحديث الكاملة .

على أنه إنما يلزم عصيان الأمة و اجتماعهم على الضلالة إذا تركوا الإمامة عن اختيار لا عن اضطرار . فافهم - و اعلم أن النظر في مباحث الإمامة ليس من مهمات هذا الفن ، و هو مثار للفتن و للتعصبات ، و قلما سلم من خاص غماره من أمواجه المتلاطمة و إن أصاب ، و كنا بمعرض أن نترك الكلام فيه لولا أنه قد جرت عادة المتكلمين بأن يختتموا به مباحثهم . فأقول : لما فرغ عن المطلب الأول شرع في المطلب الثاني : و وجوب نصب الإمام ، فقال :

..... ثم الإجماع على أن نصب الإمام واجب و إنما الخلاف في أنه يجب على الله أو على الخلق بدليل سمعي أو عقلي ، و المذهب أنه يجب على الخلق سمعاً ، لقوله عليه السلام : من مات و لم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة جاهلية ، و لأن الأمة قد جعلوا أهم المهمات بعد وفاة النبي

نصب الإمام حتى قدموه على الدفن ، وكذا بعد موت كل إمام ، ولأن كثيراً من الواجبات الشرعية يتوقف عليه ، كما أشار إليه بقوله : والمسلمون لا بد لهم من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم وإقامة حدودهم وسد ثغورهم وتجهيز جيوشهم وأخذ صدقاتهم . وقهر المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق وإقامة الجمع والأعياد وقطع المنازعات الواقعة بين العباد وقبول الشهادات القائمة على الحقوق وتزويج الصغار والصغائر الذين لا أولياء لهم

نصب الامام واجب

((ثم الإجماع على أن نصب الإمام واجب)) : وهو مذهب الجمهور من أهل السنة والمعتزلة والرافضية ، وأما الخوارج فأكثرم على أنه لا يجب نصب الإمام في شيء من الأوقات ، لا يجب على الله سبحانه ولا على الخلق ، فإن فعلوه جازو إن تركوه جاز أيضاً ، ومنهم من فمّل ، فقال فريق من مؤلّاء : يجب عند الأمن دون الفتنة ، وقال فريق : يجب عند الفتنة دون الأمن ، واحتج أكثرم أنه يجب لما فيه من إثارة الفتنة . وهذا خطأ فاحش وغلط محض بأنه مخالف للنصوص القاطعة من القرآن والأحاديث والإجماع ، ورد أيضاً بأن فتنة عدمه أشد .

الاختلاف في - هل يجب على الله أو على الخلق ، ثم بالسمع

أو بالعقل واحتقاق ما هو الحق

((وإنما الخلاف في أنه يجب على الله)) : وهذا مذهب الإمامية والإسماعيلية الباطنية الرضاخانية الزنادقة ، فقالوا : لا يجب على الأمة بل يجب

على الله سبحانه ؛ إلا أن الإمامية أوجبوه على الله سبحانه لحفظ قوانين الشرع عن التغير بالزيادة و النقصان ، والإسماعيلية أوجبوه على الله سبحانه ليكون معرفاً لله و صفاته . ((أو على الخلق بدليل سمعي)) : وهو مذهب أهل السنة والجماعة . ((أو عقلي)) : وهو مذهب قدماء المعتزلة ، وهو قول الجاحظ وأبي القاسم و أبي الحسين الخياط ، وهو قول أبي الحسين البصري من المتأخرين . أما عدم وجوبه عندنا على الله سبحانه فإنه لا يجب على الله سبحانه شيء ، و أما عدم وجوبه عقلاً على الأمة فإنه لا حكم للعقل في مثل ذلك . ((والمذهب)) : يعني المذهب المختار ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة . ((أنه يجب على الخلق سمعاً)) : يعني أما وجوبه على الأمة سمعاً فالدليل على وجوبه وجوه ثلاثة ، أما الوجه الأول فأشار إليه بقوله : ((لقوله عليه السلام : من مات ولم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة جاهلية)) : والجاهلية الحالة التي كان الناس عليها قبل الملة البيضاء . ولأحمد والطبراني : و من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية ، أخرجاه من حديث معاوية ، ومسلم في صحيحه عن ابن عمر : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من خلع يداً من طاعة الله لقي الله يوم القيامة ولا حجة له ، و من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية ، وله ألفاظ أخرى أيضاً ، وفي الباب أحاديث .

و أما الوجه الثاني و إليه أشار بقوله : ((ولأن الأمة قد جعلوا أهم المهمات بعد وفاة النبي نصب الإمام)) : على ما في البخاري ومسلم من حديث سقيفة بني ساعدة . ((حتى قدموه على الدفن)) : و بدؤوا به قبل دفن الرسول مخافة أن يتفرق اجتماع المسلمين ويختل نظام الدين ، واختلافهم في التعيين لا يقدح في ذلك الاتفاق ، تدبر . ((وكذا بعد موت كل إمام)) : و قدّم بيعة عليّ على دفن عثمان ، فثبت بضرورة العقل أن رعاية جانب نظم الأمة و ثبات الإمامة أقدم من كثير الواجبات ، وهذا اتفاق على أن نصب

الإمام من أهم المهمات . و أشار إلى الوجه الثالث بقوله : ((ولأن كثيراً من الواجبات الشرعية)) : يعني كأمور الجمع والأعياد . ((يتوقف عليه)) : على نصب الإمام ، وما يتوقف عليه الواجب الشرعي فهو واجب شرعاً ، ((كما أشار إليه بقوله : و المسلمون لابد لهم من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم)) : يعني إجراء أحكامهم الشرعية والسياسية ، ((وإقامة حدودهم)) : على ما تقتضيه القوانين الإسلامية . ((وسد ثغورهم)) : الثغر : موضع المخافة من خروق البلدان ، وتجهيز جيوشهم ، والجهاز : ما يعد من الأمتعة للثقل ، مثل عدة السفر ، وما يحمل من بلدة إلى أخرى ، ((وأخذ صدقاتهم)) : زكاة أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وتقسّم على فقرائهم . ((وقهر المتغلبة)) : الغالبين بلا حق من الظلمة ، ((والمتلصبة)) : يعني السارقين المبالغين في السرقة ، ((وقطاع الطريق)) : من يرصد الطريق للنهب والغارة ، ((وإقامة الجمع والأعياد)) : وهي من أعظم شعائر الملة الإسلامية ، ((وقطع المنازعات الواقعة بين العباد)) : بنصب القضاة والأمراء ، ((وقبول الشهادات القائمة على الحقوق ، وتزويج الصغار ، والصغار الذين لا أولياء لهم)) : ليس لهم من الأقارب من يدبر أمرهم .

..... و قسمة الغنائم ، و نحو ذلك من الأمور التي لا يتولاهما أحاد الأمة . فإن قيل : لم لا يجوز الاكتفاء بنبي شوكة في كل ناحية ، و من أين يجب نصب من له الرئاسة العامة ؟ قلنا : لأنه يؤدي إلى منازعات ومخاصمات مفيضة

إلى إختلال أمر الدين و الدنيا ، كما نشاهد في زماننا هذا .
 فإن قيل : فليكتف بندي شوكة له الرياسة العامة إماماً كان
 أو غير إمام ؛ فإن انتظام الأمر يحصل بذلك كما في عهد
 الاتراك . قلنا : نعم ! يحصل بعض النظام في أمر الدنيا ، و
 لكن يختل أمر الدين و هو الأمر المقصود الأهم و العمدة
 العظمى . فإن قيل : فعلى ما ذكر من أن مدة الخلافة ثلاثون
 سنة يكون الزمان بعد الخلفاء الراشدين خالياً عن الإمام
 فيعصي الأمة كلهم و يكون ميّتهم ميّنة جاهلية . قلنا : قد
 سبق أن المراد الخلافة الكاملة

((و قسمة الغنائم ، و نحو ذلك من الأمور التي لا يتولها أحاد الأمة))
 من أهم الأمور العالية من المصالح الدينية و الدنياوية العامة للرجال و
 النساء ، مثل تولية القضاة و الأمراء بحيث ينتظم أمر المعاش و المعاد .
 ((فإن قيل : لم لا يجوز الاكتفاء بندي شوكة)) : و حاصله : لم لا يجوز الاكتفاء
 بندي شوكة . ((في كل ناحية)) الخ : بدون حاجة إلى رياسة عامة . ((قلنا لأنه
 يؤدي إلى منازعات و مخاصمات الخ)) الخ : و حاصله المنع لأن عدم وجود من
 يرجع إليه الكل يؤدي إلى منازعات بينهم ، فيختل أمر الدين و الدنيا ، كما هو
 حاصل الآن ، على هذا نظام جزئي و الكلام في النظام الكلي : فإن قيل :
 فليكتف بندي شوكة له الرياسة العامة إماماً كان موصوف بوصف الإمامة ،
 وسيأتي تفصيلها . أو غير إمام : بأن لا يكون موصوفاً بهذه الأوصاف : لأن
 المقصود من نصب الإمام ذلك ، فإذا حصل بندي شوكة فلا يحتاج إلى إجماع
 الأمة على نصب الإمام .

فإن انتظام الأمر يحصل بذلك ((كما في عهد الاتراك)) : جمع ترك ، و هم قوم عظيم ، و كانوا من أشد الكفار عداوة للمسلمين ، و قد تغلبوا في المئة السادسة على البلاد الإسلامية ، و حادثاتهم من الحوادث العظمى والمصائب الكبرى التي عقت الدمار عن مثلها ، عمت الخلائق و خصت المسلمين ، فقتلوا من المسلمين ما لا يحصى . ((قلنا : نعم ! يحصل بعض النظام في أمر الدنيا)) مثل دفع قطاع الطريق و تقويم الغوي والأخذ للضعيف من القوى . ((ولكن يخل أمر الدين و هو الأمر المقصود)) الخ : لأن نظام أمر الدين مقصود لصاحب الشرع ، وليس يحصل هذا النظام إلا بإمام مطاع قادر على تنفيذ الأحكام ، فهو مما يشهد به الفطرة - لا سيما إذا كان السلطان جاملا بالأحكام الشرعية والأمور الدينية . ((فإن قيل : فعلى ما ذكر من أن مدة الخلافة ثلاثون سنة يكون الزمان بعد الخلفاء الراشدين)) - هم الخلفاء الأربعة - ((خاليا عن الإمام)) : هذا بناء على الإغفال عما وجهه سابقا أنفا ، ((فيعصي الأمة كلهم)) : لأن ترك الواجب معصية ، والمعصية ضلالة ، و هذا باطل؛ لأن الأمة لا تجتمع على الضلالة - ((و يكون ميتهم ميتة جاهلية)) : يعني موتهم أو طريق موتهم جاهليا لا إسلاميا بحكم الحديث . ((قلنا : قد سبق أن المراد الخلافة الكاملة)) : فلا يلزم من انتفاء هذه الخلافة انتفاء الخلافة المطلقة .

..... و لو سلم فلعل دور الخلافة تنقضي دون دور الإمامة بناء على أن الإمامة أعم ، لكن هذا الاصطلاح مما لم نجده للقوم بل من الشيعة من يزعم أن الخليفة أعم ، و

لهذا يقولون بخلافة الأئمة الثلاثة دون إمامتهم ، و أما
الخلفاء العباسية فالأمر مشكل

((ولو سلم فلعل دور الخلافة تنقضي دون دور الإمامة بناء على أن الإمامة
أعم)) : لأن الخليفة من كان خلافته وطريقته و حكومته على منهاج النبوة ، و
إن الإمام كل من يقتدى به سواء كان إمامته و حكومته على طريقة محمودة أو
مذمومة ، قال الله سبحانه : ﴿ وجعلناهم أئمة يهدون إلى النار ﴾ ، ولا يبعد أن
يجاب : إنما يلزم المعصية لو تركوا نصب الإمام عن قدرة واختيار . ((لكن هذا
الاصطلاح)) : أن تكون الإمامة أعم من الخلافة ، ((مما لم نجده للقوم)) : من
أهل السنة والجماعة ، ((بل من الشيعة من)) : يبذل هذا الاصطلاح ، ((يزعم
أن الخليفة أعم)) : لأن الخلافة عندهم عبارة عن سلطنة بعد سلطنة أخرى
سواء على الحقبة أو على وجه التغلب . و أما الإمامة عندهم منصب عال يتلو
درجة النبوة ، واعتبروا له مقومات و شرائط ، و حصروها في الإثني عشر من أمير
المؤمنين عليّ إلى الإمام المهدي المنتظر . ((و أما بعد الخلفاء العباسية فالأمر
مشكل)) : إذ ليس بعدهم خلافة لا كاملة لانقضاء ثلاثين سنة . ولا ناقصة ، إذ
لم يوجد بعدهم قرشي له حكومة عامة ، والتحقيق لا إشكال فيه . أما أولاً فلأن
هذا الحديث إنما هو للحث على طاعة الإمام ، و أما ثانياً فلأن ذا شوكة إذا
استولى وجبت طاعته ، و صار إماماً حكماً حالة الاضطراب ، فافهم . ولما فرغ من
المطلب الثاني شرع في المطلب الثالث ، و هو شروط الإمامة ، فقال :

..... ثم ينبغي أن يكون الإمام ظاهراً ؛ ليرجع إليه فيقوم
بالمصالح ليحصل ما هو الغرض من نصب الإمام ، لا
مخترفاً من أعين الناس خوفاً من الأعداء ، و ما للظلمة من

الاستلاء ، ولا منتظرا خروجه عند صلاح الزمان ، وانقطاع مواد الشر والفساد وانهلال نظام أهل الظلم والعناد . لا كما زعمت الشيعة خصوصا الإمامية منهم -

ينبغي أن يكون الإمام ظاهرا لا مختفيا ولا منتظرا

والرد على الرافضة

((ثم ينبغي أن يكون الإمام ظاهرا)) : واستدل عليه الشارح بقوله : ((الرجع إليه فيقوم بالمصالح ليحصل ما هو الغرض من نصب الإمام)) : لأن المقصود من نصب الإمام إما منفعة دينية أو دنيوية لا محالة ، والانتفاع به يعتمد إمكان الوصول إليه ، وهذا يكون إذا كان ظاهرا لا مختفيا ، وإلا تعذر إمكان الوصول إليه ، وإذا تعذر إمكان الوصول إليه تعذر ذلك الانتفاع به ، و إذ تعذر الانتفاع به لم يكن في نصبه فائدة أصلاً ورأساً . ((ولا مختفيا)) : خلافا للرافضة ، قال الشارح : معناه . ((من أعين الناس خوفا من الأعداء وما للظلمة من الاستلاء)) : فلا إمامة للمختفي . ((ولا منتظرا)) : قال الشارح : معناه ((خروجه عند صلاح الزمان ، - إلى آخره -)) فلا إمامة للمنتظر ، وهو محمد المهدي آخر الآتية عند الرافضة ، والرافضة يقولون : إن في نصب الإمام أعظم الفوائد والمنافع ، وهو أن يكون هاديا إلى معرفة الله سبحانه - على قول الإسماعيلية الرضاخانية - أو يكون لطفاً في أداء الواجبات العقلية ، والاجتناب عن القبائح العقلية - على قول الإمامية - إلا أن الظلمة خوفوه تخويفا احتاج معه إلى الاختفاء ، فالنصب منهم حيث أحوجوه إلى الاختفاء .

دين أهل البيت التقوى لا التقية والرد على الرافضة

والرافضة تجعل هذا الاختفاء من أصول دينها تسميه التقية ، وتحكي هذا

عن أئمة أهل البيت الذين أبراهم الله سبحانه عن ذلك : حتى يحكوا ذلك عن جعفر الصادق أنه قال : التقية ديني ودين آبائي أقول : وقد نزه الله سبحانه المؤمنين من أهل البيت وغيرهم عن هذا الشغب وعن هذا الكذب ، بل كان أهل البيت من أعظم الناس صدقا وتحقيقا للإيمان ، وكان دينهم التقوى لا التقية .

قال الفاضل الرافضي الإمامي : مسألة الإمامة

هي أحد أركان الإيمان والرد عليه

((لا كما زعمت الشيعة خصوصا الإمامية منهم)) : التي هي المؤمنة بإمامة الأئمة الإثني عشر فحسب ، و ذلك لأن أصول الدين عند الإمامية أربعة : التوحيد والعدل والنبوة والإمامة هي آخر المراتب ، والتوحيد والنبوة والعدل قبل ذا ، قال الفاضل الرافضي الإمامي في " منهاج الكرامة " : إن مسألة الإمامة من أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين ، وهي أحد أركان الإيمان المستحق بسببه الخلود في الجنان والتخلص من غضب الرحمن . قال الرافعي : فيقال : إن الكلام على هذا من وجهين : أما الوجه الأول فإن قوله : إن مسألة الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين ، مكنوب بإجماع المسلمين ، فإن الإيمان بالله ورسوله أهم من مسألة الإمامة ، وهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام ، فإن الكافر لا يصير مؤمنا حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وهذا الذي قاتل عليه الرسول الكفار أولاً ، وأنه قال : أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، و يقيموا الصلاة و يؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها . والكفار على عهد رسول الله كانوا إذا أسلموا أجرى عليهم أحكام الإسلام، ولم يذكر لهم الإمامة بحال ، إن كانت الإمامة أهم مطالب الدين وأشرف مسائل المسلمين فأبعد الناس عن هذا الأهم والأشرف هم الرافضة ، فإنهم قالوا : في

الإمامة أسخف قول في العقل والدين ، فإنهم يحتالون على مجهول معدوم ، ولا يرى له العين ، ولا أثر ، ولا يسمع له حمى ولا خير ، فلم يحصل لهم من الأمر المقصود بإمامته شيء ، فقد قاتهم على قولهم الخير المطلوب من أهم مطالب الدين وأشرف مسائل المسلمين . وفي الجملة فالحمد لله سبحانه قد علق بولادة الأمور مصالح في الدين والدنيا : سواء كانت الإمامة أهم الأمور أو لم تكن . وأما الوجه الثاني فإن قوله : وهي أحد أركان الإيمان المستحق بسببه الخلود في الجنان : فيقال له : لم يجعل هذا من الإيمان إلا أمل الجهل والبهتان ، وذلك لأن الله سبحانه وصف المؤمنين وأحوالهم ، والنبي ﷺ قد فسر الإيمان وذكر شعبه ، ولم يذكر الله ولا رسوله الإمامة في أركان الإيمان ، ففي الحديث حديث جبرئيل : لما أتى النبي ﷺ في صورة أعرابي ، وسأله عن الإيمان والإسلام والإحسان ، قال له : الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وتقيم الصلاة و تؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان وتحج البيت ، قال : والإيمان أن تؤمن بالله و ملائكته و كتبه و رسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت ، وتؤمن بالقدر خيره و شره ، ولم يذكر الإمامة ، قال : والإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه ، فإنه يراك ، وهذا الحديث متفق على صحته متلقى بالقبول ، أجمع أهل العلم بالنقل على صحته ، تدبر .

..... إن الإمام الحق بعد رسول صلى الله عليه وسلم عليّ -

قال الفاضل : الإمام الحق بعد الرسول أمير المؤمنين علي ، و

للفاضل على هذه الدعوى أدلة عجيبة ولنا عنها أجوبة

وهذه مناقرة لطيفة

((إن الإمام الحق بعد رسول صلى الله عليه وسلم عليّ)) : قال الفاضل الرافضي : إن الله سبحانه عدل حكيم لا يفعل قبيحا و يخل بواجب ، وإن أفعاله إنما تقع لغرض صحيح وحكمة ، وإنه لا يفعل الظلم ولا العتث ، وإنه رؤوف رحيم بالعباد ، يفعل بهم ما هو الأصلح لهم والأمنع ، وإن الله تعالى كلفهم تخييرا لا إجبارا ، ووعدهم الثواب وتوعدهم العقاب على لسان أنبيائه ورسله المعصومين : بحيث لا يجوز عليهم الخطأ ولا النسيان ولا المعاصي ، وإلا لم يبق وثوق بأقوالهم وأفعالهم ، فتدني فائدة البعثة ، ثم أردف الرسالة بعد موت الرسول بالإمامة - فنصب أولياء معصومين منصوبين ليأمن الناس من غلظهم وسهومهم وخطئهم ، فينقادون إلى أوامره : لتلا يخلي الله العالم من لطفه ورحمته ، وإنه لما بعث محمدا ﷺ قام بنقل الرسالة ، ونص على أن الخليفة بعده علي ابن أبي طالب ، قال الفاضل الرافضي : روى الجمهور كافة أن النبي ﷺ أتى بطائر ، فقال : اللهم اتني بأحب خلقك إليك وإلي يأكل معي من هذا الطائر ، فجاء عليّ ، فإذا كان أحب الخلق إلى الله وجب أن يكون هو الإمام . والجواب من وجوه : الوجه الأول إن قوله : روى الجمهور كافة ، كذب عليهم ، فإن حديث الطير لم يروه أحد من أصحاب الصحيح ، ولا صححه أئمة الحديث . الوجه الثاني إن حديث الطائر من الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل ، قال أبو موسى المدني : قد جمع غير واحد من الحفاظ طرق أحاديث الطير للاعتبار والمعرفة ، مثل الحاكم وأبو نعيم وابن مردويه ، وسئل الحاكم عن حديث الطير ، فقال : لا يصح . الوجه الثالث إن المهاجرين والأنصار كانوا مسلمين يحبون الله ورسوله ، وإن النبي ﷺ كان يحبهم ، وإن القرآن يشهد في

غير موضع برضاء الله عنهم وثنائه عليهم .

قال الفاضل الرافضي : روى الجمهور أنه أمر الصحابة بأن يسلموا على عليٍّ بإمرة المؤمنين ، وقال : إنه سيد المرسلين وإمام المتقين وقائد الفر المحجلين ، و قال : هذا ولي كل مؤمن بعدي ، فيكون على وحده هو الإمام . والجواب من وجوه : الوجه الأول المطالبة بإسناده وبيان صحته ، وهو لم يعز إلى كتاب على عادته ، و أما قوله : رواه الجمهور ، فكذب . ليس هذا في كتب الأحاديث المعروفة بالصحاح والمسانيد والسنن وغير ذلك ، فإن كان رواه بعض حاطي الليل فليس بحجة بحسب اتباعها باتفاق المسلمين ، وقد حرم علينا الكذب ، وقد تواتر عن نبينا ورسولنا أنه قال : من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار . والوجه الثاني : إن هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، وكل من له أدنى معرفة بالحديث يعلم أن هذا كذب موضوع . والوجه الثالث إن هذا مما لا يجوز نسبته إلى النبي ﷺ ، فإن قائل هذا كاذب ، والنبي منزّه عن الكذب ، وذلك أن سيد المرسلين وإمام المتقين وقائد الفر المحجلين هو رسول الله ﷺ باتفاق المسلمين . قال الفاضل الرافضي : روى خطيب خوارزم بإسناده عن أبي ذر الغفاري : قال رسول الله ﷺ : من ناصب عليا الخلافة فهو كافر ، وقد حارب الله ورسوله ، ومن شك في عليٍّ فهو كافر . والجواب بوجوه : المطالبة بصحة النقل ، وميهاة له ذلك .

والوجه الثاني : إن كل من له معرفة بالحديث يشهد أن هذا الحديث كذب موضوع مفترى على رسولنا ونبينا . الوجه الثالث : إن هذا الحديث إن كان ما رواه الصحابة والتابعون فأين ذكره فيما بينهم ومن الذي نقله عنهم . قال الفاضل الرافضي : روى الجمهور عن النبي ﷺ أنه قال لأمير المؤمنين : أنت مني بمنزلة أخي وصبي وخليفتي من بعدي وقاضي ديني ، وهو نص في الباب . والجواب من وجوه : الوجه الأول : المطالبة بصحة هذا الحديث ، فإن هذا

الحديث ليس في شيء من الكتب التي تقوم الحجة بمجرد إسناد حاكمها ، و
لاصححه إمام من أئمة الحديث . و قوله : رواه الجمهور ، إن أراد بذلك أن
علماء الحديث يروونه في الكتب التي يحتج بها فيها ، مثل كتب البخاري و مسلم
ونحوهما ، فهذا كذب عليهم . وإن أراد بذلك أن هذا يرويه مثل أبي نعيم في
الفضائل ، فمجرد هذا ليس بحجة باتفاق أهل العلم في مسألة فروع ، فكيف في
مسألة الإمامة التي قد اقتصم عليها القيامة ؟ ! الوجه الثالث : إن هذا الحديث
كذب موضوع أخرجه الحافظ ابن جوزي في " كتاب الموضوعات " ، وقال ابن
حبان : رواه مطرب بن ميمون عن أنس ، ومطر هذا يروي الموضوعات عن الأثبات
الثقات لاتعل الرواية عنه .

قال الفاضل الرافضي : قال رسول الله ﷺ لأمر المؤمنين : أنت أخي ووزيري
ووصيي ووارثي وخليفتي من بعدي ، وهذا نص في المطلوب . والجواب عنه
بوجهين : الوجه الأول : المطالبة بصحة النقل ، وما ادعاه من نقل الناس كافة
من أظهر الكذب عند أهل العلم بالحديث . والوجه الثاني : إن هذا الحديث كذب
موضوع ، ولهذا لم يروه أحد منهم في الكتب التي يرجع إليها في المنقولات ؛ لأن
أدنى من له معرفة بالحديث يعلم أن هذا كذب ، وقد رواه ابن جرير والبيهقي
بإسناد فيه عبد الغفار بن القاسم ، وهو مجمع على تركه ، كذبه سماك بن
حرب و أبو داود ، وقال النسائي وأبو حاتم : متروك ، وقال علي ابن المديني :
كان يضع الحديث ، وقال أحمد : ليس بثقة ، وقال ابن معين : ليس بشيء ،
والإنصاف أن سائر الأحاديث التي يتعلق بها الروافض موضوعة يعرف ذلك من
له أدنى العلم بالأخبار ونقلها ، وذلك لأنه ليس كل أحد من أهل النظر
والاستدلال خيرا بالمنقولات . والفرق بين صدقها وكذبها و صوابها وخطئها ،
فإن الرافضة في الأصل ليسوا أهل العلم والخبرة بطريق النظر ومعرفة الأدلة ؛
بل من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والآثار والأخبار ، وليس في شيوخ الرافضة

إمام في شيء من علوم الإسلام ، لا علم الحديث ولا الفقه ولا التفسير ولا القرآن ؛ بل شيوخ الرافضة إما جاملوا وإما زنديق مثل شيوخ في اليهود والنصارى ، وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف ، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب ، قال أبو حاتم : سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول : قال أشهب بن عبد العزيز : سئل مالك عن الرافضة ، فقال : لا تكلمهم ولا ترد عنهم ؛ فإنهم يكذبون ، وقال أبو حاتم : حدثنا حرملة ، قال : سمعت الشافعي يقول : لم أر أحدا أشهد بالزور من الرافضة ، وقال مؤمل بن إمام : سمعت يزيد بن هارون يقول : نكتب عن صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة ، فإنهم يكذبون ، وقال محمد بن سعيد الأصبهاني : سمعت شريكا يقول : أحمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة فإنهم يضعون الحديث ويتخذونها ديناً ، وشريك هذا هو شريك بن عبدالله القاضي قاضي الكوفة من أقران الثوري وأبي حنيفة ، وهو من الشيعة الذي يقول بلسانه : أنا من الشيعة ، وهذه شهادتهم فيهم - والبدع متنوعة ، فالخوارج مع أنهم مارقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، وقد أمر نبينا بقتالهم ، واتفق الصعابة و علماء المسلمين على قتلهم ليسوا ممن يعتمد الكذب بل هم معروفون بالصدق ؛ لكنهم جهلوا وضلوا في بدعتهم ولم تكن بدعتهم عن زندقة وإلحاد ، بل من جهل وضلال في معرفة معاني الكتاب و صفات الذات . و أما الرافضة فأصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد يقول : أحد بلسانه خلاف ما في قلبه : وهذا هو الكذب والنفاق ، ويدعون مع هذا أنهم هم المؤمنون دون غيرهم من أهل الملة ، ويصفون السابقين الأولين بالردة والنفاق - نعوذ بالله من الضلال - .

..... ثم ابنه الحسن ثم أخوه الحسين ثم ابنه علي زين العابدين ثم ابنه علي الرضا ثم ابنه محمد الباقر ثم ابنه

جعفر الصادق ثم ابنه موسى الكاظم ثم ابنه علي الرضا ثم ابنه محمد التقي ثم ابنه علي النقي ثم ابنه الحسن العسكري ثم ابنه محمد القاسم المنتظر المهدي ،

((ثم ابنه الحسن)) الخ : قالوا : وعليّ نص على الحسن ، والحسن على الحسين إلى أن انتهت البهوتة إلى المنتظر المهدي محمد بن الحسن صاحب السرداب الغائب ، قال الفاضل الرافضي في إمامة باقي الأئمة الإثني عشر : لنا في ذلك طرق : أحدهما النص ، وقد تواتر عن الشيعة في البلاد المتباعدة خلفا عن سلف عن نبينا ورسولنا ، أنه قال للحسن : هذا إمام ابن إمام أبو أئمة التسعة . والجواب من وجوه : الوجه الأول إن هذا كذب على الشيعة : فإن هذا لا ينقله إلا إمامية ، و سائر طوائف الشيعة تكذب هذا ، فأين تواتر الشيعة. والوجه الثاني أن يقال : علماء الشيعة المتقدمون ليس فيهم من نقل هذا النص ، وذكره في كتاب ، ولا احتج به في خطاب ، وأخبارهم مشهورة متواترة ، فعلم أن هذا من اختلاف المتأخرين . الوجه الثالث أن يقال : أهل السنة و علمائهم أضعاف أضعاف الشيعة كلهم يعلمون أن هذا كذب على رسولنا و نبينا علما يقننا جزمياً ، و يباهلون الشيعة على ذلك ، و ثانيها : الفضائل التي اشتمل كل واحد منهم عليها موجبة لكونه إماما . والجواب عنه أن تلك غايتها أن يكون صاحبها أملا أن تعقد له الإمامة ، ونحن العالمون بأنهم أئمة صالحون للإمامة علما يقينيا قطعياً ، وهذا لا يتنازع فيه اثنان من طوائف المسلمين ، لكنه لا يصير إماما بمجرد كونه أملا : لأن أهلية الإمامة ثابتة لآخرين من قريش ، فلا موجب للتخصيص ، وثالثها : إنا قد بينا أنه يجب في كل زمان إمام معصوم ولا معصوم غير هؤلاء إجماعاً . والجواب من وجوه : أحدهما تمنع المقدمة الأولى ، و منع طوائف المقدمة الثانية ، و سيأتي بطلانه

تفصيلاً في قول المصنف ، ولا يشترط في الإمام أن يكون معصوماً .

محمد القاسم المنتظر المهدي، هذا المهدي

الذي يقربه أهل السنة

((ثم ابنه محمد القاسم المنتظر المهدي)) : وهذا المهدي الذي يقربه أهل السنة ، في الحديث عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ : يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي اسمه كاسي وكنيته كني ، يملأ الأرض عدلاً ، كما ملئت جوراً ، و ذلك هو المهدي ، رواه أصحاب الحديث والأئمة الأعلام . والأحاديث التي يستدل بها على خروج المهدي أحاديث صحيحة رواها أبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم من حديث ابن مسعود وغيره ، قال رسول الله ﷺ في الحديث الذي رواه ابن مسعود : لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم : حتى يخرج فيه رجل مني أو من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي يملأ الأرض قسطاً و عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً ، ورواه الترمذي وأبو داود من رواية أم سلمة أيضاً فيه : المهدي من عترتي من ولد فاطمة ، ورواه أبو داود من طريق أبي سعيد ، و فيه : يملك الأرض سبع سنين .

وهذه الأحاديث قد غلط فيها طوائف ، وأنكرها طائفة ملعونة مودودة ، و لم يعلم قائداً الشقي أبو الأعلى المودودي من قلة دينه وقلة علمه وقلة حياته وكثرة جهله وضلاله أن إنكاراً تكنيب لرسولنا ونبينا وكفر بواح ، ولم يعلم هذا الغبي والغوي بشغبه أن هذه ليست بحماسة بل حماقة وكفر مجرد . وأما مهدي الرافضة فهو محمد بن الحسن ، وهذا خطأ فاحش يخالف ما جاء عن نبينا ورسولنا من الأحاديث الصحيحة .

..... وقد اختفى خوفاً من أعدائه ، و مظهر ، فيملاً الدنيا قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً ، ولا امتناع في

طول عمره و امتداد أيام حياته كعيسى و الخضر و غيرهما . و أنت خير بأن اختفاء الإمام و عدمه سواء في عدم حصول الأغراض المطلوبة من وجود الإمام

قال الرافضة: قد اختفى المهدي خوفا من أعدائه

والرد على هذا الهذيان

((وقد اختفى خوفا من أعدائه)) : فلا سبيل للناس إلى معرفة ، ولا معرفة ما يأمرهم به وما ينهاهم عنه . وما يخبرهم به ، فإن كان أحد لا يصير سعيدا إلا بطاعة هذا الذي لا يعرف أمره ولا نهيه ، لزم أن لا يتمكن أحد من طريق النجاة والسعادة و طاعة الله سبحانه ، وهذا من أعظم تكليف ما لا يطاق .

ومن جهل الرافضة إنهم يجعلون للمنتظر عدة مشاهد

ينتظرونه فيها، وهذا من أبطل الأباطل

و من حماقتهم و جهلهم أنهم يجعلون للمنتظر عدة مشاهد ينتظرونه فيها : كالسرداب بسامر بفلسطين الذي يزعمونه أنه غائب فيه ، و مشاهد أخرى ، و قد يقيمون هناك دابة إما بغلة وإما فرسا وإما غير ذلك ؛ ليركبها إذا خرج ، و يقيمون هناك إما في طرفي النهار وإما في أوقات أخرى يتوجهون إلى المشرق ، و ينادونه بأصوات عالية يطلبون خروجه ، و من المعلوم بضرورة العقل والحس أنه لو كان موجوداً ، و قد أمره الله بالخروج فإنه يخرج سواء نادوه أو لم ينادوه ، وإن لم يؤذن له فهو لا يقبل منهم ، وإنه إذا خرج فإن الله سبحانه يؤيده ويأتيه بما يركبه ، بمن يعينه وينصره ، لا يحتاج أن يوقف له دائما من الآدميين ﴿ من ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ﴾ - والله سبحانه قد عاب في كتابه من يدعو من لا يستجيب له دعائه ، فقال : ﴿ وهم لا يسمعون دعاءكم ولو سمعوا

ما استجابوا لكم ﴿ ، هذا مع أن الأصنام موجودة ، ويكون بها أحياناً شياطين ، و تخاطبهم ، ومن خاطب معدوما كانت حالته أسوأ من حال من خاطب موجوداً . وإن كان جماداً ، فمن دعا المنتظر الذي لم يخلقه كان ضلاله أعظم من ضلال هؤلاء ، و قال في موضع : ﴿ إن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً ﴾ فإذا كان من يتخذ الملائكة والنبيين أرباباً بهذه الحال ، فكيف بمن يتخذ إماماً معدوما لا وجود له ! ، و قال في موضع : ﴿ اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون ﴾ فهؤلاء اتخذوا أناساً موجودين أرباباً ، و هؤلاء يجعلون الحلال و الحرام مطلقاً بالإمام المعدوم الذي لا حقيقة له ، هذا جهل عظيم . ((و سيظهر ، فيما لا الدنيا قسماً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً)) الخ : و أما في الحال فليس له عين ولا أثر ولا يعرف له حس ولا خبر ، و كان أصل دين هؤلاء الرافضة مبنيّاً على المجهول و المعدوم لا على موجود ولا معلوم ، يظنون أن إمامهم موجود معصوم و هو مفقود معدوم ، و إن نبينا و رسولنا أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين الذين لهم سلطان يقضون به على سياسة الناس لا بطاعة معدوم و مجهول ، و لا من ليس له سلطان ولا قسرة على شيء أصلاً ورأساً ، فبضرورة الحس والعقل أن الإمامية أخسر الناس صفقة في الدين ، لأنهم جعلوا الإمام المعصوم هو الإمام المعدوم الذي لم ينفعهم في دين ولا دنيا ، فلم يستفيدوا من أهم الأمور الدينية شيئاً من منافع الدين والدنيا .

اختفاء الإمام وعدم الإمام سواء في عدم حصول الأغراض

المطلوبة من وجود الإمام

((و أنت خير)) : ردّ على الرافضة و الشيعة الإمامية ، ((بأن اختفاء الإمام وعدمه سواء في عدم حصول الأغراض المطلوبة من وجود الإمام)) :

وإذا كان معرفة ما أمر الله سبحانه به الخلق ممكنة بدون هذا الإمام المنتظر ، علم أنه لا حاجة إليه ، و لا يتوقف عليه طاعة الله تعالى ، و لا نجاة أحد و لا سعادته ، و حينئذ فيمتنع القول بجواز إمامة مثل هذا فضلاً عن القول بوجوب إمامة

مثل هذا ، وهذا أمر مبين لمن تدبره ، وذلك أن فعل الواجبات العقلية والشرعية و ترك المستقبحات العقلية والشرعية إما أن يكون موقوفاً على معرفة ما يأمر به و ينهى عنه هذا المنتظر ، وإما أن لا يكون موقوفاً ، فإن كان موقوفاً لزم تكليف ما لا يطاق ، وأن يكون فعل الواجبات وترك المحرمات موقوفاً على شرط لا يقدر عليه عامة الناس ، بل ولا أحد منهم ، فإنه ليس في الأرض من يدعى دعوى صادقة أنه رأى هذا المنتظر ، وسمع كلامه ، وإن لم يكن موقوفاً على ذلك أمكن فعل الواجبات العقلية والشرعية وترك القبائح العقلية والشرعية بدون هذا المنتظر ، فلا يحتاج إليه ولا يجب وجوده ولا شهوده ، ومولاء الرافضة علقوا نجاة الخلق وطاعتهم لله ورسوله بشرط ممتنع لا يقدر عليه الناس ، ولا يقدر عليه أحد منهم ، والإيمان بهذا ليس فيه منفعة بل مضرة في العقل والنفس والبدن والمال وغير ذلك ، فبيح شرعاً وعقلاً ، ولهذا كان المتبعون له من أبعد الناس عن مصلحة الدين والدنيا ، لا تنظم لهم مصلحة دينهم ولا دنياهم ، إن لم يدخلوا في طاعة غيرهم ، فعلم بذلك أن قولهم في الإمامة لا ينال به إلا ما يورث الخزي والندامة ، وأنه ليس فيه شيء من الكرامة ، وإن ذلك إذا كان أعظم مطالب الدين فهم أبعد الناس عن الحق والهدى في أعظم مطالب الدين ، وإن لم يكن من أعظم مطالب الدين ظهر بطلان ما ادعوه من ذلك ، فثبت بطلان قولهم على التقديرين ، وهو المطلوب .

قالت الامامية: إيماننا بهذا المنتظر مثل إيمان شيوخ الزهد

بالياس والخضر والغوث والقطب، والجواب من وجوه

فإن قال مولا الرافضة الجهلة : إيماننا بهذا المنتظر المعصوم مثل إيمان كثير من شيوخ الزهد والتقوى بـالياس والخضر والغوث والقطب ورجال الغيب ، ونحو ذلك من الأشخاص الذين لا يعرفون وجودهم ، فكيف يسوغ لمن يوافق هؤلاء أن ينكر علينا ما ندعيه . والجواب من وجوه : الوجه الأول : إن الإيمان بوجود هؤلاء ليس واجباً عند أحد من علماء المسلمين وطوائفهم المعروفين ، وإن كان بعض

الفلاة يوجب على أصحابه الإيمان بوجود هؤلاء ، ويقول : إنه لا يكون مؤمنا ولها لله سبحانه إلا من يؤمن بوجود هؤلاء ، فكان قوله مردودًا باطلًا . الوجه الثاني أن يقال : من الناس من يظن أن التصديق بهؤلاء يزداد الرجل به إيمانًا وخيرًا و مولاة لله سبحانه ، وأن المصدق بوجود هؤلاء أشرف وأفضل عند الله ممن لم يصدق بوجود هؤلاء ، وهذا القول ليس مثل قول الرافضة من كل وجه ، بل هو مشابه له من بعض الوجوه : لأنهم جعلوا كمال الدين موقوفًا على ذلك ، فحينئذ يقال : هذا القول أيضًا باطل باتفاق علماء المسلمين ، فإن العلم بالواجبات والمستحبات وفعل الواجبات والمستحبات كلها ليس موقوفًا على التصديق بوجود هؤلاء ، ومن ظن من أهل النسك والزهد والعمامة أن شيئًا من الدين واجبا أو مستحبًا موقوف على التصديق بوجود هؤلاء ، فهذا جامل باتفاق أهل العلم : إذ قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن نبينا ورسولنا لم يشرع لأمته التصديق بوجود هؤلاء ، ولا أصحابه كانوا يجعلون ذلك من الدين والأئمة المسلمين . الوجه الثالث أن يقال : القائلون بهذه الأمور منهم من ينسب إلى أحد هؤلاء ما لا تجوز نسبته إلى أحد من البشر ، مثل دعوى بعضهم أن الفوثن والقطب هو الذي يمد أهل الأرض في مداهم ونصرهم و رزقهم ، وإن هذا لا يصل إلى أحد إلا بواسطة نزوله على ذلك الشخص ، وهذا باطل بإجماع المسلمين . الوجه الرابع أن يقال : الصواب الذي عليه المحققون ، أن إلياس والخضر ماتا ، وإنه ليس أحد من البشر واسطة بين الله عز سلطانه وبين خلقه في خلقه ورزقه ومداه ونصره ، وإنما الرسل والأنبياء وسائط في تبليغ رسالاته : لا سبيل لأحد إلى السعادة إلا بطاعة الرسل والأنبياء ، وأما خلقه ومداه ورزقه ونصره فلا يقدر عليه إلا الله سبحانه ، فهذا لا يتوقف على حياة الرسل والأنبياء وبقائهم : بل ولا يتوقف نصر الخلق ورزقهم على وجود الرسل والأنبياء أصلا ورأى .

..... وإن خوفه من الأعداء لا يوجب الاختفاء بحيث لا يوجد منه إلا الاسم ، بل غاية الأمر أن يوجب

الخوف من الأعداء لا يجب الاختفاء والرّد على هذا الشغب

((وإن خوفه من الأعداء)) : قال بعض الأفاضل : إن المراد بالأعداء هم الخلفاء العباسية ، إنهم لا يرضون اجتماع الناس على العلويين ، فهذا قول لا دليل عليه ؛ بل خطأ فاحش و غلط محض . ((لا يوجب الاختفاء)) : ووجه الاختفاء و جوابه قد مر منا سابقاً تفصيلاً . ((بحيث لا يوجد منه إلا الاسم)) : ولم ير له عين ولا أثر ولا سمع له حس ، ولا خبر ، ليس فيهم أحد يعرفه لا بعينه ولا صفته ؛ مع أن نبينا و رسولنا أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين ، والحديث المعروف : من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية ، جعة عليهم ، فإن الرافضة لا يعرفون إمام زمانهم ، فإنهم يدعون أنه الغائب المنتظر محمد بن الحسن الذي دخل سرداب (١) سامر ، و من أعجب العجائب أن المرأة إذا غاب وليها زوجها القاضي أو الولي الحاضر لثلا تفوت مصلحة المرأة بنفيه الولي المعلوم الموجود ، فكيف يضع مصلحة الإمامة مع طول هذه المدة مع الإمام المفقود المعلوم ؟ فبعد هذا كله قول الرافضة في الإمامة أبعد الأقوال عن الصواب ، فأى سعي أضل من سعي من يتعب التعب الطويل ، ويفارق جماعة المسلمين ويلعن السابقين والتابعين ، ويعاون الكفار والمنافقين . ((بل غاية الأمر)) يعني لهذا الخوف من الأعداء ((أن يوجب)) .

(١) سنة ٢٥٠ أو نحوها .

..... اختفاء دعوى الإمامة يعني أباء المهدي الذين كانوا ظاهرين على الناس ، ولا يدعون الإمامة . وأيضاً فعند

فساد الزمان و اختلاف الآراء و استيلاء الظلمة احتياج الناس إلى الإمام أشد و انقيادهم له أسهل . و يكون من قریش و لايجوز من غيرهم و لا يختص ببني هاشم و أولاد عليّ ، يعني يشترط أن يكون الإمام قریشياً لقوله ﷺ : الأئمة من قریش . و هذا و إن كان خبراً واحداً ؛ لكن لما رواه أبو بكر محتجاً به على الأنصار و لم ينكره أحد فصار مجمعا عليه ، و لم يخالف فيه إلا الخوارج و بعض المعتزلة . و لا يشترط أن يكون هاشمياً أو علوياً

((اختفاء دعوى الإمامة)) : اختفائه إياها كما في حق أبائه : ((يعني أباء المهدي : الذين كانوا ظاهرين على الناس ، و لا يدعون الإمامة)) : فينبغي له أيضاً أن لا يختفي عن الأعين ، و لا يدعى الإمامة . ((وأيضاً)) : وأنت خير أيضاً ((فعند فساد الزمان)) : بالمعاصي و المظالم . ((و اختلاف الآراء)) : من أجل اختلاف الوقائع و الواقعات ((و استيلاء الظلمة)) : على المظلومين ((احتياج الناس إلى الإمام أشد و انقيادهم له أسهل)) : و هذا من أجل البديهيّات ، و العلم به ضروري بعد استقرار العادات ، فثبت أن نصب الإمام يقتضي اندفاع أنواع من المعصيات ، و لا تندفع إلا بتصبه ، فتأمل و لا تغفل .

يشترط أن يكون الإمام قریشياً و لا يدعى إلا بالخارجية و بعض القدرية

((و يكون من قریش و لايجوز من غيرهم)) : خلافاً للخارجية و أكثر المعتزلة ((و لا يختص ببني هاشم و أولاد عليّ)) : خلافاً للرافضة الإمامية . ((يعني يشترط أن يكون الإمام قریشياً)) : من أولاد نضر بن كنانة ، قال القاضي عياض : هو مذهب كافة العلماء ، و عندما العلماء في مسائل الإجماع ، و لم

ينقل عن السلف والخلف قول وفعل يخالف ما ذكرنا ، ولا اعتداد بقول النظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع ، ((لقوله ﷺ : الأئمة من قريش))
رواه النسائي ورواه البزار ، وقدمنا تخرجه ، ولقوله عليه الصلاة والسلام :
الناس تبع لقريش . أخرجه الشيخان من حديث معاوية . إن هذا الأمر في قريش
أخرجه البخاري ، وأفرد له الحافظ ابن حجر جزء ، وجمع فيه طرقه عن
نحو أربعين صحابيا ، فعلم أنه متواتر ، ولا أقل من أنه مشهور لا خبر واحد .
ولقائل أن يقول : إن قوله ﷺ : الأئمة من قريش خبر واحد ، وهو لا يفيد
القطع واليقين بل يفيد الظن ، وهو مقرر في موضعه دفعه بقوله :

((وهذا وإن كان خبرا واحدا : لكن لما رواه أبو بكر محتجا به على
الأنصار)) : حين خالفوا وقالوا : منا أمير ومنكم أمير ، ولم ينكره أحد : فقد
اتفقت الصحابة على قبوله فقبلوه . ((فصار مجمعا عليه)) : و أجمعوا
عليه ، فصار دليلا قاطعا يفيد القطع واليقين باشتراط القرشية . ((ولم
يخالف فيه إلا الخوارج وبعض المعتزلة)) : - بل أكثر المعتزلة - وجوزوا أن
لا يكون في العالم إمام أصلا ، وإن احتج إليه ، فيجوز أن يكون عبدا أو حرا
أو نبطيا أو قريشيا - وتمسكوا بقول ﷺ : اسمع وأطع وإن عبدا حبشيا كان
رأسه زبيبة ، أخرجه البخاري .

و أجيب بحمله على من ينصبه الإمام أميرا على سرية أو غيرهما دفعا
للتعارض بين الأدلة ، ولأن الإمام لا يكون عبدا بالإجماع ، وسيأتي

لا يشترط أن يكون هاشميا أو علويا والرد على الرافضة الإمامية

((ولا يشترط أن يكون هاشميا)) : من أولاد هاشم ((أو علويا)) : من
أولاد أمير المؤمنين علي ، واعتقد الرافضة الإمامية أن الإمامة يجب أن لا تخرج
من أولاده ، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده ، يقولون :

إن الإمام منصوب عليه من قبل الله و قبل رسوله . إن رسول الله نص على إمامة من يكون إماما بعده ، ثم يستنسخ هذا أن ذلك المنصوص عليه لابد ، و أن يكون هو علياً ، فإن علياً كان ماشميا من الأب و الأم ، لأنه علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، و أيضاً أم علي فاطمة بنت اسد بن هاشم ، و من المعلوم أنه لم يكن لأحد من الخلق مصاهرة مثل ما كانت له ؛ لأن أشرف أولاد الرسول هو فاطمة سيدة النساء أهل الجنة عرسه و زوجته ، و من المعلوم أنه لم يكن لأحد من الصحابة أولاد مثل أولاده في الفضيلة كالحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة ، ولداه ، ثم أولاد الحسن و أولاد الحسين ، هؤلاء الذرية الطاهرة يعترف بعلو درجتهم و رفعة شأنهم ، و يقر بفضيلتهم و شرفهم كل مسلم و كل عاقل ، فهم أئمة الأمة وجويا و فرضا ، فاحفظ هذه الوجومات .

..... لما ثبت بالدلائل من خلافة أبي بكر و عمر و عثمان ؛
مع أنهم لم يكونوا من بني هاشم ، و إن كانوا من قريش فإن

قريشا اسم لأولاد النضر بن كنانة ، وهاشم هو أبو عبد المطلب جد رسول الله عليه السلام ، فإنه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب فهو بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ؛ فإلعلوبة و العباسية من هاشم ، لأن العباس وأبا طالب ابنا عبد المطلب ، وأبو بكر قريشي لأنه ابن أبي قحافة عثمان بن عامر بن بن كعب بن سعد تيم بن مرة ابن كعب ابن لوي وكذا عمر ، لأنه ابن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن زراح بن عدي كعب ، وكذا عثمان ، لأنه ابن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف . و لا يشترط في الإمام أن يكون معصوما ،

((لما ثبت بالدلائل)) : بالأدلة الحقة قد تقدم ذكرها ((من خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ؛ مع أنهم لم يكونوا من بني هاشم)) : ولا من أولاد علي أمير المؤمنين . ((وإن كانوا من قريش فإن قريشا اسم لأولاد النضر بن كنانة)) : لأن النضر جامع وانتساب قريش إليه ينتهي .

ولا يجب أن يكون الإمام معصوما والرد على

الرافضة الإمامية أبلغ الرد

((ولا يشترط في الإمام أن يكون معصوما)) : وهو قول أهل السنة والمعتزلة والخارجية خلافا للرافضة الإمامية ، يقولون : إن الأئمة معصومون كالأنبياء ، لأن المعارف الإلهية لا تعلم إلا من المعصوم ، والواجبات العقلية ، وتقريب الخلق إلى الطاعات لا يحصل إلا منه ، و وافقهم بذلك الزيدية من الرافضة والملاحدة

النصيرية والزنادقة والإسماعلية ، يقولون : إن الإمام لطف؛ لأن الناس إذا كان لهم إمام يأمرهم بالواجب وينهاهم من القبيح ، كانوا أقرب إلى فعل المأمور وترك المحذور ، فيجب أن يكون لهم إمام ، ويجب أن يكون معصوما ، ولا معصوم غير هؤلاء إجماعاً ، ولهم في ذلك فرقتان : فرقة منهم يزعمون أنه لا يجوز على الأنبياء أن يعصي الله سبحانه ، ولا يجوز ذلك على الأئمة ؛ لأنهم جميعاً حجج الله وهم معصومون من الزلل- وفرقة يزعمون أن الأنبياء جائز عليهم أن يعصي الله ، فأما الأئمة فلا يجوز ذلك عليهم ، فإن الأنبياء إن عصوا فإن الوحي يأتيهم من قبل الله ، والأئمة لا يوحى إليهم ولا تهبط الملائكة عليهم ، وهم معصومون فلا يجوز عليهم أن يسهوا ويغلطوا . وبالجملة يجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيب وثبوت عصمة الأئمة وجوباً عن الكبار والصغار.

و الجواب : إن الأنبياء معصومون من الخطأ والسهو والمعصية صغيرها وكبيرها من أول العمر إلى آخره ، إلا لم يبق وثوق بما يبلغونه ، فانتفتت فائدة البعثة . وما اختصت به الرافضة الإمامية وأتباعهم من عصمة الأئمة ، فهو في غاية الغفلة والفساد والبعد عن العقل والدين ، وهو أفسد من اعتقاد كثير من النساك في شيوخهم - إنهم محفظون واضعف من اعتقاد غالبية الشاميين أتباع بني أمية - فكانوا يقولون : إن الله سبحانه إذا استخلف خليفة تقبل منه العسنيات وتجاوز له عن السيئات ، وربما قالوا : إنه لا يحاسبه ، ولهذا سأل الوليد بن عبد الملك عن ذلك العلماء ، فقالوا له : يا أمير المؤمنين أنت أكرم على الله سبحانه أم داود عليه السلام قال له ﴿يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب﴾ وبالجملة أن العقلاء و أمل العلم بالنقل يعلمون أنه ليس في فرق المسلمين أكثر تمعداً للكذب وتكذيباً للحق من الرافضة ، ولهذا يقال : إن الرفض والتشيع دمليز الكفر والنفاق .

..... لما مر من الدليل على إمامة أبي بكر ، مع عدم القطع بعصمته وأيضاً الاشتراط ، هو المحتاج إلى الدليل ، و

أما في عدم الاشتراط فيكفي فيه عدم دليل الاشتراط ، واحتج المخالف بقوله تعالى : ﴿ لا ينال عهدي الظالمين ﴾ ،

((لما مر من الدليل على إمامة أبي بكر)) : قد سبق أنه اجتمعت الأمة على إمامة الصديق ((مع عدم القطع بعصمته)) : بل القطع على أنه غير معصوم . وقد يقال بعبارة جامعة بأنه قد قام الدليل على إمامة الخلفاء الراشدين مع عدم القطع بعصمتهم ، فلا تكون العصمة شرطاً في الإمام ، و لأن العصمة من خواص النبوة ، فقول الرافضة الضالة يجب به أن يكون الإمام معصوماً ، فهو في الحقيقة إنكار عن ختم النبوة ، وهذا من أعظم الكفريات ، و حينئذ لا يبقى الفرق بين القادياني والروافضي ، فافهم . ((و أيضاً الاشتراط)) : يعني اشتراط العصمة . ((هو المحتاج إلى الدليل)) : لأنه دعوى : لا بد لها من دليل مثبت . ((وأما في عدم الاشتراط فيكفي فيه عدم دليل الاشتراط)) : وقد تقرر في موضعه أن الأعدام لا تحتاج إلى الدليل .

براهين الرافضة الإمامية والجواب عنها بوجوه

((واحتج المخالف)) : الرافضة الإمامية و أتباعهم ((بقوله تعالى)) : خطاباً لإبراهيم الخليل : ﴿ إني جاعلك للناس إماماً قال و من ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين ﴾ ((فإن الآية دللت على أن عهد الإمامة لا يصل إلى الظالم ، و الكافر ظالم لقوله : ﴿ والكافرون هم الظالمون ﴾ و لا شك في أن الثلاثة كانوا كفاراً يعبدون الأصنام إلى أن ظهر نبينا ورسولنا . والجواب من وجوه : الوجه الأول : إن الكفر الذي يعقبه الإيمان الصحيح لم يبق على صاحبه منه ذم ، هذا معلوم بالضرورة من دين الإسلام : بل من دين الأنبياء كلهم ، قال الله سبحانه : ﴿ قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾

الوجه الثاني : إنه ليس كل من ولد في الإسلام بأفضل ممن أسلم بنفسه ، بل قد ثبت بالنصوص المستفيضة أن خير القرون القرن الأول ، و عامتهم أسلموا بأنفسهم بعد الكفر ، و هم أفضل من أصحاب القرن الثاني الذين ولدوا على الإسلام . الوجه الثالث : إن من قال : إن المسلم بعد إيمانه كافر فهو كافر بإجماع المسلمين ، فكيف يقال عن أفضل الخلق إيماناً و تصديقاً أنهم كفارٌ لأجل ما سلف ! ، فافهم . وبالله التوفيق .

.....و غير المعصوم ظالم ، فلا يناله عهد الإمامة . و
الجواب المنع ، فإن الظالم من ارتكب معصية مسقطه

للعادلة مع عدم التوبة والإصلاح ، فغير المعصوم لا يلزم أن يكون ظالماً . و حقيقته العصمة أن لا يخلق الله تعالى في العبد الذنب مع بقاء قدرته و اختياره ، و هذا معنى قولهم هي لطف من الله تعالى يحمله على فعل الخير و يزجره عن الشر مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء . ولهذا قال الشيخ أبو منصور الماتريدي ، العصمة لاتزيل المحنة . وبهذا يظهر فساد

((و غير المعصوم ظالم)) : إشارة إلى صفى القياس والكبرى مطوية .
 ((فلا يناله عهد الإمامة)) : إشارة إلى نتيجة القياس وترتيب القياس : غير المعصوم ظالم و كل ظالم لا ينال عهد الإمامة ، فينتج أن غير المعصوم لا يناله عهد الإمامة . ((و الجواب المنع)) : أجاب عنه بمنع الصفري يعني لانسلم أن غير المعصوم ظالم . ((فإن الظالم من ارتكب معصية مسقطاً للعادلة مع عدم التوبة والإصلاح)) : و حاصله : أن الظالم من ارتكب معصية ، ولم يتب ولم يتداركها بالعمل الصالح . ((فغير المعصوم لا يلزم أن يكون ظالماً)) : وتفصيله : أن الآية تدل على أن شرط الإمام أن لا يكون مشغولاً بالذنوب التي تنال ، وتسقط العدالة بها ، لا على أن شرط الإمام أن يكون معصوماً ، فإن الظالم في مقابلة العدالة ، و لا يلزم من كونه غير ظالم أن يكون معصوماً ، بل يلزم أن يكون عدلاً . وهذا كله إذا كان المراد بالعهد الإمامة ، و أما إذا كان المراد بالعهد النبوة فأشار إليه بقوله سبحانه : ﴿ إني جاعلك للناس إماماً ﴾ فعلم بالبداهة أن هذا إمامة النبوة ، لا إمامة الخلافة ، فلاحجة لهم في الآية من شيء ، فتأمل . ((و حقيقته العصمة)) : يعني ماميتها عند الأشاعرة . أن لا يخلق الله تعالى في العبد : يعني في قلبه و

نفسه . ((الذنب مع بقاء قدرته و اختياره)) : و اختار الشارح في " شرح المقاصد " التعريف بالملكة ، و هذا ليس تناقضاً لعدم التفاوت في المقصود . ((و هذا)) : يعني ما ذكرنا من حقيقة العصمة . ((معنى قولهم)) : يعني قول المعتزلة في تعريفها . ((هي لطف من الله تعالى)) : يعني ملكة قلبية ناشئة من لطفه سبحانه . ((يحمله)) : يعني يحمل اللطف العبد . ((على فعل الخير)) : يعني العبادة والطاعة . ((و يزجره عن الشر)) : يعني يمنعه عن الفساد و المعصية . ((مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء)) : علة لبقاء الاختيار ، ((و لهذا)) : يعني لبقاء الاختيار . ((قال الشيخ أبو منصور الماتريدي)) : إمام أهل السنة و الجماعة عَلَّمَ الهدى : ((العصمة لا تنزل المحنة)) : يعني تكليف الأحكام . ((و بهذا)) : يعني بالتكليف و الاختيار . ((يظهر فساد)) .

..... قول من قال إنها خاصية في نفس الشخص أو في بدنه يمتنع بسببها صدور الذنب عنه ، كيف ؟ و لو كان

الذنب ممتنعاً لما صح تكليفه بترك الذنب و لما كان مثاباً عليه و لا أن يكون أفضل من أهل زمانه ،

((قول من قال)) : يعني قول بعض الروافضة ((إنها)) : يعني العصمة .
 ((خاصة في نفس الشخص أو في بدنه يمتنع بسببها)) : يعني عقلاً أو عادةً .
 ((صدور الذنب عنه)) : من العبد . ((كيف)) : يعني كيف لا يظهر فساد . ((و لو كان الذنب ممتنعاً لما صح تكليفه بترك الذنب)) : من جانب الشارع . ((و لما كان مثاباً عليه)) : لكونه اضطرارياً لا اختيارياً ، وهذا باطل كما لا يخفى .

لا يشترط في الإمام أن يكون أفضل أهل زمانه

والرد على الامامية أشيع الرد

((و لا أن يكون أفضل من أهل زمانه)) : خلافاً للرافضة الإمامية : فإنهم زعموا و شرطوا أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه . والفضائل إما نفسانية أو بدنية أو خارجية ، وأمير المؤمنين عليّ جمع الجميع ، فأمر المؤمنين عليّ و أولاده أفضل الناس بعد نبينا و رسولنا ، فهم الأئمة . والجواب عنه أن أهل السنة و الجماعة لا ينادعون في فضيلة أمير المؤمنين عليّ ، و أنه في الدرجة العليا من الفضيلة ، و أنه على أحق الناس بالخلافة في زمنه بالرّيب ، و إنما النزاع في أنه أفضل من الثلاثة ، و أحق بالإمامة منهم . فالحق التحقيق بالتحقيق أن الثلاثة أفضل من الأئمة ، فإن تفضيل الصديق و الفاروق على عثمان لم يناف في أحد ، و تفضيلهما على عثمان و عليّ لم يناف في من له عند الأمة قدر ، لا من الصحابة و لا التابعين و لا أئمتهم السنة ؛ بل اجماع المسلمين على ذلك ، و بعد ذلك اتفقوا على مبايعة عثمان بغير رغبة و لا رغبة ، فيلزم أن يكون عثمان هو الأحق ، و من كان هو الأحق كان هو الأفضل ؛ فإن أفضل الخلق من كان أحق أن يقوم مقام رسولنا و نبينا ، و إنما قلنا : يلزم أن يكون هو الأحق ، إذ ممتنع أن يكونوا علموا الحق و عدلوا عنه . فإن ذلك أعظم و أعظم ، فإنه قدح في

عدالتهم ، وذلك يمنع أن يكونوا خير القرون بالضرورة ، ولأن القرآن أثنى عليهم ثناء يقتضي غاية المدح ، فيمنع إجماعهم وإصرارهم على الظلم الذي هو ضرر في حق الأمة كلها ، ومكذا جمهور المتأخرين، ففضلوا عثمان ، وعليه استقر أمر أهل السنة والجماعة ، وهو منزه أهل الحديث ومشائخ الزمذمة وأئمة الفقهاء أبي حنيفة وأصحابه ، ومالك وأصحابه ، والشافعي وأصحابه ، وأحمد بن حنبل وأصحابه ، وهو أيضاً منزه جماهير أهل الكلام : مثل الكرامية والكلابية والأشعرية والقدرية المعتزلة .

والشيعة الإمامية أذل فرق الأمة، وليس في أهل الأهواء

أذل من الرافضة ولا أحق منهم، ووجوه حماقتهم

ولكن الأسف ثم الأسف على أن الإسلام عند الإمامية هو ما هم عليه ، وهم أذل فرق الأمة ، فليس في أهل الأهواء أذل من الرافضة ، ولا أحق منهم . ومن جملة حماقتهم إقامة المأتم والنياحة على من قتل من سنين عديدة . ومن المعلوم أن ذلك مما حرمه الله ورسوله ، فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ : أنه قال : ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية . وثبت في الصحيح عنه : " أنه بريء من الحالقة والصالقة والشاقة " ، فالحالقة التي تحلق شعرها عند المصيبة ، والصالقة التي ترفع صوتها عند المصيبة بالمصيبة ، والشاقة التي تشق ثيابها . وثبت في الصحيح عنه أنه قال : إن النائحة إذا لم تتب قبل موتها فإنها تلبس يوم القيامة درعا من جرب ومريالا من قطران ، والأحاديث في هذا الباب كثيرة . ومؤلفاء يأتون من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وغير ذلك من المنكرات بعد الموت بسنين كثيرة لو تفعلوها عقب موته لكان ذلك من أعظم المنكرات التي حرّمها الله ورسوله ، فكيف بعد هذه المدة الطويلة ! ومن المعلوم أنه قد قتل من الأنبياء وغير الأنبياء ظلما ؛ و هو أفضل منه ، وقتل عثمان بن عفان ؛ وكان قتله أول الفتن العظيمة التي وقعت بعد موت النبي ﷺ ، وترتب عليهم من الفساد أضعاف ما ترتب على قتل

الحسين و قتل غير مؤلاء ، و ما فعل أحد من المسلمين و غيرهم مأثمًا و لا نياحة على ميت و قتل بعد مدة طويلة من موته و قتله إلا مؤلاء ، و ذلك من غاية الحمق والجهل . و أما أمل الحق فيقولون : فالأولى بالولاية أفضلهم ، فإن وُلِّي المفضل مع وجود الأفضل صحت الإمامة والولاية : لأن الفاروق لما حضرته الوفاة جعل الأمر شورى بين الستة : عثمان و علي و طلحة و الزبير و سعد بن أبي وقاص و عبد الرحمن بن عوف .

و من المعلوم بالضرورة أنهم لم يكونوا سواء في الفضل للاتفاق على أن عليًا و عثمانًا أفضل من الأربعة الآخرين ، و وافقهم بذلك - الصالحية - من الرافضة ؛ حيث جوزوا إمامة المفضل وتأخير الفاضل . والأفضل إذا كان الأفضل راضيًا بذلك . قالوا : أما علي فهو أفضل الناس بعد نبينا و رسولنا ، و أولاهم بالإمامة ؛ لكنه سلم الأمر لهم طائعًا ، و ترك حقه راغبًا ، فنحن راضون بما رضي المسلمون ، و لو لم يرض عليٌ بذلك لكان أبو بكر مالكا . و وافقهم بذلك المسلمانية من الرافضة . يقولون : إن الإمامة تصح في المفضل مع وجود الأفضل ، و أثبت إمامة الصديق و الفاروق حقًا باختيار الأمة حقا اجتهاديا ، و تابعهم على القول بجواز إمامة المفضل مع قيام الأفضل قوم من المعتزلة ، منهم : جعفر بن مبشر و جعفر بن حرب و كثير النوى ، قالوا : إن الإمامة من مصالح الدين ليس يحتاج إليها لمعرفة الله سبحانه و توحيده ، فإن ذلك حاصل بالعقل ؛ لكنها يحتاج إليها لإقامة الحدود و القضاء و إعلاء الكلمة و نصب القتال مع أعداء الدين ؛ و حتى يكون للمسلمين جماعة ، و لا يكون الأمر فوضى بين العامة ، فلا يشترط فيها أن يكون الإمام أفضل الأمة علما و أقدمهم رأيا و حكمة ؛ إذ الحاجة تلزم بقيام المفضل مع وجود الفاضل والأفضل ، فافهم و تأمل .

..... لأن المساوي في الفضيلة بل المفضل الأقل علماً و

عملاً ، كان أعرف بمصالح الإمامة و مفاصلها و أقدر على القيام بمواجهتها ، خصوصاً إذا كان نصب المفضل اذفع للشر ، و أبعد عن إثارة الفتنة . ولهذا جعل عمر الإمامة شورى بين الستة مع القطع بأن بعضهم أفضل من بعض . فإن قيل : كيف يصح جعل الإمامة شورى بين الستة؟

((لأن المساوي في الفضيلة بل المفضل الأقل علماً و عملاً ، كان أعرف بمصالح الإمامة)) فوائدنا و منافعها ((و مفاصلها)) : و مضارها ((و أقدر على القيام بمواجهتها)) : يعني حقوقها و مقتضياتها و لوازمها التي تتعلق بالناس في الدين والدنيا. إن الأفضلية مطلقاً ليست شرطاً لصحة الإمامة ولايتها بل شرط الكمال . ((خصوصاً إذا كان نصب المفضل اذفع للشر)) : يعني بالنظر إلى بعض مواقع الوقت و رغبة قلوب الناس إليه حكمنا بالانعقاد إمامته مع فقد الشروط ؛ عند لزوم الضرر العام بتقدير عدم الإمامة ؛ بحيث إن لم نحكم بالانعقاد ، فيبقى الناس فوضى لا إمام لهم ، و هو كما ترى بالأدلة السابقة بناءً على عدم صحة تولية القضاء ، فيجب طاعته عادلاً كان أو فاجراً . ((و أبعد عن إثارة الفتنة)) : بأن تغلب عليها جامل أو فاسق ، و كان في صرفه عنها إثارة الفتنة التي لا تطاق فلا محالة حكمنا بالانعقاد إمامته لئلا يكون بصرفنا إياه إثارة الفتنة التي لا تطاق - و بالله التوفيق - .

((ولهذا جعل عمر الإمامة شورى بين الستة)) : الذين توفي النبي ﷺ و هو عنهم راضٍ . ((مع القطع بأن بعضهم أفضل)) : إن علياً و عثمان أفضل ((من بعض)) : من الأربعة الآخرين . ((فإن قيل : كيف يصح جعل الإمامة شورى بين الستة : مثل ما جعلها الفاروق)) .

..... مع أنه لا يجوز نصب الإمامين في زمان واحد . قلنا :

غير الجائز هو نصب إمامين مستقلين تجب إطاعة كل منهما على الانفراد ، لما يلزم في ذلك من امتثال أحكام متضادة ، و أما في الشورى فالكل بمنزلة إمام واحد . و يشترط أن يكون من أهل الولاية المطلقة الكاملة ، أي مسلما حرا ذكرا عاقلا بالغاً ؛ و إذ ما جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ، و العبد مشغول بخدمة المولى مستحق في أعين الناس و النساء ناقصات عقل و دين ، و الصبي و المجنون قاصران عن تدبير الأمور و التصرف في مصالح الجمهور

((مع أنه لا يجوز نصب الإمامين في زمان واحد)) : نقول نبينا ورسولنا : إذا بوع لخلفيتين فاقتلوا الآخر منهما ، رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري ، و الأمر بالقتل محوّل ؛ كما صرح به العلماء على ما إذا لم يندفع إلا بالقتل ، فإنه إذا أصبر على الخلاف كان باغياً ، فإذا لم يندفع إلا بالقتل قتل ، الحكمة والفقه في امتناع تعدد الإمام أنه مناف لمقصود الإمامة من اتحاد كلمة أهل الاسلام واندفاع الفتن . ((قلنا : غير الجائز هو نصب إمامين مستقلين تجب إطاعة كل منهما على الانفراد)) : من غير حاجة إلى اجتماعهم ، ((لما يلزم في ذلك)) : تعدد الإمام بالهيئة الكذائية ((من امتثال أحكام متضادة)) : إن التعدد يقتضى لزوم امتثال أحكام متضادة متناقضة ؛ لأن كل واحد يريد حكماً مغالفاً لحكم الآخر ، و هو باطل كما ترى . ((و أما في الشورى فالكل بمنزلة إمام واحد)) : لأن المراعاة والملاحظة فيه أكثرية الآراء أو اتفاقها مثل ما في الحكومة الجمهورية . أقول : والجواب من الشارح مبني على التنزل ، و إلا فمن المعلوم بداهة أن المشروط في الشورى لم يكن إلا تعيين إمامة واحدة منهم لا إدارة الإمامة بينهم ؛ حتى يكون الاستخلاف من الفاروق لجميعهم أو لكليهم الدائر بينهم ، فإنه يرده الأخبار كلها أوجليها . فعلم أن السؤال ساقط غير متوجه أصلاً ورأساً ؛ لأنه لم يجعل الخليفة

كلهم بل أحدهم ، و فوض تعيينه إليهم . و أما جواب الشارح قدس سره فالمضار فيه ما لا يخفى تفكر .

يشترط في الإمام أن يكون من أهل الولاية المطلقة الكاملة،

والنساء ناقصات عقل ودين

((و يشترط أن يكون من أهل الولاية المطلقة الكاملة)) : قال الشارح قدس سره في تفسير الولاية المطلقة الكاملة : ((أي مسلماً حراً ذكراً عاقلاً بالغاً)) الخ : يعني إن الشروط أنواع بعضها لازم لاتنعدم الإمامة بدونه ، و هي هذه المذكورة الخمسة . أما الإسلام فلقوله سبحانه : ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾ و أما الحرية فقال : ((والعبد مشغول بخدمة المولى مستحق في أعين الناس)) : يعني إن العبد مستغرق الأوقات بحقوق السيد مشغول بخدمته محقر في أعين الناس ، لا يهاب و لا يتأمل أمره ، و للإمام يجب أن يكون مكرماً معظماً مفضلاً بين الناس ؛ ليكون مطاعاً ، و يجب أن لا يكون مشغولاً بخدمة أحد على سبيل الوجوب ؛ ليتفرغ لمصالح الناس . و أما الذكورة فقال : ((والنساء ناقصات عقل و دين)) : و الإمام يجب أن يكون كامل العقل والدين و ممنوعات من الخروج إلى مشاهد الحكم و معارك الحروب ، و لا يصلح للقهر و الغلبة و جر العساكر و تدبير الحروب و إظهار السياسة غالباً ، و أشار إليه النبي ﷺ بقوله : كيف يفلح قوم تملكهم امرأة . والأحاديث الصحيحة والصريحة في هذا الباب غير محصاة ، تدبر . و أما البلوغ والعقل فقال : ((والصبي والمجنون قاصران عن تدبير الأمور والتصرف في مصالح الجمهور)) : و لأن الصبي والمجنون ليس لهما الولاية على أنفسهما ، فكيف يتصور ولايتهما على كافة الناس ؛ و لأن الصبي والمجنون غير متصرفين بالصفات المعتبرة في الإمامة ، و لأن الصبي والمجنون ليسا بعدلين ، و الإمام يجب أن يكون عدلاً كامل العقل والدين . و أما القرشية فقد تقدم تفصيله والمقال عليه .

..... و سائساً أي مالكا للتصرف في أمور المسلمين

بقوة رأيه ورويته و معونة بأسه و شوكته قادرا بعلمه و عدله وكفايته وشجاعته ،

((و سائساً)) : قال الشارح في تشريعه : ((أي مالكا للتصرف في أمور المسلمين بقوة رأيه ورويته)) : يعني بالفكر القوي ، ((و معونة بأسه و شوكته)) : يعني بالقوة القاهرة ، و حاصله يجب أن يكون الإمام ذا رأي و تدبير يدبر أمر الحرب والسلام و سائر الأمور السياسية بأن يشتد في محل يقتضي الشدة ، و يرحم في موضع اللين والرحمة : كما قال الله سبحانه في مدح أصحاب نبينا و رسولنا : ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحِمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ ((قادرا)) : قال الشارح قدس سره : ((بعلمه)) : يعني الأولى أن يكون الإمام مجتهدا في أصول الدين و فروعه ؛ ليتمكن من فصل الحكومات و رفع الخصومات ، و ليتمكن من إيراد الدليل على المطالب الأصولية ، و حل الشبهات والشكوك ، و ليتمكن من الفتوى في الوقائع ، واستنباط الأحكام في الفروع . ((و عدله)) : يعني أن يكون الإمام عدلا ؛ لأنه متصرف في رقاب الناس و أموالهم و أبضاعهم ، فلو لم يكن عدلا لا يؤمن من تعديه و صرف أموال الناس في مشتبهاته و تضيع حقوق المسلمين ، و يتضمن هذه الصفة أن يكون مسلما . ((وكفايته)) : يعني إصابة في الفكر في المعاملات و في التهذيب ، هو شرط عند الجمهور . والظاهر أنها أعم من الشجاعة؛ إذ المراد بها القدرة على القيام ، و بأمور الإمامة ، فلذلك تتناول أن يكون له بصارة بتدبير الحرب والسلام و ترتيب الجيوش و حفظ الثغور . ((و شجاعته)) : يعني لابد أن يكون الإمام شجاعا قوي القلب لا يجبن عن القيام بالحروب الواجبة وجوب عين أو وجوب كفاية ، و لا يجبن عن الاقتصاص من الجناة ، و إقامة الحدود على الزناة والسراق و نحوهم . و جمع قليل من أهل السنة تساهلوا في الصفات الثلاث ، يقولون : لا يشترط الاجتهاد و لا الشجاعة

ولا العدالة لندرة اجتماع هذه الأمور في واحد ، حتى جوزوا أن يكون الإمام غير مجتهد ولا خبيراً بمواقع الاجتهاد ، ولكن يجب أن يكون معه من يكون من أهل الاجتهاد فيراجعه في الأحكام ، ويجب أن يكون في الجملة ذا رأي متين و بصيراً في الحوادث ، و أيضاً يمكن تفويض مقتضيات الشجاعة من الاقتصاص و إقامة الحدود وقود الجيوش إلى العدو . و عند الحنفية ليست العدالة شرطاً لصحة الولاية ، فتصح إمامة الفاسق عندهم مع الكرامة ، نقل الحنفية عن أبي حنيفة ، وكلمتهم قاطبة متفقة في توجيهه : أن الصحابة صلوا خلف بعض بني أمية ، و قبلوا الولاية عنهم . و في هذا التوجيه نظر ظاهر ؛ إذ لا يخفى أن أولئك البعض كانوا ملوكاً تغلبوا على الأمر ، و المتغلب تصح منه ولاية القضاء والإمارة والحكم بالاستفتاء ونحوها للضرورة ، و إلا لتعطل أمر الأمة في فصل الخصومات و جهاد الكفار و غير ذلك كما لا يخفى ، أوليس من شرط صحة الصلاة خلف الإمام عدالته ، تفكر .

..... على تنفيذ الأحكام و حفظ حدود دار الإسلام و

إنصاف المظلوم من الظالم ، إذ الإخلال بهذه الأمور مخل بالغرض من نصب الإمام . و لا ينعزل الإمام بالفسق أي الخروج عن طاعة الله و الجور أي الظلم على عباد الله تعالى لأنه قد ظهر الفسق ، و انتشر الجور من الأئمة و الأمراء بعد الخلفاء الراشدين ، و السلف كانوا ينتقدون لهم و يقومون الجمع و الأعياد بإذنهم و لا يرون الخروج عليهم ، و لأن العصمة ليست بشرط الإمامة ابتداء فبقاء أولى ،

((على تنفيذ الأحكام)) : الأحكام الشرعية على شريف و خميس ، ((و حفظ حدود دار الإسلام)) : يعني من الكفار ، و هذا أقل ما ينبغي ، ((و إنصاف المظلوم من الظالم)) - " ورد مرفوعا كيف تقدر أمة لا يؤخذ من شديدتهم بضعيفهم " - أخرجه ابن خزيمة و ابن حبان و له شاهد ما أخرجه البزار في مسنده عن بريدة . قال الشارح قدس سره : ((إذ الإخلال بهذه الأمور مخل بالغرض من نصب الإمام)) : و وقع الخلل في حفظ النظام ، و هذا لا يخفى على ذوي الأفهام . ((و لا ينعزل الإمام بالفسق)) : قال الشارح قدس سره : ((أي الخروج عن طاعة الله)) : هذا ما سوى الكفر و الشرك و الجور ؛ قال الشارح قدس سره : ((أي الظلم على عباد الله تعالى ؛ لأنه قد ظهر الفسق ، و انتشر الجور من الأئمة و الأمراء بعد الخلفاء الراشدين ، و السلف كانوا ينتقدون لهم و يقومون الجمع و الأعياد بإذنهم و لا يرون الخروج عليهم ، و لأن العصمة ليست بشرط الإمامة ابتداء فبقاء أولى)) - و بالله التوفيق - .

..... و عن الشافعي أن الإمام ينعزل بالفسق و الجور ، و كذا كل قاض و أمير . و أصل المسألة : أن الفاسق ليس من أهل

الولاية عند الشافعي ، لأنه لا ينظر لنفسه فكيف ينظر لغيره ، و عند أبي حنيفة هو من أهل الولاية حتى يصح للأب الفاسق تزويج ابنته الصغيرة . و المسطور في كتب الشافعية أن القاضي ينعزل بالفسق بخلاف الإمام . و الفرق أن في انعزاله و وجوب نصب غيره إثارة الفتنة ، لما له من الشوق بخلاف القاضي . و في رواية النوادر عن العلماء الثلاثة أنه لا يجوز قضاء الفاسق ، و قال بعض المشائخ : إذا قلد الفاسق ابتداءً يصح ولو قلد و هو عدل ينعزل بالفسق ، لأن المقلد اعتمد على علالته فلم يرض بقضائه بدونها ، و في فتاوى قاضيان أجمعوا على أنه إذا ارتشى لا ينفذ قضاءه فيما ارتشى ، و أنه إذا أخذ القاضي القضاء بالرشوة لا يصير قاضياً ولو قضى لا ينفذ قضاءه . و تجوز الصلاة خلف كل بر و فاجر ، لقوله عليه السلام : صلوا خلف كل بر و فاجر ، و لأن علماء الأمة كانوا يصلون خلف الفسقة و أهل الأهواء و البدع من غيب نكير . و ما نقل عن بعض السلف من المنع عن الصلاة خلف المبتدع فمحمول على الكراهة ، إذ لا كلام في كراهة الصلاة خلف الفاسق و المبتدع ، هذا إذا لم يود الفسق أو البدعة إلى حد الكفر ، أما إذا أدى إليه كلام في عدم جواز الصلاة خلفه . ثم المعتزلة و إن جعلوا الفسق غير مؤمن ، لكنهم يجوزون الصلاة خلفه ، لما أن شرط الإمامة عندهم عدم الكفر ، لا وجود الإيمان بمعنى التصديق والإقرار والأعمال جميعاً

علماء الأمة يصلون خلف الفسقة وأهل الأهواء.

والبدع والرد عليه

((و تجوز الصلاة خلف كل بر و فاجر)) : قال المحقق الدواني إشارة إلى أنهما سواء في الإمامة : وإلا فلا حاجة لقوله : بر ؛ لأنه تجوز الصلاة خلفه مطلقاً قطعاً ، ((لقوله عليه السلام : صلوا خلف كل بر و فاجر ، و لأن علماء الأمة كانوا

يصلون خلف الفسقة وأهل الأهواء والبدع)) :

وفي الفرق بين الفرق للشيخ أبي منصور البغدادي : روى هشام بن عبيد الله الرازي عن محمد بن الحسن : من صلى خلف من يقول بخلق القرآن أنه يعيد الصلاة . قال شيخ مشائخنا الشيخ الأنور في إكفار الملحدين : قلت : فهذا قول محمد في الإعادة ، وقد روى محمد عدم جواز الصلاة خلف أهل الأهواء ، عن أبي حنيفة وأبي يوسف ، كما في إمامة فتح القدير . وفي الفرق بين الفرق : قد روى هشام بن عبيد الله عن محمد بن الحسن : أن من صلى خلف المعتزل يعيد صلواته ، و روى هشام أيضاً عن يحيى بن أكنم عن أبي يوسف : أنه سئل عن المعتزلة ، فقال : هم الزنادقة ؛ وقد أشار الشافعي في "كتاب القياس" إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وأهل الأهواء . وبه قال مالك وفقهاء المدينة ، فكيف يصبح من أئمة الإسلام إكرام القدرة بالتزول لهم مع قولهم بكفرهم . وفي "السير الكبير" من لفظ محمد : ومن أنكر شيئاً من شرائع الإسلام فقد أبطل قول " لا إله إلا الله " ، قال : سمعت سفیان الثوري يقول : قال لي حماد بن أبي سليمان : أبلغ أبا فلان المشرك : فإني بريء من دينه ، وكان يقول : القرآن مخلوق ، وقال الثوري : من قال : القرآن مخلوق فهو كافر ، وقال علي بن عبدالله - ابن المديني :- القرآن كلام من قال : إنه مخلوق فهو كافر لا يصلي خلفه ، قال أبو عبدالله البخاري : نظرت في كلام اليهود والنصارى والمجوس ، فما رأيت أضل في كفرهم منهم ، و إني لأستجهل من لا يكفرهم إلا من لا يعرف كفرهم . و قال زمير السخيتاني : سمعت سلام بن أبي المطيع يقول : الجهمية كفار . قال أبو عبد الله : ما أبالي بأن صليت خلف الجهمي والرافضي أم صليت خلف اليهود والنصارى ، ولا يسلم عليهم ولا يعادون ولا يناكحون ولا يشهدون ، ولا توكل ذبائحهم . و الحاصل : كلام الشارح في هذا المقام في غاية الإجمال ، ولشيخنا الشيخ " محمد أنور " تأليف لطيف بدیع في هذا الباب المترجم " إكفار الملحدين " .

.....و يصلّي على كل بر وفاجر إذا مات على الإيمان
للإجماع ، ولقوله عليه السلام : لاتدعوا الصلاة على من

مات من أهل القبلة . فإن قيل : أمثال هذه المسائل إنما هي من فروع الفقه فلا وجه لايرادها في أصول الكلام ، و إن أراد أن اعتقاد حقيقة ذلك واجب و هذا من الأصول ، فجميع مسائل الفقه كذلك . قلنا : إنه لما فرغ من مقاصد علم الكلام من مباحث الذات و الصفات و الأفعال و المعاد و النبوة و الإمامة على قانون أهل الاسلام و طريق أهل السنة و الجماعة ، حاول التنبيه على نهد من المسائل التي تميز بها أهل السنة عن غيرهم مما خالفت فيه المعتزلة أو الشيعة أو الفلاسفة أو الملاحدة أو غيرهما من أهل البدع و الأهواء ، سواء كانت تلك المسائل من فروع الفقه أو غيرهما من الجزئيات المتعلقة بالعقائد

لاتدع الصلاة على من مات من أهل القبلة

وتفسير أهل القبلة

((ويصل على كل بر وفاجر إذا مات على الإيمان للإجماع ، ونقوله عليه السلام: لاتدعوا الصلاة على من مات أهل القبلة)) : في " شرح الفقه الأكبر " : واعلم أن المراد بأهل القبلة الذين اتفقوا على ما هو من ضروريات الدين ؛ كحدوث العالم وحشر الأجساد ، وعلم الله تعالى بالكلية والجزئيات ، وما أشبه ذلك من المسائل و المهمات . فمن واطب طول عمره على الطاعات و العبادات مع اعتقاد قدم العالم ونفي الحشر ونفي علمه سبحانه بالجزئيات، لا يكون من أهل القبلة . وإن المراد بعدم تكفير أحد من أهل القبلة عند أهل

السنة أنه لا يكفر ما لم يوجد شيء من أمارات الكفر وعلاماته ، ولم يصدر عنه شيء من موجباته . وفي " النبراس " : أهل القبلة في اصطلاح المتكلمين من يصدق بضروريات الدين أي الأمور التي علم ثبوتها في الشرع واشتهر ، فمن أنكر شيئاً من ضروريات الدين كحدوث العالم وحشر الأجساد و علم الله سبحانه بالجزئيات ، وفرضية الصلاة والصوم لم يكن من أهل القبلة ؛ ولو كان مجامداً بالطاعات . وكذلك من باشر شيئاً من أمارات التكذيب كسجود الصنم والإمانة بأمر شرعي والاستهزاء عليه ، فليس من أهل القبلة . ومعنى عدم تكفير أهل القبلة أن لا يكفر بارتكاب المعاصي ولا بإنكار الأمور الخفية غير المشهورة . ولما كان من اعتقاد أهل السنة والجماعة تزكية جميع الصحابة وجوباً بإثبات العدالة لكل منهم ؛ لأنهم كلهم عدول باتفاق أهل السنة والجماعة ؛ سواء من لابس الفتن ومن لم يلبسها ، قال العلامة - ابن الأنباري : وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم ، وإنما المراد قبول رواياتهم - لنا أحكام ديننا من - غير تكلف ، ببحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية ، ولم يثبت لنا إلى وقتنا هذا شيء يقدر في عدالتهم ، والله الحمد ، فنحن على استحباب ما كانوا عليه في زمن رسولنا ونبينا ، ومن اعتقاد أهل السنة والجماعة وجوب الكف عن الطعن فيهم ، فقال :

..... ويكف عن ذكر الصحابة إلا بخير ، لما ورد من الأحاديث الصحيحة في مناقبهم ووجوب الكف عن

الطعن فيهم، كقوله عليه الصلاة والسلام : لا تسبوا أصحابي ، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه
.....

بحث في بيان وجوب الكف عما شجر بين الصحابة ووجوب اعتقاد أنهم مأجورون

((و يكفُ عن ذكر الصحابة إلا بخير)) : يعني وجب تعظيم جميع الصحابة ، والكف عن مطاعنهم ، وحسن الظن بهم ، وترك التعصب ، والبغض لبعضهم على بعض ، وترك الإفراط في محبة بعضهم على وجه يفضي إلى عداوة آخرين منهم . والقدح فيهم ، فإن الله سبحانه قد أثنى عليهم في مواضع كثيرة : منها قوله سبحانه : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ﴾ ومنها قوله : ﴿ يوم لا يخزي الله النبي والذين معه ، نورهم يسعى بين أيديهم و بايمانهم ﴾ ومنها قوله : ﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً مسجّداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً ﴾ ، ومنها قوله : ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ ، ومنها قوله : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ ومنها قوله : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ﴾ وسطا : أي عدولا خيارا ، والصحابة هم المشافهون بهذا الخطاب على لسان نبينا ورسولنا حقيقة . ((لما ورد من أحاديث صحيحة)) : يعني و هكذا قد أثنى رسولنا و نبينا عليهم ، وهم بتلوا المجهود في نصرة رسول الله ﷺ بالجهاد و صرف الأموال ، ((في مناقبهم)) : يعني أنه قال : أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم امتديتم ، رواه الدارمي وابن عدي وغيرهما . ((و وجوب الكف عن

الطعن فيهم)) : وكيف يجوز الطعن في حملة ديننا وفي من لم يأتنا خبر عن نبينا إلا بواسطتهم ، فمن طعن في الصحابة فقد طعن في نفس دينه ، فيجب سد الباب جملة واحدة ، ((كقوله عليه الصلاة والسلام : لا تسبوا أصحابي ، فلو أن أحدكم (ن أنفق مثل أحد ذمياً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه)) : رواه الشيخان - والنصيف بفتح النون لغة في النصف ، وأنه قال : من سب أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين - رواه الطبراني عن ابن عباس رفعه . وإنه قال : خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ، رواه الشيخان و أخرجه الترمذي و حسنّه و صحّحه . ((و كقوله عليه الصلاة والسلام : أكرموا أصحابي فإنهم خياركم)) : لم أجده بلفظه ، وقد أخرج الديلمي عن أنس رفعه : إذا أراد الله برجل من أمتي خيراً ألقى حب أصحابي في قلبه .

..... و كقوله عليه الصلاة والسلام : أكرموا أصحابي فإنهم خياركم ، و كقوله عليه الصلاة و

السلام: الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا من بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ، ومن أذاهم فقد أذاني و من أذاني فقد أذى الله و من أذى الله فيوشك أن يأخذه . ثم في مناقب كل من أبي بكر و عمر و عثمان و علي و الحسن و الحسين وغيرهم من أكابر الصحابة أحاديث صحيحة . و ما وقع بينهم من المنازعات و المحاربات . فله محامل و تأويلات . فسبهم و الطعن فيهم إن كان مما يخالف الأدلة القطعية ، فكفر: ككذب عائشة

((و كقوله عليه الصلاة و السلام : الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا من بعدي فمن أحبهم فبحبي أحبهم و من أبغضهم فببغضي أبغضهم و من أذاهم فقد أذاني و من أذاني فقد أذى الله و من أذى الله فيوشك أن يأخذه)): أخرجه الترمذي و حسنه من حديث عبد الله بن مفضل ، و أخرجه ابن حبان في صحيحه ، و أحمد في مسنده ، و كيف يجوز أن يبغض من هو موصوف بهذه الصفات . ((ثم في مناقب كل من أبي بكر و عمر و عثمان و علي و الحسن و الحسين و غيرهم من أكابر الصحابة أحاديث صحيحة)) : في هذا الباب غير محصاة ، فهذه النصوص القاطعة والبراهين الساطعة بينات واضحة : أن الصحابة كلهم معيار الحق ، فما قال أبو الأعلى المودودي : إن الصحابة ليسوا معيار الحق ، فهذه حماقة لا خفاء بها . و لا حد لها ، وهذه مقولة جهل ، في غاية الجهل ، و هذا جهل الذي يعلم الناس أنه جهل ، ولم يعلم هذا الجامل من كثرة جهله و قلة دينه و قلة حياته أنهم إن لم يكونوا معيار الحق فما في

معنى قول النبي ﷺ بأيهم اقتديتم امتديتم ، فهل في الحماقة أكثر من هذا ، و في الجهل أزيد من هذا - نعوذ بالله من الخذلان - بل الحق أن جميع فرق الضلالة لم يجر الله على أيديهم خيرا ، و لا فتح بهم من بلاد الكفر قرية ، و لا رفع للإسلام راية ، و ما زالوا يسعون في قلب نظام المسلمين ، و يفرقون كلمة المؤمنين ، و يسلون السيف على أهل الدين ، و يسعون في الأرض مفسدين . أما القاديانية و القرانية فأمرهم في هذا أشهر . و أما المودودية و التجرية و الشيعة فأمرهم في هذا أظهر من أن يتكلف ذكره ، قد ضلوا و أضلوا كثيرا .

ما وقع بينهم من المنازعات والمعارجات

فله محامل وتؤيلات

((و ما وقع بينهم)) : يعني بين الصحابة . ((من المنازعات)) : بين عباس والمرطضى في أرض بني نضير في خلافة فاروق . ((و المعارجات)) : والخلاف بين أمير المؤمنين و أم المؤمنين عائشة والزبير و طلحة يعرف ذلك بحرب الجمل . والحق أنهما رجما و تابا . أما الزبير فقتله ابن جرموز وقت الانصراف ، و ابن جرموز في النار ، إن نبينا و رسولنا بشر قاتل ابن صفية بالنار . و أما طلحة فرماه مروان بن الحكم بسهم وقت الإعراض ، فخرميتا ، و أما عائشة فكانت محمولة ما على فعلت ، ثم ثابت بعد ذلك ، و رجعت . والخلاف بين أمير المؤمنين و معاوية ، و مغادرة عمرو بن العاص أبا موسى يعرف ذلك بحرب صفين . و كذلك الخلاف بين أمير المؤمنين عليّ و بين الشرايط المارقين بالنهروان عقدا و قولا ، و نصب القتال معه فعلا ظامرا معروف و مشهور .

و بالجملة كان أمير المؤمنين عليّ مع الحق ، والحق معه ، و ظهر في زمانه الخوارج عليه ، مثل اشعث بن قيس و مسعود بن فدك التميمي و زيد بن حصين الطائي و غيرهم ، و كذلك ظهر في زمانه الغلاة في حقه ، مثل عبدالله

بن سبا وجماعة معه ، ومن الفريقين ، وابتدأت البدعة والضلالة ، وصدق فيه قول نبينا ورسولنا : يهلك فيك اثنان : محب غال ومبغض ، قال : ((قله محامل)) : يعني مواضع حمل ، وأقل تلك المحامل وقوع الخطاء في الإجتهااد؛ فإن تلك الأمور مبناما عليه ، وكل مجتهد مصيب ، أو المصيب واحد ، و المخطئ معذور ؛ بل مأجور ، وقد تقرر في موضعه . ((و تأويلات)) : و مع ذلك أن المطاعن فعلى تقدير صحته لايعادل ما ورد في مناقبهم ، و نقل عن آثارهم المرضية و سيرهم الحميدة ، و ما أحسن قول رجل صالح أحد الخلفاء الراشدين عمر بن العزيز : تلك دماء طهر الله سبحانه منها سيوفنا فلا تخطب بها ألسنتنا . ((فسبهم والطعن فيهم إن كان مما يخالف الأدلة القطعية ، فكفر : ككذب عائشة)) : قال العلماء : و يجب اعتقاد براءة عائشة أم المؤمنين قطعاً من جميع ما قاله الملحدون والزنادقة في حقها لنزول القرآن العظيم ببراءة منها في سورة النور ، وكذلك يجب اعتقاد وجوب جميع ذرية نبينا ، و إكرامهم واحترامهم ، و هم الحسن والحسين وأولادهما من فاطمة و غيرها إلى يوم القيامة .

..... و إلا فبدعة و فسق . و بالجملة لم ينقل عن السلف المجتهدين و العلماء الصالحين جواز اللعن على

معاوية و أحزابه لأن غاية أمرهم البغي و الخروج على الإمام و هو لا يوجب اللعن

((وإلا)) : يعني وإن لم يكن مما يخالف الأدلة القطعية ((فبدعة)) : يعني ((وفسق)) والضلالة .

لم ينقل عن السلف جواز اللعن على معاوية وأحزابه والرد على الفاضل الرافضي أبليغ الرد بما لا مزيد عليه

((و بالجملة لم ينقل عن السلف المجتهدين والعلماء الصالحين جواز اللعن على معاوية و أحزابه لأن غاية أمرهم البغي والخروج على الإمام و هو لا يوجب اللعن)) : قال الرافضي في " المنهاج " : وقد أحسن بعض الفضلاء في قوله : شر من إبليس من جرم مع إبليس في ميدان معصية ، و لا شك بين العلماء أن إبليس كان أعبد الملائكة ، و كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة ، و لما خلق الله آدم ، و جعله خليفة في الأرض ، و أمره بالسجود فاستكبر فاستحق اللعنة والطرده ، و معاوية لم يزل في الإشراك و عبادة الأصنام إلى أن أسلم بعد ظهور النبي بمدة طويلة ، ثم استكبر عن طاعة الله في نصب الإمام في نصب أمير المؤمنين عليّ إماما ، و بايعه الكل بعد قتل عثمان ، و جلس مكانه ، فكان شرا من إبليس . أقول : هذا الكلام فيه من الجهل والضلال والخروج عن دين الإسلام ، و كل دين ، و عن العقل والحس مالا يخفى على من تدبره . أما أولاً فإن إبليس أكفر من كل كافر و كل من دخل في اتباعه ، قال الله سبحانه : ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَتَّبَعُ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ و هو الأمر لهم بكل قبيح ، فكيف يكون أحد شرا منه ، لا سيما من المسلمين ، و لا سيما من الصحابة ، و قوله : شر من إبليس من لم

يسبقه في سالف طاعة ، وجرى معه في ميدان معصية ، يقتضي أن كل من عصى الله سبحانه شر من إبليس ؛ لأنه لم يسبقه في سالف طاعة وجرى معه في ميدان المعصية ، وحينئذ فيكون آدم وذريته شرًا من إبليس ، فإن نبينا ورسولنا قال : كل بني آدم خطاؤون ، وخير الخطائين التوابون ثم هل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر أن من أذنب ذنبا من المسلمين يكون شرًا من إبليس ؟ أو ليس هذا مما يعلم فساد بالاضطرار من دين الإسلام ، وقاتل هذا كافر كفرًا معلومًا بالضرورة من الدين .

و أما ثانياً فما الدليل على أن إبليس كان أعبد الملائكة ، أو كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة ، أو أنه كان من حملة العرش في الجملة ، أو أنه كان طاوس الملائكة ، أو أنه ما ترك في السماء رفعة ولا في الأرض بقعة إلا وله فيها سجدة وركعة ، ونحو ذلك مما يقوله بعض الناس ، فإنه أمر إنما يعلم بالنقل الصادق ، وليس في القرآن شيء من ذلك ، ولا في ذلك حديث صحيح عن نبينا ورسولنا ، وهل يحتج بمثل هذا في أصول الدين إلا من هو من أعظم الجاهلين . وأعجب من ذلك قوله : ولا شك بين العلماء أن إبليس كان أعبد الملائكة ، فيقال من الذي قال هذا من علماء الصحابة والتابعين وغيرهم من علماء المسلمين ؛ فضلا عن أن يكون متفقا عليه بين العلماء . وهذا شيء لم يقله قط عالم يقبل قوله من علماء المسلمين ، وهو أمر لا يعرف إلا بالنقل ، ولم ينقل هذا أحد عن نبينا ورسولنا لا بإسناد صحيح ولا ضعيف ؛ فإن كان قاله الوعاظ أو المصنفون في الرقائق أو بعض من ينقل في التفسير من الإسرائيليات مالا أصل له ، فمثل هذا لا يحتج به في دماغ بعوضة و حبة خردلة و جرزة بقل !، فكيف يحتج به في جعل إبليس خيرا من كل من عصى الله من بني آدم ، ويجعل الصحابة من هؤلاء الذين إبليس خير منهم ، وما وصّف الله ولا رسوله إبليس بخير قط ؛ لا بعبادة متقدمة وغيرما

مع أنه لو كان له عبادة قد حبطت بكفره وردته . وأعجب من ذلك قوله : " لا شك بين العلماء أنه كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة " فيا سبحان الله ! ! هل قال هذا أحد من العلماء المسلمين المقبولين عند المسلمين ، وهل يتكلم بذلك إلا مفرط في الجهل ، فإن هذا لا يعرف لو كان حقا إلا بنقل الأنبياء ، وليس عن نبينا ورسولنا في ذلك شيء . ومن ذا الذي نقل أن إبليس من حملة العرش هذا من أكذب الكذب ، ثم حمل واحد من الملائكة العرش خلاف ما دل عليه النقل الصحيح ، فإن الله سبحانه يقول : ﴿ الذي يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ﴾ . وأما ثالثا فقله : إن معاوية لم يزل في الإشراك إلى أن أسلم ، به يظهر الفرق فيما قصد به الجمع ، فإن معاوية أسلم بعد الكفر ، وقد قال الله سبحانه : ﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ وتاب عن شركه وأقام الصلاة وأتى الزكاة وقد قال : ﴿ فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين ﴾ وإبليس كفر بعد إيمانه فحبط إيمانه بكفره ، وذاك حبط كفره بإيمانه ، فكيف يقاس من آمن بمن كفر بعد إيمان ، فافهم .

..... وإنما اختلفوا في يزيد بن معاوية ، حتى ذكر في الخلاصة وغيرهما : أنه لا ينبغي اللعن عليه ولا على

الحجاج : لأن النبي ﷺ نهى عن لعن المصلين و من كان من أهل القبلة ، وما نقل من النبي من اللعن لبعض من أهل القبلة . فلما أنه يعلم من أحوال الناس ما لا يعلمه غيره و بعضهم أطلق اللعن عليه لما أنه كفر حين أمر بقتل الحسين ،

الناس في يزيد بن معاوية طرفان ووسط

((وإنما اختلفوا في يزيد بن معاوية)) : قلت : عند الخواج من ارتكب صغيرة أو كبيرة يكون كافراً ، وعند المعتزلة يخرج عن الإيمان ، وعند أهل السنة والجماعة لا يخرج عن الإيمان ، فعن هذا وقع الخلاف ، والناس في يزيد طرفان ، ووسط قوم من الأكراد يعتقدون أنه من الأنبياء ، وقوم من الأكراد يعتقدون أنه من الصحابة الخلفاء الراشدين المهديين ، فهؤلاء جهال ليسوا من أهل العلم وهذا كله باطل ، وقوم من الأكراد يعتقدون أنه كافر منافق في الباطن ، وأنه كان له قصد في أخذ ثار كفار أقاربه من أهل المدينة وبني هاشم ، ولما وقع منه من الإجراء على النرية الطيبة وعلى العترة الطاهرة كالأمر بقتل الحسين ، وما جرى مما يلبو عن سماعه الطبع و يصم لذكره السمع ، وكلا القولين باطل لا هذا ولا هذا ، ويعلم بطلانه كل عاقل . فإن الرجل ملك من ملوك المسلمين ، فالطريقه الثابتة القومية في شأنه التوقف فيه ، إذ لم يثبت لنا عنه تلك الأسباب الموجبة للكفر والتناق ، وجمع أمره إلى الله سبحانه لأنه عالم الخفيات والمطلع على المكنونات ، وبقي أمر آخر وموانه مل يجوز لعنه .

لا ينبغي اللعن على يزيد بن معاوية

والرد على من جوز اللعن عليه

((حتى ذكر في الخلاصة وغيره أنه لا ينبغي اللعن عليه ولا على الحجاج)) :
استعمله عبد الملك بن مروان ملك بني أمية . فظلم ظلما شديدا ، وفي عبارته
الشارح : الترقى من الظالم إلى الأظلم . ((لأن النبي ﷺ نهى عن لعن المصلين)) :
قال القاري : ورد هذا المعنى في عدة أحاديث . ((ومن كان من أهل القبلة)) :
وجعل هذا من علامات الإسلام ، لأن غير المسلمين من أهل الملل لا يصلون
إليها ، في الحديث : من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا ، فذلك
المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله . أخرجه البخاري . ((وما نقل من النبي
من اللعن لبعض من أهل القبلة . فلما أنه يعلم من أحوال الناس ما لا يعلمه
غيره)) : وكان ذلك في حق بعض المنافقين علمهم نفاقهم بالوحي و موتهم
عليه ، وإن القول في لعنة يزيد مثل القول في لعنة أمثاله من الملوك الظلمة ،
وزيد خير من غيره ، خير من المختار بن أبي عبيد الثقفي ، أمير العراق الذي
أظهر الإنتقام من قتلة حسين ، فإن هذا ادعى أن جبرئيل يأتيه ، و ادعى
النبوة ، وخير من الحجاج بن يوسف الثقفي أحد جبابرة العرب ، فإنه أظلم
من يزيد باتفاق الناس ، ومع هذا فيقال : غاية يزيد وأمثاله من الملوك أن
يكونوا قُتْلًا ، فلعنة الفاسق المعين ليست مأمورا بها ، إنما جاءت المسنة
بلعن الأنواع ، قال عليه الصلاة والسلام : لعن الله السارق يسرق البيضة
فتقطع يده ، وقوله : لعن الله من أحدث حدثا أو روى محدثا ، وقوله : لعن
الله المحلل والمحلل له ، وقوله : لعن الله الخمر وعاصرها ومعتصرها و
حاملها والمحمولة إليها و ساقبها و شاربها و أكل ثمنها . وقد تنازع الناس في
لعن الفاسق المعين ، فقليل : إنه جائز ، قال ذلك طائفة من أصحاب أحمد و
غيرهم : مثل الحافظ ابن الجوزي وغيره ، وقيل : إنه لا يجوز ، قال ذلك
طائفة أخرى من أصحاب أحمد و غيرهم : مثل أبي بكر عبد العزيز وغيره ، و

المعروف عن أحمد بن حنبل كرامة لعن المعين ، وأن يقال مثل ما قال الله سبحانه : ﴿ أَلَا لعنه الله على الظالمين ﴾ ، فالذي يجوز لعنة يزيد و أمثاله يحتاج إلا شيئين : إلى ثبوت أنه كان من الفساق الظالمين الذين يباح لعنتهم ، وأنه مات مصرّاً على ذلك ، والثاني أن لعنة المعين من هؤلاء جائزة ، والمنازع يطعن في كلتا المقدمتين ، فمن أين يعلم الإنسان أن يزيد وغيره من الظلمة لم يتب من هذه مع قوله سبحانه : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ ثم الكلام في لعنة الأموات أعظم من لعنة الحي ؛ فإنه قد ثبت في الصحيح عن نبينا ورسولنا : أنه قال : لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحيانا .

وبعضهم أطلق اللعن على يزيد بن معاوية، منهم السعد

والقاضي أبو يعلى والحافظ ابن الجوزي

((وبعضهم أطلق اللعن عليه)) : منهم الشارح السعد التفتازاني ومنهم أبو يعلى القاضي ، ومنهم الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي . ولابن الجوزي كتاب في إباحة لعنة يزيد رد فيه على الشيخ عبد المغيث الحربي ؛ فإنه كان ينهي عن ذلك، سماه " الرد على المتعصب العنيد المانع عن ذم يزيد " ، وفيه رواية عن أحمد بن حنبل ، وأنه قال : ألا لعن من لعنه الله ، واستدل بالأية الكريمة : ﴿ فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله ﴾ ((لما أنه كفر حين أمر بقتل)) ((الحسين)) - وفيه نظر - على قوانين أهل السنة والجماعة ؛ فإن الحكم بالقتل معصية كبيرة ، فافهم .

..... واتفقوا على جواز اللعن على من قتله أو أمر به أو أجازه أو رضي به . والحق أن رضاء يزيد بقتل الحسين

و استبشاره بذلك و إمانه أهل بيت النبي عليه الصلاة و السلام مما تواتر معناه ، وإن كان تفاصيله أحاد ، فنحن لانتوقف في شأنه بل في إيمانه

((و اتفقوا)) - العلماء - وفيه نظر : لأن الجمهور اتفقوا على عدم جواز اللعن ((على جواز اللعن على من قتله أو أمر به أو أجازه أو رضي به)) : أما من قتله فلقوله سبحانه : ﴿ من يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها و غضب الله عليه و لعنه ﴾ ، و أما الحاكم فلأنه شريك القاتل في المعصية ، و أما من أجاز و رضي فلأن الرضا بالمعصية كفر ، قال الله سبحانه : ﴿ إن الذين يؤذون الله و رسوله لعنهم الله في الدنيا و الآخرة ﴾ ، و قال سبحانه : ﴿ لعنة الله على الظالمين ﴾ و لا يخفى أن قاتله و الحاكم به و الراضي به مؤذى و ظالم -

((و الحق)) : فالحق أحق أن يتبع ((أن رضاه يزيد بقتل الحسين و استبشاره بذلك)) - القتل - ((و إمانه)) : يعني إمانه يزيد ((أهل بيت النبي عليه الصلاة و السلام مما تواتر معناه وإن كان تفاصيله أحاد)) : و رده بعض العلماء منهم الحجة ، و قالوا : لم يثبت هذا أصلاً ، و قال القاري : إنه لم يثبت بخير الواحد فضلاً عن التواتر ، نعم ! الشهرة في العامة غير دليل على الثبوت ، قال الشارح : ((فنحن لا نتوقف في شأنه)) : يعني في قبح فعله أو في شأن اللعن عليه . ((بل في إيمانه)) ، بل نجزم بكفره و سوء عاقبته أيضاً ، و الحق التحقيق التوقف في إيمانه ، و قد سبق وجهه منا آنفاً .

..... لعنة الله عليه و على أنصاره و أعوانه ، و نشهد بالجنة للعشرة الذين بشرهم النبي ﷺ حيث قال عليه الصلاة

والسلام : أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعثمان في الجنة
وعلي في الجنة وطلحة في الجنة وزبير في الجنة وعبد
الرحمان بن عوف في الجنة وسعد بن أبي وقاص في الجنة و
سعيد بن زيد في الجنة وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة ، و
كذا نشهد بالجنة لفاطمة وحسين وحسين لما ورد في الحديث
الصحيح أن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة والحسن والحسين
سيد شباب أهل الجنة . وسائر الصحابة لا يذكرون إلا بخير و
يرجى لهم أكثر ما يرجى بغيرهم من المؤمنين . ولانشهد بالجنة و
النار لأحد بعينه بل نشهد بأن المؤمنين من أهل الجنة و
الكافرين من أهل النار . ونرى المسح على الخفين في السفر و
الحضر ، لأنه وإن كان زيادة على الكتاب ، لكنه بالخبر
المشهور ، وسئل علي ابن طالب عن المسح على الخفين فقال :
جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليها للمسافر ويوما وليلة
للمقيم ، وروى أبو بكر عن رسول الله ﷺ أنه قال : رخص
للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة . إذا تطهر
فلبس خفيه أن يمسح عليها . وقال الحسن البصري : أدركت
سبعين نفرا من الصحابة يرون المسح على الخفين ، ولهذا
قال أبو حنيفة : ما قلت بالمسح على الخفين حتى جاءني فيه
مثل ضوء النهار ، وقال الكرخي : أخاف الكفر على من لا يرى
المسح على الخفين ، لأن الآثار التي جاءت فيه في حيز التواتر ؛ و
بالجملة من لا يرى المسح على الخفين فهم من أهل البدعة حتى
سئل أنس بن مالك عن السنة والجماعة فقال : أن تحب

الشخصين و لا تطعن في الختتين و تمسح على الخفين . و لا
 نحرم نبيذ التمر و هو أن ينبذ تمر أو ذبيب في الماء فيجعل في
 إناء من الخزف فيحدث فيه لذع كما في الفقهاء كأنه نهي عن
 ذالك في بدء الإسلام لما كانت الجوار أواني الخمر ، ثم نسخ
 فعدم تحريمه من قواعد أهل السنة خلافا للروافض . و هذا
 بخلاف ما إذا اشتد و صار مسكرا فإن القول بحرمة قليله و
 كثيره مما ذهب إليه كثير من أهل السنة

قال الشارح من طغيان قلبه : لعنه الله عليه

وعلى أنصاره وأعوانه

قال الشارح من طغيان قلبه : ((لعنة الله عليه و على أنصاره و
 أعوانه)) : يعني جنوده الذين حاربوا الحسين ، ثبت في الصحيح عن رسول
 الله ﷺ أنه أدار كساه على عليّ أمير المؤمنين وفاطمة و حسن و حسين ، ثم
 قال : اللهم ! هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس و طهرهم تطهيرا ، هؤلاء
 أهل بيت نبينا و رسولنا ، و لهم عند الله سبحانه منقبة عظيمة ، و ما قدر
 بنوا أمية بنوا الزرقاء حق قدرهم ، فقتل الحسين ، فلا ريب أنه قتل
 مظلوما شهيدا ، مثل ما قتل أشباهه من المظلومين الشهداء ، و قتل
 الحسين معصية الله و رسوله ممن قتله أو أعان على قتله أو رضي بذلك ،
 و هو مصيبة أصيب بها المسلمون من أمه و غير أمه ، و هو في حقه
 شهادة له و رفع درجة و علو منزلة ، فإنه و أخاه سبقت لهما من الله
 سبحانه السعادة التي لا تُنال إلا بنوع من البلاء ، فهذا مات مسموما و هذا
 مقتولا ؛ ينالا بذلك منازل السعداء و عيش الشهداء ؛ وليس ما وقع من

ذلك بأعظم من قتل الأنبياء ؛ فإن الله سبحانه قد أخبر أن بني إسرائيل كانوا يقتلون النبيين بغير حق ، و قتل النبي أعظم ذنبا و مصيبة . وكذلك قتل أمير المؤمنين عليّ أعظم ذنبا و مصيبة ، وكذلك أمير المؤمنين عثمان أعظم ذنبا و مصيبة ، وإذا كان كذلك ، فالواجب عند المصائب الصبر والاسترجاع ؛ كما يحبه الله و رسوله ، قال الله سبحانه : ﴿ و بشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله و إنا إليه راجعون ﴾ و صار الشيطان سبب قتل الحسين يحدّث للناس بدعتين : بدعة الحزن والنوح ، و بدعة السرور والفرح . و كانت الكوفة بها قوم من الشيعة المنتصرين للحسين ، و كان رأسهم المختارين أبي عبيد الكذاب ، و قوم من الناصبة المبغضين لأمر المؤمنين عليّ و أولاده ، و منهم الحجاج بن يوسف الثقفي الظالم ، و قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : سيكون في ثقيف كذاب و مبير ، فكان ذلك الشيعي هو الكذاب ، و هذا الناصبي هو المبير ، فأحدث أولئك الحزن والنوح ، و أحدث هؤلاء السرور والفرح ، فافهم . و لقد أطنبنا الكلام في هذا المقام ، و قد غفل عنه الأقوام .

..... و لا يبلغ ولي درجة الأنبياء ، لأن الأنبياء معصومون مأمونون عن خوف الخاتمة ، مكرمون بالوحي و مشاهدة الملك ،

مأمورون بتبليغ الأحكام وإرشاد الأنام بعد الاتصاف بكمالات الأولياء . فما نقل عن بعض الكرامية من جواز كون الولي أفضل من النبي كفر و ضلال ، نعم ! قد يقع التردد في أن مرتبة النبوة أفضل أم مرتبة الولاية

البحث في أن الولاية وإن جلت مرتبتها فهي آخذة من النبوة ولا يبلغ الولي درجة الأنبياء حتى لا تلحق نهاية الولاية بداية النبوة أبدا

((ولا يبلغ ولي درجة الأنبياء)) : حق لا تلحق نهاية الولاية بداية النبوة أبدا ؛ ولو أن الأولياء تقدموا إلى العين التي يأخذ منها الأنبياء لاحترقوا ؛ فالأولياء دون الأنبياء ، ولا يبلغون في الفضيلة والثواب إلى درجاتهم . قال القونوي : والنبي الواحد أفضل من جميع الأولياء ، ولقد ضل أقوام بتفضيل الولي على النبي ، وقد ضلوا ضلالا مبينا ، واستدل به الشارح بوجوه أربعة : أما الوجه الأول فقال : ((لأن الأنبياء معصومون مأمون عن خوف الخاتمة)) ؛ بخلاف الأولياء ؛ فإن كثيرا منهم أزله الشيطان فأضله من الإيمان ((مكرمون بالوحي)) : حتى في المنام ((ومشامدة الملك)) ؛ ويشامدون الملائكة الكرام ((مأمورون بتبليغ الأحكام وإرشاد الأنام بعد الاتصاف بكمالات الأولياء)) ؛ وإن ولاية كل نبي فاضلة على ولاية أعظم الأولياء والأقطاب ، وهو الذي يليق بمقامهم ؛ لأن الولاية آخذة عن النبوة . ((فما نقل عن بعض الكرامية من جواز كون الولي أفضل من النبي)) ؛ وكذا ما نقل عن الرافضة الزنادقة الملاحدة ، إنهم فضلوا أمير المؤمنين علياً على الأنبياء ، ((كفر و ضلال)) ؛ بل ماتان الطائفتان أكفر من اليهود والنصارى ؛ ولكنهم غلب عليهم وسأوس أنفسهم و حماقتهم على الحقائق اللاتعة ، وتلاعب الشيطان بهم و سخر منهم ، وهذا أعظم ما يكون من المخافة ، وهل في الجنون أكثر من هذا مما يقول مؤلاء و مؤلاء الكفار ، وسيصلون دار البوار .

التردد في أن مرتبة النبوة أفضل أم مرتبة الولاية؟ فمراده ما

قال الشيخ في الفتوحات

((نعم ١ قد يقع التردد في أن مرتبة النبوة أفضل أم مرتبة الولاية)) :
 فمنهم من قال : إن مرتبة النبوة بناء على أن النبوة تكميل للغير ، وهو بعد
 الكمال ، ومنهم من قال : إن مرتبة الولاية أفضل زعما بأن الولاية عبارة عن
 عرفان الله سبحانه وصفاته وقرب منه وكرامته عنده ، والنبوة عبارة عن
 سفارة بينه وبين عبده وتبليغ أحكامه إليه ، والقيام بخدمة متعلقة بمصلحة
 العبد . وهذا ما أشار إليه بعض العارفين : إن مقام الولاية أتم وأكمل من
 مقام الرسالة ، فمراده ما قال الشيخ المدقق في الفتوحات : إن مقام ولاية
 التي في نفسه أتم وأكمل من مقام الرسالة ، وذلك لشرف المتعلق ودوامه ؛
 فإن الولاية يتعلق حكمها بالله سبحانه ، ولها الدوام في الدنيا والآخرة ،
 والرسالة يتعلق حكمها بالخلق وينقطع بزوال زمن التكليف ، فليس مراد
 أحد من القوم بما قالوه : نصب الخلاف بين مطلق الولاية ورسالة الأنبياء ،
 فإن هذا لا يقوله إلا الجاهلون بالله سبحانه الذين لم يقربوا من حضرته و
 جنابه ، ولم يعرفوا أهلها وحاشا الأولياء من ذلك ، بل الخلاف في تفاضل
 وصفي ولاية النبي ونبوته ، لا في ولاية الولي ونبوة النبي ، ولا في ولاية الولي و
 ولاية النبي .

واقوال ابن تيمية في إلزام على الأولياء العارفين

كلها أكاذيب ومتفريات

وبعد اللتيا واللي ، ما قال ابن تيمية في كتاب النبوات : وكان السهر
 وأدي المقتول يطلب أن يكون نبيا ، وكذلك ابن سبعين وغيره . والنبوة
 الحق هي إنباء الله لعبده ، ونبي الله من كان الله هو الذي ينبت ، ووحية من
 الله ، ومؤلاء وحيهم من الشياطين ، فهم من جنس المتبئين الكذابين
 كمسيلة الكذاب وأمثاله ، بل أولئك أحق منهم : فإنهم كانت تأتيهم
 أرواح فتكلمهم وتخبرهم بأمر غائبة ، وهي موجودة في الخارج ، ومؤلاء
 لا يعرفون مثل هذا ، هذا كلام ابن تيمية بحروفه . وهذا أدل دليل على أنه

غافل أو جامل ، أيقول هذا أدنى مسلم : إن مسيئة و أمثاله الدجاجة
أفضل و خير من هؤلاء العارفين رؤساء المسلمين ، و هذا بهتان عظيم على
الأولياء المخلصين ، إنهم بعبادتهم يطلبون النبوة ثم يقول بعد هذا في “
النبوات “ : فهؤلاء المتفلسفة ما قدروا النبوة حق قدرها ، و قد ضل بهم
طوائف من المتصوفة المدعين للتحقيق و غيرهم و ابن عربي وابن سبعين
ضلوبهم ؛ فإنهم اعتقدوا مذهبهم ، و تصوفوا عليه . ولهذا يقول ابن عربي :
إن الأولياء أفضل من الأنبياء ، و إن الأنبياء و سائر الأولياء يأخذون عن خاتم
الأنبياء علم التوحيد ، و إنه هو يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي
يوحى به إلى الرسول ؛ فإن الملك عنده هو الخيال الذي في النفس ، و هو
جبرئيل عندهم ، و ذلك الخيال تابع للعقل ، فالتبي عندهم يأخذ عن هذا
الخيال ما سمعه من الصوت في نفسه . ثم يقول بعد هذا في “ النبوات “ : هذا
وكما ادعى ابن العربي : أنه أفضل من محمد ، فإنه يأخذ عن العقل الذي
يأخذ منه الخيال ، والخيال عنده هو الملك الذي يأخذ منه النبي ، فلذا قال :
فإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى النبي . هذا كلام
ابن تيمية بلفظه . فهذه العبارات كلها أكاذيب واميات و ترهات لا يقول بحرف
من هذا أحد من الأولياء والأصفياء ، و لا يقول به أدنى المؤمن فضلا عن
العارفين بدرجات الأنبياء والمرسلين . قال الشيخ في “ اليواقيت “ بعد
نقل قطعة قطعة من الفتوحات : فهذه نصوص الشيخ تكذب من افترى عليه
أنه يقول : الولاية أعظم من النبوة . و قال القاري (١) علي بن سلطان
الهروي: و أما ما حكى عن ابن عربي خلاف ذلك ، فحسن الظن به أنه من
المفتريات عليه المنسوبات إليه .

(١) في شرحه لفقه الأكبر.

والنبوة ليست مكتسبة وما قال ابن تيمية وهؤلاء عندهم

النبوة مكتسبة فهو خطأ. فاحش

ومن جملة المفتريات والأكاذيب على العارفين الكاملين قول ابن تيمية ، قال في شرحه - لعقيدة السفاريني - : و هؤلاء (١) عندهم النبوة مكتسبة . وكان جماعة من زنادقة الإسلام يطلبون أن يصيروا أنبياء . والحاصل : أن النبوة فضل من الله وموعدة ونعمة من الله تعالى ، يمن بها سبحانه ويعطيها لمن يشاء أن يكرمه بالنبوة ، فلا يبلغها أحد بعلمه ولا يستحقها بكسبه ، ولا ينالها عن استعداد ولايته ؛ بل يخص بها من يشاء من خلقه . ومن زعم أنها مكتسبة فهو زنديق يجب قتله ؛ لأنه يقتضي كلامه واعتقاده أن لا تنقطع ، وهو مخالف لنص القرآن والأحاديث المتواترة . بأن نبينا ﷺ خاتم النبيين ، ولهذا قال : يعني أن النبوة فضل من الله ونعمة يمن بها الرب الحكيم العليم الكريم على من يشاء ويريد إكرامه بها ، وكان ذلك ممثداً من عهد الأب الأول الصفي آدم عليه الصلاة والسلام إلى أن بعث الخاتم النبي الحبيب محمد ﷺ . أقول : وقال الزرقاني (٢) : ومن زعم أنها مكتسبة يلزمه أنها تُسلب أيضاً ، وهذا اعتقاد اليهود في بلعام ، فإنه كان نبيا عندهم في بني مواب ؛ كما حكاه ابن حزم عنهم ، وهذا يلحق بذلك الشقي القادياني المنتبئ ، فإنه قد سُلب الإيمان ومات شرمية . وفي "صبح الأعشى" (٣) : وماتان مسئلتان من جملة ما كفروا به بتجويز النبوة بعد النبي ﷺ الذي أخبر تعالى أنه خاتم النبيين . وقولهم : أنها تنال بالكسب ، وقد حكى الصلاح المضدي في شرح لامية العجم : أن السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب إنما قتل عمارة اليمني الشاعر حين قام في من أقام بإحياء الدولة الفاطمية بعد انقراضها في بيت نسب إليه من قصيدة ، وهو قوله :

وكان مبدأ هذا الدين من رجل سعى فاصبح يدعى سيد الأمم

فجعل النبوة مكتسبة .

(١) الشيخ ابن العربي والسهوردي الشيخ المقبول وابن سبعين وابن فارس .

(٢) في الجزء السادس ص/١٨٩ من آخر النوع الثالث من المقصد السادس .

(٣) المجلد ١٣ ص/٣٠٥ .

..... بعد القطع بأن النبي متصف بالمرتبين ، وأنه
أفضل من الولي الذي ليس بنبي . ولا يصل العبد ما دام عاقلاً

بالغا ، إلى حيث يسقط عنه الأمر والنهي لعموم الخطابات الواردة في التكليف ، وإجماع المجتهدين على ذلك ، وذهب بعض الإباحيين إلى أن العبد إذا بلغ غاية المحبة وصفا قلبه ، واختار الإيمان على الكفر من غير نفاق سقط عنه الأمر والنهي ولا يدخله الله النار بارتكاب الكبائر ،

((بعد القطع بأن النبي متصف بالمرتبين)) : لأن الجمع حاصل للأنبياء . ((و أنه أفضل من الولي الذي ليس بنبي)) : لأن النبي أفضل أضعاف أضعاف مرات من أعلى الأولياء من الأقطاب وغيرهما - وبالله التوفيق و منه الوصول إلى التحقيق . ولما اعتقد قوم ويقولون بإسقاط التكليف ، ويزعمون أن التكليف إنما كانت وسيلة إلى الوصول وقد وصلنا ، فقال في إبطال هذا الكفر :

البحث في أن أحدا من الإنس والجن لا يخرج عن التكليف

مادام عقله ثابتا وإن بلغ أقصى درجة القرب

((ولا يصل العبد)) : يعني بالانتهماك في المعارف والعبادات والطاعات . ((ما دام عاقلا)) : احتراز عن المجنون بالغا احتراز عن الصبي ((إلى حيث يسقط عنه الأمر والنهي)) : إن من المحال رفع التكليف عن كل عاقل بالغ ما بقيت الدنيا ، ((لعموم الخطابات الواردة في التكليف)) : إن النصوص وردت عامة لكل عاقل بالغ في جميع الأوقات والأزمان ؛ فالقول بالسقوط إنكار عن عمومها . قال الله سبحانه : ﴿ أحسب الإنسان أن يترك سدى ﴾ وقال سبحانه : ﴿ واعبد ربك حتى يأتيك اليقين ﴾ أجمع المفسرون على أن المراد به الموت ، ((وإجماع المجتهدين على ذلك)) : يعني على عدم وصول العبد أو على عدم السقوط ، وخص المجتهدين إشارة إلى أن الاعتبار إجماعهم .

ولا يصل العبد مادام عاقلاً إلى حيث يسقط عنه الأمر والنهي

((وذهب بعض الإباحيين)) : من الطائفة الإباحية القائل جماعتهم : إن كل شيء مباح لقول الله سبحانه : ﴿ خلق لكم ما في الأرض جميعاً ﴾ فلا واجب ولا حرام بالاختيار الكلي ، وهذا في الواقع تكذيب الله وتكذيب كتابه وتكذيب رسوله ، وليس في الكفر أزيد من هذا . فتأمل . ((إلى أن العبد إذا بلغ غاية المحبة)) : يعني من بلغ الغاية القصوى من المحبة . ((وصفا قلبه)) : عن الغفلة والجهالة ، ((واختار الإيمان على الكفر من غير نفاق سقط عنه الأمر والنهي)) : يعني سقطت عنه الشرائع كلها من الصلاة والصيام وغير ذلك ، وحلت له المحرمات كلها من الزنا والخمر وغير ذلك ، واستباحوا بهذا نساء غيرهم . ((ولا يدخله الله النار بارتكاب الكبائر)) : وهذه كلها كفرات وأقوال قوم يكيدون الإسلام ، ويخرجون الضعفاء منها الكفر .

..... و بعضهم إلى أنه تسقط عنه العبادات الظاهرة و تكون عبادته التفكير . وهذا كفر وضلال

وزعمت الاسماعيلية والنصيرية من الباطنية الى أنه تسقط العبادات الظاهرة، أقول: هؤلاء أكفر من اليهود والنصارى

((و بعضهم)) : و ذهب ملاحدة الإسماعيلية والنصيرية و غيرهم من الباطنية الزنادقة ((إلى أنه تسقط عنه العبادات الظاهرة وتكون عبادته التفكر)) : يعتقدون أن باطن الشريعة يخالف ظاهرها ، و يسقطون عن خواصهم الصوم والصلاة والزكاة والحج ، و يقولون : إن الشريعة إنما هي للعامة . و أما الخاصة إذا علموا باطنها فإنها تسقط عنهم الواجبات و تباح لهم المحظورات . أقول : و هؤلاء و نحومهم أكفر من اليهود والنصارى ، هؤلاء الملاحدة والزنادقة الذين يعتقدون ألومية أمير المؤمنين عليّ أو نبوته ، و يعتقدون أن أئمتهم معصومون : فلا ريب أن من اعتقد عصمة أمراء بني أمية و خلفاء بني العباس كلهم خيراً من هؤلاء من وجوه كثيرة : فإن أمراء بني أمية و خلفاء بني العباس مسلمون ظاهراً و باطناً ، و ذنوبهم من جنس ذنوب المسلمين ليسوا كفّاراً منافقين ، و هؤلاء الباطنية هم في الباطن أكفر من اليهود والنصارى ، فمن اعتقد عصمة هؤلاء كان أعظم جهلاً و ضلالاً ممن اعتقد عصمة أمراء بني أمية و عصمة خلفاء بني العباس ، بل و لو اعتقد معتقد عصمة سائر ملوك المسلمين الذين هم مسلمون ظاهراً و باطناً لكان خيراً ممن اعتقد عصمة هؤلاء ، فقد تبين أن الجهل الذي يوجد فيمن هو من أجهل أهل السنة يوجد في الشيعة من الجهل ، هو أعظم منه لا سيما ، و جهل أولئك جهل أصله نفاق و زندقة لا جهل بدعة و تأويل ، و هؤلاء أصل جهلهم لم يكن نفاقاً و زندقة ، بل جهل بدعة و تأويل و قلة علم بالشريعة ، ولهذا إذا تبين لهؤلاء حقيقة ما بعث الله به محمداً رسولاً رجعوا عن جهلهم و بدعتهم . و أما الملاحدة فيعلمون في الباطن أن ما يقولونه مناقض لما جاء

به محمد ﷺ ، و مم يخالفونه لاعتقادهم أنه وضع ناموسا بعقله و فضيلته ، فيجوز لنا أن نضع ناموسا إذا كانت النبوة عندهم مكتسبة ، والشرائع من جنس سياسة الملوك العادلة .

وهذا كفر وضلال وزندقة وإلحاد

((و هذا كفر)) : و هذا الكفر أشد من كفر اليهود والنصارى . ((و ضلال)) : و زندقة و جهالة ، و قول بعض العارفين : إن السالك يصل إلى مقام يرتفع عنه التكليف ، مراده بهذا التكليف ذهاب كلفة العبادة - فلا يصير مملاً منها بل يتلذذ بالعبادة و ينشرح قلبه بالعبادة و يزداد شوقه و نشاطه بالزيادة علماً بأنها سبب السعادة . و من هذا قال بعض المشائخ : الدنيا أفضل من الآخرة ؛ لأنها دار الخدمة والآخرة دار النعمة ، و مقام الخدمة أفضل من درجة النعمة . و سئل رأس الطائفة أبو القاسم الجنيدي عن قوم يقولون بإسقاط التكليف ، و يزعمون أن التكاليف إنما كانت وسيلة و ذريعة إلى الوصول ، و قد وصلنا ، فقال : صدقوا في الوصول ؛ ولكن إلى السقر ، والذي يسرق و يزني خير ممن يعتقد ذلك ، فعلم أن الله - جل شأنه - لا يحرم شيئاً أو يوجب عليه على السنة رسوله ، ثم يبيعه لأحد من أوليائه أبداً ؛ لأن الله سبحانه قد راعى شرعه الظاهر ، و جعله مردداً للناس كلهم ، فلا ينسخ الشريعة إلا من جاء بها من بعده من الرسل ، و نبينا آخر الرسل و ليس لشرعنا ناسخ ، فافهم .

..... فإن أكمل الناس في المحبة والإيمان هم الأنبياء ؛ خصوصاً حبيب الله ﷺ ، مع أن التكاليف في حقهم أتم و

أكمل . وأما قوله ﷺ : إذا أحب الله عبدا لم يضره ذنب ، فمعناه : أنه عصمه من الذنوب ، فلم يلحقه ضررها . و النصوص من الكتاب و السنة تحمل على ظواهرها ما لم يصرف عنها دليل قطعي ، كما في الآيات التي تشعر بظواهرها بالجهلة و الجسمية . و نحو ذلك ، لا يقال هذه ليست من النصوص بل من المتشابهة

((فإن أكمل الناس في المحبة والإيمان هم الأنبياء : خصوصاً حبيب الله ﷺ مع أن التكليف في حقهم أتم و أكمل)) : لحديث سعد بن أبي وقاص ، قلت : يا رسول الله ! أي الناس أشد بلاء قال الأنبياء ، ثم الأمثل فالأمثل ، أخرجه الترمذي و صحيحه . قال القشيري : ليس كل أحد أهلاً للبلاء ، إن البلاء لأرباب الولاء ، فأما الأجانب فيتجاوز عنهم و يخلو سبيلهم . ولقائل أن يقول : لم قال : إن ما ذمب إليه مؤلاء ، كفر ؛ وقد قال عليه السلام : إذا أحب الله عبدا لم يضره ذنب . فأجاب عنه بقوله ((وأما قوله ﷺ : إذا أحب الله عبدا لم يضره ذنب)) : هذا لم يوجد بلفظه ، ((فمعناه أنه)) : يعني الله سبحانه . ((عصمه)) : يعني العبد ، ((من الذنوب)) : لا أنها تصدر عنه لكنها لا تضره ، ((فلم يلحقه ضررها)) : يعني ضرر العيوب و الذنوب ، أو وقفه الله سبحانه للتوبة بعد الحوبة . و مفهوم هذا الحديث أن من أبغضه الله فلا تنفعه طاعته ؛ حيث لا يصدر عنه عبادة صالحة و نية صادقة . تأمل .

النصوص من الكتاب و السنة تحمل على ظواهرها

ما لم يصرف عنها دليل قطعي

((والنصوص من الكتاب والسنة تحمل على ظواهرها)) : ما لم تكن من قبيل المتشابهات ؛ فإن فيه خلافا مشهورا معروفا بين السلف والخلف في منع التأويل وجوازه ، وقد تقرر في موضعه ، ((ما لم يصرف عنها دليل قطعي)) : من نص قاطع أو إجماع أو برهان عقلي ؛ ((كما في الآيات التي تشعر بظواهرها بالجهلة)) : قال الله سبحانه : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿ فثم وجه الله ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ والجسمية : قال الله سبحانه : ﴿ يد الله فوق أيديهم ﴾ وقال سبحانه : ﴿ بل يده مبسوطتان ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿ إنك بأعيننا ﴾ وغيرهما من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية في هذا الباب لا تحصى . ((ونحو ذلك)) : ونظائر هذا كثيرة مما يكون في الآيات والأحاديث ((لا يقال هذه ليست)) : يعني الألفاظ التي لا يراد ظواهرها . ((من النصوص ؛ بل من المتشابه)) : مثل المقطعات وآيات الصفات التي لا تحمل على ظواهرها مع إدراك كيفيتها ، ومع الإيمان بحقيقتها .

حكم المتشابه التوقف مع اعتقاد الحنفية عند الحنفية

وبيان الاختلاف فيه

ذهب مشايخ الحنفية إلى أن إثبات اليد والوجه وغيرهما له سبحانه حق بأصله و مجهول بوصفه ، ولا يجوز إبطال الأصل بالعجز عن درك الوصف ، فحكم المتشابه التوقف مع اعتقاد الحنفية عند الحنفية . و ذهب مشايخ الأشاعرة إلى أنها مجازات عن معان ظامرة ، فاليد مجاز عن القدرة ، والوجه عن الوجود ، والعين عن البصر ، والاستواء عن الاستيلاء ، واليدان عن كمال القدرة . واحتج مشايخ الحنفية على أن تأويل المتشابه لا يعلمه غير الله سبحانه مرجحاً ؛ بأنه أليق ببلاغة النظم ؛ لأنه لما بين الله سبحانه أن من القرآن متشابهها جعل الناظرين فيه فريقين :

الزائغين عن الطريق والراسخين في العلم ، و جعل اتباع المتشابه حفظ الزائغين بقوله سبحانه : ﴿ فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ﴾ و جعل اعتقاد الحقية مع العجز عن الإدراك حفظ الراسخين بقوله سبحانه : ﴿ والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ﴾ فالاحتياط في أن يبقى علم المتشابهات على العلم الأصلي : لئلا يلزم إبطال الأصل ، يعني الصفات المتشابهات بالتأويل وإرادة المجاز.

واحتج مشائخ الأشاعرة بأنه لو لم يكن للراسخين في العلم حفظ في العلم بتأويل المتشابهات فلم يكن لهم على الجهال ، لأنهم جميعا يقولون ذلك ، و بأنه لو لم يؤول لم ينتفع به عباده ، والحكيم لا يليق به أن ينزل شيئاً لا ينتفع به عباده . والجواب أنه لا يلزم مما ذكروا عدم الحفظ لهم بالمتشابهات ، بل في إنزالها ابتلاء الراسخين و حملهم على العجز عن علمها ، وإحالة علمها إلى الله سبحانه ، فيؤدي إلى ازدياد الاعتراف .

.....لأننا نقول : المراد بالنصوص مهنا ليس ما يقابل الظاهر و المفسر و المحكم ، بل ما يعم أقسام النظم على ما هو

المتعارف . و العدول عنها أي عن الظواهر إلى معان يدعيها أهل الباطن وهم الملاحدة ، و سمووا الباطنية لادعائهم أن النصوص ليست على ظواهرها بل لها معان باطنية ، و لا يعرفها إلا المعلم و قصدهم بذلك نفي الشريعة بالكلية ،

((لانا نقول المراد بالنصوص مهنا ليس ما يقابل الظاهر والمفسر والمحكم)) :
يعني مصطلح أهل الأصول والفقهاء : ((بل ما يعم أقسام النظم)) : فيشمل المحكم والمتشابه وغيرهما من الأقسام . ((على ما هو المتعارف)) : يعني في العرف لا عند أصحاب الأصول - وبالله التوفيق -

زعمت الباطنية أن النصوص ليست على ظواهر بل لها معان باطنية لا يعرفها إلا المعلم والرد البليغ على هؤلاء المنافقين

((و العدول)) متبداً و خبره قوله : إلحاد ، ((عنها أي عن الظواهر إلى معان يدعيها أهل الباطن وهم الملاحدة ، و سمووا الباطنية)) : و هذا أشهر ألقابهم . ((لا دعائهم)) : في زعمهم الفاسد و اعتقادهم الباطل ، ((أن النصوص ليست على ظواهرها بل لها معان باطنية)) : و إنما لزمهم هذا اللقب لاعتقادهم بأن لكل ظاهر باطنا ، و لكل تنزيل تأويلاً ، و لحكمهم أن باطن الشريعة يخالف ظاهرها . ولهم ألقاب كثيرة سوى هذه على لسان قوم، فبالعراق يسمون الباطنية والقرامطة والمزدكية ، و بخراسان التعليمية واللملاحدة . و هم يقولون : نحن إسماعيلية ، و يثبتون الإمامة لإسماعيل بن جعفر الصادق . و يقولون : إنا تميزنا عن فرق الشيعة بهذا الاسم ، و بهذا الشخص . ثم إن الباطنية القديمة قد خلطوا كلامهم ببعض كلام الفلاسفة، و صنفوا كتبهم على ذلك المنهاج . ((و لا يعرفها إلا المعلم)) : ، و هو الإمام

المعصوم عند هؤلاء المنافقين ، و دعوا الناس لإمام معصوم في كل زمان يعرف موازنات هذه المعارف والعلوم ، و يهتدي إلى مدارج هذه الأوضاع والرسوم . ((و قصدتم بذلك نفي الشريعة بالكلية)) : «يريدون أن يطفؤوا نور الله بأفواههم و يأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون ﴿١﴾ ، و أما أهل العلم و أهل الإيمان فعلى نقيض هذه الحال يجعلون كلام الله و كلام رسوله هو الأصل الذي يعتمد عليه ، و إليه يرد ما تنازع الناس فيه ، فما وافقه كان حقا ، و ما خالفه كان باطلا ، و من كان قصده متابعتة من المؤمنين و أخطأ بعد اجتهاده الذي استفرغ به وسعه ، غفر الله له خطأه ؛ سواء كان خطؤه في المسائل العلمية أو المسائل العملية ؛ فإنه ليس كل ما كان معلوما متيقنا لبعض الناس ، يجب أن معلوما متيقنا لغيره ، و ليس كل ما قاله رسول الله ﷺ يعلمه كل الناس و يفهمونه ؛ و إن كان كلامه في نفسه محكما مقرونا بما يبين مراده ؛ فإن الله سبحانه أمر الرسول بالبلاغ المبين ، و هو أطوع الناس لرب العالمين ، فلا بد أن يكون قد بلغ البلاغ المبين و مع البلاغ المبين لا يكون كلامه ملتبسا .

..... إلحاد أي ميل و عدول عن الإسلام و اتصال و
اتصاف بالكفر لكونه تكذيبا للنبي ﷺ فيما علم مجيئه به

بالضرورة . و أما ما ذهب إليه بعض المحققين من أن النصوص مصروفة على ظاهرها ، و مع ذلك فيها إشارات خفية إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر

((إلحاد أي ميل و عدول عن الإسلام)) : و أما العدول عن ظواهرها إلى معان يدعيها الملاحدة الباطنية فزندقة و ضلالة و جهالة . ((و اتصال و اتصاف بالكفر)) : بل الباطنية أشد كفراً و نفاقاً من اليهود والنصارى والمجوس ، و سائر فرق الضلالة ، يفترون على الله سبحانه الكذب ، و يعظمون الكذابين المفترين ، و يعظمون غير الأنبياء على الأنبياء تعظيم مسيئة الكذاب و أمثاله ، من الرجالين الملحدين ؛ ((لكونه تكذيباً للنبي ﷺ)) فيما علم مجيئه به بالضرورة)) : لأنهم يزعمون في الباطن أن ما يقولون مناقض لما جاء به محمد ﷺ ، و هم يخالفونه لاعتقادهم أنه وضع ناموساً بعقله و فضيلته ، فيجوز لنا أن نضع ناموساً : لأن النبوة عند هذه المنافقين مكتسبة . والحق أن يقال : إن تلك الطائفة قد علم أنها من أفقر الناس و أنهم معروفون بالإفلاس ، و أكثر ما تجد الرافضة إما في الزنادقة المنافقين و إما في الجهال . ليس لهم علم بالمتنقولات و لا بالمعقولات . أما الحديث فهم من أبعد الناس عن معرفته ، لا إسناده و لا متنه ، و لا يعرفون الرسول و أحواله ، و يدعون أن الفيلسوف أعظم من الأنبياء ، و أما الفقه فهم من أبعد الناس عن الفقه . و أصل دينهم في الشريعة هي مسائل ينقلونها عن بعض علماء أهل البيت ، و مؤلاء من أئمة الدين و سادات المسلمين ؛ لكن لا ينظرون في الإسناد إليهم : هل ثبت النقل منهم أم لا ، بل قد أصطلوا لهم ثلاثة أصول : أحدا : أن مؤلاء معصومون . وثانيها : أن كل

ما يقولونه منقول عن نبينا ورسولنا . وثالثها : أن إجماع العترة حجة ، و مؤلاء مم العترة . و لقاتل أن يقول : إن قول المصنف في العدول عن ظواهرها إلى معاني يدعيها أهل الباطن كفر وإلحاد ، يخالف ما ذهب إليه المحققون فأجاب عنه بقوله : ((وأما ما ذهب إليه بعض المحققين)) من الصوفية وأرباب السلوك ((أن النصوص مصروفة على ظاهرها)) محمولة على ظاهر العبارات . ((ومع ذلك فيها إشارات خفية إلى دقائق)) إلا أن فيها بعض الإشارات الغير المضادة للمنطوق . ((تنكشف على أرباب السلوك)) : من الأنبياء والأولياء . ((يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر)) .

..... المرادة ، فهو كمال الإيمان ومحض العرفان . ورد النصوص بأن ينكر الأحكام التي دلت عليها النصوص القطعية من الكتاب والسنة كحشر الأجساد مثلاً كفر . لكونه تكذيباً

صريحاً لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فمن قذب عائشةً بالزنا كفر واستحلال المعصية صغيرة أو كبيرة كفر إذا ثبت كونها معصية بدليل قطعي ، وقد علم ذلك والاستهانة بها كفر ، والاستهزاء على الشريعة كفر ، لأن ذلك من أمارات التكذيب . وعلى هذه الأصول يتفرع ما ذكر في الفتاوى من أنه إذا اعتقد الحرام حلالاً ، فإن كانت حرمة لعينه وقد ثبت بدليل قطعي كفر ولا فلا ، بأن يكون حرمة لغيره أو ثبت بدليل ظني وبعضهم لم يفرق بين الحرام لعينه ولغيره ، فقال من استحل حراماً وقد علم في دين النبي عليه السلام تحريمه كمنكاح ذوى المحارم أو شرب الخمر أو أكل الميتة أو الدم أو الخنزير من غير ضرورة فكافر ، وفعل هذه الأشياء بدون الاستحلال فسق . ومن استحل شرب النبيذ إلى أن يسكر كفر . وأما لو قال لحرام : هذا حلال ، لترويج السلعة أو بحكم الجهل لا يكفر . لو تمنى أن لا يكون الخمر حراماً أو لا يكون صوم رمضان فرضاً لما يشق عليه لا يكفر . بخلاف ما إذا تمنى أن لا يحرم الزنا و قتل النفس بغير حق فإنه يكفر ، لأن حرمة هذا ثابتة في جميع الأديان موافقة للحكمة ومن أراد الخروج عن الحكمة فقد أراد أن يحكم الله تعالى بما ليس بحكمة ، وهذا جهل منه بربه تعالى . و ذكر الإمام السرخسي في كتاب الحيض أنه لو استحل وطئ إمرأته الحائض يكفر . وفي النوادر عن محمد أنه لا يكفر هو الصحيح . وفي استحلال اللواط بامرأته لا يكفر على الأصح . ومن وصف الله تعالى بما لا يليق به أو سخر باسم من

اسمائه أو بأمر من أوامره أو انكروعه أو وعيده يكفر . وكذا لو تمنى أن لا يكون نبي من الأنبياء على قصد استخفاف أو عداوة . وكذا لو ضحك على وجه الرضاء في من تكلم بالكفر . وكذا لو جلس على مكان مرتفع وحوله جماعة يسألونه مسائل و يضحكونه و يضربونه بالوسائد يكفرون جميعا . وكذا لو أمر رجلا أن يكفر بالله أو عزم على أن يأمر بكفره . وكذا لو أفتى لإمرأة بالكفر لتبين من وجه ما ، وكذا لو قال عند شرب الخمر أو الزنا بسم الله وكذا إذا صلى بغير قبلة أو بغير طهارة متعمدا يكفر ، وإن وافق ذلك القبلة . وكذا لو أطلق الكفر استخفافا لا اعتقاد إلى غير ذلك من الفروع

((المرادة فهو كمال الإيمان ومحض العرفان)) : وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده ، والله ذو الفضل العظيم . ((ورد النصوص)) : مبتدأ وخبره قوله : كفر . ((بأن ينكر الأحكام التي دلت عليها النصوص القطعية)) : يعني بلا شبهة أصلاً ورأساً ، ((من الكتاب والسنة)) : يعني الأخبار المتواترة ، ((كعشر الأجساد مثلاً)) : فإن النصوص الواردة عليه بلغت من الوضوح حدا يأبى عن تأويلها ، ((ككفر لكونه)) رد النصوص . ((تكذيباً صريحاً لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فمن قذب عائشةً بالزنا)) : و هؤلاء القاذفون الرافضة الزنادقة . ((كفر)) : لأنه ثبت تنزيهاً وطهارة ذيلها بالأدلة القطعية من الكتاب والسنة النبوية ، نعوذ بالله تعالى من الخذلان .

قال بعض المتكلمين: إن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين

وهذا قول باطل، مردود

و من العجب ما قال بعض المتكلمين : إن الأدلة اللفظية لاتفيد اليقين ،
وإذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم العقل ؛ لأنه لايمكن الجمع بينهما و
لا إبطالهما ، ولايقدم النقل ؛ لأن العقل أصل النقل ، فلو قدمنا عليه النقل
لبطل العقل و هو أصل النقل ، فلزم بطلان النقل فيلزم من تقديم النقل
بطلان العقل والنقل . أقول : هذا القول الذي قاله أصحاب هذا القانون
الذي لم يُعرف عن طائفة من طوائف بني آدم قبل هؤلاء ، و ذلك لظهور
العلم بفساده ، فإنه يقدح فيما هو أظهر العلوم الضرورية لجميع الخلق ؛
فإن بني آدم يتكلمون ، و يخاطب بعضهم بعضا مخاطبة و مكاتبة ، و قد
أنطق الله سبحانه بعض الجمادات و بعض الحيوانات بمثل ما أنطق بني آدم ،
فلم يسترب سامع النطق في حصول العلم واليقين به ، بل كان ذلك عنده من
أعظم العلوم الضرورية ، فقالت النملة لأمة النملة : ﴿ يا أيها النمل ادخلوا
مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده و هم لا يشعرون ﴾ ، فلم يشك النمل
و لا سليمان في مرادها ، و فهموه يقيناً ، و لما علم سليمان مرادها يقيناً ،
تبسم ضاحكا من قولها ، و خاطبه الهدمد ، فحصل للهدمد علم اليقين
بمراد سليمان ، و أرسل سليمان الهدمد و الكتاب ، و فعل ما حكى الله لما
حصل له اليقين بمراد الهدمد من كلامه . و أنطق سبحانه الجبال مع داود
بالتسبيح ، و علم سليمان منطق الطير ، و أسمع الصحابة تسبيح الطعام مع
رسول الله ﷺ ، و أسمع رسوله تسليم الحجر عليه . فبعد هذه الأدلة أفيقول
عاقل : إن اليقين لم يحصل للسامع بشيء من مدلول هذا الكلام ؛ فضلا عن
مدلول كلام الله و مدلول كلام رسول . نقل بعض مشائخنا عن أبي حفص
الكبير أنه قال : من لم يزن أفعاله و أقواله و اعتقاده بميزان الكتاب و السنة ،
فلاتعدوه في ديوان الرجال ، و قال فخر الإسلام علي البزدوي في " أصول الفقه " :
لايجوز أن يكون علم العقل علة بدون الشرع ، و ليس إلى العباد ذلك . و قال

جنيد البغدادي ، مفتي الشريعة والطريقة : الطرق إلى الله تعالى بعدد أنفاس
 الخلائق ، وكلها مسدودة على الخلق ؛ إلا على من اقتفى أثر الرسول . أقول :
 القول بمجرد الدليل العقلي في علم الشريعة بدعة وضلالة ، فأولى أن يكون
 ذلك في علم التوحيد والصفات بدعة وضلالة ، والبسط في صفات
 الحنفية وتأليفات الأشاعرة .

..... واليأس من الله تعالى كفر ، لأنه لا ييأس من روح
 الله إلا القوم الكافرون والأمن من الله كفر ، لأنه لا يأمن من
 مكر الله إلا القوم الخاسرون . فإن قيل : الجزم بأن العاصي
 يكون في النار يئس من الله ، وبأن المطيع يكون في الجنة آمن

من الله تعالى : فليلزم أن يكون المعتزلي كافرا ، مطيعا كان أو عاصيا ، لأنه إما آمن أو آيس

توبة اليأس مقبولة وإيمان اليأس غير مقبولة

وبيان الاختلاف فيه

((و اليأس من الله تعالى كفر)) : واستدل عليه الشارح بقوله سبحانه : ((لأنه ﴿لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون﴾ ، والأمن من الله كفر)) " و احتج عليه الشارح بقوله سبحانه : ((لأنه لا يأمن من مكر الله إلا القوم الخاسرون)) ثم اختلفوا ، ذهب مشايخ الحنفية إلى أن توبة اليأس مقبولة ، وإيمان اليأس غير مقبولة ، و هو مستفاد من عقائد الإمام الطحاوي ، والمصرح به في " الخلاصة " (١) و ذهب مشايخ الأشاعرة إلى أن توبة اليأس لا تقبل كإيمان اليأس ، و هو المصرح به في تفسير الفخر (٢) استدلالا بقوله تعالى : ﴿وليس التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار﴾ حيث سوى بين من سوف لتوبة إلى حضور الموت من الفلسفة والكفار ، وبين من مات على الكفر في نفي التوبة ، فدل على عدم اعتداد توبة الفاسق في حال اليأس . أجاب

(١) للإمام ركن الإسلام البخاري ، وكذا في فتاوى الإمام محمد الكردي .

(٢) في فتاوى الإمام محمد الكردي .

بعضهم أن قوله تعالى : ﴿ إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب ﴾ يدل على أن قبول التوبة كالمحتوم على الله تعالى بمقتضى وعده ، وقوله تعالى : " وليس التوبة " يدل بقرينة المقابلة على أنه ليس قبولها كالمحتوم عليه تعالى ، لعدم رغبة إليها وتأخيرها إلى هذا

الآن ، و هذا لا يمنع أن يتوب الله عليه ؛ بل يمنع أن يكون لهم الحق ، كما كان للأول نص عليه في كشف الأسرار ، و أجاب بعضهم بأن المراد بالذين يعملون السوء ، عصاة المؤمنين ، و بالذين يعملون السيئات ، المنافقون ، و بالذين يموتون ، الكفار . ذكره القاضي البيضاوي في تفسيره . و استدل مشايخ الحنفية بقوله - عليه الصلاة السلام - : " إن الله تعالى يقبل توبة عبده ما لم يفرغر " حيث دل على أنه يقبل توبته قبل أن تردد الروح في الحلقوم . و أما وقت ترددهما فيه فوقت معاينة الملائكة و معالجة ملك الموت قبض الروح ، فلا يتصور فيه التوبة ، و لهذا قالوا : إن الرجاء باقي ، فيصح منه الندم والعزم على ترك الفعل ؛ و بأنه لما قبل في حقه شفاعة غيره يوم القيامة مع أنه زمان يأس فشفاعته نفسه في آخر عمره و غاية أمره تقبل بتفضل الله تعالى بقبولها في حين وجه وجهه الذل نحو باباه ، و رفع يدي سره إلى جنابه .

الأعمال بعد الإحباط بالارتداد هل تعود بالتوبة أم لا ؟

وبيان الاختلاف فيه

ثم اختلفوا في أن الأعمال بعد الإحباط بالارتداد هل تعود بالتوبة أم لا ؟ ذهب مشايخ الحنفية إلى أن المؤمن إذا ارتد - العياذ بالله تعالى - ثم أمن لا تعود أعماله ، و هو مستفاد من " التوضيح " للصبر العلامة ، والمصرح به في " الطريقة المحمدية " و شرحه " الوسيلة الأحمدية " و ذهب مشايخ الأشاعرة إلى أن من أمن بعد الارتداد تعود أعماله ، و هو المستفاد من " أنوار التنزيل " للبيضاوي ، و من " التلويح " لسعد التفتازاني ، و المصرح به في " الوسيلة " الأحمدية . و احتج مشايخ الحنفية بقوله تعالى : ﴿ و من يكفر بالإيمان فقد حبط عمله ﴾ ، دل إطلاق الآية الكريمة على أنه تحبط الأعمال بالارتداد ،

مات المرتد على ارتداده أولاً . واحتج مشائخ الأشاعرة بقوله تعالى : ﴿ ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم ﴾ ، حيث دلت الآية الكريمة على أن إحباط الأعمال بالموت على الارتداد ، و حملوا قوله تعالى : ﴿ ومن يكفر بالإيمان ﴾ على قوله تعالى : ﴿ ومن يرتدد منكم عن دينه ﴾ فلم يبق على إطلاقه . والجواب عنه : أن المطلق يجري على إطلاقه و المقيد على تقيده ، فلا يحمل على المقيد ، وبأن أعمال الدليلين واجب ما أمكن ، وذلك بإجراء المطلق على إطلاقه ، و المقيد على تقيده ، و في الحمل على المقيد بطلان للأمر الثاني ، وفي " التلويح " : وبهذا ظهر فساد ما استدل به الشافعية من حمل المطلق على المقيد جمعاً بين الدليلين ؛ إذ العمل بالمقيد يستلزم العمل بالمطلق ؛ من غير عكس ، لحصول المطلق في ضمن ذلك المقيد ، فافهم .

..... و من قواعد أهل السنة و الجماعة أن لا يكفر أحد من أهل القبلة . قلنا : هذا ليس بياس ولا أمن ، لأنه على تقدير العصيان لا يياس ، أن يوفقه الله تعالى للتوبة و العمل الصالح ، و على تقدير الطاعة لا يأس من أن يخذله الله تعالى ، فيكسب

المعاصي . و بهذا يظهر الجواب لما قيل : إن المعتزلي إذا ارتكب كبيرة لزم أن يصير كافرا ليأسه من رحمة الله تعالى ولاعتقاده أنه ليس بمؤمن . و ذلك لأننا لا نسلم أن اعتقاد استحقاقه النار يستلزم اليأس ، و أن اعتقاده عدم إيمانه المفسر بمجموع التصديق و الإقرار و الأعمال ، بناء على انتفاء الأعمال يوجب الكفر ، هذا . و الجمع بين قولهم : لا يكفر أحد من أهل القبلة ، و قولهم : يكفر من قال بخلق القرآن : أو استحالة الرؤية : أو سب الشيخين : أو لعنهما : و أمثال ذلك : مشكل . و تصديق الكامن بما يخبره عن الغيب كفر ، لقوله عليه السلام : من أتى كائنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل الله تعالى على محمد ﷺ . و الكامن هو الذي يخبر عن الكوائن في مستقبل الزمان و يدعى معرفة الأسرار و مطالعته علم الغيب . و كان في العرب كهنة يدعون معرفة الأمور فمنهم من كان يزعم أن له رؤيا من الجن و تابعة يلقى إليه الأخبار ، و منهم من كان يزعم أنه يستدرك الأمور بفهم أعطيه . و المنجم إذا ادعى العلم بالحوادث الآتية فهو مثل الكامن . و بالجملة العلم بالغيب أمر تفرد به الله تعالى إلا سبيل إليه للعباد إلا بإعلام منه أو إلهام بطريق المعجزة أو الكرامة و إرشاد إلى الاستدلال بالأمارات فيما يمكن فيه ذلك . ولهذا ذكر في الفتاوى أن قول القائل عند رؤية مالة القمر يكون مطر مدعيا علم الغيب لا بعلامة كفر . و المعدوم ليس بشيء إن أريد بالشيء الثابت المتحقق على ما ذهب إليه المحققون من أن الشيئية تساوق الوجود و الثبوت . و العدم يرادف النفي : فهذا حكم ضروري لم ينازع فيه إلا المعتزلة القائلون بأن المعدوم و الممكن ثابت في الخارج ، وإن أريد أن المعدوم لا يسمى شيئا فهو

بحث لغوى مبني على تفسير الشيء بأنه الموجود و المعدوم أو ما يصلح أن يعلم و يخبر عنه ، فالمرجع إلى النقل و تتبع موارد الاستعمال . و في دعاء الأحياء للأموات و صدقتهم أي صدقة الأحياء عنهم أي عن الأموات نفع لهم أي للأموات خلافا للمعتزلة تمسكا بأن القضاء لا يتبدل و كل نفس مرمونة بما كسبت و المرء مجزى بعمله لا بعمل غيره . و لنا ما ورد في الأحاديث الصحاح من الدعاء للأموات خصوصا في صلوة الجنازة ، و قد توارثه السلف ، فلولم يكن للأموات نفع فيه لما كان له معنى ، و قال عليه السلام : ما من ميت تصلى عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له إلا شفعوا فيه ، و عن سعد بن عبادة أنه قال : يا رسول الله ﷺ إن أم سعد ماتت فأني صدقة أفضل ، قال الماء فحفر بئرا و قال هذا لأم سعد ، و قال عليه السلام : الدعاء يرد البلاء و الصدقة تطفى غضب الرب ، و قال عليه السلام : إن العالم و المتعلم إذا مرا على قرية فإن الله يرفع العذاب عن مقبرة تلك القرية أربعين يوما

قول أهل السنة لا يكفر أحد من أهل القبلة:

والرد على هذا القول

((و من قواعد أهل السنة و الجماعة أن لا يكفر أحد من أهل القبلة)) عدم تكفير أهل القبلة موافق لكلام الأشعري والفقهاء ؛ لكن إذا فتشنا عقائد فرقهم الإسلاميين وجدنا فيها ما يوجب الكفر قطعاً ، فلا نكفر أهل القبلة ما لم يأت بما يوجب الكفر ، قال السيد في " شرح المواقف " : اعلم أن عدم تكفير أهل القبلة موافق لكلام الشيخ الأشعري و الفقهاء كما مر ، لكن إذا فتشنا عقائد فرق الإسلاميين وجدنا منها ما يوجب الكفر قطعاً : كالعقائد الراجعة إلى

وجود إله غير الله سبحانه ، أو إلى حلوله في بعض أشخاص الناس ، أو إلى إنكار نبوة محمد ﷺ ، أو إلى ذمه أو استخفافه ، أو إلى استباحة المحرمات وإسقاط الواجبات الشرعية ، هذا كلامه بحروفه . و في كلمات أبي البقاء : و خرق الإجماع القطعي الذي صار من ضروريات الدين ، كفر ، ولا نزاع في إكفار منكر شيء من ضروريات الدين ، وإنما النزاع في إكفار منكر القطعي بالتأويل ، فقد ذهب إليه كثير من أهل السنة من الفقهاء والمتكلمين ، و مختار جمهور أهل السنة منها عدم إكفار أهل القبلة من المبتدعة المؤولة في غير الضرورية ؛ لكون التأويل شبهة كما في " شرح المواقف " و " شرح المقاصد " .

جواب الفاضل المحشي المدقق عن إشكال الشارح والرد

على المحشي من الشيخ الأنور وتحقيق أهل القبلة

عند الشيخ

((و الجمع بين قولهم : لا يكفر أحد من أهل القبلة ، و قولهم : يكفر من قال بخلق القرآن ؛ أو استحالة الرؤية ؛ أو سب الشيخين ؛ أو لعنهما ؛ و أمثال ذلك ؛ مشكل))

أجاب عنه الفاضل المحشي المدقق في حاشية قوله : و من قواعد أهل السنة أن لا يكفر ، معنى هذه القاعدة أن لا يكفر في المسائل الاجتهادية ؛ إذ لا نزاع في تكفير من أنكر ضروريات الدين ، ثم إن هذه القاعدة للشيخ الأشعري و بعض متابعيه ، و أما البعض الآخر فلم يوافقوهم ، و هم الذين كفروا المعتزلة والشيعة في بعض المسائل ، فلا احتياج إلى الجمع لعدم اتحاد القائل . و قال الشيخ " محمد أنور " رادا على الفاضل : و لا يخفى أن الجواب الأول تخصيص و تقييد للكلام بلا دليل ، والجواب الثاني مبني على اختلاف القائلين بالقولين ، و هو خلاف للواقع ؛ بل القائلون بتلك القاعدة هم الذين يكفرون بخلق القرآن و سب الشيخين . و قدم العالم و نفي العلم بالجزئيات إلى غير

ذلك ، ثم قال الشيخ خير الحققة بالمهرة الشيخ الأنور : بل التحقيق أن المراد بأهل القبلة في هذه القاعدة هم الذين لا ينكرون ضروريات الدين ، لا من يوجه وجهه إلى القبلة في الصلاة ، قال الله تعالى : ﴿ ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر ﴾ ، فمن أنكر ضروريات الدين لم يبق من أهل القبلة ؛ لأن ضروريات الدين منحصرة عندهم في ثلاثة : مدلول الكتاب بشرط أن يكون نصاً صريحاً لا يمكن تأويله : كتحریم الأمهات والبهنات و تحريم الخمر والميسر ، و إثبات العلم والقدرة والإرادة والكلام له تعالى ، و كون السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار مرضيين عند الله تعالى ، وأنه لا يجوز إيمانهم والاستخفاف بهم ، و مدلول السنة المتواترة لفظاً ومعنى سواء كان من الاعتقادات أو من العمليات ، و سواء كان فرضاً أو نفلاً كوجوب محبة أهل البيت من الأزواج والبهنات ، والجمعة ، والجماعة ، والأذان والعيدین ، والمجمع عليه إجماعاً قطعياً كخلافة الصديق والفاروق ونحو ذلك . ولا شبهة أن من أنكر أمثال هذه الأمور لم يصبح إيمانه بالكتاب والنبیین ؛ إذ في تخطئة الإجماع القطع تضليل لجميع الأمة ، فيكون إنكاراً لقوله تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ و قوله : ﴿ و من يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، ويتبع غير سبيل المؤمنين ﴾ ولقوله عليه السلام : " لا تجتمع أمتي على الضلالة ، وهو متواتر معنوي ، فلا يكون منكر هذه الأمور من أهل القبلة ، وقد عرف بعضهم ضروريات الدين بأنها أمور يشترك في معرفتها المتدين بدين الإسلام وغير المتدين به - لكن في الكتب التي رأينا أنها ما يشترك في معرفته الخاص والعام . وبالجملة قولهم : لا تكفر أحداً من أهل القبلة ، كلام مجمل باق على عمومته ، لكن له تفصيل طويل ، والشأن في معرفة من هو من أهل القبلة و من ليس منهم ، نعم ! بعض الفقهاء قد بالغوا في تكفير من ينكر بعض المسائل الاجتهادية المشهورة عند قوم دون قوم كحرمة لبس المعصفر ونحو

ذلك ، و هو مذهب ركيك جداً . و أما من فرق بين الأصول والفروع ، فكفر في إحداهما دون الأخرى ، فإن أراد نفس الأعمال فتنعم و مرحباً ! ، و إن أراد اعتقاد وجوبها و سنيتها فلا ، إذ لا شبهة في أن من أنكر وجوب الزكاة أو وجوب الوفاء بالعهد ، أو وجوب الصلوات الخمس ، أو كون الأذان مسنوناً ، فقد كفر ، كما يدل عليه قتال مانعي الزكاة في صدر السلام ، نعم ! في بعضها يكون كفراً تأويلياً ، لكن التأويل غير مسموع في أمثال هذه الأمور الجليلة ، كما لم يسمع تأويل مانعي الزكاة متمسكين بقوله تعالى : ﴿إن صلواتك سكن لهم﴾ وكما لم يسمع تأويل الحرورية في إنكار التحكيم متمسكين بقوله تعالى : ﴿إن الحكم إلا لله﴾ ، و أما التكفير بخلق القرآن أو إنكار الرؤية أو إنكار العلم بالجزئيات على الوجه الجزئي مع القول بثبوت العلم على وجه الكلي ، فلا ينهي الإقدام عليه ؛ إذ ليس مخالف هذه الأحكام منكراً منصوباً نصاً جلياً ، لا في الكتاب ولا في السنة المتواترة . هذا كله كلام الشيخ الأنور البحر الزخار من إكفار الملحدين ، و هو تأليف لطيف بديع في هذا الباب ، جامع لأشتات الحقائق والعلوم والمعارف ، فافهم .

..... والأحاديث والآثار في هذا الباب أكثر من أن تحصى .
و الله تعالى يجيب الدعوات و يقضى الحاجات لقوله تعالى
﴿ادعوني استجب لكم﴾ و لقوله عليه السلام يستجاب
الدعاء للعبد ما لم يدع باثم أو قطعياً رحم مالم يستعجل ،

ولقوله عليه السلام : إن ربكم حي كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يرد مما صفرا . واعلم أن العمدة في ذلك صدق النية و خلوص الطوية و حضور القلب لقوله عليه السلام : ادعوا الله و انتم موقنون بالإجابة ، و اعلموا أن الله لا يستجيب الدعاء من قلب غافل لاه . و اختلف المشائخ في أنه هل يجوز أن يقال يستجاب دعاء الكافر ؟ فمنعه الجمهور لقوله تعالى ﴿ و ما دعاء الكافرين إلا في ضلال ﴾ ولأنه لا يدعوا الله تعالى لأنه لا يعرفه و إن اقربه ، فلما وصفه بما لا يليق به فقد نقض إقراره ، و ما روى في الحديث أن دعوة المظلوم و إن كافرا يستجاب ، محمول على كفران النعمة . و جوزه بعضهم لقوله تعالى حكاية عن إبليس رب أنظرني فقال الله تعالى انك من المنظرين ، هذه اجابة ، وإليه ذهب أبو القاسم الحكيم و أبو نصر الدبوسي قال صدر الشهيد و به يفتي

قال عليه السلام : إن العالم والمتعلم إذا مرا على قرية فإن الله

يرفع العذاب عن مقبرة تلك القرية أربعين يوما

و قال عليه السلام : " إن العالم والمتعلم إذا مرا على قرية ، فإن الله يرفع العذاب عن مقبرة تلك القرية أربعين يوما " ((والأحاديث والآثار في هذا الباب أكثر من أن تحصى)) .

و من المعلوم إذا كان مجرد المرور نافعا فالتضرع والابتهاال أولى بأن يكون نافعا ، على أنه قائل بالفصل لا سيما عند قبور العارفين الأولياء الكاملين ، و لا سيما عند مشاهد الأنبياء الذين هم من عباد الله المخلصين ، فما قال ابن قيم في النونية تقليداً لشيخه ابن تيمية : إن السفر لزيارة النبي ﷺ معصية ، فمردود

باطل ، و في كتاب " الروح " لابن قيم كثير مما يتناقض ما ذكره مهنا ، والتناقض شأن من أصيب في عقله أو دينه ، وهذان الرجلان أصيبا في كليهما - نسأل الله السلامة والمعافاة - وقد بلغ بآبن قيم وشيخه الغلو في هذا الصدد إلى حد تحريم شد الرجل لزيادة النبي ﷺ ، وعدّ السفر لأجل ذلك سفر معصية ، لا تقصر فيه الصلاة ، و ينفيان التوسل بالنبي ﷺ باعتبار تفرقتهما بين حالتيه حال حياته و حال وفاته ، و بإخراجهما للحديث الصحيح في التوسل عن دلالة الصريحة بالرأي عن موسى . والنهي عن شد الرجل إلى غير المساجد الثلاثة في الحديث باعتبار أنه لا مضاعفة لثواب المصلي في غيرها ولا علاقة له أصلاً ورأساً بمثل زيارة القبور ، وهذا ظاهر جداً ، فمعنى الحديث النهي عن شد الرجل إلى مساجد غير المساجد الثلاثة التي يضاعف فيها الثواب ؛ حيث لا داعي إلى تجشم المشاق ، والاستثناء المفرغ يقدر فيه المستثنى منه بقدر أدنى ما يصح الاستثناء ؛ لأن التقدير ضرورة فلا يزيد على القدر الضروري في تصحيح الكلام ، و ما زاد على ذلك ليس مما يعتبره أهل العلم ، كما لا يخفى . على أن شد الرجل لأجل العلم أو الجهاد والتجارة ونحو هذا لا يتصور أن يتناوله النهي في الحديث ، فلا يصح تقدير المستثنى منه من أعم ما يتناول المستثنى ، و من تصور خلاف ذلك فقد غلط غلطاً فاحشاً واستمعهم عليه الحديث .

والأحاديث في زيارة النبي ﷺ في غاية من الكثرة ، وقد جمع طرقها الحافظ صلاح الدين العلائي في جزء ، و على العمل بموجبها استمرت الأمة إلى أن شدّ ابن تيمية عن جماعة المسلمين في ذلك . قال علي القاري في " شرح الشفاء " : و قد فرط ابن تيمية من الحنابلة حيث حرم السفر لزيارة النبي ﷺ ، كما أفرط غيره ؛ حيث قال : كون الزيارة قرينة معلوم من الدين بالضرورة ، و جاحده محكوم عليه بالكفر ، و لعل الثاني أقرب إلى الصواب ؛ لأن تحريم ما أجمع العلماء فيه بالاستحباب يكون كفراً ؛ لأنه فوق تحريم المباح المتفق عليه ، فسعيه في منع الناس من زيارته يدل على ضغينة كامنة فيه ، نحو الرسل ﷺ ، و كيف يتصور الإشراك بسبب الزيارة والتوسل في المسلمين ! يعتقدون في حقه - عليه السلام - أنه عبده ورسوله ، وينطقون بذلك في صلواتهم نحو عشرين مرة

في كل يوم على أقل تقدير إدامة لذكرى ذلك ، ولم يزل أهل العلم ينهون العوام عن البدع في كل شؤونهم ، ويرشدونهم إلى السنة في الزيادة وغيرها ، إذا صدرت منهم بدعة في شيء ، ولم يعنهم في يوم من الأيام مشركين بسبب الزيارة والتوسل ، كيف وقد أنقذهم الله من الشرك ، وأدخل في قلوبهم الإيمان . وأول من رامهم بالإشراك بتلك الوسيلة هو ابن تيمية ، وجرى خلفه من أراد استباحة أموال المسلمين ودمائهم لحاجة في النفس .

ولم يخف ابن تيمية من الله وقهره وغضبه وقال : إن السفر

لزيارة النبي ﷺ سفر معصية

ولم يخف ابن تيمية من الله تعالى وقهره وغضبه في رواية عد السفر لزيارة النبي ﷺ سفر معصية لا تقصر فيه الصلاة عن الإمام أبي الوفاء ابن عقيل الحنبلي - وحاشاه عن ذلك - راجع كتاب " التذكرة " له تجد فيه مبلغ عنايته بزيارة المصطفى ﷺ والتوسل به ، كما هو منسوب الحنابلة ، قال الإمام في " التذكرة " في الفقه الحنبلي :

كلام إمام أبي الوفاء ابن عقيل وكذب ابن تيمية على الإمام

فصل : ويستحب له قدوم مدينة الرسول - صلوات الله عليه - فيأتي مسجده ، فيقول عند دخوله ، بسم الله اللهم صل على محمد وآل محمد ، وافتح لي أبواب رحمتك ، وكف عني أبواب عذابك ، الحمد لله الذي بلغ بنا هذه المشاهد .

وجعلنا لذلك أملاً ، الحمد لله رب العلمين ، ثم تأتي حائط القبر ، فلا تمسه ولا تلمس به صدرك ؛ لأن ذلك عادة اليهود ، واجعل القبر تلقاء وجهك ، وقم مما يلي المدبر ، وقل : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلى آخر تقوله في التشهد الأخير ، ثم تقول : اللهم أعط محمدا الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة والمقام المحمود الذي وعدته .

اللهم صل على روحه في الأرواح وجسده في الأجساد ، كما بلغ رسالاتك و تلا
آياتك ، و صدع بأمرك حق أتاه اليقين ، اللهم إنك قلت في كتابك لنبيك ﷺ :
﴿و لو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول ،
لوجدوا الله توابا رحيمًا﴾ ، و إني قد أتيت نبيك تائبًا مستغفرًا ، فأسألك أن
توجب لي المغفرة ، كما أوجبتها لمن أتاه في حياته ، اللهم إني أتوجه إليك بنبيك
ﷺ نبي الرحمة ، يا رسول الله ! إني أتوجه بك إلى ربي ليغفر لي ذنوبي . اللهم إني
أسألك بحقه أن تغفر لي ذنوبي . اللهم اجعل محمدًا أول الشافعين . و انجح
السائلين و أكرم الأولين و الآخرين . اللهم كما أمانا به و لم نره و صدقناه و لم
نلقه ، فأدخلنا مدخله و احشرونا في زمرة ، و أوردنا حوضه ، و اسقنا بكأسه مشرباً
صافياً و رياً سائغاً هنئاً لا نظمو بعده أبداً ؛ غير خزايا و لا ناكثين ، و لا مارقين و
لا مغضوبين علينا ، و لا ضالين ، و اجعلنا من أهل شفاعته . ثم تقدم عن يمينك
فقل : السلام عليك يا أبا بكر الصديق !، السلام عليك يا عمر الفاروق !، اللهم
اجزمنا عن نبيهما و عن الإسلام خيراً ، ﴿ اللهم اغفر لنا و لإخواننا الذين سبقونا
بالإيمان﴾ الآية ، و تصلي بين القبر و المنبر في الروضة ، و إن أحببت تمسح بالمنبر و
بالحنانة ، و هو الجذع كان يخطب ﷺ عليه ، فلما اعتزل عنه حنَّ إليه كحنين
الناقة ، و تأتي مسجد قبا فتصلي : لأن النبي ﷺ يقصده و يصلي فيه ، و إن
أمكنك فأت قبور الشهداء و زرعهم ، و أكثر من الدعاء في تلك المشاهد ؛ حتى
كأنك إلى موافقهم ، و اصنع عند الخروج ما صنعت عند الدخول هذا كلامه
بلفظه و بحروفه في " التذكرة " .

و أما كتاب " الفنون " لابن عقيل الحنبلي هذا إنه في ثمان مئة مجلد ، و
يقول الذمبي عنه : إنه لم يصنف في الدنيا أكبر من هذا الكتاب ، و من موزن
ابن عقيل هذا بين الحنابلة في الجمع و التحقيق . و أنت رأيت نص عبارته في
المسئلة على خلاف ما يعزو إليه ابن تيمية . و من العجائب أن ابن تيمية و صاحبه
ابن زفيل المعروف بابن قيم أنكر حياة الأنبياء ، قال ابن قيم في " النونية " : و
لأجل هذا رام ناصر قولكم ترقيعه يا كثرة الخلقان ، قال : الرسول بقره حى ،
قال الحافظ التقي السبكي الكبير راداً عليه في الصيف الثقيل على ابن زفيل : و

قد صنف البيهقي جزءاً في حياة الأنبياء ، ولكن هذا المنبر بعيد عن التوفيق ، ثم قال السبكي الحافظ : وإنكاره حياة الأنبياء ليس له عليه حامل صحيح - قال المحقق المدقق الزاهد الكوثري (١) : وعن أنس مرفوعاً : الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون ، رواه أبو يعلى الموصلي ، والبراز ، قال الهيثمي : ورجال أبي يعلى ثقات . والحياة البرزخية الثابتة للأنبياء فوق الحياة الثابتة للشهداء ، و يغنينا عن الكلام في حياة الأنبياء جزء البيهقي المطبوع . أقول : لشيخ مشائخنا الإمام الحجة محمد قاسم الديوبندي أيضاً كتاب دقيق في حياة الأنبياء مطبوع - المترجم بآب حیات - ثم قال الكوثري : نعم ! انقطعت حاجتهم إلى الأكل والشرب من مآكل هذه الدار ومشاربها ، ولذلك صبح وصفهم بالموت ﴿ إنك ميت وإنهم ميتون ﴾ و حامل النازل على إنكار حياتهم البرزخية هو التنزع بذلك إلى تحریم التوسل بهم عن موسى . وفي دفع شبهة التشبيه للنفی الحضي الدمشقي ، ووفاء الوفاء للبور السهمودي وغيرهما أحاديث و آثار كثيرة في النذب إليه ، وليس هذا موضع سرد تلك الأحاديث ، وله موضع آخر . وفي " المطالب العالية " للرازي وفي " شرح المقاصد " للتفتازاني وفيما علقه الشريف الجرجاني على " شرح المطالع " ما يسكن إليه صدور المقتنين بأئمة أصول الدين من البيان في هذه المسئلة ، فإنهم أئمة في أصول الدين يميزون بين الحق والباطل ، والتوحيد والإشراك حق التمييز ، ولا يرميهم أحد من أهل الحق بتزعة تخالف مذهب أهل الحق في هذه المسئلة . ومن الغريب رمي أهل التجسيم لأهل الحق بالإشراك بوسيلة التوسل ، وفيما ننقله عن أئمة أصول الدين في هذا الصدد قمع من يرمي أهل الحق بدائه ، وهم من أبعد الناس عن الإشراك بخلاف من يقول بالجهة و المكان و التحيز ، وسائر لوازم الجسمية تعالى الله عن ذلك .

كلام الامام فخر الدين والسعدو السيد والرد على ابن قيمية

قال الإمام فخر الدين الرازي بعد بسط مقدمات في فصل الثامن عشر من كتاب " المطالب العالية " وهو من أمتع مؤلفاته في أصول الدين : وإذا

عرفت هذه المقدمات فنقول : إن الإنسان إذا ذهب إلى قبر إنسان قوي النفس كامل الجوهر شديد التأثير ، وقف هناك ساعة ، وتأثرت نفسه من تلك التربة ، حصل لنفس الزائر تعلق بتلك التربة ، وقد عرفت أن لنفس الميت تعلقاً بتلك التربة أيضاً ، فحينئذ يحصل لنفس هذا الزائر الحي ولنفس ذلك الإنسان الميت ملاقة بسبب اجتماعهما على تلك التربة ، فصارت هاتان النفسان شبيهتين بمرأتين صقيلتين وضعتا ؛ بحيث ينعكس الشعاع من واحدة منهما إلى الأخرى ، فكل ما حصل في نفس هذا الزائر الحي من المعارف البرهانية ، والعلوم الكسبية ، والأخلاق الفاضلة : من الخضوع لله تعالى والرضى بقضاء الله ينعكس منه نور إلى روح ذلك الإنسان الميت ، وكل ما حصل في نفس ذلك الإنسان الميت من العلوم المشرفة ، والآثار العلوية الكاملة ، فإنه ينعكس منه نور إلى روح هذا الزائر الحي ، وبهذا الطريق تصير تلك الزيارة سبباً لحصول المنفعة الكبرى والبهجة العظيمة لروح الزائر وروح المزار ، فهذا هو السبب الأصلي في مشروعية الزيارة ، ولا يبعد أن يحصل فيها أسرار أخرى أدق وأحق مما ذكرناه ، وتمام العلم بالحقائق ليس إلا عند الله . انتهى كلامه الشريف بلفظه وبحروفه . وقال العلامة سعد الدين التفتازاني في " شرح المقاصد " عند إثبات إدراك بعض الجزئيات للميت رداً على الفلاسفة : ولما كان إدراك الجزئيات مشروطاً عند الفلاسفة بحصول الصورة في الآيات ، فعند مفارقة النفس و بطلان الآيات لا تبقى مدركة للجزئيات ضرورة انتفاء المشروط بانتفاء الشرط ، وعندنا لما لم تكن الآيات شرطاً في إدراك الجزئيات إما لأنه ليس بحصول الصورة لا في النفس ولا في الحس ، وإما لأنه لا يمتنع ارتسام صورة الجزئي في النفس ؛ بل الظاهر من قواعد الإسلام أنه يكون للنفس بعد المفارقة إدراكات متجددة جزئية واطلاع على بعض جزئيات أحوال الأحياء ، ولا سيما الذين كان بينهم وبين الميت تعارف في الدنيا . ولهذا ينتفع بزيارة القبور والاستغاثة بنفوس الأخيار من

الأموات في استئزال الخيرات واستدفاع الملمات : فإن للنفس بعد المفارقة تعلّقاً بالبدن ، و بالتربة التي دفنت فيها ، فإذا زار الحي تلك التربة وتوجهت تلقاء نفس الميت ، حصل بين النفسين ملاقات وإفاضات . انتهى كلامه و عبارته . و قال العلامة الشريف الجرجاني في أوائل حاشية " شرح المطالع " معلقاً على ما ذكره شارح المطالع في صدر بيان الحكمة في التوسل والصلاة على النبي ﷺ : فإن قيل : هذا التوسل إنما يتصور إذا كانوا متعلقين بالأبدان ، و أما إذا تجردوا عنها فلا ، إذ لا جهة مقتضية للمناسبة ، قلنا : يكفيه أنهم كانوا متعلقين بها متوجهين إلى تكميل النفوس الناقصة بهمة عالية ، فإن أثر ذلك باق فيهم ، ولذلك كانت زيارة مراقدم معدة لفيضان أنوار كثيرة منهم على الزائر ، كما يشاهده أصحاب البصائر . انتهى كلامه بلفظه . قال محقق هذا العصر الكوثري في مقدمة السيف الثقيل : و رأيت بخط الحافظ الضياء المقدسي الحنبلي في كتابه المترجم بالحكايات المنتورة أنه سمع الحافظ عهد الغني المقدسي الحنبلي يقول : إنه خرج في عضده شيء يشبه الرمل فأعنته مداواته ، ثم مسح به قبر أحمد بن حنبل ، فبرئ ، ولم يعد إليه ، و في تاريخ الخطيب بسنده إلى الشافعي : أنه قال : إني لأتبرك بأبي حنيفة ، و أجيء إلى قبره كل يوم ، - يعني زائراً - فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين ، و جئت إلى قبره و سألت الله تعالى الحاجة عنده ، فما تبعه عني حتى تقضى ، قال الكوثري : فمن الذي يستطيع أن يعد مؤلاء قبوريين يتعبدون الفرائح - و بالله التوفيق و منه الوصول إلى التحقيق .

..... و ما أخبر به النبي ﷺ من أشراط الساعة أي من علاماتها من خروج الدجال و دابة الأرض و يأجوج و مأجوج و نزول عيسى - عليه السلام - من السماء . و طلوع الشمس من مغربها ، فهو حق لأنها أمور ممكنة أخبر بها

الصديق قال حذيفة ابن أسيد الغفاري : طلع النبي - عليه السلام - علينا ، ونحن نتذاكر ، فقال : ماتذكرون ؟ قلنا : نذكر الساعة ، قال : إنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات ، فذكر الدخان والدجال والداية ، وطلوع الشمس من مغربها ونزول عيسى بن مريم

((وما أخبر به النبي ﷺ من أشراط الساعة أي من علاماتها من خروج الدجال و دابة الأرض و يأجوج و مأجوج و نزول عيسى - عليه السلام - من السماء)) وقد أجمع أهل الأثر وكثير من أهل النظر على أن عيسى - عليه السلام - ينزل من السماء ، فيقتل الدجال و يكسر الصليب ، و لا يجوز أن يقال: إنه ليس عند ذلك نبي ، أو نقل عن مرتبة الرسالة إلى ما دونها ، فكذلك موسى - عليه السلام - لو كان في هذه الأمة لكان نبياً رسولاً ، و إن كانت شريعته منسوخة ، و يكون نسخ شريعته بشريعة محمد كنسخ بعض ما نسخ من شريعة النبي بشريعة نفسه ، فإذا جاز أن ينسخ بعض الشرائع بشريعة أخرى ، والنبي نبي والرسول رسول ، كذلك يجوز أن ينسخ شريعة موسى بشريعة محمد و موسى نبي رسول ، و قد صحت الأخبار عن رسول الله ﷺ برواية العدول بنزول عيسى بن مريم ، و كونه في هذه الأمة و هو نبي رسول يوحى إليه .

((و طلوع الشمس من مغربها ، فهو حق)) قال المصنف - روح الله - روحه - لأنها أمور ممكنة أخبر بها الصديق)) فالإيمان بها واجب ، والإنكار عنها كفر صراح : ((قال حذيفة ابن أسيد الغفاري : طلع النبي - عليه السلام - علينا ، و نحن نتذاكر ، فقال : ماتذكرون ؟ قلنا : نذكر الساعة ، قال : إنها لن تقوم حتى

تروا قبلها عشر آيات ، فذكر الدخان والدجال والداية ، و طلوع الشمس من مغربها ونزول عيسى بن مريم)) :

مسيح اليهود ومسيح النصارى ومسيح المسلمين والرد

على القادياني

فالمسلمون واليهود والنصارى تنتظر مسيحًا يجيئ في آخر الزمان ، فمسيح اليهود هو الدجال ، ويعتقدون أن هذا المنتظر متى جاءهم يجمعهم بأسرهم إلى القدس ، و تصير لهم الدولة والحكومة ، و يخلو العالم من غيرهم ، و يحجمهم الموت من جناهم المنيع مدة طويلة ، و قد عوَّضوا من الإيمان بالمسيح ابن مريم انتظار مسيح ضلالة الدجال : فإنه هو الذي ينتظرونه حقًا ، و هم عسكريه ، و أتبع الناس له ، و يكون لهم في زمانه شوكة ودولة إلى أن ينزل مسيح الهدى ابن مريم ، فيقتل منتظرهم ، و يضع هو وأصحابه فيهم السيف : حتى يختبي اليهودي وراء الحجر والشجر ، فيقولان : يا مسلم ! هذا يهودي ورالي ، تعال فاقتله ، فإذا نظف الأرض منهم و من عباد الصليب ، فحينئذ يرى الذئب والكبش معاً ، و يشرب الماء معاً ، و ترعى البقرة والذئب معاً ، هكذا أخبر به شعيا في نبوته ، و مطابق ما أخبر به النبي - ﷺ - في خروج الدجال ، و قتل المسيح ابن مريم له ، و خروج يأجوج ومأجوج في أثره . و مسيح النصارى لا حقيقة له ، فإنه عندهم إله ، وابن إله ، و خالق ، و مميت ، و معي ، فمسيحهم الذي ينتظرونه هو المصلوب ، و هو عندهم رب العالمين ، و خالق السماوات والأرضين . و مسيح المسلمين الذي ينتظرونه هو عبد الله ورسوله و روحه وكلمته ، ألقاما إلى مريم العنراء البتول : عيسى بن مريم أخو عبد الله ورسوله محمد بن عبد الله ، فيظهر دين الله و توحيده ، و يقتل أعداءه عباد الصليب الذين اتخذوه و أمه إلهين من دون الله ، و أعداءه اليهود الذين كذبوه و رموه و أمه بالعظائم ، و بهتوه و بهتوا أمه ، فدمر الله عليهم ، و مزق ملكهم ،

فهذا الذي ينتظره المسلمون ، وهو نازل على المنارة الشرقية بدمشق ، واضعاً يديه على منكبي ملكين ، يراه الناس عياناً بأبصارهم ، تازلاً من السماء ، فيحكم بكتاب الله وسنة رسوله ، وينفذ ما أضاعه الظلمة الفجرة من دين رسول الله - ﷺ - ، ويحيي ما أماتوه ، وتعود الملل كلها في زمانه ملة واحدة ، و ملة أخيه محمد ، و ملة أبيهم إبراهيم ، و ملة سائر الأنبياء ، و هي الملة الإسلامية الذي من يتنفي غيرها ، فلن يقبل منه ، و هو في الآخرة من الخمسين ، و قد أخبر رسول الله - ﷺ - عن موضع نزوله بأي بلد وأي مكان منه ، و بحالة وقت نزوله ، و ملبسه الذي عليه ، و إنه معصريان - أي ثوبان - و أخبر بما يفعل عند نزوله مفصلاً ؛ حتى كان المسلمون يشاهدونه عياناً قبل أن يروه ، و هذا من جملة الغيوب التي أخبر بها ، ف وقعت مطابقة بخبره حدو القذة بالقذة . فهذا منتظر المسلمين لا منتظر المضطرب عليهم ولا الضالين ، و لا منتظر إخوانهم من الروافض المارقين ، و سوف يعلم المضطرب عليهم إذا جاء منتظر المسلمين ، أنه ليس بابن يوسف النجار ، و لا ولد زانية ، و لا كان طبيباً حاذقاً ماهراً في صناعته استولى على العقول بصناعته و حكمته ، و لا كان ساحراً مفرقاً ، و سوف يعلم الضالون أنه ابن بشر ، و أنه عبد الله و رسوله ، ليس بإله و لا ابن الإله ، و أنه بشر بنبوة محمد أخيه ، أولاً ، و حكم بشريعته و دينه آخراً ، و أنه عدو المضطرب عليهم و الضالين ، و ولي رسول الله - ﷺ - و أتباعه المؤمنين ، و سوف يعلم أشقياء الهند أن المسيح الموعود ليس مسيلاً الفنجاب الشقي القادياني .

..... و يأجوج و مأجوج و ثلاثة خسوف ، خسف بالمشرق ، و خسف بالمغرب ، و خسف بجزيرة العرب ، و آخر ذلك نار تخرج من اليمن ، تطرد الناس إلى محشرهم ، و الأحاديث الصحاح في هذه الأشرطة كثيرة جداً . و رسل

البشر أفضل من رسل الملائكة ، ورسل الملائكة أفضل من عامة البشر ، وعامة البشر أفضل من عامة الملائكة

((وياجوج و ماجوج)) قد تواتر في الأحاديث : أنه - عليه السلام - ينزل بعد خروج الدجال ، فيقتله ، ويربهم دمه على حربته ، ثم يخرج ياجوج و ماجوج فيهلكهم الله بدعائه ، وقد حرق الملحدون تلك الأحاديث ، قاتلهم الله - ((و ثلاثة خسوف ، خسف بالشرق ، و خسف بالمغرب ، و خسف بجزيرة العرب ، و آخر ذلك نار تخرج من اليمن ، تطرد الناس إلى محشرهم ، و الأحاديث الصحاح في هذه الأشرطة كثيرة جدًا)) و روي في نزول عيسى أحاديث كثيرة ، روته الأئمة العدول التي لا يردنها إلا معاند أو منافق ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أنكر خروج المهدي فقد كفر بما أنزل على محمد ، و من أنكر نزول عيسى بن مريم فقد كفر ، و من أنكر خروج الدجال فقد كفر ، و من لم يؤمن بالقدر خيره و شره من الله فقد كفر ، فإن جبرئيل أخبرني بأن الله يقول : من لم يؤمن بالقدر خيره شره من الله فليخذ ربا غيره - نعوذ بالله من الضلال -

البحث في أن خواص البشر أفضل من خواص الملائكة، وبيان الاختلاف في ذلك ورسل البشر أفضل من رسل الملائكة ورسل الملائكة أفضل من عامة البشر

لما اختلفوا في أن الملائكة أفضل أم الأنبياء ، ذهب مشايخ الحنفية و أكثر مشايخ الأشعرية و الرافضة إلى تفضيل الأنبياء على الملائكة ، و ذهب الفلاسفة و المعتزلة و القاضي الباقلاني و أبو عبد الله الحلبي من الأشعرية إلى تفضيل الملائكة العلوية على الأنبياء ، فقال المصنف : ((و رسل البشر أفضل من رسل الملائكة)) يعني خواص بني آدم هم الأنبياء و المرسلون أفضل

من خواص الملائكة . ((و رسل الملائكة أفضل من عامة البشر)) يعني إن خواص الملائكة هم الرسل أفضل من عوام بني آدم ، و المطلوب بالعامه عموم غير الأنبياء هم الأتقياء و الأصفياء و الأولياء ، و ليس المقصود أحاد الناس مثل السوقية ((و عامة البشر أفضل من عامة الملائكة)) يعني إن عوام بني آدم من الصحابة و التابعين و الشهداء و الصالحين أفضل من عوام الملائكة ، و ليس المراد من عوام بني آدم أصحاب الفجور و الفسوق ؛ فإن العصاة لا يفضّلون على أحد من الملائكة اتفاقاً ، و ما قال القونوي : قال بعض أهل السنة : جملة بني آدم أفضل من جملة الملائكة ، فإن عندنا صاحب الكبيرة كامل الإيمان ، ثم هو مبتلى بالإيمان بالغيب ، فكان أحق من الملائكة ، فتعقبه القاري وقال : ولا يخفى فساد ، لأن صاحب الكبيرة الذي هو فاسق بالإجماع كيف يكون أفضل من المعصوم بلا نزاع ؟ و لعل وجهه أنه من وجهة إيمانه الغيبي أفضل من الإيمان الشهودي الحاصل للملائكة ، فتكون الأفضلية من هذه حيثية . و المعجب قال ابن بطال : قوله سبحانه : ﴿إِلَّا إِنْ تَكُونْ مَلَكَائِينَ أَوْ تُكُونُوا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ .

هذا نص في أن الملائكة أفضل من بني آدم ، و ذلك لأن الخالد أفضل من الفاني ، فالملائكة أفضل من بني آدم ، و هو مذهب جمهور أهل العلم ، أقول : و تعقب ما قاله بأنه لم يوافق أحد على أن هذا مذهب الجمهور ، بل المعروف عن جمهور أهل السنة : أن صالح بني آدم أفضل من سائر الأخيـاس . و ما استدلل به من تفضيل الملائكة بكونهم خالدين ، و الخالد أفضل من الفاني ، مردود من وجهين : الأول : إن الملائكة يفنون أيضاً ، و لا يبقى إلا الواحد الواجب الوجود ، والمراد به طول الحياة لا الخلود الحقيقي ، و الثاني : و هو أن ما قرره من كون الخالد أفضل من الفاني ليس على عمومته ؛ فإن الحور العين خالديات والنساء المؤمنات أفضل منهن ، و هو مقرر ثابت .

(فائدة) : وبنات آدم أفضل من الحور العين ، قد روي أنهن يفخرن على الحور العين بتحمل المشقة في طاعة الرب سبحانه ، عن أم المؤمنين أم سلمة : قلت : يا رسول الله ! أنساء الدنيا أفضل أم الحور العين ، قال : نساء الدنيا أفضل من الحور . العين . قلت : و بم ذلك . قال : بصلاتهن و صيامهن و عبادتهن الله عز وجل . أخرجه الطبراني في " الأوسط " و " الكبير " فافهم . ((أما تفضيل رسل الملائكة على عامة البشر فبالإجماع)) إجماع الأمة كلها أو إجماع أهل الحق ((بل بالضرورة)) يعني من ضروريات منهاج الشريعة امتياز طائفة الرسل عن الخلق في الاصطفاء والاجتهاد .

..... أما تفضيل رسل الملائكة على عامة البشر فبالإجماع بل بالضرورة ، و أما تفضيل رسل البشر على رسل الملائكة ، و عامة البشر على عامة الملائكة فهو جوه : الأول : إن الله تعالى أمر

الملائكة بالسجود لأدم على وجه التعظيم والتكريم ، بدليل قوله سبحانه حكاية عن إبليس : ﴿أرايتك هذا الذي كرمتم عليّ﴾ ، ﴿و أنا خير منه خلقتني من نار و خلقتنه من طين﴾ و مقتضى الحكمة الأمر للأدنى بالسجود للأعلى دون العكس

تفضيل رسل البشر على رسل الملائكة بوجوه أربعة

((و أما تفضيل رسل البشر على رسل الملائكة وعامة البشر على عامة الملائكة بوجوه)) احتج الأولون على تفضيل الأنبياء على الملائكة بوجوه أربعة ((الأول)) الوجه الأول : إن الله تعالى أمر الملائكة بالسجود لأدم ((بقوله سبحانه : ﴿ و إذ قلنا للملائكة اسجدوا لأدم ﴾ على وجه التعظيم والتكريم)) ولا شك أن السجود للأمور به سجد خدم لا سجد عبادة وذلك من أعظم أقسام الخدمة ، وذلك دال على زيادة منصب المسجود على الساجد ((بدليل قوله سبحانه حكاية عن إبليس : ﴿أرايتك هذا الذي كرمتم عليّ و أنا خير منه خلقتني من نار و خلقتنه من طين ﴾ فإنه لم يوجد شيء يصرف هذا الكلام إليه سوى هذا السجود . و مقتضى الحكمة الأمر للأدنى بالسجود للأعلى دون العكس)) فلو لم يكن آدم أفضل من الملائكة ، لما أمرهم الله سبحانه بالسجود له ؛ لأن الله سبحانه حكيم ، و الحكيم لا يأمر الأفضل بخدمة المفضول .

..... الثاني : إن كل واحد من أهل اللسان يفهم من قوله سبحانه : ﴿ و علم آدم الأسماء كلها ﴾ إن القصد منه إلى تفضيل آدم على الملائكة و بيان زيادة علمه و

استحقاقه التعظيم و التكریم ، الثالث : قوله سبحانه : ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ ، و الملائكة من جملة العالم ، و قد خص من ذلك بالإجماع تفضيل عامة البشر على رسل الملائكة ، فبقي معمولاً به فيما عدا ذلك ، و لا خفاء في أن هذه المسئلة ظنية يكتفي فيها بالأدلة الظنية . الرابع : إن الإنسان قد يحصل الفضائل و الكمالات العلمية و العملية مع وجود العوائق و الموانع من الشهوة و الغضب و سnoch الحاجات الضرورية الشاغلة عن اكتساب الكمالات ، و لا شك أن العبادة و كسب الكمال مع الشواغل و الصوراف أشق و أدخل في الإخلاص ، فيكون أفضل

((الثاني)) الوجه الثاني : ((إن كل واحد من أهل اللسان يفهم)) من قوله سبحانه : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ أن القصد منه إلى تفضيل آدم على الملائكة و بيان زيادة علمه)) يعني إن آدم أعلم من الملائكة ؛ لأنه كان يعلم الأسماء ، و الملائكة لا يعلمونها ، وقالوا : ﴿سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا﴾ فكان آدم أفضل من الملائكة . ((و استحقاقه التعظيم و التكریم)) لقوله سبحانه : ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ((الثالث)) الوجه الثالث : ((قوله سبحانه : ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ ، و الملائكة من جملة العالم)) و الملائكة من العالمين ، فيكون الأنبياء أفضل من الملائكة ، ((و قد خص من ذلك بالإجماع تفضيل عامة البشر على رسل الملائكة ، فبقي معمولاً به فيما عدا ذلك)) يعني ترك العمل به

فيمن لم يكن نبيا من الآلين ، فبقي معمولاً به في حق الأنبياء ، فيكون الأنبياء أفضل العالمين . ولقائل أن يقول : إن العالم المخصوص كيف يكون حجة قطعياً لهذا الحكم القطعي ، فدفعه بقوله : ((ولا خفاء في أن هذه المسئلة ظنية)) يعني إن الدعوى أيضاً ظنية . ((يكتفي فيها بالأدلة الظنية)) فيتم التقريب ، و لنعم ما قال الحافظ تقي الدين السبكي الكبير : لو مكث إنسان مدة عمره ، ولم يخطر بباله تفضيل النبي على الملك ، لم يسأله الله سبحانه عنه ، فتأمل و لاتفعل . ((الرابع)) الوجه الرابع : ((إن الإنسان قد يحصل الفضائل والكمالات العلمية والعملية)) والمراد بالفضائل والكمالات العلمية هي المعارف الإلهية و ليس المراد منها العلوم الفلسفية - و المراد بالفضائل والكمالات العملية هي الطاعات و العبادات البدنية والنفسانية ، ((مع وجود العوائق و الموانع من الشهوة و الغضب)) و مما من أعظم النوازع والموانع عن الطاعات ، و هذه الصفات موجودة في البشر ، مفقودة في الملائكة ، ((و سنوح الحاجات الضرورية)) و مع الافتقارات الضرورية في الحياة الدنيوية المدنية الاجتماعية ، ((الشاغلة)) الصوارف الداخلة والخارجة ، ((عن اكتساب الكمالات)) عن تحصيل الفضائل الدنيوية والأخروية ، و لأن تكاليف البشر منها منصوص عليها ، و منها مستنبطة بالاجتهاد ، و طاعة الملك ذاتية جبلية فطرية ليس لها صوارف و موانع منصوص عليها ، لا مستنبطة عن الاجتهاد ، فافهم . ((و لاشك أن العبادة و كسب الكمال مع الشواغل و الصوارف)) من البوائق و المضائق ((أشق و أدخل في الإخلاص)) فيكون أقرب القبول و أدفع في الرقعة . ((فيكون أفضل)) لأن أفضل العبادات أشقها .

..... و ذهبت المعتزلة و الفلاسفة و بعض الأشاعرة إلى تفضيل الملائكة ، و تمسكوا بوجوه : الأول : إن الملائكة أرواح . مجردة كاملة بالعقل ، مبرأة عن مبادئ الشرور و

الأفات كالشهوة والغضب ، و عن ظلمات الهيولى و الصورة ، قوية على الأفعال العجيبة ، عالمة بالكوائن ماضيها و آتيها من غير غلط

واحتج القائلون بأن الملائكة العلوية أفضل من الأنبياء بوجوه أربعة والأجوبة عن هذه الوجوه الأربعة

((و تمسكوا بوجوه)) واحتج الآخرون القائلون بأن الملائكة العلوية أفضل من الأنبياء أيضاً بوجوه أربعة : ((الأول)) الوجه الأول . ((إن الملائكة أرواح)) يعني أرواحاً نورانية لطيفة علوية ، والجسمانيات ظلمانية كثيفة ، فكيف يساويان ؟ وإن الاعتبار في الشرف والفضيلة بذوات الأشياء وصفاتها و محالها ، فعالم الروحانيات العلو لغاية النور واللطافة ، و عالم الجسمانيات السفلى لغاية الكثافة والظلام ، والعالمان متقابلان ، والكمال للعلوي لا للسفلي ، والصفتان متقابلتان ، والفضيلة للنور لا للظلمة ، وفيه نظر ، لسنا نوافقكم أولاً إن الروحانيات كلها نورانية ، وذلك لأن من الأرواح من موخير ، ومنها من موشرير ، والأرواح الخبيثة أضداد الأرواح الطيبة ، فلا بد أيضاً من إثبات تضاد بين الجنسين ، وتنافر بين الطرفين ، فلم نسلم دعواكم : أنها كلها نورانية ، والروح عندنا هو الحاصل بأمر الباري سبحانه ، الباقي على مقتضى أمره ، فمن كان لأمره سبحانه أطوع و بررسات رسوله أصدق كانت الروحانية فيه أكثر ، والروح عليه أغلب ، و من كان لأمره سبحانه أنكر و لشرائعه أكذب كانت الشيطنة عليه أغلب ، هذه قاعدتنا في الروحانيات ، فلا روحاني أبلغ في الروحانية من ذوات الأنبياء ، و أما قولكم : إن الشرف للعلو إن عنيتم به علو الجهة ، فلا شرف فيه ، فكم من عال جهة سافل رتبة و علماً و ذاتاً و طبيعةً ، و كم من سافل جهة عال على الأشياء كلها رتبةً و فضيلةً و ذاتاً و طبيعةً ، و أما قولكم : إن الاعتبار في الشرف بذوات

الأشياء و صفاتها و محالها ، فليس بحق ، بل هو مذنب اللعين الأول ؛ حيث نظر إلى ذاته و ذات آدم ، ففضل ذاته إذ هي مخلوقة من النار ، و هي علوية نورانية على ذات آدم ، و هو مخلوق من الطين ، و هو سفلي ظلماني ؛ بل عندنا الاعتبار في الشرف بالأمر و قبوله ، فمن كان أقبل لأمره و أطوع لحكمه و أرضى بقدره ، فهو أشرف ، و من كان على خلاف ذلك فهو أبعد و أخبت .

((مجردة)) يعني إن الروحانيات غير مركبة من المادة و الصورة ؛ بل هي صورة مجردة ، و الصورة لها حقيقة وجودية ، و إذا بحثنا عن أسباب الخير و الصلاح و الحكمة و العلم لم نجد لها سببا الصورة ، و هي منبع الخير ، فنقول : ما فيه أصل الخير ، و الجسمانية مركبة من مادة و صورة ، و المادة لها طبيعة عدمية ، و إذا بحثنا عن أسباب الشر و الفساد و السفه و الجهل لم نجد لها سببا سوى المادة و العدم ، و مما منبع الشر ، فما هو أصل الخير كيف يماثل ما فيه أصل الشر ، و فيه نظر - إن النفوس البشرية خصوصا النبوية من حيث أنها نفوس ، فهي مفارقة للمادة مشاركة لتلك النفوس الروحانية ، إما مشاركة في النوع بحيث يكون التمييز بالأعراض و الأمور الأرضية ، و إما مشاركة في الجنس بحيث يكون الفصل بالأمور الذاتية ، ثم زادت على تلك النفوس بإقترانها بالجسد أو بالمادة الجسد ، و لم ينقص منها ؛ بل و اكتملت بها ؛ حيث استفادت من الأمور الجسدانية من العلوم الجزئية و الأعمال الخلقية و الروحانية ، فقبت هذه الأبدان لفقدان هذا الاقتران ، فكان الاقتران خيرا لأشرفيه ، فافهم . ((كاملة بالعقل مبرأة عن مبادئ الشرور و الآفات)) يعني إن الملائكة أرواح مبرأة عن الرذائل و الآفات العلمية و العملية . ((كالشهوة و الغضب)) يعني إن النوع الإنساني ليس يخلو من قوتي الشهوة و الغضب ، و هما ينازعان النفس الإنسانية إلى طاعتها ، فيثور من الشهوة الحرص و الأمل ، و من الغضب الكبر و الحسد إلى غيرهما من الأخلاق الذميمة ، فكيف يماثل من هذه صفته نوع الملائكة المطهرين

عنهما . وعن لوازمهما ، صافية ذواتهم عن التوازع الحيوانية ، خالية طباعهم عن القواطع البشرية - وفيه نظر - فإن في طرف البشرية نفسين : نفس حيوانية ، لها قوتان : قوة الغضب وقوة الشهوة ، ونفس إنسانية . لها قوتان : قوة علمية وقوة عملية ، وبتينك القوتين لها تجمع وتمنع وبهاتين القوتين لها تقسم الأمور وتفصل الأحوال : من العقائد الحق دون الباطل ، ومن الأقوال الصدق دون الكذب ، ومن الأفعال الخير دون الشر ، ويختار بقوته العملية من لوازم القوة الغضبية الشدة والشجاعة والحمية دون الجبن والذلة ، ويختار بها أيضاً من لوازم القوة الشهوية التودد والمحبة والبهذاذة دون المهانة والخساسة ، فيكون من أشد الناس حمية على خصمه وعدوه ، ومن أرحم الناس تذللاً وتواضعاً لوليه وصديقه ، وإذا بلغ هذا الكمال فقد استخدم قوتين في جانب الخير ، ثم يترقى منه إلى إرشاد الخلائق في تزكية النفوس عن العلائق ، وإطلاقها عن قيد الشهوة والغضب ، وإبلاغها حال الكمال ، فليس الكمال في فقدان القوتين .

وإنما الكمال كله في استخدام القوتين ، تدبر . ((وعن ظلمات الهيولي و الصورة)) يعني إن الروحانيات صور مجردة عن المواد ، وإذا كانت صوراً مجردة كانت موجودات بالفعل ، وفضائلها أيضاً متحققة بالفعل . وأما الموجودات البشرية فصور في مواد ، وإذا كانت صوراً في مواد كانت موجودات بالقوة ، فضائلها أيضاً متحققة بالقوة ، فتكون ناقصة لا كاملة ، وفيه نظر : لأن نيابة الأنبياء في الصورة البشرية طريقكم في إثبات الأرباب ، و هي الروحانيات السماوية ، وذلك احتياج كل مريد إلى رب يدبره ، ثم افتقار الأرباب إلى رب الأرباب ، ومن العجب أن عند الصائبة الفلاسفة أكثر الروحانيات قابلة منفعة ، وإنما الفاعل الكامل واحد ، وإذا كان الفاعل الكامل المطلق واحداً فما سواه قابل محتاج إلى مخرج يخرج ما فيه بالقوة إلى الفعل ، فكذلك نقول في الموجودات السفلية : النفوس البشرية كلها قابلة

للوصول إلى الكمال بالعلم والعمل ، فيحتاج إلى مخرج ما فيها بالقوة إلى الفعل والمخرج هو النبي والرسول ، تفكر .

((قوة على الأفعال العجيبة)) يعني إن الروحانيات هم الأسباب المتوسطة في الاختراع والإيجاد وتصريف الأمور من حال إلى حال ، وتوجيه المخلوقات من مبدء إلى كمال ، يستمدون القوة من الحضرة الإلهية القدسية، ويفيضون الفيض على الموجودات السفلية ، فمنها مدبرات السبع السيارات في سماواتها ، ومنها مدبرات الآثار العلوية الظاهرة في الجو ؛ مما يصعد من الأرض ، فينزل مثل الأمطار والثلوج والبرد والرياح ، وما ينزل من السماء مثل الصواعق و الشهب ، و ما يحدث في الجو من الرعد والبرق والسحاب والضباب وقوس قزح ، وذوات الأذناب والهالة ، و ما يحدث في الأرض من الزلازل والمياه والأبخرة إلى غير ذلك ((عامة بالكوائن ماضيها وآتيها من غير غلط)) يعني إن الروحانيات فضلت الجسمانيات بقوتي العلم والعمل، أما العلم فلا ينكر إحاطتهم بمغيبات الأمور ، وإطلاعهم على ماضي الأحوال و على مستقبل الأحوال الجارية علينا ، و علومهم فطرية ، و علوم الجسمانيات كسبية . و أما العمل فلا ينكر أيضاً عكوفهم على العبادة و دوامهم على الطاعة ؛ يسبحون الليل والنهار و لا يفترون . و فيه نظر من وجهين : الوجه الأول : التسوية بين الطرفين وإثبات زيادة في جانب الأنبياء . والوجه الثاني : بيان ثبوت الشرف في غير العلم والعمل ، و هو التسليم والتوكل . أما الأول فقالوا : علوم الأنبياء كلية وجزئية و فعلية و انفعالية و فطرية و كسبية ، فمن حيث يلاحظ عقولهم عالم الغيب منصرفة عن عالم الشهادة ، فحينئذ الأنبياء يحصل لهم العلوم الكلية فطرةً دفعةً واحدة ، ثم إذا لاحظوا عالم الشهادة حصلت لهم العلوم الجزئية اكتساباً بالحواس على ترتيب و تدريج . أما الثاني فقالوا : من العجب أنهم لا يعجبون بهذه العلوم ؛ بل و يؤثرون التسليم على البصيرة ، و العجز على القدرة ، و يعلمون أن

الملائكة بأسرها ، وإن علمت إلى غاية قوة نظرهما وإدراكها ، ما أحاطت بما أحاط به علم الباري ، بل بكل منهم مطرح نظروهم مسح فكر ، وإن الأنبياء إلى الحد الذي انتهى نظرهم إليه مستبصرون ، ومن ذلك الحد إلى ما وراء مما لا يتناهى مسلمون مصدقون ، وإنما شرفهم وفضلهم في التسليم مما لا يعلمون ، والتصديق لما يجهلون .

﴿ ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك ﴾ ، ليس شرفاً حالهم ، بل ﴿ سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا ﴾ هو فضل حالهم ، فمن أين لكم أن الشرف والفضل في العلم والعمل لا في التسليم والتوكل ، فتأمل ولا تغفل .

..... و الجواب : أن مبنى ذلك على الأصول الفلسفية دون الإسلامية . الثاني إن الأنبياء مع كونهم أفضل البشر يتعلمون و يستفيدون منهم بدليل قوله سبحانه : ﴿ علّمه

شديد القُوى ﴿ و قوله سبحانه : ﴿نزل به الروح الأمين﴾ ، و
لاشك أن المعلم أفضل من المتعلم . و الجواب : أن التعليم
من الله تعالى و الملائكة إنما هي المبلغون . و الثالث : إنه قد
أُطرد في الكتاب و السنة تقديم ذكرهم على ذكر الأنبياء ، و ما
ذلك إلا لتقدمهم في الشرف و الرتبة . و الجواب أن ذلك
لتقدمهم في الوجود ، ولأن وجودهم أخفى

((و الجواب أن معنى ذلك على الأصول الفلسفية)) يعني إن هذا كلها
بناء على الأصول الحكمية المظلمة المتورطة في دار الهوار المنكشفة العوار .
((دون الإسلامية)) لأن الملائكة ليسوا بمجردات عند الأصول الإسلامية ؛
بل أجسام لطيفة نورانية صافية ، ففسدوا ما فرعوا على تجرد الملائكة ،
و لو سلمنا فالبحث مهنا في الأفضلية بمعنى زيادة الثواب ، و هذه الأمور لا
تمس ذلك أصلاً و رأساً ، بل إنما تتعلق بشرف الذات و قوة الفعل ،
فافهم . ((الثاني)) الوجه الثاني : ((إن الأنبياء مع كونهم أفضل البشر
يتعلمون و يستفيدون منهم بدليل قوله سبحانه : ﴿ علّمه شديد القوى ﴾
و قوله سبحانه : ﴿ نزل به الروح الأمين ﴾)) و حاصله : إن الأنبياء
متعلموا الملائكة و تلامذتهم ، و الملائكة معلموم و أساتذتهم . ((و لا شك
أن المعلم أفضل من المتعلم ، و الجواب أن التعليم من الله تعالى)) يعني
إن تعليم الأنبياء في الواقع من الله سبحانه : ((و الملائكة إنما هي المبلغون))
إنهم وسائط صرفة و ذرائع محضة في التبليغ لا غير ، مثل التعلم في
الكتابة ، و أجاب عنه القاضي البيضاوي أن المعلم أفضل فيما يعلمه لا
في غيره ، تدبر . ((و الثالث)) الوجه الثالث إنه قد أُطرد)) و هو الوقوع
على نهج واحد بلا اختلاف ((في الكتاب و السنة تقديم ذكرهم على ذكر

الأنبياء)) قال الله سبحانه : ﴿ من آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ﴾ وفي الحديث : " الإيمان أن يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله " وما ذلك إلا لتقدمهم في الشرف والرتبة)) يعني إن أطراد تقديم ذكر الملائكة على ذكر الأنبياء يدل على أن الملائكة أفضل من الأنبياء . ((والجواب أن ذلك)) تقديم الملائكة في الذكر . ((لتقدمهم في الوجود)) لأنهم أقدم من بني آدم حدوثاً . ((ولأن وجودهم أخفى)) لعدم تطرق الإحساس إليه ، ولا ابتداء العقل إليه ببرهان قوي ؛ حتى أنكره الفلاسفة على ما أثبتته الشرع من وجود جسماني لطيف .

..... فإن الإيمان بهم أقوى و بالتقديم أولى . الرابع : قوله سبحانه : ﴿ لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله

و لا الملائكة المقربون ﴿ فإن أهل اللسان يفهمون من ذلك أفضلية الملائكة من عيسى : إذ القياس في مثله الترقى من الأدنى إلى الأعلى ، يقال : لا يستنكف من هذا الأمر الوزير و لا السلطان ، و لا يقال : السلطان و لا الوزير ، ثم لا قائل بالفصل بين عيسى وغيره من الأنبياء . و الجواب : أن النصارى استعظموا المسيح بحيث يرتفع من أن يكون عبداً من عباد الله ،

((فإن الإيمان بهم أقوى)) : يعني أصعب حصولاً من الإيمان بالأنبياء . ((و بالتقديم أولى)) : لتوقف الإيمان بالأنبياء بالملائكة : لأنهم المبلغون للوحي والأوامر والنواهي . الرابع : الوجه الرابع قوله سبحانه : ((لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله و لا الملائكة المقربون ﴿ فإن أهل اللسان)) ، بل كل من سمعه و فهمه يفهمون من ذلك)) : يعني من هذا الأسلوب في بيان النفي والنقل من السلب إلى السلب . ((أفضلية الملائكة من عيسى : إذ القياس في مثله الترقى من الأدنى إلى الأعلى)) الخ : يعني فهذا السياق يقتضي تفضيل الملائكة المقربين على عيسى بن مريم : لأن البلاغة تقتضي الترقى من الأدنى إلى الأعلى .

ولما كان لقائل أن يقول : غاية ما في الباب أنه يلزم من هذه الآية أن يكون الملائكة أفضل من عيسى بن مريم ، و لا يلزم منه أن يكون أفضل من جميع الأنبياء الذي هو المطلوب ، فدفعه بقوله : ((ثم لا قائل بالفصل بين عيسى وغيره من الأنبياء)) : بأنهم أفضل من عيسى لا من غيره من الأنبياء . ((و الجواب أن النصارى استعظموا المسيح بحيث يرتفع من أن يكون عبداً من عباد الله)) : يعني بزعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل .

..... بل ينبغي أن يكون ابنا له لأنه مجرد لا أب له ، وكان يبرئ الأكمه و الأبرص و يحي الموتى بخلاف سائر عباد الله من

بني آدم ، فرد عليهم بأنه لا يستنكف من ذلك المسيح ، ولا من هو أعلى منه في هذا المعنى وهم الملائكة الذين لا أب لهم ولا أم لهم ، ويقدرُونَ بإذن الله تعالى على أفعال قوى وأعجب من إبرء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى ، فالترقي والعلوم إنما هو في أمر التجرد وإظهار الآثار القوية لا في مطلق الكمال والشرف ، فلا دلالة على أفضلية الملائكة ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

((بل)) - قالوا - ((ينبغي أن يكون ابنا له)) : يعني إن النصارى لما عاينوا ولادة عيسى بن مريم بغير أب اعتقدوا أنه ابن الله ، وليس بعبد الله استبعادا ، لأن يكون العبد يولد بغير أب . ((لأنه مجرد لا أب له)) : هذا غير التجرد الذي تقوله الفلاسفة في العقول والأرواح ، وكان يرى الأكمه - الذي ولد أعمى - ، رواه ابن جرير عن ابن عباس ، وقال مجاهد : الأكمه من يبصر بالنهار دون الليل ، رواه ابن المنذر . والأبرص - الذي بعض بدنه أبيض وبعضه أسود . ((ويحي الموتى)) : أحيا عاذر صديقه وابنا المعجوز . وحاصله : إن النصارى أيضاً لما شاهدوا من المسيح إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص أخرجوه بسبب هذا القدر من القدرة عن عبودية الله سبحانه ، ((بخلاف سائر عباد الله من بني آدم)) : حيث لم يترحموا عن التولد ولم يقدروا على صدور هذه الأفعال العجيبة . ((فرد عليهم بأنه لا يستنكف من ذلك المسيح)) : يعني إن المسيح لن يستنكف بهذا التجرد ، وهذا القدر من القدرة عن عبوديته . ((ولا من هو أعلى منه)) : هم الملائكة المقربون في هذا المعنى : في هذا التجرد وفي صدور تلك الأفعال العجيبة مم

الملائكة الذين لا أب لهم ولا أم لهم : حدثوا وخلقوا لا من أم ولا من أب ، فكانوا أعجب من المسيح في هذا الباب . ((ويقدرُونَ بِإِذْنِ اللَّهِ)) : إشارة إلى الرد على الفلاسفة القائلين بأن العقول خالقة صائفة ((على أفعال أقوى وأعجب من إبراء الأكهم وإحياء الموتى)) الذين هم فوقه في القدرة والبطش والغلبة على السموات والأرض مع أنهم لا يستنكفون عن عبودية الله جل شأنه وعز سلطانه ، ((فالترقى والعلو)) يعني من الأدنى إلى الأعلى ((إنما هو في أمر التجرد وإظهار الآثار القوية ، لا في مطلق الكمال والشرف فلا دلالة على أفضلية الملائكة)) يعني أن الآية الكريمة لا تدل مطلقاً قطعاً ، على أن الملائكة أفضل من الأنبياء في كثرة الثواب وهو المطلوب في هذا المقام ، ولقد اطمأنا الكلام في هذا المقام فإنه من مزال الأقدام كما لا يخفى على ذوي الأفهام ، وعلى الله التوكل وبه الإعتصام .

والله سبحانه أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

فهرس الابحاث

رقم الصفحة	الابحاث	رقم البحث
٤	كتاب الثاني في السمعيات: عذاب القبر حق	١
٦	السؤال في القبر والحكمة في السؤال والرد على المعتزلة	٢
٨	للصبيان سؤال وللأنبياء والقول الاصح فيه	٣
١٠	براهين إثبات عذاب القبر من أمل الحق	٤
١٤	براهين بعض القدرية والرافضة في إنكار عذاب القبر	٥
١٨	البحث حق: مقدمة البعث	٦
٢٠	إذكار الفلاسفة للمعاد الجسماني ، والأقوال المعتمدة في هذه المسئلة	٧
٢٠	بناء المعاد الجسماني على مقدمات ثلاثة	٨
٢١	امتناع إعادة المعنوم بعينه ، شبهة عقلية للفلاسفة	٩
٢٣	اختلاف علماء الإسلام فقال قوم :	١٠
٢٥	قالوا : تلك الأجزاء إما أن تعاد فيهما ، شبهة عقلية للفلاسفة	١١
٢٦	فإن قيل : شبهة عقلية للفلاسفة	١٢
٣٠	الميزان حق: حقيقة الميزان ، والأجوبة عن شبهات القدرية	١٣
٣١	أفعال الله تعالى معللة بالأغراض ، بيان الاختلاف ومحاكمة صاحب العقبات	١٤
٣٣	والكتاب حق	١٥
٣٤	إنكار القدرية بعقولهم الناقصة كقربوا ح	١٦
٣٥	والسؤال حق في الموقف بالأدلة القطعية	١٧
٣٦	والحوض حق بالآيات والأحاديث النبوية	١٨

- ١٩ و الصراط حق بالكتاب و السنة و الرد على القاضي عبد الجبار و ٣٧
الجباري و ابو ماشم
- ٢٠ و الجنة حق و النار حق و الرد على الفلاسفة الدهرية ٣٩
- ٢٢ مخلوقتان موجودتان الآن ، و الرد على عباد و أبي ماشم و القاضي ٤١
عبد الجبار
- ٢٣ باقيتان لا تفنيان ولا يفنى أهلها : و الرد على أحمد بن تيمية و جهم ٤٥
بن صفوان
- ٢٤ الكلام في الثواب والعقاب، تعريف الكبيرة واختلاف الروايات فيها ٤٨
- ٢٥ والكبيرة لا تخرج العبد المؤمن من الإيمان ، و قول القدرية مذهبان ٤٩
- ٢٦ ولأهل السنة وجوه ثلاثة ٥١
- ٢٧ واحتجت القدرية على اثبات الميزة بين المذلتين بوجهين ٥٤
- ٢٨ واحتجت الخارجية على أن صاحب الكبيرة كافر بالنصوص الظاهرة ٥٨
- ٢٩ باب في أن العفو عن الكفر هل يجوز عقلاً أم لا : العفو عن الكفر هل ٦٠
يجوز عقلاً أم لا و بيان الاختلاف فيه
- ٣٠ قال الشيخ الأشعري : العفو عن الكفر يجوز عقلاً وقال أبو منصور لا يجوز ٦٢
- ٣١ أدلة الماتريدية على أن ليس في الحكمة العفو عن مثله ٦٢
- ٣٢ ويغفر ما دون الكفر والشرك مع التوبة وبنونها و قول المعتزلة حماقة ٦٥
- ٣٣ قول الشيخ المدقق في الفتوحات: فإن التوبة من الفرائض حال التكليف ٦٥
- ٣٤ أدلة المعتزلة في ذلك بوجهين ٦٧
- ٣٥ الخلف في الوعيد يجوز أم لا ٦٩
- ٣٦ ويجوز العقاب على الصغيرة و قول القدرية باطل ٧١
- ٣٧ البعث في العفو عن أصحاب الكبائر والشفاعة لهم ٧٣

- ٣٨ الشفاعة حق ٧٤
- ٣٩ الشفاعة ثابتة للرسول والاخبار وقول القبرية والخارجية باطل ٧٥
- ٤٠ أدلة أهل الحق على دعواهم ٧٦
- ٤١ أنواع الشفاعة وأصنافها ٨٠
- ٤٢ قالت المعتزلة بالعفو عن الصفات مطلقا وعن الكبائر بعد التوبة و ٨١
بالشفاعة لزيادة الثواب وكلاما باطل
- ٤٣ أهل الكبائر لا يغفون في النار وإن ماتوا من غير توبة، وأدلة أهل السنة ٨٢
- ٤٤ قالت المعتزلة والخارجية صاحب الكبيرة مغلد في النار ٨٤
- ٤٥ البحث في الإيمان وفيه أبحاث لطيفة طويلة ٨٨
- ٤٦ والإيمان ليس هو التصديق بالإيمان فقط ٩٥
- ٤٧ الإيمان مخلوق أم غير مخلوق وبيان الاختلاف فيه ٩٦
- ٤٨ الإيمان لا يزيد ولا ينقص فهنا مقامان ١٠٤
- ٤٩ المقام الثاني وفيه أبحاث عجيبة ١١٠
- ٥٠ الاختلاف في إيمان المقلد ١١١
- ٥١ قال جهنم بن صفوان : الإيمان هو المعرفة فقط ، وهو قول باطل ١١٨
- ٥٢ التصديق المعتبر في الإيمان هو التصديق المنطقي أم غيره وبيان
الاختلاف فيه
- ٥٣ الإيمان والإسلام واحد وبيان الاختلاف والرد على الحشوية ١٢٦
- ٥٤ الإيمان مخلوق أم لا والاختلاف فيه ١٢٨
- ٥٥ البحث في الاستثناء والاختلاف العظيم في مسألة الاستثناء ١٣٢
- ٥٦ السعادة والشقاوة تتبدلان أم لا وبيان الاختلاف فيه ١٤٠
- ٥٧ محاكمة المشرح ومحاكمة الإمام النووي وقول علامة الزبيدي من أصحابنا ١٤٢

- ٥٨ الرساليات والنبوات، احتياج الإنسان إلى الأنبياء ١٤٤
- ٥٩ قوله : وبين ذوي الألباب من خليفته ، والرد على أحمد بن حابط اللعين ١٤٥
- ٦٠ النبوة موهبة لا مكتسبة ، والرد على الحكماء والعار أحمد خان أشيع الرد ١٤٧
- ٦١ والفرق بين النبي والرسول والرد على بعض الأشياخ ١٤٩
- ٦٢ شرح تعريف الشيخ السنوسي المحقق العارف ١٥٠
- ٦٣ الإرسال واجب لا بمعنى الوجوب على الله والرد على الفلاسفة والمعتزلة ١٥٢
- ٦٤ الرسالة ليست بممتنعة والرد على السمعة والبراهمة والصائبة ١٥٣
- ومعطلة العرب
- ٦٥ استدلال السمعة والبراهمة بوجوه ثلاثة والجواب عنها ١٥٤
- ٦٦ الصائبة - عقائدهم وإنكارهم وأدلتهم والرد عليهم الرد البليغ ١٥٥
- ٦٧ معطلة العرب أصناف - عقائدهم وإنكارهم والرد عليهم ١٥٧
- ٦٨ قد غلط في النبوات طوائف غير الذين كذبوا بها ، وهم القاديانية ١٥٨
- والقرآنية والنجرية والرد على هذه المنافقين
- ٦٩ الرسالة من قبيل الممكنات في العقل أو من جملة الواجبات ١٦٠
- ٧٠ ومن شروط الرسالة الذكورة ، لأن الأنوثة وصف نقص وفيه خلاف مشهور ١٦١
- ٧١ في الجن رسل أم لا والقول الأصح فيه ١٦٤
- ٧٢ الأنبياء تبين للناس ما يحتاجون إليه وهذا بحث لطيف ١٦٦
- ٧٣ تعريف المعجزة وشرح قيوده ١٦٩
- ٧٤ تعريف المعجزة للشيخ السنوسي وشرح قيوده ١٧١
- ٧٥ السحر خارق للعادة أم أمر معتاد وبيان الاختلاف فيه ١٧١

- ٧٦ العلم الحاصل بالمعجزة علم عادي يقيني ضروري وله الأمثال لا تحصى ١٧٢
- ٧٧ قول الشارح : إمكان كون المعجزة من غير الله ، ردّ على بعض الزنادقة ١٧٥
والملاحدة
- ٧٨ أو كونها لا لغرض التصديق ردّ على بعض الزائفين ١٧٧
- ٧٩ أو كونها لتصديق الكاذب ، هذا القول مسخيف جدا ، دل على جهل ١٧٨
قائله والرد على القادياني أشبع الرد
- ٨٠ النبوة ليست بعرض والرد البليغ على أبي نصر السنجري الوائلي المحدث ١٨٠
- ٨١ آدم أبو البشر نبي والإنكار عن نبوته كفر قطعا ١٨٢
- ٨٢ محمد ﷺ نبي رسول والرد على اليهود والنصارى والمجوس ، هذا بحث ١٨٣
عظيم ومعجزاته قسمان عقلية وحسية
- ٨٣ وجوه إعجاز القرآن العظيم ، وهذا بحث عجيب نادر الوجود ١٨٣
- ٨٤ والثاني : نقل عنه من الأمور الخارق للعادة يعبر عنها الإمام الفخر ١٩٥
بالمعجزات الحسية
- ٨٥ استدلال أرباب البصائر على نبوته بوجهين ١٩٦
- ٨٦ أنه ﷺ ادعى النبوة بين قوم لا كتاب لهم ولا حكمة ٢٠٠
- ٨٧ بعثه الله وكان أمل الأرض منقذين أمل الكتاب وزنادقة لا كتاب لهم ، ٢٠١
والرد على هذه الطوائف أشبع الرد
- ٨٨ وإنه ﷺ مبعوث إلى كافة الناس بل إلى الجن والإنس ، والرد على ٢٠٤
القادياني الرد البليغ
- ٨٩ وإنه عليه السلام خاتم الأنبياء والرد على القادياني ، والقادياني كافر ٢٠٧
بلا شبهة وكلام الشيخ محمد أنور
- ٩٠ ونبوته لا تختص بالعرب والرد على النصارى بما لا مزيد عليه ٢١١

- ٩١ شرح قوله : قد ورد في الحديث نزول عيسى بعده ٢١٧
- ٩٢ قال الشقي القادياني : موت عيسى بن مريم منسوب مالك والحافظ ٢١٨
ابن حزم ، والرد على الشقي على هذا الكذب
- ٩٣ قول الشارح : والأصح أنه صلى بالناس ويقتضي به المهدي ، أقول فيه نظر ٢٢٠
- ٩٤ بيان عدد الأنبياء والقول الأصح فيه ٢٢٠
- ٩٥ شرح قوله : مبلغين عن الله ، و قول الشيخ السنوسي في الشرح ٢٢٤
الصغرى
- ٩٦ شرح قوله : صادقين ، وأقسام الصديق ٢٢٦
- ٩٧ ناصحين للخلق ، و قول الشيخ العارف السنوسي في هذا المقام ٢٢٦
- ٩٨ شرح قوله : الأنبياء معصومون ، براميين عصمة الأنبياء ٢٢٩
- ٩٩ الأنبياء معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده بالاجماع ، والرد على ٢٣١
الفضلية من الخارجة
- ١٠٠ الرافضة جوزوا على الأنبياء إظهار الكفر تقية ، والرد على هذه الغفلة ٢٣٧
- ١٠١ شرح قوله : فما كان منقولا بطريق الأحاد فمردود ، وقصة تلك ٢٣٨
الفرانيق العلى مختلف مكنوبة
- ١٠٢ أفضل الأنبياء محمد بل و أفضل العالمين جملة ، والرد على ٢٤٠
الزمخشري أشبع الرد
- ١٠٣ الرد على غفلة ابن تيمية وعلى غفلة ابن قيم ٢٤٢
- ١٠٤ التفرقة بين حياته وموته ﷺ ، والرد على اليهود وابن تيمية ٢٤٣
- ١٠٥ شرح قوله تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ براميين خيرية الأمة ٢٤٤
- ١٠٦ الملائكة- الملائكة أجسام نورانية لطيفة والإيمان بهم واجب ٢٤٨
- ١٠٧ بيان الاختلاف في حقيقتهم ، والرد على النصارى والفلاسفة الدمرية ٢٤٨

١٠٨ الملائكة يقطعون المسافات الشاسعة بين تلك الأجسام السماوية بمدة ٢٤٩
قصيرة جدا فلا مانع منه عقلا

١٠٩ الملائكة معصومون عن الذنوب عند أهل الحق ٢٥٠

١١٠ زعمت اليهود أن الملائكة قد ترتكب الكفر ، هذا قول صدر من
حماقتهم وجهلهم

١١١ الكلام على جهالات اليهود ومؤلاء الملائكة أكفر الأمم وأحمقهم ٢٥٣

١١٢ وليس إبليس اللعين من الملائكة ويدل عليه وجوه ٢٥٦

١١٣ وماروت وماروت ملكان لم يصدر عنهما كفر ولا كبيرة ، والرد على المبطلين ٢٥٨

١١٤ لله تعالى كتب ، والتحقيق الإمساك عن حصرها في عدد ٢٦١

١١٥ كرامات الأولياء حق والإيمان بها واجب والرد على القدرية ٢٦٣

١١٦ بيان الفرق بين الكرامة والمعجزة والاستدراج وغيرها من أنواع
الخوارق

١١٧ الدليل على حقيقة الكرامة ما تواتر من كثير من الصحابة ومن بعدهم ٢٦٦
وهذا كثير جدا

١١٨ احتج القدرية أن الخوارق لو ظهرت على غير الأنبياء لالتبس النبي
بالمعتبي ، والرد عليه بوجوه

١١٩ أفضل البشر بعد نبينا أبو بكر الصديق ثم القاروق ثم نو النورين ثم المرتضى ٢٧٦

١٢٠ لأهل السنة عليه أدلة قاطعة ٢٨١

١٢١ اختلاف أهل السنة بين عثمان وعلي في الأفضلية ، والقول الأصح ٢٨٢
فيه عند الشارح

١٢٢ وخلافة الخلفاء الأربعة على ترتيب الأفضلية ٢٨٤

١٢٣ قال أهل الحق : الخلافة تثبت بالاتفاق دون النص ، والرد على الشيعة ٢٨٦

١٢٤ وكيف يتصور في حق الصحابة الاتفاق على الباطل و القرآن ناطق
بمدحهم

١٢٥ وما وقع من المخالفات لم يكن النزاع في خلافة الأمير رضى الله ، بل
عن الخطاء في الاجتهاد

١٢٦ بيان الاختلاف في - هل نص نبينا ﷺ على أحد أم لا ؟ ٢٩٢

١٢٧ والخلافة ثلاثون سنة وانقطعت ثلاثون بوفاة أمير المؤمنين عليّ ٢٩٤

١٢٨ معاوية ومن بعده لا يكون خلفاء بل ملوكا وأمراء ، والرد على الحافظ
ابن حجر بوجوه

١٢٩ نصب الإمام واجب ٢٩٨

١٣٠ الاختلاف في - هل يجب على الله أو على الخلق ، ثم بالسمع أو بالعقل ٢٩٩
واحقاق ما هو الحق

١٣١ ينبغي أن يكون الإمام ظاهرا لا مختفيا ولا منتظرا والرد على الرافضة ٣٠٤

١٣٢ دين أهل البيت التقوى لا التقية والرد على الرافضة ٣٠٥

١٣٣ قال الفاضل الرافضي الامامي : مسألة الإمامة هي أحد أركان الإيمان ٣٠٥
والرد عليه

١٣٤ قال الفاضل : الإمام الحق بعد الرسول أمير المؤمنين علي ، وللفاضل ٣٠٧
على هذه الدعوى أدلة عجيبة ولنا عنها أجوبة ، وهذه مناظرة لطيفة

١٣٥ محمد القاسم المنتظر المهدي هذا المهدي ، الذي يقربه أهل السنة ٣١٢

١٣٦ قال الرافضة : قد اختفى المهدي خوفا من أعدائه ، والرد على هذا
التهديان

١٣٧ ومن جهل الرافضة إنهم يجعلون للمتظر عدة مشاهد ينتظرونه فيها ٣١٣
وهذا من أبطل الأباطل

- ١٣٨ اختفاء الإمام وعدم الإمام سواء في عدم حصول الأغراض المطلوبة ٣١٤
من وجود الإمام
- ١٣٩ قالت الإمامية : إيماننا بهذا المنتظر مثل إيمان شيوخ الزمرد بالياس ٣١٥
والخضر والفوثن والقطب ، والجواب من وجوه
- ١٤٠ الخوف من الأعداء لا يجب الاختفاء والرد على هذا الشغب ٣١٧
- ١٤١ يشترط أن يكون الإمام قريشياً والرد على الخارجية وبعض القنبرية ٣١٨
- ١٤٢ لا يشترط أن يكون هاشمياً أو علويًا والرد على الرافضة الإمامية ٣١٩
- ١٤٣ لا يجب أن يكون الإمام معصوماً والرد على الرافضة الإمامية أبلغ الرد ٣٢١
- ١٤٤ برأهم الرافضة الإمامية والجواب عنها بوجوه ٣٢٣
- ١٤٥ لا يشترط في الإمام أن يكون أفضل أهل زمانه والرد على الامامية أشبع الرد ٣٢٧
- ١٤٦ و الشيعة الإمامية أذل فرق الأمة وليس في أهل الأمواء أذل من ٣٢٨
الرافضة ولا أحق منهم ووجوه حماقتهم
- ١٤٧ يشترط في الإمام أن يكون من أهل الولاية المطلقة الكاملة ، والنساء ٣٣٢
ناقصات عقل ودين
- ١٤٨ علماء الأمة يصلون خلف الفسقة وأهل الأمواء والبدع والرد عليه ٣٣٦
- ١٤٩ لا تدع الصلاة على من مات من أهل القبلة ، وتفسير أهل القبلة ٣٣٨
- ١٥٠ وجوب الكف عما شجر بين الصحابة ووجوب اعتقاد أنهم مأجورون ٣٤٠
- ١٥١ ما وقع بينهم من المنازعات والمعاربات فله محامل وتأويلات ٣٤٣
- ١٥٢ لم ينقل عن السلف جواز اللعن على معاوية وأحزابه والرد على ٣٤٥
الفاضل الرافضي أبلغ الرد بما مزيد عليه
- ١٥٣ الناس في يزيد بن معاوية طرفان ووسط ٣٤٨
- ١٥٤ لا ينبغي اللعن على يزيد بن معاوية والرد على من جوز اللعن عليه ٣٤٩

١٥٥ بعضهم أطلق اللعن على يزيد بن معاوية ، متهم السعد والقاضي أبو ٣٥٠
يعلى والحافظ ابن الجوزي

١٥٦ قال المشايخ من طغيان قلمه : لعنه الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه ٣٥٣

١٥٧ البحث في أن الولاية وإن جلت مرتبتها فهي آخذة من النبوة، لا يبلغ ٣٥٥
الولي درجة الأنبياء حتى لا تلحق نهاية الولاية بداية النبوة أبدا

١٥٨ التردد في أن مرتبة النبوة أفضل أم مرتبة الولاية ؟ فمراده ما قال ٣٥٦
الشيخ في الفتوحات

١٥٩ أقوال ابن تيمية في الإلزام على الأولياء العارفين كلها أكاذيب ومتفريات ٣٥٦

١٦٠ النبوة ليست مكتسبة و ما قال ابن تيمية و مؤلاء عندهم النبوة ٣٥٨
مكتسبة فهو خطأ فاحش

١٦١ البحث في أن أحدا من الإنس والجن لا يخرج عن التكليف ما دام ٣٥٩
عقله ثابتا وإن بلغ أقصى درجة القرب

١٦٢ لا يصل العبد ما دام عاقلا إلى حيث يسقط عنه الأمر والنهي ٣٦٠

١٦٣ زعمت الإسمالية والنصيرية من الباطنية إلى أنه تسقط العبادات ٣٦١
الظاهرة ، أقول : و مؤلاء أكفر من اليهود والنصارى

١٦٤ وهذا كفر وضلال وزندقة والحاد ٣٦٢

١٦٥ النصوص من الكتاب والسنة تحمل على ظواهرها مالم يصرف عنها ٣٦٤
دليل قطعي

١٦٦ حكم المتشابه التوقف مع اعتقاد الحقبة عند الحنفية و بيان ٣٦٤
الاختلاف فيه

١٦٧ زعمت الباطنية أن النصوص ليست على ظواهرها لها معان باطنية ٣٦٦
لا يعرفها إلا المعلم والرد البليغ على مؤلاء المنافقين

١٦٨ قال بعض المتكلمين : إن الأدلة اللفظية لاتفيد اليقين . وهذا قول ٣٧٢
باطل ، مردود

١٦٩ توبة اليأس مقبولة وإيمان اليأس غير مقبولة وبيان الاختلاف فيه ٣٧٤

١٧٠ الأعمال بعد الإحباط بالارتداد هل تعود بالتوبة أم لا ؟ و بيان ٣٧٥
الاختلاف فيه

١٧١ قول أهل السنة لا يكفر أحد من أهل القبلة : والرد على هذا القول ٣٧٨

١٧٢ جواب الفاضل المحض المدقق عن إشكال الشارح والرد على المحض ٣٧٩
من الشيخ الأتور وتحقيق أهل القبلة عند الشيخ

١٧٣ قال عليه السلام : إن العالم والمتعلم إذا مرا على قرية فإن الله يرفع ٣٨٢
العذاب عن مقبرة تلك القرية أربعين يوما

١٧٤ ولم يخف ابن تيمية من الله وقهره وغضبه وقال : إن السفر لزيرة ٣٨٤
النبي ﷺ سفر معصية

١٧٥ كلام الإمام أبي الوفاء ابن عقيل وكذب ابن تيمية على الإمام ٣٨٤

١٧٦ كلام الإمام فخر الدين والسعد والسيد والرد على ابن تيمية ٣٨٧

١٧٧ مسح اليهود ومسح النصارى ومسح المسلمين والرد على القادياني ٣٩٠

١٧٨ البحث في أن خواص البشر أفضل من خواص الملائكة وبيان الاختلاف ٣٩٢
في ذلك و رسل البشر أفضل من رسل الملائكة و رسل الملائكة أفضل
من عامة البشر

١٧٩ تفضيل رسل البشر على رسل الملائكة بوجوه أربعة ٣٩٥

١٨٠ واحتج القائلون بأن الملائكة العلوية أفضل من الأنبياء بوجوه أربعة ٣٩٨
والأجوبة عن هذه الوجوه الأربعة